

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

نهاية تراجم

في

فنون الأدب

تأليف

شهاب الدين محمد بن عبد الوهاب النويري

السفر السادس

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٤٥ - ١٩٢٦ م

فهرست

السفر السادس

من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويزي

القسم الخامس

صفحة

في الملك وما يشترط فيه وما يحتاج اليه وفيه أربعة عشر بابا

الباب الأول — في شروط الإمامة الشرعية والعرفية ١

الباب الثاني — في صفات الملك وأخلاقه وما يفضل به على غيره ... ٥
ذكر شيء من الأقوال الصادرة عن الخلفاء والملوك الدالة على عظم همهم

وكرم أخلاقهم ٧

الباب الثالث — فيما يجب للملك على الرعايا من الطاعة والصيحة والتعظيم

والتوقير ٩

الباب الرابع — في وصايا الملوك ١٦

الباب الخامس — فيما يجب على الملك للرعايا ٣٣

ذكر ما قيل في العدل وثمرته وصفة الامام العادل ٣٣

ذكر ما قيل في الظلم وسوء عاقبته ٣٩

ذكر ما قيل في حسن السيرة والرفق بالرعية ٤١

الباب السادس — في حسن السياسة وإقامة المملكة، ويتصل به الحزم

والعزم الخ ٤٣

صفحة

فأما ما قيل في حسن السياسة أو إقامة المملكة	٤٣
وأما ما قيل في الحزم والعزم وانهاز الفرصة	٤٥
ذكر ما قيل في الحلم	٤٨
ذكر أخبار من أشهر بالحلم وأتصف به	٥٠
ذكر ما قيل في العفو	٥٧
ذكر ما قيل في العقوبة والانتقام	٦٥
الباب السابع — في المشورة وإعمال الرأي والاستبداد الخ	٦٩
ذكر ما قيل في المشورة وإعمال الرأي	٦٩
ذكر ما قيل فيمن يعتمد على مشورته وبديته	٧٤
ذكر ما قيل فيمن نهى عن مشاورته ومعاضدته	٧٦
ذكر ما قيل في الأمانة والروية	٧٧
ذكر ما قيل في الاستبداد وترك الاستشارة وكراهة الإشارة	٧٨
الباب الثامن — في حفظ الأسرار والحجاب	٨١
ذكر ما قيل في حفظ الأسرار	٨١
ومما قيل في استراحة الرجل بمكنون سره الى صدقه	٨٤
ومما وُصف به كتمان السر	٨٤
ذكر ما قيل في الإذن والاستئذان	٨٦
ذكر ما قيل في الحجاب	٨٧
ذكر ما قيل في النهي عن شدة الحجاب	٩٠
الباب التاسع — في الوزراء وأصحاب الملك	٩٢
ذكر ما قيل في الوزراء وشروطها وأشتقاقها وما يحتاج الوزير اليه	٩٢
ذكر ما قيل في أشعاق الوزارة وصفة الوزير وما يحتاج اليه	٩٣
ذكر صفة الوزارة وشروطها وأقسامها	٩٨

ذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على ملكه	١٢١
فأما حقوق الملك على وزيره فهي ثلاثة	١٢١
وأما حقوق الوزير على سلاطانه فتلاثة	١٢٢
ذكر وزارة التنفيذ	١٢٤
ذكر ما يتميز به وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وما تختلف فيه	١٢٨
ذكر حقوق الوزارة وعهودها ووصايا الوزراء	١٢٩
أما حقوق الوزارة	١٢٩
وأما عهودها ووصاياها	١٣١
ذكر ما قيل في وصايا أصحاب السلطان وصفاتهم	١٤١
أما صفاتهم	١٤١
وأما وصايا أصحاب السلطان	١٤٣
ذكر ما يحتاج اليه نديم الملك وما يأخذ به نفسه وما يلزمه	١٤٦
وأما الآداب في محادثة السلطان	١٤٨
وأما آداب الأكل بين يدي الرئيس	١٥٠
ذكر ماورد في النهى عن صحبة الملوك والتقرب منهم	١٥٠
الباب العاشر — في قادة الجيوش والجهاد ومكاييد الحروب ووصف الوقائع	
والرابط وما قيل في أوصاف السلاح	١٥١
ذكر ما قيل في قادة الجيوش وشروطهم وأوصافهم ووصاياهم وما يلزمهم	١٥١
وأما ما يلزم قائد الجيش	١٥٢
وأما وصايا أمير الجيش	١٦٧
ذكر ما يقوله قائد الجيش وجنده	١٧١
ذكر ما قيل في المكيدة والخداع في الحروب وغيرها	١٧٦
ذكر ماورد في الجهاد وفصله وترتيب الجيوش وأسمائها الخ	١٨٨
فأما ماورد في الجهاد وفصله	١٨٨

صفحة

وأما ما قيل في أسماء العساكر في القلة والكثرة وأسماء مواضع القتال ...	١٨٩
وأما أسماء غبار الحرب ...	١٩٠
وأما ما قيل في الحروب والوقائع ...	١٩٠
ذكر ماورد في الغزو في البحر ...	١٩٧
ذكر ماورد في المراقبة ...	١٩٩
ما ذكر قيل في السلاح وأوصافه ...	٢٠٠
ما قيل في السيف من الأسماء والنعت والأوصاف ...	٢٠٢
ومن أسماء أجزاء السيف ...	٢٠٧
ومما يضاف الى السيف ...	٢٠٨
ومن أسماء قرابه وآاته ...	٢٠٩
وأما ما وصفته به الشعراء ...	٢٠٩
وأما ما قيل في الرمح من الحديث والأسماء والنعت والأوصاف ...	٢١٤
أسماء الرمح ونعوته ...	٢١٥
ومن أسماء ما يعقد عليه ...	٢١٨
وأما اذا حمله الرجل وطعن به ...	٢١٨
وأما ما وصفته به الشعراء ...	٢٢٠
وأما ما قيل في القوس العربية ...	٢٢٢
وأما أسماء القوس ونعوتها ...	٢٢٣
وأما الوتر فن أسمائه الخ ...	٢٢٦
وأما أصوات القوس ...	٢٢٧
ذكر ما قيل في تركيب القوس ومبدأ عملها الخ ...	٢٢٨
وأما ما قيل في السهم ...	٢٣٠
وأما أسماء النصل ...	٢٣٤
وأما أوعية السهام ...	٢٣٥

وأما ما وصف به القوس والمسلم من النظم والنثر	٢٣٦
ذكر ما قيل في الحجة	٢٣٩
فأما الترس	٢٣٩
وأما ما وُصف به حامل الترس	٢٤٠
وأما البيضة وأسمائها	٢٤٠
وأما ما قيل في الدرع	٢٤١
الباب الحادى عشر — فى القضاة والحكام	٤٤٨
الشروط التى تلزم فىمن يتولى القضاء	٢٤٨
ذكر الألفاظ التى تنعقد بها ولاية القضاء والشروط	٢٥٢
ذكر ما يشتمل عليه نظر الحاكم المطلق التصرف من الأحكام	٢٥٤
ذكر ما نأته القاصى ويديره فى حق نفسه اذا دُعى للولاية أو خطبها	٢٥٨
وأما كاتب القاصى وبطانته	٢٦٠
وأما ما يعتمد فى جلوسه	٢٦١
ذكر شىء مما ورد من الترهيد فى نقلد القضاء	٢٦٣
الباب الثانى عشر -- فى ولاية المظالم وهى نيابة دار العدل	٢٦٥
ذكر من نظر فى المظالم فى الجاهلية والإسلام	٢٦٦
ذكر ما يحتاج اليه ولاية المظالم فى جلوسهم لها	٢٧٠
وأما ما يختص بنظر متولى المظالم وتشتمل عليه ولايته فعشرة أقسام	٢٧١
ذكر الفرق بين نظر ولاية المظالم ونظر القضاء	٢٧٤
ذكر ما ينبغى أن يعتمد ولاية المظالم عند رفعها اليهم الخ	٢٧٥
بيان أصول الدعوى وما يتخذ فيها : فإن اقترن بالدعوى ما يقوىها	٢٧٦
وأما إن اقترن بالدعوى ما يضعفها	٢٨١

صفحة

وَأَمَّا إِنْ تَجَزَّدَتِ الدَّعْوَى مِنْ أَسْبَابِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ	٢٨٤
ذِكْرُ تَوْقِيعَاتٍ مَتَوَلَّى الْمَظَالِمَ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ	٢٨٧
الباب الثالث عشر — فِي نَظَرِ الْحِسْبَةِ وَأَحْكَامِهَا	٢٩١
شُرُوطُ نَظَرِ الْحِسْبَةِ	٢٩١
ذِكْرُ الْفَرْقِ بَيْنِ الْمُحْتَسِبِ وَالْمُنْتَظِعِ وَفِيهِ تَسْعَةُ أَجْزَاءٍ	٢٩٢
ذِكْرُ أَوَاضَاعِ الْحِسْبَةِ وَمُوَافَقَتِهَا لِلْقَضَاءِ وَفُصُولُهَا عَنْهُ وَزَادَتْهَا عَلَيْهِ الْحُجُجُ	٢٩٣
وَأَمَّا مَا بَيْنَ الْحِسْبَةِ وَالْمَظَالِمِ مِنْ مُوَافَقَةٍ وَمُخَالَفَةٍ	٢٩٥
ذِكْرُ مَا تُشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَلَايَةُ نَظَرِ الْحِسْبَةِ وَمَا يُحْتَصُّ بِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ	٢٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الخامس

❦ في المَلِكِ وما يشترط فيه وما يحتاج إليه وما يجب له على الرعية وما يجب
للرعية عليه ، ويتصل به ذكر الوزراء وقادة الجيوش وأوصاف السلاح
وولاية المناصب الدينية والكتب والبغاء
وفيه أربعة عشر باباً

الباب الأول

من هذا القسم في شروط الإمامة الشرعية والعرفية
أما الشروط الشرعية ، فقد ذكر منها الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين
ابن الحسن بن محمد بن الحلِيم الحَلِيمِيُّ الجُرْجَانِيُّ الشافِعِيُّ^(١) - رحمه الله - في كتابه
المترجم "المنهاج" لمُعَدِّه واصحَّه البيان ، حَسَمَ التَّيْبَانَ . آكْتَفِيَا بِإِرَادَهَا عَمَّا سِوَاهَا ،
وَأَقْتَصَرَا عَلَيْهَا دُونَ مَا عَدَاهَا ؛ لِمَجْمَعِهَا أَكْثَرَ الشَّرُوطِ مَعَ إِيجَازِ اللَّفْظِ وَإِصَابَةِ الْغُرُضِ ،
عَلَى مَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قال الحَلِيمِيُّ : إِذَا أَرَادَ أَهْلُ الْأَجْتِهَادِ نَصْبَ إِمَامٍ حِينَ لَا إِمَامَ لَهُمْ ، فَأُولَ شَرَايِطِهِ
أَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ . وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الدِّينِ مِنَ الصَّلَاةِ وَأَحْذَ
(١) تَوَقَّى سَنَةَ ٤٠٣ هـ وَكَتَبَهُ الْمُهَاجِرُ بَنِي فِي عَوْدَةِ ثَلَاثَةِ مَحَلَّدَاتٍ فِيهَا أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ وَمَسَائِلُ مُهِمَّةٌ
وغيرها مما يتعلق بأصول الإيمان وآيات الشريعة وأحوال الإمامة . من كشف الغنون .

الصدقات ومصارفها والقضايا والجهاد بالمسلمين وقسم الغنائم والنظر في حدود الله تعالى إذا رُفِعت إليه فيقيمها أو يدرأها وغير ذلك . والثالث: أن يكون عدلاً في دينه وتعاطيه ومعاملاته .

فأما اشتراط النسب ؛ فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 "الأئمة من قريش ..." وأنه صلى الله عليه وسلم قال : "قدموا قريشا ولا تقدموها
 ٥ ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لها عند الله تعالى" .

وأما اشتراط العلم بأحكام الصلاة والزكاة والجهاد والقضاء والحدود والأموال التي يتولها الأئمة ، فإنه لا يمكنه أن يقوم بحققها والواجب فيها إلا بعد العلم ، لتكون معالماً الدنيا قائمة ، وأحكام الله تعالى بين عباده جارية . فإذا لم [يكن] عنده من العلم
 ١٠ ما يتوصل به إلى ما يحتاج الإمام إليه فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة . وينبغي أن يكون شجاعاً شهماً ، لأن رأس أمور الناس الجهاد ؛ فإذا كان من يتولى أمورهم جباناً قشياً منعه ذلك من مجاهدة المشركين وحمله على أن يترك كثيراً من حقوق المسلمين فكان ضررهم به أكثر من نفعهم .

وأما اشتراط العدالة ، فلأن الإمام إذا كان يتولى حقوق الله تعالى وحقوق المسلمين فمنصبه منصب الأمانة ائتمناً له على الحقوق ؛ ولا يجوز أن يؤتمن على حقوق الله تعالى من ظهرت خيائته لله ولعباده ، ولأن الفاسق ناقص الإيمان فلا يجوز أن يُشرف بالتولية على المسلمين الذين فيهم من هو كامل الإيمان وأقرب إلى كماله منه ، كما لا يجوز أن يؤتى شيئاً من أمور المسلمين كافر ، ولأن الفاسق لا يُرضى للشهادة فكان بالآل يُرضى للحكم وهو أرفع منزلة من الشهادة أولى ، وإذا لم يُرض للحكم كان بالآل يُرضى للإمامة التي هي أجمع من الحكم أولى ، والله أعلم ، ولأنه إذا لم يكن يُصالح
 ٢٠

نفسه، إما تضييعاً لها أو عجزاً عن إصلاحها، فهو في حق غيره أكثر تضييعاً وإصلاحه أشد عجزاً، ومن كان بهذه المنزلة فهو أمد الناس من موقف الأئمة.

فصل — وإذا اجتمعت هذه الشروط التي ذكرناها في رجل، فإن كان الإمام الذي تقدمه ولّاه في حياته ما يتولّاه إما استخلاقاً عند عجزه عن القيام بما عليه فيه، وإما تخلفاً إليه منه فلا اعتراض في ذلك عليه، وإن كان أوصى له بالولاية بعد موته فلا يظهر جواز ذلك. قال: فإن لم يكن لمن جمع شرائط الإمامة عهد من إمام قبله واحتيج إلى نصب إمام للمسلمين فاجتمع أربعون عدلاً من المسلمين أحدهم عالم يصلح للقضاء بين الناس، فمقدّموا الرجل جمع الشروط التي تقدم ذكرها بعد إمعان النظر والمبالغة بالاجتهاد، ثبتت له الإمامة ووجبت طاعته. وينبغي أن يبدأ العالم الذي بينهم بالعقد ثم الذين ليسوا في العلم والرأى مثله.

٢

فصل — قال: وإذا لم يجدوا من قريش من توجد فيه شرائط الإمامة — وهذا بعيد جداً وإنما هي مسائل توضع لاحتمال الوقوع — فعند ذلك يكون الإمام من أقرب القبائل إلى قريش، فيكون من كنانة؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله أصطفى كنانة من العرب وأصطفى قريشاً من كنانة"؛ فإن لم يوجد فيهم كان من أقرب العرب من كنانة، حتى إذا استوفى بنو إسماعيل لم يعدل إلى بني إسحاق، وإن كانوا أقرب لائهما أبنا إبراهيم، ولكن إلى جدّهم من العرب، ثم الأقرب فالأقرب.

فصل — وإذا وجد قرشي عالم غير عدل وقرشي عدل غير عالم وكناني عالم عدل، قال الحلبي: الأشبه عندي أن يُقدّم القرشيّ العدل، فإن أشكل عليه شيء عمل فيه برأى أهل العلم.

فصل — وإذا خلع الإمام نفسه ولم يؤلّ أحدا مكانه، فإن كان الإمام صالحاً للإمامة بالإطلاق فذلك منه غير نافذ، لأنه نصب ناظراً للمسلمين، وخلعه نفسه في هذه

الحالة ضررٌ عليهم، لأنه يدعم بلا إمام ويعرضهم للاجتهاد في نصب غيره، وقد يصيبون في ذلك أو يُخطئون .

فصل — وإذا أمرَ الإمامُ أمراءَ وأستقضى قضاةً ثم مات، كان أمراؤه وقضاته على أعمالهم كما كانوا في حياته ولا ينزلون، وليسوا كالوكيل ينزل بموت الموكل، لأن الوكالة نيابة، والولاية شركة. هذا ما قاله الحلي، والله تعالى أعلم. فهذه الشرعية التي لا بد منها في حق الإمام .



وأما الشروط العرفية والأصطلاحية، وهي ما ينبغي أن يأتيه الملك من جميل الفِعال، ويذكره من قبيح الخصال .

- ١٠ قال معاوية بن أبي سفيان : مهما كان في الملك فلا ينبغي أن تكون فيه خمس خصال : لا ينبغي أن يكون كذّابا، فإنه إذا كان كذّابا فوعد بحجر لم يُرج، وإن وعد بشر لم يُخف، ولا ينبغي أن يكون بخيلا، فإنه إذا كان بخيلا لم ينصح أحد، ولا تصلح الولاية إلا بالمنصحة، ولا ينبغي أن يكون حديدا، فإنه إذا كان حديدا مع القدرة هلكت الرعية، ولا ينبغي أن يكون حسودا، فإنه إذا كان حسودا لم يُشرف أحد، ولا يصلح الناس إلا على أشرفهم، ولا ينبغي أن يكون جبانا، فإنه إذا كان جباناً أجزأ عليه عدوه .

وقال ابن المقفع : ليس للملك أن يغضب، لأن القدرة من وراء حاجته، وليس له أن يكذب، لأنه لا يُقدّر على استكراهه على غير ما يريد، وليس له أن يتحل، لأنه أقل الناس عذرا في خوف الفقر، وليس له أن يكون حقودا، لأن خطره أعظم من المجازاة .

وقالت الحكماء : يجب على المَلِك أن يتلبس بثلاث خصال : تأخير العقوبة في سلطان الغضب ، وتعجيل مكافأة المحسن ، والعمل بالأناة فيما يحدث ؛ فإن له في تأخير العقوبة إمكناً ، وفي تعجيل المكافأة بالإحسان المسارعة في الطاعة من الرعية ، وفي الأناة آنفاسح الرأي وإيضاح الصواب .

وقالوا : ينبغي للملك أن يأنف أن يكون في رعيته من هو أفضل منه ديناً ، كما يأنف من أن يكون منهم من هو أنفذ منه أمراً .

وقيل : لا ينبغي للملك أن يُسرِع إلى حبس من يُكْتَفَى له بالخفض والوعيد . وقالوا : ينبغي للملك أن تعرفه رعيته بالأمانة ، ولا يُعَجَّل بالعقاب ولا بالتواب ، فإن ذلك أدوم لخوف الخائف ورجاء الراجي .

وقال بعض حكماء الفرس : أحزم الملوك من غلب جُده هزله ، وقهر رأيه هواه ، وعبر عن ضميره فعله ، ولم يتخذعه رضا عن خطئه ، ولا غضبه عن كيده .

الباب الثاني

من القسم الخامس من الفن الثاني

في صفات الملك وأخلاقه وما يُفَضَّل به على غيره ، وذِكْر ما نُقِل من أقوال الخلفاء والملوك الدالة على علو همهم وكرم شيمهم

قال أحمد بن محمد بن عبد ربه : السلطان زمام الأمور ، ونظام الحقوق ، وقوام الحدود ، والقطب الذي عليه مدار الدين والدنيا ؛ وهو حي الله في بلاده ، وظله الممدود على عبادته ، به يُمنع حريمهم ، ويُنصرُ مظلومهم ، ويُقمع ظالمهم ، ويؤمن خائفهم .

وقال بعض البلغاء : الْمَلِكُ مِنْ تَلَيُّضِ آثَارِ أَبَادِيهِ ، وَتَسْوِذِ أَيَّامِ أَعَادِيهِ ؛ وَتَخَضُّرِ
مَوَاقِعِ سَيِّئِهِ ، وَتَحَمُّزِ مَوَاضِعِ سَيِّئِهِ ؛ وَتَصَفَّرِ وَجْهَهُ حُسَّادِهِ ، وَتَرَوُّقِ أَعْيُنِ أُنْدَادِهِ .

❦

وقال سهل بن هارون : الْمَلِكُ صَبِي الرِّضَا ، كَهْلُ الْغَضَبِ ؛ يَأْمُرُ بِالْقَتْلِ وَهُوَ
يَضْحَكُ ، وَيَسْتَأْصِلُ شَافَةَ الْقَوْمِ وَهُوَ يَمْنَحُ ، يَخْلِطُ الْجِدَّ بِالْهَزْلِ ، وَيَتَجَاوَزُ فِي الْعُقُوبَةِ
قَدْرَ الذَّنْبِ ، وَرَبَّمَا أَحْفَظَهُ الذَّنْبُ الْيَسِيرَ ، وَرَبَّمَا أَعْرَضَ صَفْحًا عَنِ الْخَطْبِ الْكَبِيرِ ؛
أَسْبَابُ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِطَرَفِ لِسَانِهِ ، لَا يَعْرِفُ أَلَمْ الْعُقُوبَةِ فَيُنْبِئُ ، وَلَا يُؤَنِّبُ
عَلَى بَادِرَةٍ فَيَنْتَهِي ، يُحْطِئُ فَيُصَوِّبُ وَيُصِيبُ فَيُقْتَرَضُ ، مَفْتُونُ الْهَوَى فَنُظُّ الْخَلِيقَةِ
أَخْرَقَ الْعُقُوبَةَ ، لَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذِي الْخَاصَّةِ بِهِ مَا يَعْلَمُ مِنْ عَنَائِيهِ وَطَوَّلَ صَحْبَتِهِ أَنْ يَقْتُلَهُ
بِحَظَرَةٍ مِنْ خَطَرَاتِ مَوْجِدَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَنْفَكُ أَنْ يُحْطَبَ إِلَيْهِ مَوْضِعُهُ ، فَلَا الثَّانِي بِالْأَوَّلِ
يَعْتَبِرُ ، وَلَا الْمَلِكُ عَنْ مِثْلِ مَا قَرَأَ مِنْهُ يَزْدَجِرُ .

١٠

قال عمرو بن هند : الْمُلُوكُ يَسْتَمُونُ بِالْأَفْعَالِ لَا بِالْأَقْوَالِ ، وَيُسْفَهُونَ بِالْأَيْدِي
لَا بِالْأَلْسُنِ . قَالَ مَعْبَدُ بْنُ عُلْقَمَةَ :

وَتَجْهَلُ أَيْدِينَا وَيَحْكُمُ رَأْيُنَا * وَتُسَمُّ بِالْأَفْعَالِ لَا بِالتَّكَلِّمِ

وَأَمَّا مَا يُفَضَّلُ بِهِ الْمَلِكُ عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَدْ قِيلَ : تَمَيُّزُ الْمَلِكِ عَلَى غَيْرِهِ إِنَّمَا
يَكُونُ بِفَضِيلَةِ الذَّاتِ لَا بِفَضِيلَةِ الْأَلَاتِ . وَفَضْلُ ذَاتِ الْمَلِكِ بِمَخْسِ خِصَالِ : رَحْمَةٍ
تَشْمَلُ رَعِيَّتَهُ ، وَبِقِظَّةِ تَحَوُّطِهِمْ ، وَصَوْلَةِ تَذَبُّبِهِمْ ، وَلِينِ يَكِيدُ بِهِ الْأَعْدَاءَ ، وَحَزْمِ
يَنْتَهِزُ بِهِ الْفُرُصَ ، فَهَذِهِ فَضِيلَةُ الذَّاتِ .

١٥

(١) الذي بالأصل : وجوده ، وهو مخريف طاهر .

(٢) بالأصل "عاية" وأضفناه إلى الضمير لبشا كل تاليه .

وأما فضيلة الآلات ، فأنخذ المباني الوثيقة العلية ، والملابس الأنيقة السنية ،
والذخائر النفيسة ، والمطاعم الشهية ، والمراكب البهية .

وقالت أم ملك طخارستان لنصر بن سيار : ينبغي لملك أن يكون على ستة أشياء
خاصة به : وزير يثق به ويؤمى إليه بسرّه ، وحصن إذا فرّج يأوى إليه ، وسيف
إذا نزل به أمر لم يخف أن يحونه ، وذخيرة خفيفة إذا نابته نائبة أستعان بها ، وأمرأة
جيلة إذا دخل عليها أذهبت همّه ، وطباخ إذا لم يشتبه الطعام عمل له ما يشتهيه .

ذكر شىء من الأقوال الصادرة عن الخلفاء والملوك الدالة

على عظم همهم ، وكرم أخلاقهم وشيمهم ، وشدة كيدهم ، وقوة أيدهم
قيل للإسكندرو هو يحارب داراً : إن داراً في ثمانين ألفاً ؛ فقال : إن القصاب
لا يهوله كثرة الغنم . ١٠

وأصطنع أنوشروان رجلاً ؛ فقيل له : إنه لا قديم له ؛ فقال : أصطنعنا إياه
بيته وشرفه . ولما رهن حاجب ابن زُرارة قوسه عند كسرى ^(١) قال : لولا أنهم
عندى أقل من القوس لم أقبلها .

قال النعمان بن المنذر

يعفو الملوك عن الكثير من الذنوب لفضلها
ولقد تعاقب في اليسير وليس ذاك بلجلها
لكن يُرجى عفوها . ويخاف شدة نكلها

ومن كلام معاوية : نحن الزمان ، من رفعناه أرفع ، ومن وضعناه أنضع . وكان
يقول : إني لآتف أن يكون في الأرض جهل لا يسمعه حلمي ، وذنب لا يسمعه

عفوى ، وحاجة لا يسمعها جُودى . وقال معاوية أيضا : إني لأرفع نفسى أن يكون
 ذنب أوسع من حلمى ، وما غضبى على من أملك ، أو ما غضبى على من لا أملك !
 يريد : إني إذا كنت مالكا للذنب فإني قادر على الانتقام منه ، فلم ألزم نفسى الغضب !
 وإن لم أكن أملكه فليس يضره غضبى ، فلم أغضب عليه فأضر نفسي ولا أضره !

- ومن كلام السِّفاح : ما أفصح بنا أن تكون الدنيا لنا وأولياؤنا خالون من حسن
 آثارنا ! . ومن كلام المأمون : إنما نطلب الدنيا لثملك ، فإذا ملكت فتوهب . وكان
 يقول : إنما يستكبر من الذهب والفضة من يقلان عنده .

ومن كلام العباس بن محمد الرشيد : إنما هو درهمت وسيفك ، فزرع بهذا من
 شرك . وأحصد بهذا من كهرك ؛ فقال : يا عم ، والله ما للملك غير هذا . كما قيل :

- لم أر شيئا صادقاً نفعه للمسرء كالدرهم والسيف
 يَفْضِي له الدرهم حاجاته . والسيف يَجْمِيه من الحيف



قيل : لما أشير على الإسكندر بتبئيت الفرس قال : لا أجعل غلتي سرقة .
 وقيل [له] : لو تزوجت بنت دارا ! فقال : لا تغلبني امرأة غلبت أباه .

- ومن كلام أئوشروان : إن الملك إذا كثرت أمواله مما يأخذ من رعيته كان كمن
 يعمُر سطح بيته مما يقتل من قواعد بنيانه . وكان يقول : وجدنا للذة العفو ما لم نجد
 للذة العقوبة .

ومن كلام المنصور : يحتمل الملوك كل شيء إلا ثلاثة : القسح في الملك ،
 وإفشاء السر ، والتعرض للحرم .

الباب الثالث من الفن الثاني

فيما يجب لملك على الرعايا من الطاعة والنصيحة والتعظيم والتوقير

وأما الطاعة فواجبة على سائر الرعية ، لأن الله تعالى قرّن طاعة أولى الأمر بطاعته وطاعة رسوله ، ونصّ على ذلك في مُحْكَمِ نَزِيلِهِ فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَوْلِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ، فبأمره تبارك وتعالى وجبت ، وبسنة نبيه صلى الله عليه وسلم تأكدت وترتبت . روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” من أطاعنى فقد أطاع الله ومن يعصنى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى “ وهذا الحديث ثابت فى صحيح مسلم . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” أسمعوا وأطيعوا “ وأمر عليكم عبدٌ حبشى كان رأسه زبده . فقد تبيّن بحُكْمِ الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجوب طاعة الإمام على كل مسلم .

وأما النصيحة ، فلما روى عن تميم الدارى رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إِنْ الدِّينَ الصِّحَّةُ إِنْ الدِّينَ الصِّحَّةُ إِنْ الدِّينَ الصِّحَّةُ “ ، قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : ” لله ولكتابه ورسوله وأئمة المؤمنين “ أو قال : ” أئمة المسلمين وعاقبتهم “ . وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إِنْ الله عز وجل رَضِيَ لَكُمْ ثَلَاثًا وَصَحَّطَ لَكُمْ ثَلَاثًا رَضِيَ لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرَقُوا وَأَنْ تُنَاجِحُوا مِنْ وَلَاءِ اللَّهِ عز وجل أَمْرَكُمْ “ . وقال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الخيرى رحمه الله : فانصَحْ للسلطان وأكثر له من الداء بالصالح والرشاد فى القول والعمل ، فإنهم إذا صَلَحُوا صَلَحَ العباد والبلاد ، وصَلَحَهم ، وإياك أن تدعَوْ عليهم فيزدادوا شرًّا ويزداد البلاء بالمسلمين ،

وإياك أن تأتيهم أو تصنع لإتيانهم أو تحب أن ياتوك ، وأهرب منهم ما استطعت .

- وفي كتاب للهند أن رجلاً دخل على بعض ملوكهم فقال : أيها الملك ، إن نصيحتك واجبة في الصغير الحقيق والكبير الخطير ، ولولا الثقة بفضيلة رأيك واحتمال ما يسوء موقعه منك في جنب صلاح العامة وتلافي الخاصة لكان خرقاً مني أن أقول ، ولكنا إذا رجعنا إلى أن بقاءنا مشمول ببقاءك ، وأنفسنا معلقة بنفسك لم نجد بداً من أداء الحق إليك وإن أنت لم تسلي ذلك ؛ فإنه يقال : من كتم السلطان نصيحتَه والأطباء مرضه والإخوان به فقد أخل بنفسه . وأنا أعلم أنت كل ما كان من كلام يكره سامعه ، لم يتشجع عليه قائله إلا أن يثق بعقل المقول له ، فإنه إذا كان عقلاً احتمل ذلك ، لأنه ما كان فيه من نفع فإنما هو للسامع دون القائل . وإنك أيها الملك ذو فضيلة في الرأي وتصرف في العلم ، وإنما يشجعي ذلك على أن أخبرك بما تكره وأنما بمعرفتكم بنصحي لك وإيشاري إياك على نفسي .

- وقال عمرو بن عتبة للوليد بن يزيد حين نصير الناس له : يا أمير المؤمنين ، إنه ينطقني الأمن منك ، وتسكنني الهيبة لك ، وأراك تأمن أشياء أخافها عليك ، أفاسكت مطيعاً ، أم أقول مشفقاً ؟ قال : قل ، مقبول منك ، والله فينا علم غيب نحن صائرون إليه ؛ فقتل بعد ذلك بأيام .

- وقالوا : ينبغي لمن صحب السلطان ألا يكتم عنه نصيحتَه وإن استقلها ، ولكن كلامه له كلام رفق لا كلام نرق ، حتى يُخبره بعيبه من غير أن يواجهه بذلك ، ولكن يضرب له الأمثال ويُعرفه بعيب غيره ، ليُعرف به عيب نفسه .
- دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فقال له : ما حديث يحدثنا به أهل الشام ؟ قال : وما هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبداً

رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات قال : باطل يا أمير المؤمنين ، أنبي خليفة أكرم على الله ، أم خليفة غير نبي ؟ قال : نبي خليفة ؛ قال : فإن الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْزَلُ السُّورَاتُ) ؛ فهذا يا أمير المؤمنين وعيده لنبي خليفة ، فما ظنك بخليفة غير نبي ! قال : إن الناس ليُعرفوننا من ديننا .

خطب المنصور فقال في خطبته ما كأنه تفسير ما أدمجه فينا غورث وإيضاحه ، وهو : معشر الناس ، لا تَضَمِرُوا غِيْثَ الْأُمَمَةِ ، فإنه من أضمر ذلك أظهره الله على سَقَطَاتِ لِسَانِهِ ، وَقَلَبَاتِ أحواله وَتَحَيُّةِ وجهه .

قال : خرج الزهري يوما من مجلس هشام بن عبد الملك فقال : ما رأيت كالיום ولا سمعت كأربع كلمات تكلم بهنّ رجل عبد هشام بن عبد الملك ، دخل عليه فقال : يا أمير المؤمنين ، أحفظ عني أربع كلمات فيهنّ صلاحُ مُلْكِكَ ، وأستقامة رعيّتك ، قال : هاتين ؛ فقال : لا تعدنّ عدّة لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغفرك المرتقى وإن كان سهلا إذا كان المتحدّر وعرا ، وأعلم أن الأعمال جراء فأتق العواقب ، وأن الأمور بفتات فكُن على حذر ؛ قال عيسى بن دأب : أخذت الهادي بها وفي يده لُقْمَةٌ قد رفعها إلى فيه فأمسكها ، وقال : ويحك ! أئد على ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ أسغ لقمته ؛ فقال : حديثك أعجب إليّ .

وقال ابن المقفع : أعلم أن السلطان يقبل من الوزراء التبجيل ويعدّه منهم شفقة^(١) ويحمّدهم عليه وإن كان جوادا ، فإن كنت مبغلا غششت صاحبك بفساد مُروءته ،

(١) كذا في الأدب الكبير ورسائل البلاء. لأن المقفع وفي الأصل " التبجل " . والتبجيل : المطالبة بالبجل .

(٢) كذا في الأدب الكبير ورسائل البلاء. لأن المقفع وفي الأصل : " كان ... " .

وإن كنت مُسَحَّيًا لم تأمن إضرار ذلك بمنزلتك ؛ فالرأى نصيحُ النصيحة على وجهها ،
والتأُسُ المَخْرَجُ [من العيب واللائمة فيما ترك] ^(١) من تخيل صاحبك ، فلا يعرف منك
فيما تدعوه إليه ميلا إلى شيء من هواك ، ولا ضلبا لغير ما ترجو أن يزينه وينفعه .



- وَأما تعظيمه وتوقيره والأدبُ في خدمته والتمسُّكُ بجماعته ، فلما روى
- عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : "السلطان ظلُّ الله في الأرض فمن أكرمه أكرمه الله ومن أهانه أهانه الله".
- وعن أبي عبيد بن الجراح رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : "لا تُسبُّوا السلطان فإنه فيءُ الله ^(٢) في أرضه". وعن أبي ذر رضي الله
عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "إنه كائنٌ بعدى سلطانٌ فلا
تُذِلُّوه فمن أراد أن يُذِلَّه فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عنقه وليس بمقبول نوبته حتى
يسُدَّ الثُّلُمَةَ التي نَلَمَ ثم يعودَ فيكونَ فيمن يُعِزُّه". وقد روى عن أنس رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا مررت ببليدٍ ليس فيه سلطانٌ فلا تدخله فإنما
السلطانُ ظلُّ الله ^(٣) وروحُه في الأرض". وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتةً جاهليةً"
وعن أبي رجاء العطاردي قال : سمعت ابن عباس يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الرابدة عن الأدب الكبير .

(٢) في الأصل : "فاهم في الله..." بميم الجمع وماد كرماء عن الجامع الصغير .

(٣) في الأصل « السلطان ظل وريحته في الأرض » والتصويب عن الجامع الصغير والنهاية لأن الأثرين

ثم شرحه صاحب النهاية بكلام ملو يل ملحظه : أنب الفل يلعا اليه عند الحر ، والريح يدفع به شر
العدو وأداه .

قال: "من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إلا مات ميتة جاهلية"^(١) رواه البخاري. فقد تبين لك من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب تعظيم السلطان وتوقيره .

وقال بزرجمهر : من جالس الملوك بغير أدب فهدد خاطر بنفسه . وقال ابن المقفع : من خدم السلطان فعليه بالملازمة من غير معاتبة . وقال : إن سأل السلطان غيرك فلا تكن المحيب عنه ، فإن استلبك الكلام خفةً منك واستخفافاً بالسائل والمستول ، وما أنت قائل إن قال لك : ما إياك سألت ! أو قال لك المستول عند المسئلة [يُعاد له بها] : يا هذا، دوتك فأجب؟ وإذا لم يقصد الملك بمسئله رجلا بعينه وعم بها جميع من عنده فلا تُبادر بال جواب ، ولا تُسابق الجلساء ولا تُؤايب بالكلام مواشيه ، فإنك إن سبقت القوم إلى الجواب صاروا لكلامك خصوما فتعقبوه بالعب له والظعن فيه ، وإذا أنت لم تعجل بالجواب وخليته للقوم عرضت قولهم على عينك، ثم تدبرته وفكرت فيه وفيما عندك، ثم هيأت من تفكيرك ومما سمعت جوابا مريضيا ، ثم استدبرت به أقاويلهم حتى تصغي إليك الأسماع ، ويهدأ عك الخصوم . فإن لم يبلغك الكلام وأكتفى بعيرك وأقطع الحديث فلا يكون من الغبن عند نفسك فوت ما فاتك من الجواب ، فإن صيانة القول خير من سوء موضعه . وقال : إذا كلمك السلطان فاستمع لكلامه وأصع إليه ، ولا تشغل طرفك بنظر ، ولا أطرافك بعمل ،

(١) نص ما في الساري : « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فانه من فارق الجماعة شبرا مات

الإمام ميتة جاهلية » .

(٢) الزيادة عن الأدب الكبير ، والمراد من الجملة : ما إذا أتت قول إذا أعاد السائل السؤال على

المستول الأول دون الصات إلى جوابك .

(٣) في الأدب الكبير "حيث" بدل "حتى" .

- ولا قلبك بمحدث نفس ، وأحذر هذا من نفسك وتمهّدها به . وقال : لا تشكّوت
إلى وزراء السلطان ودُحْلَانِهِ مَا أَطْلَعْتَ عَلَيْهِ مِنْهُ مِنْ رَأْيِ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ، فَإِنَّكَ تَكُونُ قَدْ
فَطَنْتَهُمْ لِهَوَاهِ وَالْمِيلِ إِلَيْكَ مَعَهُ . وقال : لا تكونن صحبتيك للملوك إلا بعد رياضة منك لنفسك
على طاعتهم في المكروه عندك ، وموافقتهم فيما خالفك ، وتقدير الأمور على أهوائهم
دون هواك ، وعلى ألا تكتنمهم سرّك ولا تستطاعهم ما كتموك ، وتُخْفِي مَا أَطْلَعُوكَ عَلَيْهِ .
عن الناس كلهم [حتى تخفي نفسك الحديث به] ، وعلى الاجتهاد في طلب رضاهم ،
والتلطّف لحاجاتهم ، والتثبيت لمجتهم ، والتصديق لمقاتهم ، [والترين لأهيم] ،
وقلة الامتناع لما فعلوا إذا أساءوا ، وترك الانتحال لما فعلوا إذا أحسنوا ، وكثرة
النشر لمحاسنهم ، وحسن الأسر لمساوئهم ، والمقاربة لمن قاربوا وإن كان بعيدا ،
والمباعدة لمن باعدوا وإن كان قريبا ، والاهتمام بأمورهم وإن لم يهتموا ، والحفظ
لأمورهم وإن ضيعوا ، والذكر لأمورهم وإن نسوا ، والتخفيف بمشوّنتك عنهم ،
والاحتمال لكل مشونة لهم ، والرضا منهم بالعفو ، وقلة الرضا من نفسك بالمجهود .
فإن كنت حافظا إذا ولّوك ، حذرا إذا قربوك ، أمينا إذا آتمنوك ، ذليلا إذا صرموك ،
راضيا إذا انحطوك ، تعلّمهم وكأنك تتعلّم منهم ، وتؤدّبهم وكأنك تتأدّب منهم ،
وتشكرهم ولا تُحمّلهم الشكر ، وإلا فالبعد منهم كلّ البعد .

١٥

ومن الآداب العرفية في صحبة الملوك وخدمتهم ، ألا يُسَلَّم على قادم بين
أيديهم ، وإنما استسنّ ذلك زياد بن أبيه ، وذلك أن عبد الله بن عباس قدّم على

(١) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : "وعلم" بدل "وعلى..." وهو تحريف .

(٢) زيادة عن الأدب الكبير . (٣) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : "والتثبت بمجتهم" .

(٤) الجملة من "وقلة الامتناع... إذا أحسنوا" مقولة عن الأدب الكبير ، وفي الأصل : "وقلة

الانتحال لما فعلوا إذا أساءوا" ، ففيه تحريف شوّه المعنى وأصاعه .

٢٠

مُعاوية بن أبي سفيان وعنده زياد ، فرحّب به معاوية وألطفه وقربه ولم يكلمه زياد بكلمة ، فأبتدأه ابن عباس وقال : ما حالك يا أبا المُنيرة ! كأنك أردت أن تُحدث بيننا وبينك هجرة ؟ قال : لا ، ولكنه لا يُسَلِّم على قادم بين يدي أمير المؤمنين ؛ فقال له ابن عباس : ماترك الناس التحية بينهم عند أشرائهم ؛ فقال له معاوية : كُف عنه يا ابن عباس ، فإنك لا تشاء أن تغلب إلا غلبت .

وقالوا : كن على ألتماس الخطأ بالسكوت بين يدي السلطان أحرص منك على ألتماسه بالكلام .

وقالوا : مُسألةُ المملوك عن أحوالهم من تحية النوكى .

وقالوا : لا تُسَلِّم على الملك ، فإنه إن أجابك شق عليه ، وإن لم يجبك شق عليك .

وقال الفضل بن الربيع : سُنتان مُهمّتان عند المملوك : السلام والتشيميت ، لأنهم يُصانون عن كلّ ما يقتضى جوابا .

وقيل : لا يقدر على صحبة السلطان إلا من يستقلّ بما حمّله ، ولا يلحف إذا سألهم ، ولا يفتّرهم إذا رضوا عنه ، ولا يتغيّر لهم إذا سخطوا عليه ، ولا يطفئ إذا سخطوه ، ولا يبطّر إذا أكرموه .

وقال فيلسوف : إذا قربك السلطان فكن منه على حدّ السّنان ، وإن أسترسل إليك فلا تأمن آتالابه عليك ، وأرفق به رفقك بالصبيّ ، وكلّمه بما يشتهى . قال صاحب بن عبّاد

إذا وُلاكَ سلطانٌ فزده * من التعظيم وأحذره وراقب

فما السلطان إلا البحر عظمًا * وقرب البحر محذور العواقب

وقال أبو الفتح البُستى : أجهل الناس من كان مُدلاً على السلطان مُدلاً للإخوان .

قال الشَّعْبِيُّ : قال لى ابن عباس قال لى أبى : إني أرى هذا الرجل - يعنى
عمر بن الخطاب - يَسْنِفُهمك ويُقدِّمك على الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وإني مُوصيك بخلاف أربع : لا تُنْشِئَنَّ له سِرًّا ، ولا يُجَرِّبَنَّ عليك كِذْبًا ،
ولا تَطْلُو عنه نصيحة ، ولا تَغْتَابَنَّ عده أحداً ؛ قال الشَّعْبِيُّ فقلت لابن عباس :
كُلُّ واحدةٍ خيرٌ من ألف ؛ قال : إني والله ومن عشرة آلاف ! .

الباب الرابع

من القسم الخامس من الفن الثاني في وصايا الملوك

كتب أرسطاطاليس إلى الإسكندر : أن أملك الرعية بالإحسان إليها نَظْفَرُ
بالحبة منها . فإن طَلَبَكَ الناس بإحسانك هو أدومُ بقاءٍ منه باعتسافك ؛ [وَأَعْلَمُ أَنَّك
إنما تَمْلِكُ الأبدانَ فاجمع لها القلوب^(١) ؛ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرعية إذا قَدَرْتَ أَنْ تَمُولَ قَدَرْتَ
أن تفعل . وهذا مخالف لما حُكِيَ عن معاوية أن رجلاً أغاظ عليه خُلمَ عنه ؛
قيل له : أتَحْلُمُ عن مثل هذا؟ فقال : إنا لا نَحْوُلُ بين الناس وبين ألسنتهم ما لم يُعُولُوا
بيننا وبين سلطاننا . وكتب إلى الإسكندر : أَعْلَمُ أَنَّك غير مستصاحٍ رعيته وأنت
مُفسدٌ ، ولا مُرْشِدُهُم وأنت غاويٌ ، ولا هاديهم وأنت ضالٌّ ؛ وكيف يقدر الأعمى على
الهدى ، والفقير على الغنى ، والذليل على العزِّ ! .

وقال أنوشروان : ثمانية أشياء هي أساس الملك ، يأتي بأربعة ، ويحدرُ أربعة ؛
فالذى يأتي به : النصُحُ في الدين ، وكِفَاءُ الأُمِينِ ، وتقديمُ الحُرَمِ ، وإمضاء العزم .
والذى يحذرُه : غشُّ الوزير ، وسوء التدبير ، وخُبث النية ، وظلم الرعية .

وقال أَرْدَشِيرُ لأصحابه : إني إنما أملك الأجساد لا النيات ، وأَحْكُمُ بالعدل
لا بالرضا ، وأُخَصُّ عن الأعمال لاعتن السرائر .

(١) زيادة عن المقد العريد . (٢) مصدر كافاه : جازاه .

وقال أبرويز لأبنه شيرويه : لا تُوسعن على جُندك سعةً يستغنون بها عنك
 فيطغوا ، ولا تضيق عليهم ضيقاً يضجون به منك ، ولكن أعطهم عطاءً قصداً
 وأمنهم مناً جميلاً ، وأبسط لهم في الرجاء ، ولا تبسط لهم في العطاء . وكتب إليه أيضاً
 من الحبس : اعلم أن كلمة منك تسفك دماً وأخرى تحقن دماً ، وأن سُخْط سيفك
 مسلول على مَنْ سَخِطَ عليه ، وأن رضاك بركةٌ مستفادة على مَنْ رَضِيت عنه ، وأن
 نفاذ أمرك مع ظهور كلامك ، فأحترس في غضبك من قولك أن يُخطئ ، ومن لولتك
 أن يتغير . ومن جسدك أن يخف ؛ فإن الملوك تُعاقب حَزْماً وتعفو حِلْماً . وأعلم أنك
 تَجِلُّ عن الغضب ، وأن مُلكك يصغر عن رضاك ، فقدّر لسخطك من العقاب كما
 تُقدّر لرضاك من الثواب . وكتب إليه أيضاً من الحبس : اختر لولايتك أمراً كان
 في وضعية فرغته ، وذا شرف كان مُهملاً فأصطنعته ، ولا تجعله أمراً أصبته
 بعفوة فأضع لها ، ولا أمراً أطاعك بعد ما أذلته ، ولا أحداً ممن يقع في حلدك ^(١) أن
 إزالة سلطانك أحب إليه من ثبوته ، وإياك أن تستعمله ضراً عُمرًا ، كثيرا إعجابُه
 بنفسه ، قليلا تجرِبته في غيره ، ولا كبيراً مُدبراً قد أخذ الدهر من عقله كما أخذتِ
 السن من جسمه .

قال لفيط الإيادي :

فقدلوا أمركم لله دَرُكُمْ * رَحَبَ الدَّرَاعِ بامر الحرب مُضْطَلِعا
 لا مُتَرَفًا إن رَخَاءَ العيش ساعده * ولا إذا عَضَّ مكروه به خَشَعَا
 ما زال يحلب دَر الدهر أَشْطُرَه * يكون مُتَبِعًا طورًا ومُتَبَعًا
 حتى آسَمَرَتْ على شَرْيرٍ ^(٢) مَرِيرته ^(٣) * مُسْتَحْصِدَ الرأى لا حُفْمًا ولا ضَرَا ^(٤) ^(٥)

(١) الخلد : البال والقلب والعمس . (٢) الشر : الصعوبة والشدة . (٣) الميرة :
 الغزيرة . (٤) القمح : الكبير السن حدًا . (٥) الصعر : الصعير السن .

- وكتب سابور بن أردشير في عهده إلى ولده: ليكن وزيرك مقبول القول عندك، قوى المنزلة لديك، يمنعه مكانه منك وما يثق به من لطافة منزلته، من الخشوع لأحد أو الضراعة أو المداينة لأحد في شيء مما تحت يده، لتبعته الثقة بك على محض النصيحة لك، والمنابذة لمن أراد غشك وانتقاصك حقك. وإن أورد عليك رأياً يخالفك ولا يوافق الصواب عندك، فلا تجبهه جبه الظنين، ولا ترده عليه بالتجهم
- ٥ فيقت ذلك في عضده، ويقضيه عن إثباتك كل رأى يلوح صوابه، بل أقبل ما أرتضيت من قوله، وعرفه ماتخوف من ضرر الرأى الذى أنصرفت عنه، لينتفع بأدبك فيما يستقبل الرأى فيه. وأحذر كل الحذر أن تنزل هذه المنزلة سواء ممن يُطيف بك من خدمك وخاصتك، وأن تسهل لأحد منهم سبيل الانبساط بالنطق
- ١٠ عندك والإفاضة في أمور ولايتك ورعيّتك، فإنه لا يؤتق بصحة رأيهم، ولا يؤمن إلاّ انتشار فيما أفضى من السر إليهم.

- وقال ابن المقفع: عود نفسك الصبر على من خالفك من ذوى الصيحة^(١)، والتجريح لمراة قولهم وعذلهم، ولا تسهلن سبيل ذلك إلا لأهل الفضل والعقل^(٢) [والسن] والمروءة في ستره، لئلا ينتشر من ذلك ما يجترئ به سفيه أو يستخف به شائئ. وأعلم أن رأيك لا يتسع لكل شيء ففرغه لمهم ما يعينك. وأن مالك لا يتسع للناس فاحصص
- ١٥ به أهل الحق، وأن كرامتك لا تطبق العامة فتوخ بها أهل الفضل، وأن ليلك ونهارك لا يستوعبان حاجاتك وإن دأبت فيهما، فأحسن قسمتهما بين عملك ودعيتك. وأعلم أن ما شغلت من رأيك بغير المهم أزرى بك، وما صرفت من مالك في الباطل

- (١) كذا في الأدب الكبير، وفي الأصل: «من رأى ذوى الصيحة» وظاهر أن كلمة «رأى» مقحمة لغير فائدة. (٢) الزيادة عن الأدب الكبير ورسائل البلاء. (٣) في رسائل البلاء: «وأن مالك لا يعنى الناس كلهم فأخص به ذوى الحقوق». (٤) كذا في الأدب الكبير، وفي الأصل «فأحسن قسمتك...». (٥) في الأصل: «ما شغلت به الخ» وظاهر أن كلمة «به» مقحمة.
- ٢٠

فقدته حين تريده للحق، وما عدلت به من كرامتك إلى أهل النقص أضرت بك في العجز عن أهل الفضل .

وكتب عبد الله بن عباس إلى الحسن بن علي لما ولّاه الناس أمرهم بعد علي رضي الله عنهما: أن تتمرّ للحرب، وجاهد عدوك، واشتر من الضنين دينه بما لا يثلم دينك، ووَالِ أَهْلَ الْيُودِ أَنْ تَصْلَحَ بِهِ عَشَائِرَهُمْ .

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: يجب على الوالي أن يتعهد أموره ويتفقد أعوانه حتى لا يخفى عليه إحسانُ مُحْسِنٍ ولا إساءةُ مُسِيءٍ، ثم لا يترك أحدهما بغير جزاء، فإنه إذا ترك ذلك تهاوّن المحسن وأجترأ المسيء، وفسد الأمر وضاع العمل .

وقال بعض الحكماء: الملك المُنعم إذا أفاض المكارم وأغفر الجرائم ^(١) أربط بذلك خلوص نية من قُرب منه وهم الأقل، وأنفساح الأمل ممن بعد عنه وهم الأكثر، فيستخلص حينئذ صفات الكل من حيث لم يصل معروفه إلا إلى البعض .

ولم أر فيما طالعتُه من هذا المعنى أجمعَ للوصايا ولا أشملَ من عهد كُتبه علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى مالك بن الحارث الأشتر حين ولّاه مصر، فأحببت أن أوردته على طوله وآتى على جملته وتفصيله، لأن مثل هذا العهد لا يُهمل، وسبيل فضله لا يُجهل؛ وهو :

هذا ما أمر [به] عبد الله على أمير المؤمنين إلى مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولّاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها، أمره بتقوى الله وإيثار طاعته واتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسُننه التي

(١) في الأصل هكذا: «وأستر الصين» وهو مخوف عما أئنه عن عيون الأخبار والعقد العريذ .

(٢) وال: داصر وصادق . (٣) في الأصل «المكاره» وسباق الكلام يقتضي ما وصفا .

(٤) زيادة عن سراج البلاغة (طبع بيروت ج ٢ ص ٥٠ - ٦٨) ، وكذلك كل ما وقع بين هذين القوسين [في شأنا هذا الكتاب .

لَا يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهَا، وَلَا يَشْقَى إِلَّا بِالْعُدُولِ عَنْهَا، وَأَنْ يَنْصَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنَّهُ جَلَّ أَسْمُهُ قَدْ تَكْفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ بَصَّرَهُ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ، وَأَمْرِهِ أَنْ يَكْبِرَ نَفْسُهُ عِنْدَ الشَّهَوَاتِ وَيَزْعُمَهَا عِدَّ الْجَمَاحَاتِ، فَإِنَّ النَّفْسَ لِأَقَارَةِ بِالسَّوَاءِ .

ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ مَالِكُ أَنْى قَدْ وَجَّهْتَكَ إِلَى نِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُولٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدَلٍ

وَجَوْرِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أَمْرِ الْوَلَاةِ .

قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ . وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجِيرِي اللَّهُ

لَهُمْ عَلَى أَسْنَنِ عِبَادِهِ . فَلَئِنْ أَحَبَّ الذِّخَائِرُ إِلَيْكَ ذَخِيرَةَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ . فَلَمَّا لَكَ هَوَاكَ

وَتُخِّعَ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِبْصَافُ مِنْهَا فَيَا أَحَبَّتْ [أ] وَكَرِهَتْ .

وَأَشْعَرَ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْحَمَّةِ لَهُمْ . وَأَلْطَفَ بِهِمْ . وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا صَارِيَا تَغْتَنِمُ

أَكْلَهُمْ^(١)، فَإِنَّهُمْ صَنَفَانِ: إِمَّا أَحَقَّ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرُكَ فِي الْخَلْقِ، يَقْرُطُ مِنْهُمْ الزَّلْزَلُ

وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ وَيُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا، فَأَعْطَهُمْ مِنْ صَفْحِكَ وَعَفْوِكَ

مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ مِنْ عَدْوِهِ وَصَنِيحِهِ، فَإِنَّكَ فَوْفَهُمْ، وَوَالِى الْأُمْرِ عَلَيْكَ

فَوْقَكَ، وَاللَّهُ هُوَ مِنْ وَلَاكَ، وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُمْ وَآبَتْلَاكَ^(٢) . فَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ

لِحَرْبِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا قُوَّةَ لَكَ بِقِسْمَتِهِ، وَلَا غَنَى لَكَ عَنْ عَدْوِهِ وَرَحْمَتِهِ . وَلَا تَتَدَمَّنْ عَلَى

عَفْوِهِ، وَلَا تَجَحَّجْ بِعَقُوبَةٍ، وَلَا تُنْبِرْ عَنْ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً، وَلَا نَقْوَانَ: إِنْى

مُؤَمَّرَ أَمْرٍ فَأَطَاعَ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْعَالٌ فِي الْعَلَبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغَيْرِ . فَإِذَا

أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُنْهَةً أَوْ مَحْيِلَةً، فَانْظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى

فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ [مَلِكٌ] عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاةِ وَفِي الْأَصْلِ: "وَيَزْعُمَهَا..." . (٢) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاةِ

وَفِي الْأَصْلِ: "وَتَغْتَنِمُ أَكْلَهَا" . (٣) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاةِ وَفِي الْأَصْلِ: "اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُ" .

(٤) بِجَحْجَحٍ: كَمَرَحٍ لَعَطًا وَمَعْنَى . (٥) فِي الْأَصْلِ: "... وَقُدْرَتُهُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْكَ مِنْ

هَمٍّ" وَلَعَلَّ فِيهِ تَحْرِيفًا حَمَلَهُ تَبَرُّعًا وَخُشَعًا، وَمَا وَصَّاهُ عَنْ نَهْجِ الْبَلَاةِ .

طَاحَكَ، وَيَكْفُ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ وَيَقَى إِلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ . وَإِيَّاكَ
 وَمَسَامَاةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشْبَهُ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُبَدِّلُ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُهَيِّئُ كُلَّ
 مُتَحَالٍ . أَنْصِفَ اللَّهُ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى
 مِنْ رَعِيَّتِكَ ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَعْمَلْ تَظْلِمُ . وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ خَصَمَهُ دُونَ عِبَادِهِ ،
 وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ وَيَتُوبَ . وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى
 إِلَى تَغْيِيرِ بَعْدِهِ اللَّهُ وَنَعْيِجَالٍ يَفْتَعِدُ مِنْ إِقَامَةٍ عَلَى ظُلْمٍ [فَإِنَّ اللَّهَ سَمِعَ دَعْوَةَ الْمُضْطَهَّدِينَ
 وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ] . وَلَيْكِنْ أَحَبُّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ
 وَأَجْمَعُهَا لِرِضَا الرَّعِيَّةِ ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَةِ يُخَفِّفُ بِرِضَا الْخَاصَّةِ ، وَإِنْ سَخِطَ الْخَاصَّةُ
 يُقْتَفَرُ بِرِضَا الْعَامَةِ . وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرِّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِيِّ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي الرِّخَاءِ ، وَأَقْلُّ
 مَعُونَةً فِي الْبَلَاءِ ، وَأَكْرَهَ الْإِنْصَافِ ، وَأَسْأَلَ بِالْإِلْحَافِ ، وَأَقْلُّ شُكْرًا عِنْدَ الْإِعْطَاءِ ، وَأَبْطَأُ
 عُذْرًا عِنْدَ الْمَعِ ، وَأَضْعَفُ صَبْرًا عِنْدَ مُلْهَمَاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ ، وَإِنْ عَمُودَ الدِّينِ
 وَجَمَاعَ الْمُسْلِمِينَ وَالْعَدَّةَ لِلْأَعْدَاءِ الْعَامَّةِ مِنَ الْأُمَّةِ ؛ فَلَئِنْ صَغُوكَ لَهُمْ وَمِيلَكَ مَعَهُمْ .
 وَلَيْكِنْ أَبْعَدُ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْؤُهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِعَيُوبِ النَّاسِ ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ عَيُوبًا
 الْوَالِيُّ أَحَقُّ بِسِتْرِهَا ، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ ،
 وَاللَّهُ حَكَمٌ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا . فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مَا تَحَبَّ سِتْرُهُ
 مِنْ عَيْسِكَ . أَطْلِقِ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ ، وَأَقْطَعْ عَنْهُمْ سَبَبَ كُلِّ وَتَرٍ ، وَتَقَابَّ
 عَنْ كُلِّ مَا لَا يَصِحُّ لَكَ . وَلَا تَعَجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاحٍ ، فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٍ وَإِنْ تَشَبَّهَ
 بِالنَّاصِحِينَ . وَلَا تُدَحِّلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بِخِيَلٍ فَيَعْدِلَ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ وَيَعِدَّكَ الْفَقْرَ ،
 وَلَا جَبَانًا فَيُضْمِعَكَ عَنِ الْأُمُورِ ، وَلَا حَرِيصًا فَيُزَيِّنَ لَكَ الشَّرَّ بِالْجَوْرِ ، فَإِنَّ الْبَخْلَ
 وَالْجَبْنَ وَالْحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ شَرَّ وَزَرَائِكَ مَنْ كَانَ



- للاشرار قبلك وزيرا ومن شركهم في الآثام ، فلا يكونن لك بطانة ، فإنهم أعوان الأئمة وإخوان الظلمة . [وأنت واجد منهم خير الخلف] ممن له مثل آرائهم ونفادهم ، وليس عليه مثل أصارهم وأوزارهم ، ممن لم يُعاون ظلما على ظلمه ولا آثما على إثمه ، أولئك أخف عليك مئونة وأحسن لك معونة ^(١) ، وأخفى عليك عطايا وأقل لغريك إلها ، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك . ثم ليكن أثرهم عندك أقولهم ^(٢) للحق ، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله تعالى لأوليائه واقعا من هواك [حيث وقع] . ثم رخصهم على ألا يُطروك ولا يُحججوك بباطل لم تفعله ، فإن كثرة الإطراء تُحدث الزهو وتُدنى إلى العزة . ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة واحدة ، فإن في ذلك تهريدا لأهل الإحسان في الإحسان ، وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة ، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه . وأعلم أنه ليس شيء أَدعى إلى حسن ظن وإل برعيته من إحسانه إليهم وتخفيف المشونات عنهم وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قيلهم . وليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيته ، فإن حسن الظن يقطع عنك نصبا طويلا . وإن أحق من حسن ظنك به من حسن بلاؤك عنده ، [وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده] .
- ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة واجتمعت بها الألفة وصلحت ^(٣) عليها الرعية ، ولا تُحدث سنة تضر بشيء من ماضي تلك السنن ، فيكون الأجر لمن سنها ، والوزر عليك بما نقضت منها . وأكثَرُ مدارس العلماء ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك ، وإقامة ما استقام به الناس قبلك . وأعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ، [ولا غنى ببعضها عن بعض] ، فمنها جنود

(١) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل «معاونة» .

(٢) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل «مما كره الله لأولئك ...» وهو تحريف .

(٣) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل «ولكن ...» وهو تحريف .

- [الله]، ومنها كُتَابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، ومنها قُضَاةُ الْعَدْلِ، ومنها عَمَلُ الْإِنْصَافِ وَالرَّفْقِ، ومنها أَهْلُ الْجُزْئِيَّةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ [أَهْلِ] الذَّمَّةِ وَمَسْئَلَةِ الْبَاسِ، ومنها التَّجَارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ، ومنها الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ، وَكُلُّ قَدْ سَمِيَ اللَّهُ سَمَهُ، وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَتَهُ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدًا مِنْهُ مَحْفُوظًا . فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللَّهِ حَصُونُ الرِّعْيَةِ وَزِينُ الْوَلَاةِ وَعِزُّ الدِّينِ وَسُبُلُ الْأَمْنِ، وَلا يَسْتَقِيمُ الرِّعْيَةُ إِلَّا بِهَيْمٍ . [ثُمَّ لَا قِيَامَ لِلْجُودِ إِلَّا بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ الَّذِي يَقْوُونَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوِّهِمْ وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ] . ثُمَّ لَا قِيَامَ لِهَدْيِ الصَّنَفَيْنِ إِلَّا بِالصَّنْفِ الثَّالِثِ مِنَ الْقَضَاةِ وَالْعَمَالِ وَالْكَتَّابِ لِمَا يُخَيِّكُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ، وَيَجْتَمِعُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْأُمُورِ وَعَوَامِهَا . وَلَا قِيَامَ لَهُمْ جَمِيعًا إِلَّا بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مِرَاقِفِهِمْ، وَيَقْوَمُونَ بِهِ فِي أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ الرِّفْقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ رَفَقُ غَيْرِهِمْ . ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ رِفْدَهُمْ وَمَعُونَتَهُمْ؛ وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ سَعَةٍ وَلِكُلِّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ . [وَلَيْسَ يُخْرِجُ الْوَالِي مِنَ حَقِيقَةِ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِهْتِمَامِ وَالْإِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَى لُزُومِ الْحَقِّ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيمَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقَلَ] . فَوَلَّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ اللَّهُ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ وَلَا مِمَّا مَكَ، [وَأَنْقَاهُمْ]، جَبِيًّا، وَأَفْضَلَهُمْ حِلْمًا، مَنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ وَيَسْتَرْجِعُ إِلَى الْعُذْرِ وَيَرْفِقُ بِالضَّعِيفِ وَيَذُوبُ عَنِ الْأَقْوِيَاءِ، [وَمَنْ لَا يَشِيرُهُ الْعُتْفُ وَلَا يَقَعُدُ بِهِ الضَّعِيفُ . ثُمَّ أَلْحَقْ بِذَوِي الْأَحْسَابِ وَأَهْلَ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ أَهْلَ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّامِحَةِ، فَإِنَّهُمْ جَمَاعَةُ الْكَرَمِ وَشُعَبُ الْعُرْفِ؛ ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُهُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا . وَلَا يَتَفَاقَسَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوِيَّتَهُمْ بِهِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ
- (١) مسألة الباس : المسلوب منهم . (٢) كذا في نهج البلاغة روى الأصل : « ذى الولاية... » وهو تحريف (٣) الرفق بالفتح : المع . (٤) يقال نبا عنه وعليه : ادا لم يقبله .

لُطْفًا تَعَاهِدُهُمْ بِهِ وَإِنْ قُلَّ ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ ، وَحَسَنَ الظَّنِّ بِكَ .
 وَلَا تَدْعُ تَفْقُدَ لَطِيفَ أُمُورِهِمْ أَتَكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا ، فَإِنَّ اللَّيْسِيرَ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا
 يَنْفَعُونَ بِهِ ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْقِعًا لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ . وَلَكِنْ أَثَرُ رَعْوَسِ جَنْدِكَ عِنْدَكَ مِنْ
 وَاسَاغٍ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلٍ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسْعَهُمْ وَيَسْعُ مَنْ وَرَاءَهُ مِنْ خُلُوفِ
 أَهْلِهِمْ حَتَّى يَكُونَ هَتَمُهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ ، فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يُعْطِفُ عَلَيْكَ ٥
 قُلُوبَهُمْ . [وَإِنْ أَضِلَّ قُوَّةَ عَيْنِ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعْبَةِ ، وَإِنَّهُ
 لَا نَظَرَ مَوَدَّتِهِمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ صُدُورِهِمْ] . وَلَا تَصَحَّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِحِطَّتِهِمْ عَلَى وُلَاةِ
 أُمُورِهِمْ وَقِلَّةِ اسْتِنْقَالِ دُورِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِبْطَاءِ انْقِطَاعِ مَدَّتِهِمْ ، فَافْسَحْ فِي أَمَالِهِمْ وَوَاصِلِ
 فِي حَسَنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَلَى ذَوُو الْبَلَاءِ مِنْهُمْ ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحَسَنِ فَعَالِهِمْ
 تَهْزِ الشَّجَاعَ وَتَعْرِضُ الْجَبَانَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ أَعْرِفْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَيْلَى . ١٠
 وَلَا تَضْمَنْ [بَلَاءَ] أَمْرٍ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا تُقْصِرْ بِهِ دُونَ غَايَةِ بَلَاءِهِ . وَلَا يَدْعُوَنَّكَ شَرَفُ
 أَمْرٍ إِلَى أَنْ تُعْطَمَ مِنْ بَلَاءِهِ مَا كَانَ صَغِيرًا ، وَلَا ضَعْفُ أَمْرٍ إِلَى أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ
 بَلَاءِهِ مَا كَانَ عَظِيمًا . وَارْجِعْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ وَيُسَبِّحُكَ عَلَيْكَ
 مِنَ الْأُمُورِ ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
 وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) ؛ ١٥
 فَالْإِذْنُ إِلَى اللَّهِ هُوَ الْإِذْنُ بِحُكْمِ كِتَابِهِ ، وَالْإِذْنُ إِلَى الرَّسُولِ الْإِذْنُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُنْفَرِقَةِ .
 ثُمَّ اخْتَرِ لِلْحُكْمِ بَيْنَ الْبَلَاءِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ ،
 وَلَا تُثَبِّحُكَ الْخُصُومَ ، وَلَا يَتِمَادَى فِي الرِّلَّةِ ، وَلَا يُخَصِّرُ مِنَ الْقِيَّ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ ،
 وَلَا تُشْرِفَ [نَفْسُهُ] عَلَى طَمَعٍ ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فُهُمٍ دُونَ أَقْصَاهُ ، أَوْ قَفَّهِمْ فِي الشُّبُهَاتِ ،

(١) كَذَا فِي نَهجِ الْبَلَاءَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ «وَأَمْسَحْ فِي أَوَالِهِمْ ...» . ٢٠

(٢) أَحْمَكُ : أَعْصَبُهُ أَوْ جَعَلَهُ مُحْكَمًا كَمَا ذَكَرَ : عَسْرَ الْخَلْقِ . (٣) يَحْصِرُ : يَصِيقُ صَدْرَهُ .

وَأَخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ ، وَأَقْلَهُهُمْ تَبَرُّماً بِمِرَاجِعَةِ الْخَصْمِ ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشِيفِ الْأُمُورِ ، وَأَصْرَمَهُمْ
عِنْدَ إِيضَاحِ الْحُكْمِ ، مَنْ لَا يَزِدُّهُ بِإِطْرَاءٍ ، وَلَا يَسْتَعِيلُهُ بِإِغْرَاءٍ ، وَأُولَئِكَ قَالِيلٌ . ثُمَّ أَكْثَرَ
تَعَاهُدَ قَضَائِهِ ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي الْبَدَلِ مَا يُرِيحُ عَلَيْهِ وَيَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى الْبَاسِ ، وَأَعْطَهُ
مِنَ الْمُنْتَزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ حَاصِنِكَ ، لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ آغْيَالُ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ .
فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْراً بَلِيغاً ، فَإِنْ هَذَا [الَّذِينَ] قَدْ كَانَ أَسِيرَا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ
بِالْهَوَى وَتُطَلَّبُ بِهِ الدُّنْيَا .

ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عَمَالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِبَاراً وَلَا تُؤَلِّمْهُمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً ، فَإِنَّهُمْ جُمَاعٌ مِنْ
شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْحَيَاةِ . وَتَوَحَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجَرُّبَةِ وَالْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ السِّيَوَاتِ الصَّالِحَةِ
وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقاً ، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً ، وَأَقْلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِسْرَافاً ،
وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظْراً . ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمِ الْأَرْزَاقَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ
أَنْفُسِهِمْ ، وَغَنَى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ ، وَحِجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَّوْا
أَمَانَتَكَ . ثُمَّ نَفَقِدْ أَعْمَالَهُمْ ، وَأَبْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ
فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدُودٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرِّعْيَةِ . وَتَحْفَظْ مِنَ الْأَعْوَانِ ،
فَإِنَّ أَحَدَهُ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ أَجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عِيُونِكَ أَكْثِفَتْ
بِذَلِكَ شَاهِداً ، فَبَسَطَتْ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ فِي بَدَنِهِ ، وَأَخَذَتْهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ، ثُمَّ نَصَبَتْهُ
بِمُقَامِ اللَّئِيَّةِ ، وَوَسَّمَتْهُ بِالْخِيَانَةِ ، وَقَلَدَتْهُ عَارُ التَّهْمَةِ .

وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخِرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ ، فَإِنَّ صَلَاحَهُمْ وَصَلَاحَهُ صَلَاحٌ لِمَنْ
سِوَاهُمْ ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ ، لِأَنَّ الْبَاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخِرَاجِ وَأَهْلِهِ .
وَلَكِنْ نَظَرْتُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخِرَاجِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ
لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ ، وَمَنْ طَلَبَ الْخِرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَحْرَبَ الْبَسَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ .

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « وَتُطَلَّبُ مِنْهُ الدُّنْيَا » .

(٢) حَدُودُهُمْ أَيْ سَوَاقُ لَهُمْ وَحُدُودُهُمْ .

- ولم يستقم أمره إلا قليلا . فإن شكوا نَقَلَا أو عِلَّةً أو انقطاع شرب [أو بالة^(١)]
 أو إحالة أرض أغتريها غرق أو أبحف بها عطش ، خَفَّتْ عنهم بما ترجوا أن يصلح
 به أمرهم ، ولا يثقلن عليك شيء خَفَّتْ به المئونة عنهم ، فإنه دُخِرَ يعودون به عليك
 في عمارة بلادك وتزيين ولايتك ، مع استجلاك حُسْنِ ثنائهم وَتَجْحُّكِ^(٢) باستفاضة
 العدل فيهم ، معتمداً فضل قوتهم بما دَخَرْتَ عندهم من إجماعك لهم والثقة^(٣) منهم بما
 عودتهم من عدلك عليهم ورفقك بهم . فربما حدث من الأمور ما إذا عُولت [فيه]
 عليهم من بعد ، احتملوه طَيِّبَةً أَنفُسِهِمْ به ، فإن العُمَرَاءَ يَحْتَمِلُ ما حملته ، وإنما يُؤْتَى
 خراب الأرض من إعواز أهلها ، وإنما يُعَوِّزُ أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع
 وسوء ظنهم بالبقاء وقلة استفاعهم بالعبر . واستعمل من يُحِبُّ أن يَدَّخِرَ حَسَنَ الشاء
 من الرعية والمثوبة من الله عز وجل والرضا من الإمام .

- ثم أنظر في حال الكتاب قول أمورك خيرهم . وأخصص رسائل التي تُدْخِلُ فيها
 مكائيدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق من لا تُبْطِرُهُ الكرامة فيجترئ بها
 عليك في حِلَافٍ لك بحضرة مَلَأَ^(٤) ، ولا تُقَصِّرُ به الغفلة^(٥) عن إيراد مكاتبات عمالك
 [عليك] وإصدار جوابها على الصواب منها عنك ، وفيما يأخذ لك ويُعطى منك ، ولا
 يُضَعِّفُ عَقْدًا اعتقده لك ، ولا يَعِجِزُ عن إطلاق ما عَقِدَ عليك ، ولا يجهل مبلغ
 قَدْرَ نفسه في الأمور ، فإن الجاهل بقَدْرِ نفسه يكون بقَدْرِ غيره أجهل . ثم لا يكن

- (١) أي شكوا مثل المصروب عليهم من مال الحراج ، أو زول علة سماوية ، أو انقطاع شرب (الشرب
 بالكسر : الماء) ، فيما يسق «الأنهار» أو بالة وهو ما يل الأرض من مطر وندى فيما يسق بالمطر ، وإحالة
 الأرض : تحوّلها وتغييرها . (٢) التبحر : الفرح والسرور . (٣) إجماعك لهم : تركك
 إيّاهم حتى إذا ما استراحوا تقفوا على موبتك . (٤) كذا في الأصل ولعله محرف عن «وجوه» .
 (٥) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل : « ولا تقصرك ... » (٦) في الأصل : « ندر
 هلك ... » وكذلك صلا يعجز ويجهل بقاء الخطأ ، والسياق يقتضي ما وضعناه عن نهج البلاغة .

أَخْتَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَأَسْتَأْمَتِكَ وَحَسَنِ الظَّنِّ مِنْكَ ، فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّفُونَ^(١) لِفِرَاسَاتِ الْوَلَاةِ بِتَصَنُّعِهِمْ وَحَسَنِ خِدْمَتِهِمْ ، وَلَيْسَ رَأْيَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ ، وَلَكِنْ أَخْبَرَهُمْ بِمَا وَلَّوْا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ ، فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِمْ كَانَ فِي الْعَامَةِ أَرَأَى ، وَأَعْرِفَهُمْ بِالْأَمَانَةِ وَجْهًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لِلَّهِ وَلَمْ يَأْتِ أَمْرُهُ .
وَأَجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْسًا مِنْهُمْ لَا يَقْهَرُهُ كِبَرُهَا وَلَا يَنْشَقُّ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا .
وَمَهْمَا كَانَ فِي تَكْثُرِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ أَلْزَمْتَهُ .

ثُمَّ أَسْتَوْصُ بِالْبِجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا مَقِيمٍ [مِنْهُمْ] وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ وَالْمُتَرَفِّقِ بِيَدِنِهِ ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ وَأَسْبَابُ الْمَرَاقِفِ وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمُبَاعَدِ وَالْمَطَّارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لَا يَلْتَمِسُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرِثُونَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّهُمْ سَلَمٌ لِّلْخُفَافِ بَائِقَتِهِ ، وَصَلَحٌ لِّلْمُحْشَى غَائِلَتِهِ . وَتَمَقَّدُ أُمُورُهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ . وَأَعْلَمُ أَنَّ [فِي] كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا وَشُحًّا قَيْبِيًّا وَآحْتِكَارًا لِلنَّافِعِ فِي الْمُبَايَعَاتِ ، وَذَلِكَ بَابُ مَصْرَةِ الْعَامَةِ ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوَلَاةِ . فَاْمْنَعِ [مِنْ] الْآحْتِكَارِ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنَعَ مِنْهُ . وَلَيْكُنِ الْبَيْعُ سَمَحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَأَسْعَارًا لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ ، فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةَ بَعْدِ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَتَكَلَّمْ بِهِ وَعَاقِبْهُ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ .

ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَ[أَهْلَ] الْبُؤْسَى وَالزُّنَى ، فَإِنَّ [فِي] هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِيًا وَمُعْتَرًّا ، فَاحْفَظْ اللَّهَ مَا أَسْتَحْفَظُكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ ، وَأَجْعَلْ لَهُمْ قِنَمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ ، وَفِيهِمَا مِنْ غَلَّاتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ^(٢) فِي كُلِّ بَلَدٍ ، فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى . وَكُلُّ قَدْ أَسْرَعِيَتْ حَقُّهُ فَلَا يَسْتَلْزِمُكَ

(١١)

(١) قَالَ الْأَسَدُ الْإِمَامُ : أَيْ يَتَوَسَّلُونَ إِلَيْهَا لِتَعْرِفَهُمْ . (٢) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ وَفِي الْأَصْلِ : «لَكِنْ اخْتَبَرَهُمْ هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ» . (٣) صَوَافِي جَمْعُ صَافِيَةٍ : أَرْضُ النِّعْمَةِ .

عنهم بَطَرُ فَإِنَّكَ لَا تُعَذِّرُ بِتَضْيِيعِكَ النَّافَةَ لِإِحْكَامِكَ [الكثير المَهْمَ، فلا تُشْخِصْ هَمَّكَ عنهم ولا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ؛ وَتَفْقُدُ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ] مَنْ تَقْتَحِمُهُ الْعِيُونَ وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ، فَفَرِّعْ لِأَوَّلِكَ نِفْتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ؛ ثُمَّ أَعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ بَيْنِ الرِّعْيَةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ. وَكُلُّ فَاعِذِرٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ. وَنَعْتُهُ أَهْلَ الْيَمِّ وَذَوَى الرَّقَّةِ فِي السَّنِّ مَنْ لَا حِيلَةَ لَهُ وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْئَلَةِ نَفْسَهُ. وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاةِ ثَقِيلٌ؛ [وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ] وَقَدْ يُخَيِّمُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَقَّفُوا بِصَدْفِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ.

وَأَجْعَلْ لِدَوَى الْحَاجَاتِ مَلِكًا قَسِيمًا تَفَرَّعَ لَهُمْ [فِيهِ تَخَصُّصٌ] وَتَجَلَّسَ لَهُمْ فِيهِ مَجْلِسًا عَامًا فَتَوَاضَعَ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتَبَعَدَ عَنْهُمْ جَنْدُكَ وَأَعْوَانُكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مَتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: "لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا [حَقُّهُ] مِنَ الْقُوَى غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ". ثُمَّ أَحْتَمِلُ الْخُرُوفَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحَّ عَنْكَ الضَّيْقَ وَالْأَنْفَ يَسُطُّ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْثَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ، وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئًا، وَأَمْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ.

١٥

ثُمَّ أَمُوزْ مِنْ أُمُورِكَ لَا بَدَ [لَكَ] مِنْ مَبَاشَرَتِهَا: مِنْهَا إِبَاجَةُ عُمَّالِكَ بِمَا لَا يُغْنِي عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ الْبَاسِ عِنْدَ وَرُودِهَا عَلَيْكَ مِمَّا تَخْرُجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ. وَأَمِضْ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ. وَأَجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيهَا بَيْتَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ

(١) كذا في نهج البلاغة: «وَيُؤْخَذُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ».

(٢) كذا في نهج البلاغة: «وَيُؤْخَذُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ».

التردد فيه من محروعي والمراد أنه عر حائف . تعبيراً باللائم . (٤) كذا في نهج البلاغة: «وَيُؤْخَذُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ».

٢٠

أَفْضَلَ تِلْكَ الْمَوَاقِيتِ وَأَجَزَلَ تِلْكَ الْأَقْسَامِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا لِلَّهِ إِذَا صَلَّحَتْ فِيهَا النَّيَّةُ وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرِّعْيَةُ .

ولیکن فی خاصّة ما تُخْلِصُ لله به [دیک] إقامه فرائضه الّتی هی له خاصّة . فَأَعْطِ الله من بدنک فی لیلک ونهارک ، ووقف ما تقربت به إلى الله تعالى من ذلك کاملاً غیر مثلوم ولا متقص بالغا من بدنک ما یلغ . وإذا تمت فی صلاتک للناس فلا تكونن مفراً ولا مضیعاً ، فإن فی الناس من به العلة وله الحاجة ؛ وقد سألت رسول الله صلی الله علیه وسلم حین وجهنی إلى الیمن کیف أصلّی بهم ؟ قال : ” کصلاة أضعفهم وکن بالمؤمنین رحیماً “ .

وأما بعد هذا فلا یطوّل احتجابک عن رعیتک ، فإن احتجاب الؤلاة عن الرعیة شعبة من الضیق وقلة علم بالأمور . والاحتجاب منهم یقطع عنهم علم ما احتجبوا دونہ ، فیضغر عندهم الکبیر و یعظم الصغیر و یفح الحسن و یحسن الصبیح و یثاب الحق بالباطل . وإنما الوالی بشر لا یعرف ما یواری عنه الناس من الأمور ، ولیست علی الحق سیمات تُعرف بها ضرور الصدق من الکذب . وإنما أنت أحد رجلین : إما أمرؤ یتخف نفسک بالبدل فی الحق ، فیم احتجابک من واجب حق تعطیه أو فعل کریم تُسديه ، وإما أمرؤ مبتل بالمنع ، فما أسرع کف الناس عن مسألتک إذا یئسوا من ذلك ! مع أن أكثر حاجات الناس إلیک مما لا مئونة فیہ علیک من شکاة مظلمة أو طلب إنصاف فی معاملة .

ثم إن للوالی خاصّة و بطانة فیهم استئثار و تطاول [وقلة إنصاف فی معاملة] ، فأحسِم مائة ذلك بقطع أسباب تلك الأحوال . ولا تقطعن لأحد من حاشیتک وخاصتک

قطيعة، ولا يُطَمَعَنَّ [منك] [في] اعتقاد عُدَّة تضرَّ بِنَ يَليها من [الناس في] شَرِب
أو عمل مشترك يَحْمِلُون مَثَوْنَتَهُ على غيرهم، فيكون مَهْنَأً ذلك لهم دونك، وعَيْتُهُ عليك
في الدنيا والآخرة .

وَأَلْزَمَ الْحَقُّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا وَاقِعًا
ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع؛ وَأَبْتَعُ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنْ مَغْبَةً
ذلك محمودة . وَإِنْ ظَلَّتْ الرِّعْيَةُ بِكَ حَيْفًا فَأَخْصِرْ لَهُمْ بُدْرَكَ وَأَعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ
بِإِصْحَارِكَ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ إِعْذَارًا تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيهِمْ عَلَى الْحَقِّ .

ولا تدفعن صلحا دعاك إليه عدوك [و] الله فيه رضا، فإن في الصلح دعة لجنودك
وراحة من همومك وأمانا لبلادك . ولكن أحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه،
فإن العدو ربما قارب ليتغفل، تغد بالحزم وآتهم في ذلك حسن الظن . فإن عقدت
بينك وبين عدوك عُدَّةً وألبسته منك ذِمَّةً خَطَّ عَهْدِكَ بِالْوَفَاءِ وَأَرَعَ ذِمَّتَكَ بِالْأَمَانَةِ
وَأَجْعَلْ نَفْسَكَ جَنَّةً دُونَ مَا أُعْطِيَتْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدَّ
عَلَيْهِ اجْتِمَاعًا مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشْتَّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ؛ وَقَدْ لَزِمَ
ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين لِمَا اسْتَوْلَوْا مِنْ عَوَاقِبِ الْغَدْرِ . فَلَا تَغْدُرَنَّ
بِدِمَّتِكَ وَلَا تَحْسَبَنَّ بِعَهْدِكَ وَلَا تَحْتَلَنَّ عِدْوَكَ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَرِي عَلَى اللَّهِ إِلَّا جَاهِلٌ شَقِيٌّ .
وقد جعل الله عهده وذمته أماناً قضاء بين العباد برحمته، وَحَرَمًا يَسْكُنُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ
وَيَسْتَمِضُونَ إِلَى جِوَارِهِ، فَلَا إِدْغَالَ وَلَا مَدَالِسَةَ وَلَا حِدَاعَ فِيهِ . وَلَا تَعْقِدْ عَقْدًا

(١٢)

(١) كذا في سبج اللامعة : وفي الأصل : « ولا تطمئن فيك اعتقاد عُدَّة يصير... » وهي مصطربة
السبح ولا تؤذي المعنى المراد . والعُدَّة : الصِّبَّةُ ، واعتقادها : امتلاكها واقتناؤها . (٢) كذا في نهج
البلاعة وفي الأصل : « واتبع ... » وهو تحريف . (٣) الإحصار بالأمر : إظهاره .
(٤) كذا في نهج البلاعة وفي الأصل : « فانه ليس من فرائض الله شيء إلا الناس ... الخ » .
(٥) كذا في سبج البلاعة . واستو . التي . إذا تركه لوحاء . وإن كآب محبأ له . وفي الأصل
« لما استولوا عليه... » . (٦) كذا في نهج البلاعة « والمدالسة » : الحيانة ، وفي الأصل « مغالسة » .

٢٠

تَجُوزُ فِيهِ الْعِلَلُ . وَلَا تُعَوِّلَنَّ عَلَى الْحَيِّ قَوْلَ بَعْدِ التَّائِيدِ وَالتَّوَثُّقِ . وَلَا يَدْعُوَنَّ ضَيْقُ
أَمْرِ لِرِمَكٍ فِيهِ عَهْدُ اللَّهِ إِلَى طَلَبِ أَنْفَسَاخِهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَى ضَيْقِ
تَرْجُو أَنْفِرَاجِهِ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ خَيْرٌ مِنْ غَدَرِ تَحَافٍ تَبِعْتَهُ وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنْ اللَّهِ
طَلِبَةً فَلَا تَسْتَقِيلَ فِيهَا دُنْيَاكَ وَلَا آخِرَتَكَ .

٥ إِيَّاكَ وَالدَّمَاءَ وَسَفَكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ وَلَا أَعْظَمَ تَبِعَةً
وَلَا أُخْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ وَأَنْتَقِطَاعِ مُدَّةٍ مِنْ سَفَكِ الدَّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ مُبْتَدِئُ
بِالْحَكَمِ [بَيْنَ الْعِبَادِ] فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدَّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ فَلَا تُقَوِّينَ^(٢) سُلْطَانَكَ بِسَفَكِ دَمٍ
حَرَامٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضَعِنُهُ وَيُوهِنُهُ بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ . فَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي
فِي قَتْلِ الْعَمْدِ ، لِإِنْ فِيهِ قَوْدَ الْبَدَنِ . فَإِنَّ أَبْتُلَيْتَ بِخَطَا وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ
[أَوْ سَيْفَكَ] أَوْ يَدُكَ بِعَقُوبَةٍ ؛ فَإِنَّ فِي الْوَكْرَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً ، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَحْوَةَ
١٠ سُلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ .

وإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا وَحُبَّ الْإِطْرَاءِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ
مِنْ أَوْثَقِ فُرُصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَتَحَقَّقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ .

١٥ وإِيَّاكَ وَالْمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ ، وَالتَّرِيدَ فِيمَا كَانَ [مِنْ فَعْلِكَ] ، وَأَنْ تَعِدَهُمْ
فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفٍ ، فَإِنَّ الْمَنَّ يَبْطِلُ الْإِحْسَانَ ، وَالتَّرِيدُ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ ، وَالْخُلْفُ
يُوجِبُ الْمَقْتَ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا
مَا لَا تَفْعَلُونَ) .

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ عَلَيْهِ يَكُونُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ : لَا تَطْلُبُ أَنْ تَقَالَ مِنْهَا لَا فِي دُنْيَاكَ وَلَا فِي آخِرَتِكَ .
وَفِي الْأَصْلِ : لَا تَسْتَقِيلَ دُنْيَاكَ وَلَا آخِرَتَكَ . وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ عَنِ وَاضِحَةِ الْمَعْنَى إِذَا رِيدَتْ سَالِمًا كُلَّهُ بِهَا .
وَالْمُرَادُ لَا تَقُومُ بِجَهْلِهَا دُنْيَاكَ وَلَا آخِرَتَكَ . وَالطَّلَّةُ اسْمٌ مِنَ الْمَطَالِبَةِ .
٢٠ (٢) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ « فَلَا تَقُومَنَّ » .

وإياك والعجلة بالأمور قبل أوانها، أو التسقط فيها عند إمكانها، أو الجأحة فيها إذا تنكرت، أو الوهن عنها إذا استوضحت؛ فضع كل أمر موضعه وأوقع كل عمل موقعه.
وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوء، والبغاي عما يُعنى به مما قد وضع لعيون
الناظرين، فإنه مأخوذ منك لغيرك. وعما قليل تنكشف عنك أعطية الأمور
ويُتصف منك للظلم.

أملك حمية أُنك وسورد حدك وسطوة يدك وغرب لسانك، وأحترس من كل
ذلك بكف البادرة وأخبر السدود حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار، ولن تُحكّم
ذلك من نفسك حتى تنكث هومك بذكر المعاد إلى ربك.

- والواجب عليك أن نتذكر ما معنى لم نقدهم من حكومة عادلة، أو سنة فاضلة،
أو أثر عن نبيّا صلى الله عليه وسلم، أو فريضة في كتاب الله، فتقتدى بما شاهدت
مما عملما به فيها، وتجتهد لنفسك في اتباع ما عهدت إليك في عهدي هذا،
وأستوفيت به من الحجّة لنفسى عليك لكيلا تكون لك علة عند تسرع نفسك إلى هواها.
وأنا أسأل الله بسعة رحمته وعظم قدرته على إعطاء كل ذى رغبة: أن يوفّقني^(١)
وإياك لما فيه رضاء من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى حلقه، مع حسن الشاء
في العباد وجميل الأثر في البلاد وتمام النعمة وتضعيف الكرامة، وأن يتحمّل لي ولك
بالسعادة والشهادة. إنا لله وإنا إليه راجعون. تمّ العهد بعون الله تعالى.

وقيل: ينبغي للملك أن يسوق العُنف باللطف، والتوفير بالتوقير، ولا يتخذ أعوانا
إلا أعيانا، ولا أخلاء إلا أجلاء، ولا ندماء إلا كرماء، ولا جلساء إلا ظرفاء.

- (١) كذا في نهج البلاغة. وفي الأصل: "النتيت" والمراد بالتسقط: التهاون.
(٢) أسوة بمعنى سواء، قل في اللسان: القوم أسوة في هذا الأمر أى حالهم فيه واحدة.
(٣) كذا في نهج البلاغة، وفي الأصل: "وأن تحكّم بذلك في نفسك".
(٤) أد يوفّقني، معقول "أسأل" وفي الأصل: "وتوفّق ...". وما هنا قلناه عن نهج البلاغة.

الباب الخامس

من القسم الخامس من الفن الثاني

فما يجب على الملك للرعايا

و يجب على الملك أن يسط لرعيته من العدل بساطا، ويبنى لهم من الأمن
فسطاطا، وينشر عليهم ألوية حلم خفقت ذوائبها، ويسليل لهم أنهار رآمتدت دوائبها؛
ويكف عنهم أكف المظالم، ويوكف عليهم صحائب المكارم. وأهم ما قدم من
ذلك "العدل".

ذكر ما قيل في العدل وثمرته وصفة الإمام العادل

والعدل واجب على كل من أسترعى رعية من إمام وغيره؛ قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ
يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، وقال تعالى: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) وقال تعالى (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) وقال تعالى (بَادِئُ
إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ) وقال تعالى
(الَّذِينَ إِنْ مَكَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا
عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عدل ساعة
في حكومة خير من عبادة ستين سنة" وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا تكلّم راجع
وكلّم مسئول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راجع عليهم وهو مسئول عنهم
والرجل راجع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي

(١) لعله «دوائبها» جمع دباب رهـ . . يل ١٠ يس اللعين .

(٢) نفعه في البحارى وسلم يختلف عن الأصل في بعض ألفاظ لا تخرجه عن معناه .

مستولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته“ قال بعض الشعراء :

فكلكم راع ونحن رعيّة * وكلّ سيلقى ربّه فيحاسبه

وقالت الحكماء : إمام عادل خير من مَطر وإبل . وإمام غشوم خير من فتنة تدوم .

يقال : إن جمشيد^(١) أحد ملوك الفرس الأول ، لما ملك الأقاليم حمل أربعة خواتيم : خاتما للحرب والشرطة وكتب عليه الأناة ، وخاتما للخراج وكتب عليه العارة ، وخاتما للبريد وكتب عليه الوحا^(٢) ، وخاتما للظالم وكتب عليه العدل ، فبقيت هذه الرسوم في ملوك الفرس إلى أن جاء الإسلام .

وقال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : إذا كان الإمام عادلا فله الأجر وعليك الشكر ، وإذا كان جائرا فله الوزر وعليك الصبر .

وقال أردشبر لابنه : يا بني إن الملك والعدل أخوان لا غنى لأحدهما عن صاحبه ، فالملك أش والعدل حارس ، فما لم يكن له أس مهتوم ، وما لم يكن له حارس فضائع ، يا بني أجعل حديثك مع أهل المراتب ، وعطيتك لأهل الجهاد ، وبشرك لأهل الدين ، وبرك لمن عناه ما عناك من ذوى العقول .

وقال بعض الحكماء : يجب على السلطان أن يلتزم العدل في ظاهر أفعاله لإقامة أمر سلطانه ، وفي باطن ضميره لإقامة أمر دينه ، فإذا فسدت السياسة ذهب السلطان ، ومدار السياسة كآها على العدل والإنصاف ، فلا يقوم السلطان لأهل الكفر والإيمان إلا بهما ، ولا يدور إلا عليهما .

(١) في الأصل : « حمشيد » . نالها المهمله . وصوابه جمشيد بالهمزة المعجمة ، ومعناه : شعاع القمر .

(٢) الوحا : العجلة والإسراع ، ويمتد .

وقال عبد الملك بن مروان لبنيه : كلّم يترتّع لهذا الأمر، ولا يصلح له منكم إلا من له سيفٌ مسلول، ومالٌ مبدول، وعدلٌ نطمئن إليه القلوب .

وخطب سعيد بن سويد بمخص، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس، إن للإسلام حائطا مبيعا وبابا ونيفا، فحائط الإسلام الحق وبابه العدل، ولا يزال الإسلام مبيعا ما أَسْنَدَ السلطان، وليس شدة السلطان قتلا بالسيف ولا ضربا بالسوط، ولكن قضا بالحق وأخذ بالعدل .

وكتب إلى عمر بن عبد العزيز بعض عماله يستأذنه في تحصين مدينة، فكتب إليه : حصنها بالعدل ونق طريقها من الظلم .

وقال معاوية : إني لأستحي أن أظلم من لا يجد على ناصر إلا الله .

وقال المهديّ للربيع بن الجهم^(١) وهو وزير على أرض فارس : يا ربيع، أنشُر الحق وأزِم القصد وأبسط العدل وأرفق بالعبية، وأعلم أن أعدل الناس من أنصف من نفسه، وأجورهم من ظلم الناس لغيره .

وقال جعفر بن يحيى : الخراج عمود الملك، وما استغزر بمثل العدل، ولا استنزر بمثل الظلم .

وقال عمرو بن العاص : لا سلطان إلا برجال، ولا رجال إلا بمال، ولا مال إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل .

وقيل : سأل الإسكندر حكاما بابل، فقال : أيما أبلغ عندكم، الشجاعة أم العدل^(٢) ؟ فقالوا : إذا استعملنا العدل استغنينا عن الشجاعة .

(١) في العقد الفريد ح ١ ص ١٣ : «ارأي الجهم» . (٢) في الأصل «أو» والمقام ينص «أم» .

ولما جاء بالهُرْمَزَانِ مَلِكِ خُوَزِسْتَانِ أُسِيرَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
لَمْ يَزَلِ الْمَوْكَلُّ بِهِ يَقْنِى أَثَرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى وَجَدَهُ بِالْمَسْجِدِ نَائِمًا
مَتَوَسِّدًا دِرَّتَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ الْهُرْمَزَانُ قَالَ : هَذَا هُوَ الْمَلِكُ ؟ قِيلَ : نَعَمْ ؛ فَقَالَ لَهُ : عَدَلْتَ
فَأَمِنْتُ فَمِيتَ ، وَاللَّهِ إِنِّي قَدْ خَدَمْتُ أَرْبَعَةَ مِنْ مُلُوكِ الْأَكَاْسِرَةِ أَصْحَابِ التَّيْجَانِ
فَمَا هَبْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ هَيْتِي لِصَاحِبِ هَذِهِ الدَّرَّةِ .

وقالوا : إِذَا عَدَلَ الْإِمَامُ خَصَبَ الرِّمَانِ .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : إِنْ الْأَرْضُ لَتَرَّتَيْنِ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ إِذَا كَانَ
عَلَيْهَا إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَتَقَبَّحَ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِمَامٌ جَائِرٌ .

وَحُكِيَ أَنَّ كَسْرَى أَبْرَوِيزَ نَزَلَ مُتَكِرًا بِامْرَأَةٍ ، فَخَلَبَتْ لَهُ بَقْرَةً فَرَأَى لَهَا لَبَنًا كَثِيرًا ،
فَقَالَ لَهَا : كَمْ يَلْزَمُكَ فِي السَّيَةِ عَلَى هَذِهِ الْبَقْرَةِ لِلسُّلْطَانِ ؟ فَقَالَتْ : دَرَاهِمٌ وَاحِدَةٌ ؛ فَقَالَ :
وَأَيْنَ تَرْتَعُ وَبِكَمْ مِنْهَا يُنْفَعُ ؟ فَقَالَتْ : تَرْتَعُ فِي أَرْضِ السُّلْطَانِ ، وَلِي مِنْهَا قُوَّتِي
وَقُوَّتُ عِيَالِي ؛ فَقَالَ فِي نَفْسِهِ : إِنْ الْوَاجِبُ أَنْ أَجْعَلَ إِنَاوَةً عَلَى الْبَقُورِ فَلَأَصْحَابُهَا
نَفْعٌ عَظِيمٌ ؛ فَهَلَيْتُ أَنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ : أَوْهْ ! إِنْ سُلْطَانُنَا هُمْ يَجُورُ ؛ فَقَالَ أَبْرَوِيزُ :
لِمَ ؟ فَقَالَتْ : لِأَنَّ دَرَّ الْبَقْرَةِ انْقَطَعَ ، وَإِنْ جَوَّرَ السُّلْطَانُ مُقْتَصِّصَ الْجَدْبِ الزَّمَانَ ؛ فَأَقْلَعَ
عَمَّا كَانَ هُمْ بِهِ . وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِذَا هُمْ الْإِمَامُ يَجُورُ أَرْزَفَعَتِ الْبَرَكَةُ .

وقال سُفْرَاطُ : يَنْبُوعُ فَرَحِ الْعَالَمِ الْمَلِكُ الْعَادِلُ ، وَيَنْبُوعُ حُرْمِ الْمَلِكِ الْجَائِرِ .

(١) هكذا في الأصل . والذي في كتب اللغة التي تحت أيدينا من جموع هذا الاسم : بقر وأبقر
وأبقار وأباقر وقَارَ وأبقور ، وله أسماء جمع وهي ناقرة وبقير وبيقور وناقورة وناقورة ، ولعل ما في الأصل
جمع لبقر والقياس لا يأباه فإن من الحويين من ذهب إلى أن هذا جمع قياسا على قول ناسد وأسود

ودكر ودكور .

١٤

وقال الفضل : لو كان عندى دعوة مستجابة لم أجعلها إلا فى الإمام ، فإنه إذا صلح أخصبت البلاد وأمنت العباد ؛ فقبل ابن المبارك رأسه وقال : لا يحسب هذا غيرك .

وقال قدامة : حسبكم دلالة على فضيلة العدل أن الجور الذى هو ضده لا يقوم إلا به ؛ وذلك أن اللصوص إذا أخذوا الأموال وأقسموها بينهم احتاجوا إلى استعمال العدل فى أقسامهم وإلا أضرت ذلك بهم .

صفة الإمام العادل — كتب عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة إلى الحسن ابن أبى الحسن البصرى أن يكتب له بصفة الإمام العادل ؛ فكتب إليه الحسن : أعلم يا أمير المؤمنين ، أن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل ، وقصد كل جائر ، وصلاح كل فاسد ، وقوة كل ضعيف ، ونصفة كل مظلوم ، ومفرج كل ملهوف . والإمام العادل (١) يا أمير المؤمنين كالراعى الشفيق [على إبله] والحازم الرقيق الذى يرئاه لها أطيب المراعى ، ويؤددها عن مراتع الهلكة ، ويحميها من السباع ، ويكنفها من أذى الحر والقز . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأب الحانى على ولده ، يسعى لهم صغاراً ، ويعلمهم كباراً ، يكسب لهم فى حياته ، ويذكرهم بعد وفاته . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالآثم الشقيقة البرة الرقيقة بولدها ، حملته كرهاً ، ووضعته كرهاً ، وربته طفلاً ، تنهر لسهرة وتسكن لسكونه ، وترضعه تارة وتقطعه أخرى ، وتفرح بعافيته ، وتغمّ بشيكايته . والإمام العادل يا أمير المؤمنين وصى البتamy ، وخازن المساكين ، يربى صغيرهم ، ويؤن كبيرهم . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوارح ، تصلح الجوارح بصلاحه ، وتفسد بفساده . والإمام العادل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده ، يسمع كلام الله ويستمعهم ، وينظر إلى الله ويرىهم ، وينقاد لله ويقودهم . فلا تكن

يا أمير المؤمنين فيما ملكك الله كعبد آمنه سيده وأستحفظه ماله وعياله ، فبتد المال وشرد العيال فأفقر أهله وأهلك ماله .

وأعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزجر بها عن الخباثت والفواحش ، فكيف [إذا أتاه من يليها ؛ وأن الله أنزل القصاص حياة لعاده ، فكيف ^(١) إذا قتله من يقتص لهم ! وأذكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده ، وقلة أشياعك عنده ^(٢) . وأنصارك عليه ؛ فترود له وما بعده من الفزع الأكبر .

وأعلم يا أمير المؤمنين أن لك من لا غير منزلك الذي أنت به ، يطول [فيه ^(١) ثؤاؤك ، ويفارقك أحباؤك ، ويسلمونك في قعره فريدا وحيدا ؛ فترود له ما يصحبك يوم يقر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه . وأذكر يا أمير المؤمنين إذا تغير ما في القبور ، وحصل ما في الصدور ؛ فالأسرار ظاهرة . والكتاب لا يعاد صيرورة ولا كبيرة إلا أحصاه ؛ فالأن يا أمير المؤمنين وأنت في مهل ، قبل حلول الأجل . وأنقطاع الأمل ، لا تحكم يا أمير المؤمنين في عباد الله بحكم الجاهلين ، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ، ولا تسلط المسكبرين على المستضعفين ، فإنهم لا يقبون في مؤمن إلا ولا ذمة . فتبوء بأوزارك وأوزار مع أوزارك ، وتخل أنثالك وأنثالا مع أنثالك . ولا يترك الذين ينعمون بما فيه بؤسك ، ويأكلون الطيبات من دنياهم بإذهاب طيباتك في آخرتك . ولا تنظرن إلى قدرك اليوم ، ولكن أنظر إلى قدرك غدا وأنت مأسور في جبال الموت ، وموقوف بين يدي الله تعالى في تجمع الملائكة والمرسلين ، وقد عنت الوجوه للحي القيوم . إني يا أمير المؤمنين إن لم أبلغ في عطيت ما بلغه أولو النهى قبلي ، فلم ألك شفقة ونصحا ؛ فأزله كتابي هذا إليك كمداوى حبيبه يسقيه

(١) زيادة عن العقد الفريد . جزء أول ص ١٤ (٢) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل «أمتناعك»

(٣) كذا في الأصل . وفي العقد الفريد : قدرتك .

الأدوية الكريمة لما يرجو له بذلك من العافية والصحة . والسلام عليك يا أمير المؤمنين
ورحمة الله وبركاته .

وحيثما ذكرنا العدل وصفة الإمام العادل فانذكر الظلم وسوء عاقبته .

ذكر ما قيل في الظلم وسوء عاقبته

قال الله تعالى : (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . وقال تعالى : (وَأَمَّا أَتَسَاطُونَ
فَكَأَنَّهُمْ لِجَهَنَّمَ حَطَبٌ) . وقال تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا
يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) ؛ قيل : هذا تعزية للظلم ووعيد
للظالم . وقال تعالى : (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا
بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) . وقال تعالى : (وَسَيَعْلَمُ
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) . وقال تعالى : (وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ) . وقال
تعالى : (فَتَقَطَّعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) . وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : "أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر" وفي لفظ آخر : "أبغض الناس
إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذاباً إمام جائر" . وقال صلى الله عليه وسلم : "أتقوا
دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب" ^(١) وفي لفظ : "فإنها مستجابة" .

ويقال : ما أنعم الله على عبد نعمة فظلم بها إلا كان حقيقاً على الله أن يزيلها .
وقال الأحنف : إذا دعيتك نفسك إلى ظلم الناس فاذكر قدرة الله على عقوبتك ،
وأتق الله لهم ، وذهاب ما آتيت إليهم عنهم . وقال يوسف بن أسباط : من دعا
لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله .

(١) في الجامع الصغير : « اتقوا دعوة المظلوم وإذ كان كافراً فإنه ليس دونه حجاب » .

(٢) أى ما سقته إليهم من الظلم .

وروى في الحديث : ”إن الله تعالى يقول وعِزَّتِي لِأَجِبِينَ دعوة المظلوم وإن كان كافراً“. وقال : ”ما من عبد ظلم فشَحَصَ بصره إلى السماء ثم قال : يا ربِّ، عبدك، ظَلِمْتُ فلم أَتِصِرْ إلا بك إلا قال الله لِيَكْ عَبْدِي لِأَتَصِرَنَّكَ ولو بعد حين“. وقيل : الظلم أدعى شىء إلى تغيير نعمة وتعجيل نِقمة .

- وقال ابن عباس : ليس للظالم عهد، فإن عاهدته فأنقضه، فإن الله تعالى يقول : (لَا يَنْتَهِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ). وأجمعوا على أن المظلوم موقوف على النُصرة لقوله تعالى : (ثُمَّ يُنْجَى عَلَيْهِ لِيَنْصُرْنَهُ اللَّهُ) . والظالم مدرجة العقوبة وإن تَفَسَّت مدته .

- وقيل لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : كان الرجل يُظَلَّمُ في الجاهلية فيدعو على مَنْ ظلمه فيُجاب عاجلاً ولا يُرى ذلك في الإسلام؛ فقال : هذا حاجر بينهم وبين الظلم، وإن مَوَّعِدكم الآن الساعة، وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمَرُّ .

- وقيل : تنديل من المظلوم جراحه، إذا آنكسر من الظالم جناحه . وقالوا : الجور آفة الزمان، وتُحدث الحدَثَانِ؛ وجالب الإحْن، ومسبَّبُ الحُجْنِ؛ وحِيلُ الأحوال، ومُتَحَقِّقُ الأموال؛ ومُخْلِ الديار، ومُحْيِي البسَوار . وهو مأخوذ من قولهم : جار عن الطريق إذا نَكَعَ عنها، فكأنه عدَلَ عن طريق العدل وحاد عن سبيله .

- وفي الإسرائيليات أن الله عزَّ وجلَّ أوحى إلى موسى عليه السلام : يا موسى، قل لبنى إسرائيل : تَجَنَّبُوا الظلم؛ وعِزَّتِي وَجَلَالِي إن له عندى مَغَبَةً؛ قال : يا رب وما مغبته؟ قال : يُتَمُّ الولد، وتقليل العدد، وأتقطاع الأمد، والثَّوَاءُ في الدار .

وقد أوردنا في ذلك ما يكتفى به مَنْ يعلم أن الله تعالى مُسَائِلُهُ ومُحَاسِبُهُ، ومُنَاقَشُهُ غدا ومُطَالِبُهُ ؛ وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومُؤَوِّفُ المظلوم لطلب حقه ممن

ظلمه مِيلٌ فِيهِ، وَرُبَّمَا يُعَجِّلُ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي دُنْيَاهُ، وَيُضَاعَفُ عَلَيْهِ الْعَذَابُ فِي أُخْرَاهُ،
وَيُرِيهِ عَاقِبَةَ بَغْيِهِ فِي يَوْمٍ يَظُنُّ الْمَرْءُ مَا قَدِمَتْ يَدَاهُ . نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ أَنْ
نُظْلِمَ أَوْ نُظْلَمَ، وَأَنْ يَجْعَلَ لَنَا مِنْ فَوْضِ أَمْرِهِ إِلَيْهِ وَسَلَمٌ، وَلَا يَتَحَنَّنَ بِمَكْرُوهِ، فَهُوَ بِضَعْفِنَا
عَنْ حَمَلِهِ أَدْرَى، وَبِعِزِّزِنَا أَعْلَمُ، بِمَنْتِهِ وَكَرَمِهِ .

ذكر ما قيل في حسن السيرة والرفق بالرعية

قال الله تعالى : (وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَالِيًا لَاقَلْبٌ لَّأَنَّهُ ضَوَّاءٌ مِنْ حَوْلِكَ) . وَرَوَى عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرَّفْقِ فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ
مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ ، وَمَنْ حُرِمَ حَظُّهُ مِنَ الرَّفْقِ فَقَدْ حُرِمَ حَظُّهُ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ “ .

ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة أرسل إلى سالم بن عبد الله ومحمد بن كعب
فقال لهما : أشيرا عليّ ؟ فقال له سالم : أجعل الناس أباً وأخاً وأبناً، فبراً بك، وأحفظ
أحلك، وأرحم أبئك . وقال محمد بن كعب : أحجب للناس ما تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَأَتَكْرَهُ لَهِمْ
مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ أَوَّلُ خَلِيفَةِ يَمُوتُ .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : أما بعد، فإذا أمكنتك القدرة
على المخلوق فاذكر قدرة الخالق عليك، وَاَعْلَمْ أَنَّ مَا لَكَ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلُ مَا لِلرَّعِيَةِ
عِنْدَكَ .

وقال المنصور لأبيه المهدي : يَا بَنِيَّ لَا تُبْرِمَ أَمْرًا حَتَّى تَتَفَكَّرَ فِيهِ، فَإِنْ فَكَّرَ
الْعَاقِلُ مَرَّاتَهُ تُرِيهِ حَسَنَاتِهِ وَسَيِّئَاتِهِ ؟ وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يُصْلِحُهَا إِلَّا التَّقْوَى ،
وَالسُّلْطَانُ لَا يُصْلِحُهَا إِلَّا الطَّاعَةُ ، وَالرَّعِيَّةُ لَا يُصْلِحُهَا إِلَّا الْعَدْلُ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْعَفْوِ
أَقْدَرُهُمْ عَلَى الْعُقُوبَةِ، وَأَقْصَى النَّاسِ عَقْلًا مَنْ ظَلَمَ مَنْ هُوَ دُونَهُ .

وقال خالد بن عبد الله القسري^(١) لسلال بن أبي بردة : لا يحملك فضل المقدرة على شدة السطوة ، ولا تطلب من رعيك إلا ما تبذله لها ، فإنَّ إِيَّانَ اللَّهِ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ .

وقيل : لما أنصرف مروان بن الحكم من مصر إلى الشام ، استعمل ابنه عبد العزيز على مصر ، وقال له حين ودعه : أرسل حكيمًا ولا تؤصِّصه ، أنظر أيَّ ^(٢) (١٣) جئني إلى أهل عملك ؛ فإن كان لهم عندك حقٌّ غُدوةٌ فلا تُؤخِّرْهُ إلى عِشْيَةٍ ، وإن كان لهم عِشْيَةٌ فلا تُؤخِّرْهُ إلى غُدوة . وأعطهم حقوقهم عند محالِّها تستوجبُ بذلك الطاعة منهم . وإيَّاك أن يظهر لرعيك منك كذب . فإنهم إن طهَّر لهم منك كذب لم يصدقوك في الحق . وأستشر جلساءك وأهل العلم . فإن لم يستنِّ لك فاكذب إلى يئسك رأيي فيه إن شاء الله . وإن كان بك غَضَبٌ على أحد من رعيك فلا تُؤاخِذه به عند سورة العُضْب . وأحسَّ عقوبتَكَ حتى يسكنَ غَضَبُكَ ثم يكون مسك . أيكون وأنت ساكن الغضب مُطْفَأُ الجمرَةِ . فإن أولَّ من جعل السجنَ كان حليًا ذا أناة ؛ ثم أنظر إلى أهل الحسب والدين والمروءة . فليكونوا أصحابك وجلساءك . ثم أرفع مآزهم منك على غيرهم على غير آسرتسال ولا أنقباض . أقول هذا وأستحلف الله عليك .

(١) في الأصل : « خالد البصري » . والتصويب عن العقد الفريد . ١٥

(٢) كذا في العقد الفريد (ح ص ١٧) . وفي الأصل : « أي شيء » وهو محرف .

الباب السادس

من القسم الخامس من الفن الثاني

في حسن السياسة، وإقامة المملكة، ويتصل به الحزم، والعزم، وأتهاز الفرصة،

والحلم، والعفو، والعقوبة، والانتقام

فأما ما قيل في حسن السياسة وإقامة المملكة؛ قالوا: من طلب الرياسة
فليصبر على مَضَض السياسة. ويقال: إذا سحقت السياسة تمت الرياسة.

كتب الوليد بن عبد الملك إلى الحجاج بن يوسف يأمره أن يكتب إليه
[بسيرته^(١)] فكتب إليه: إني أيقظت رأيي وأتممت هواي، وأدريتُ السيدَ المطاعَ
في قومه، ووليتُ الحربَ الحازمَ في أمره، وفلّدتُ الخراجَ الموقرَ لأمانته، وقسمتُ
لكلِّ خصمٍ من نفسي قِسْماً، أعطيته حظاً من لطيف عياني ونظري، وصرفتُ السيفَ
إلى التُّطِفِ المسيء، [والثواب إلى المحسن البريء]؛ بخاف المُرِيبِ صولةَ العقاب،
وتمسكُ المُحْسِنِ بحِظِّه [من] الثواب^(٢). وقال الوليد بن عبد الملك لأبيه: يا أبت،
ما السياسة؟ فقال: هيبةُ الخاصةِ مع صدقِ مودّتها، واقتيادُ قلوبِ العامةِ مع
الإِنصافِ لها، واحتمالُ هَفَواتِ الصّائِغِ^(٣).

وقيل: بلغ بعضُ الملوكِ سياسةَ ملكٍ آخر فكتب إليه: قد بلغت من حسن
السياسة مبلّغاً لم يبلغه ملكٌ في زمانك، فأفدني الذي بلغت به ذلك؛ فكتب إليه:
لم أهزل في أمرٍ ولا [لا] نهي ولا وعد ولا وعيد، وأستكفيتُ أهلَ الكِفايةِ وأثبتتُ على

(١) زيادة عن المقد العريد، ح ١ ص ١٠ (٢) الطيف: المريب. (٣) في الأصل:

«أهل الصاعات» والنصوب عن عيون الأخبار (مجلد ١ ص ١٠) والصائغ جمع صنعية، يقال: فلان صنعية
فلان إذا أصطنعه وجرّحه وأدبه وربيّه. (٤) زيادة عن عيون الأخبار (مجلد ١ ص ١٠ طبع
دار الكتب المصرية).

الْعَاءَ لَا عَلَى الْهَوَى ، وَأَوْدَعْتُ الْقُلُوبَ هَيْبَةً لَمْ يَشْبَهَا مَقْتُ ، وَوَدًّا لَمْ يَشْبَهْ كَذِبُ ،
وَعَمَّتِ الْقُوتُ ، وَمَنَعَتْ الْفُضُولُ . وَقِيلَ : إِنَّ أَنْوَشِرَوَانَ كَانَ يُوقَعُ فِي عَهْدِ
الْوَلَاةِ : سُنَّ خِيَارَ النَّاسِ بِالْمَحَبَّةِ ، وَأَمْرُجَ لِلْعَاقَةِ الرَّغْبَةَ بِالرَّهْبَةِ . وَلَمَّا قَدِمَ سَعْدُ
الْعَشِيرَةِ فِي مِائَةِ مِنْ أَوْلَادِهِ عَلَى مَلِكٍ حَمِيرٍ سَأَلَهُ عَنْ صَلَاحِ الْمَلِكِ ؛ فَقَالَ : مَعْدِلَةٌ
شَائِعَةٌ ، وَهَيْبَةٌ وَازِعَةٌ ، وَرَعِيَّةٌ طَائِعَةٌ ؛ فَقِي الْمَعْدِلَةَ حَيَاةَ الْإِمَامِ ، وَفِي الْهَيْبَةِ نَفْيَ لِلظُّلَامِ .
وَفِي طَاعَةِ الرَّعِيَّةِ حَسْنَ الثَّنَامِ . وَقَالَ أَبُو مُعَاذٍ لِلتَّوَكُّلِ : إِذَا كُنْتُمْ لِلنَّاسِ أَهْلَ سِيَاسَةٍ
فَسُوسُوا كِرَامَ النَّاسِ بِالرَّفَقِ وَالْبَذْلِ ، وَسُوسُوا لِنَامِ النَّاسِ بِالذَّلِّ تَصَاحُوا عَلَى الذَّلِّ ، إِنْ
الذَّلُّ يُصْلِحُ النَّذْلَ . وَقَالَ أَنْوَشِرَوَانُ : النَّاسُ ثَلَاثُ طَبَقَاتٍ ، تَسُوسُهُمْ ثَلَاثُ
سِيَاسَاتٍ ، طَبَقَةٌ هُمْ خَاصَّةُ الْأَشْرَافِ ، تَسُوسُهُمُ بِاللِّينِ وَالْعُطْفِ ، وَطَبَقَةٌ هُمْ خَاصَّةُ
الْأَشْرَارِ ، تَسُوسُهُمُ بِالْغِلَظَةِ وَالْعُنْفِ ، وَطَبَقَةٌ هُمْ الْعَامَّةُ ، تَسُوسُهُمُ بِالشَّدَةِ وَاللِّينِ .

وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ : إِنِّي لَا أَضَعُ سِفِينِي حَيْثُ يَكْفِينِي سَوْطِي ،
[وَلَا أَضَعُ] سَوْطِي حَيْثُ يَكْفِينِي إِسَانِي ، وَلَوْ أَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعَاقَةِ شَعْرَةً مَا أَنْقَطَعَتْ ؛
قِيلَ لَهُ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : كُنْتُ إِذَا جَذَبُوهَا أَرْخِيَتْهَا وَإِذَا أَرْخَوْهَا جَذَبْتُهَا .
وَقَالَ الْمَأْمُونُ : أَسْوَسُ الْمُلُوكِ مَنْ سَاسَ نَفْسَهُ لِرَعِيَّتِهِ ، فَاسْقَطَ مَوَاقِعَ مُجْتَبَاهَا عَنْهُ
وَقَطَعَ مَوَاقِعَ حُجَّتِهِ عَنْهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ « يَسُوسُهُم » بِالْيَاءِ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْأَفْعَالِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ . وَظَاهِرُ أَنَّ الْخَطَّابَ هُوَ الْمَدِينِي

يَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْمَعْنَى .

(٢) رِيَازَةُ عَنِ الْعَقْدِ الْغَرِيدِ (ج ١ ص ١٠) .

(٣) كَذَا فِي الْعَقْدِ الْغَرِيدِ (ج ١ ص ١٠) وَعَيُونُ الْأَحَارِ (مَجْلَد ١ ص ٩) . وَالْكَثِيرُ فِي حَوَاطِ

«م» الْمُسَيَّمِ سَدَمَ أَقْبَرَاهُ نَائِلًا .



وأما ما قيل في الحزم والعزم وأتتهاز الفرصة؛ قالت الحكماء: أحزمُ الملوك من قهر جده هزله، وغلب رأيه هواه، وأعرب عن ضميره فعله، ولم يحنده رضاه عن سخطه، ولا غضبه عن كيده. وقيل لبعضهم: ما الحزم؟ فقال: التفكر في العواقب. وقال عبد الملك بن مروان لابنه الوليد: يا بُنَيَّ، أعلم أنه ليس بين السلطان وبين أن يملك الرعية أو يملكه الرعية إلا حزم أو توان. وقالوا: ينبغي للعاقل ألا يستصغر شيئاً من الخطأ والزلل، فإن من استصغر الصغير يوشك أن يقع في الكبير، فقد رأينا الملك يؤتى من العدو المحتقر، ورأينا الصّحة تؤتى من الداء اليسير، ورأينا الأنهار تنبت من الجداول الصغار. وقال مسleme بن عبد الملك: ما أخذتُ أمراً قط بحزم فلبتُ نفسي فيه وإن كانت العاقبة على، ولا أخذتُ أمراً قط وضيعت الحزم فيه خمدتُ نفسي وإن كانت العاقبة لي. وقال عبد الملك لعمر بن عبد العزيز: ما العزيمة في الأمر؟ فقال: إصداره إذا أُورِد بالحزم؛ قال: وهل بينهما فرق؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

ليست تكون عزيمة ما لم يكن معها من الحزم المشيد رافد

وقيل لملك سلب ملكه: ما الذي سلبك ملكك؟ فقال: [دفعُ شغل] اليوم إلى غد، والتماسُ عذره بتصنيع عدد، واستكفاء كل مخدوع عن عقله. والمخدوع [عن عقله]: من بلغ قدراً لا يستحقه أو أئيب ثواباً لا يستوجه. وفي كُتب للهند: الحازم يحذر عدوه على كل حال، يحذر الموائبة إن قرب، والمغارة إن بعد، والكيّن

(١) زيادة من الفقه العريد (ج ١ ص ١٨) - (٢) في الأصل: «من عقله»

(٣) كذا في الأصل، ولعله «المعاودة» بمعنى الإيارة.

إن أنكشف ، والأستطراد إن ولى . وقال صاحب كتاب كلیلة ودمنة : إذا عرف الملك أن رجلاً یسأوى به فی المنزلة والرأى والهمة والمال وأتبع فلیصرعه ، فإن لم یفعل فهو المصروع . وقیل : من لم یقدمه حزمه أخره عجزه . وقیل : من أستقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ .

قال البُحرى :

فتى لم یضیع وجهه حزم ولم یبت * یلاحظ أعجاز الأمور تعقبا

ومثله قول آخر :

وحیر الأمر ما أستقبلت منه وليس بأن تلّبعه أتباعا

وقیل : من لم ینظر فی العواقب فقد تعرض لحادثات الذرائب . قال الشاعر :

ومن ترك العواقب مهملاً * فایسر سعيه أبداً تبار

وقال صاحب كتاب كلیلة ودمنة : رأس الحزم للک معرفته بأصحابه وإنزالهم منازلهم وأتهم بعضهم على بعض ، فإنه إن وجد بعضهم إلى هلاك بعض سبيلاً أو إلى تهجين بلاء المبلين وإحسان المحسنين والتغطية على إساءة المسيئين ، سارعوا إلى ذلك ، وأستحالوا محاسن أمور المملكة ، وهجّوا محاسن رأيه ؛ ولم یبرح منهم حاسد ^(١) قد أفسد ناصحاً ، وكاذبٌ قد آتهم أمیناً ، ومحتالٌ قد أغضب بريثاً . وليس ^(٢) یبغى للک أن یفسد أهل الثقة فی نفسه بغير أمرٍ يعرفه ، بل یبغى فی فضل حلمه وبسطة علمه الحیطة على رأيه فیهم ، والمحاواة على حرمتهم وذمائمهم ، وألا یرتاح إلى إفسادهم . فلم یزل جهال الناس یحسدون علماءهم ، وجبنائهم شجعانهم ، ولئامهم كرماءهم ، وبغائهم أبرارهم ، وشرارهم خيارهم .

(١) كذا فی الأصل . ولعله : « أحالوا » بمعنى عيروا .

(٢) فی الأصل « ألا یریح » واعل الصواب ما وصناه .

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : آتتروا هذه القُرَص فإنها تترمر السحاب ، ولا تطلبوا أثرا بعد عين .

وكتب يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد ، وقد بلغه عنه نلكنؤ في بيعته :
أما بعد ، فإنني أراك نُقدّم رجلا ونؤثر أخرى ، فإذا أهلك كتابي فاعتمد أيهما شئت
والسلام .

وكتب عبد الله بن طاهر الخراساني إلى الحسن بن عمر التَغَلِيّ^(١) : أما بعد ،
فإنه بلغني من قطع الفسقِ الطريق [ما بلغني^(٢)] ، فلا الطريق تَحْيى ، ولا اللصوص
نَكْفِي ، ولا الرعية تَرْضَى ، وتطمع بعد هذا في الزيادة ! إنك لمنفسح الأمل ! وآيم الله
لتكفين من قبلك أو لأوجهن إليك رجلا لا يعرف مرة من جشم ، ولا عديا من
زُهم . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وكتب الجحاج بن يوسف إلى قُتَيْبَةَ بن مُسْلِم والي خُراسان : أما بعد ، فإن وكيع
ابن حسان كان بالبصرة [مه] ما كان ، ثم صار لصا بسجستان ، ثم صار إلى خُراسان ،
فإذا أهلك كتابي هذا فأهدم بناءه وأحلل لواءه . وكان على سُرطة قُتَيْبَةَ فعزله وولى
الضبي .

(١) في الأصل : التَغَلِيّ وهو تعريف يد هو الحسن بن زيوس أحد من عمر بن الخطاب العدوي
العلني . انظر في الأثير طبع أور . ح ٧ ص ١٢٧ و ١٧٢ .

(٢) زيادة يقتضيا السياق وفي العقد العريد « ما بلغ » (ح ١ ص ٢٠) .

(٣) كذا في النسخة العريد « زُهم » بالراء ، وهو يعلى من بطون العرب وفي الأصل : « دهم » .

(٤) في الأصل : « حيّان » والتصويب عن انعقد العريد والعلوي .

(٥) زياده يقتضيا المقام .

ذكر ما قيل في الحلم

الحلم دفع السيئة بالحسنة . وقيل : تجرُّع الغيظ^(١) . وقيل : الحلم دِعامَةُ العقل ، وقال الله تعالى : (وَلَا تَسْتَوِيَ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ) .

وقال علي رضي الله عنه : حلمك عن السفيه بكثرة أنصارك عليه .

وقيل : ليس الحليم من إذا ظلم حلم حتى إذا قدر انتصر ، ولكن الحليم من ظلم^(٢) فإذا قدر غفر .

وقيل : الحليم من لم يكن حلمه لفقد النُصرة أو لعدم القدرة . وهو جوهر

(١٨)

في الإنسان يصدر عن صدر سالم من الفوائل والأذى ، صاف من شوائب الكدر^(٣) والقدى ، لا يستطيع تعلما ، ولا يدرك تبصرا وتفهما ، كما قال أبو الطيب :

وإذا الحلم لم يكن في طباع * لم يحلم تعادُم الميلا^(٤)د

ويدل على ذلك أنه غريزة في الإنسان . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنه قال لأشجع عبد القيس : ” يا أبا المنذر إن فيك خصلتين يرضاها الله ورسوله^(٥) ”

الحلم والأناة ، فقال : يا رسول الله ، أشيء جبتلى الله عليه أم شيء آخترته من قبل

(١) في الأصل : « الغليظ » .

(٢) سبارة الإحياء في سطر هذه الجملة الأخيرة « ولكن الحليم من ظلم حلم حتى إذا قدر عفا » .

(٣) في الأصل : « صاف عن شوائب الخ » واللغة تقتضي « من » .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان المتنبي هكذا :

وإذا الحلم لم يزل من طباع * لم يزل عن تعادُم الميلا^(٥)د

(٥) في الإحياء لعمري « حلقة بنعم .. » (ج ٣ ص ١٢٢) تلعب المطبعة الميمنية .

نفسى^٩ قال : " بل شئ جبلك الله عليه " قال : الحمد لله الذى جبلنى على خلق يرضاه الله ورسوله .

ومن الناس من يقول : إن الحلم ليس غريزة ولا طبيعة بل مكتسب مستفاد ، يتميز النفس الأئبىة عليه ، وتنقاد حباً فى المحمّدة إليه .

٥ وقالوا : الحلم بالحلم كما أن العلم بالتعلم . ويدل على ذلك ما حكى عن جعفر الصادق أنه كان عنده عبد سبى الخلق ، فقيل له : أما تأنف^(١) من^(٢) مل هذا عندك وأنت قادر على الاستبدال به ؟ فقال : إنما أتركه لأتعلّم عليه الحلم . ويحكى عنه أنه كان إذا أذنب إليه عبد أعنقه ، فقيل له فى ذلك ؟ فقال : أريد بمنلى هذا تعلّم الحلم . قال الشاعر :

وليس تمّ الحلم للرّاضيا - إذا هو عند الشحط لم يتحلّم
كما لا يتمّ الجود للمسرّ مؤسراً - إذا هو عند القتر لم يتحسّم

١٠

وروى عن سبى السّفطى أنه قال : الحلم على حمسة أوجه : حلم عريزى ، وهو هيبه من الله للعبد ، يعفو عمن طامه ، ويصل من قطعه . ويعطى من حرمه . ويحسن لمن أساء إليه ، وحلم تحالم ، يكظم غيظه رحاء الثواب وفى القاب كراهية ، وحلم كبر ، لا يرى المسىء أهلاً أن يُجار به ، وحلم مدموم ، راء ، وسمعه وهو حاقّد ساكت يرأى به جلساءه ، وحلم مهانة وذلةً ويجز وضعف نفس وصغر همة .

١٥

وقال أبو هلال العسكري : أجمع كلمة سمعها فى الحلم ما سمعت عمّ أبى يقول : الحليم ذليل عزيز ، وذلك أن صورة الحليم صورة الذليل الذى لا آتصار له ، واحتمال السفية والتغاول عنه فى ظاهر الحال ذلّ وإن لم يكن به . وقيل : " الحليم^(٣) مطية الجهول " لأحتماله جهله وتركه الانتصاف مه . وقال الأوقل البينين وقد تقدّم .

٢٠ (١) زيادة يهتصمها استعمال اللفظ . وأصلها سقطت من النسخ . (٢) يخضم : يتدبّر ويستحى . (٣) زيادة عن ديوان المعاني لأبى هلال العسكري (ج ١ ص ١٠٨ مخطوط ومخطوط بدار الكتب المصرية) .

[ولهذا] قال شيخ من الأعراب وقد قيل له : ما الحلم ؟ فقال : الذى تصبرُ عليه .
وقال : الحلم عقال الشرِّ ، وذلك أن من سمع مكروهة فسكت عنها آنقطعت عنه
أسبابها ، وإن أجاب آنصلت بأمثالها .

وقالوا : الحلم والأناة توءمان ينتجهما علو الهمة .

ومن كلام النبوة : " كاد الحليم أن يكون نبيا " .

ورأى حكيم رقة من ملك فقال : أيها الملك ! ليس التاج الذى يفتخر به عطاء
الملوك فضة ولا ذهباً ، ولكنه الوقار المكلل بجواهر الحلم ، وأحق الملوك بالبسطة ،
من حلم عند ظهور السقطة .

وقال معاوية لأبنة يزيد : عليك بالحلم والاحتفال حتى تُمكنك الفرصة ، فإذا
أمكنك فعليك بالصفح ، فإنه يدفع عك مضلات الأُور ، ويعيك مصارع المخذور .
وقال أيضا : أفضل ما أُعطي الرجل الحلم . وقال : ما وجدت لذه هي عندي
ألد من غيظ أنجزه وسفه بحلم أفعه .

وقالوا : الحلم مطية وطئته تلج راكبها قاصية المجذ ، وتملكه ناصية الحمد .

وقال أبو هلال : ومن أشرف نُعوت الإنسان أن يدعى حليماً ، لأنه لا يُدعاه
حتى يكون ناعلاً وعالماً ومُضطرباً مُحْتَسِبا وَعَفُوّاً وصالحاً ومُحتَمِلاً وكاطماً . وهذه
شرائف الأخلاق وكرائم السجايا والخصال .

ذكر أخبار من اشتهر بالحلم وأتصف به

كان ممن اشتهر بالحلم الأخنف بن قيس . قيل له : ممن تعلمت الحلم ؟
قال : من قيس بن عاصم المِقْرِيّ ، رأيته قاعداً يفتاء داره مُحْتَبِياً بمجائل سيفه
يحدث قومه ، حتى أتى بمكتوف ورجل مفنول ، فقيل له : هذا ابن أخيك قتل أبناك ،

(١) زيادة عن ديوان المعاني لأبي هلال العسكري . (٢) زيادة عن ديوان المعاني لأبي هلال
العسكري روى الأصل : « ما سبأها » .

قال : فوالله ما حلَّ حُبُونَهُ ولا قطع كلامه ، ثم ألفت إلى ابن أخيه فقال : يا ابن أُمِّي
أُمِّتْ بِرَبِّكَ ، وَرَمَيْتْ نَفْسَكَ بِسَهْمِكَ ، وقتلت ابن عمك ، ثم قال لابن له أتر :
قم يا بُنَيَّ فَوَارِ أَخَاكَ وَحَلِّ كَفَّابِ ابْنِ عَمِّكَ وَسُقْ إِلَى أُمِّكَ مِائَةَ نَاقَةٍ دِيَّةً أَبْنَاهَا فَإِنَّهَا
غَرِيْبَةٌ . وقد ساق أبو هلال هذه القصة بسند وزاد فيها زيادة حسنة نذكرها ، فقال :
٥ ابن قيس بن عاصم لما فرغ من حديثه ألتفت إلى بعض بنيّه ، فقال : قم إلى
ابن عمك فأطلقه ، وإلى أخيك فأدفعه . فبدأ بإطلاق القاتل قبل دفن المقتول .
وقال في حبره : ثُمَّ أَتَكَأُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ وَقَالَ :

إِنِّي أَمْرٌ لَا يَعْتَرِي حُلُقٌ * دَنَسٌ يُفْنِدُهُ وَلَا أَفْنٌ ^(١)

مِنْ مَقْرِئٍ فِي بَيْتٍ مَكْرُمَةٍ * وَالْفَرْعُ نَبَتْ فَوْقَهُ الْغُضْنُ
خُطْبَاءُ حِينَ يَقُولُ قَائِلُهُمْ . بَيْضُ الْوُجُوهِ مَصَاقِعُ لُسُنٍ ^(٢)
لَا يَفْطِنُونَ لِعَيْبِ جَارِهِمْ * وَهُمْو لِحِفْظِ جَوَارِهِ فُطُنٌ

وقيل : قِيلَ لِلْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ وَلَدَ وَكَانَ الَّذِي قَتَلَهُ أَخٌ لِلْأَحْنَفِ ، بَغْيٌ بِهِ
مَكْنُوفٌ لِيُقَيِّدَهُ ؛ فَلَمَّا رَأَاهُ الْأَحْنَفُ بَكِيَ ، وَأَنشَدَ :

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعَزِيَةً لِأَحَدِي يَدَيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدْ
كَلَامَهُمَا خَلَفٌ مَنْ قَفَّدَ صَاحِبَهُ * هَذَا أَخِي حِينَ أَدْعُوهُ وَذَا وَلَدِي

وَمِنْ أَشْتَهَرَ بِالْحَلْمِ "مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ" . حَكَى أَنَّ رَجُلًا خَاطَرَ رَجُلًا ^(٣)
يَقُومُ إِلَى مَعَاوِيَةَ إِذَا تَجَدَّدَ فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى كَفَلِهِ وَيَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ !

(١) رواه في العقد الفريد (ج ١ ص ١٧) :

إِنِّي أَمْرٌ لَا يَطْلُو حَسَى .. دَنَسٌ يَنْجُوهُ وَلَا أَفْنٌ

وفي عيون الأخبار لأبْنِ قَتِيْبَةَ (مجلد ١ ص ٢٨٦ طبع دار الكتب المصرية) :

إِنِّي أَمْرٌ لَا شَأْنٌ حَسَى * دَنَسٌ يَنْجُوهُ وَلَا أَفْنٌ

(١) الأثر : القصص . (٢) في العقد الفريد ، وعيون الأخبار "أعفة" . (٣) يقال :
حاطره على الأمر : راهه عليه .

(١) ما أشبه عَجِيزَتَكَ بعجيزة أُمك هـ ! ففعل ذلك بـ فلما أنفـتل معاوية عن صلـاته قال له : يا أحمى ، إن أبا سفيان كان محتاجا إلى ذلك منها ؛ فخذ ما جعلوه لك . فأخذه ؛ ثم خاطره آخر بعد ذلك أن يقوم إلى زياد وهو فى الخطبة فيقول : أيها الأمير ، مَن أُمك ، ففعل بـ فقال زياد : هذا يُجبرك ، وأشار إلى صاحب الشرطة ، فقدمه وضرب عُنقه ؛ فلما بلغ ذلك معاوية قال : ما قتله غيرى ، ولو أدبته على الأولى ما عاد إلى الثانية .

قيل : ودخل تُحريمُ الناعم على معاوية بن أبى سفيان فظفر معاوية إلى ساقيه ، فقال : أى ساقين ! لو أنهما على جارية ! فقال له تُحريم : فى مثل يُحبرك يا أمير المؤمنين ؛ فقال : واحدةٌ واحدةٌ والبادئُ أطلم .

١٠ وقيل : خاطر رحل على أن يقوم إلى عمرو بن العاص وهو فى الخطبة فيقول له : أيها الأمير ، مَن أُمك ؛ ففعل بـ فقال عمرو : الباغية بنت عبد الله أصابته رماح العرب فبيعت نُعْكَاظ ؛ فاستترها عبد الله بن جُدعان فوهبها للعاصى بن وائل فولدت له فأنجبت ، فإن كانوا جعلوا لك شيئا فخذ .

وقيل : أسمع رجل عمر بن عبد العزيز بعص ما نكَّه بـ فقال : لا عليك ، إنما أردت أن يستفزنى الشيطان بعز السلطان فأنا لك اليوم ما تاله منى غدا ، أنصرف إذا شئت .

١٥ حكى صاحب العقد عن ابن عائشة أن رجلا من أهل الشام دخل المدينة ، قال : فرأيت رجلا راكبا على بغلة لم أر أحسن وجهاً ولا سمناً ولا ثوباً ولا دابةً منه ، قال : فقال قلبى إليه ، فسأت عمه ، فميل : هذا الحسن بن على بن أبى طالب ، فامتلأ قلبى بغضاً له وحسدت عليه أن يكون له ولدٌ مثله ، فصرت إليه فقتلت : أنت

(١) فى الأصل : « من » وهذا يعالف الاستعمال العربى ، فإنه يقال : ائـتل عن كذا إذا أعرف عنه .

أَبْنُ أَبِي طَالِبٍ ؟ قَالَ : أَنَا أَبْنُ أَبْنِهِ ؛ قُلْتُ : قُلْتُ فَيْكَ وَفِي أَبِيكَ أَشْتُمُهُمَا ، فَلَمَّا أَنْقَضَى كَلَامِي ، قَالَ : أَحْسِبُكَ غَرِيْبًا ، فَقُلْتُ : أَجَلْ ؛ قَالَ : فَإِنْ أَحْتَجَجْتَ إِلَى مَنَزَلِ أَرْزَلْنَاكَ أَوْ إِلَى مَالِ أَسِيْدَاكَ أَوْ إِلَى حَاجَةٍ عَاوْنَاكَ ؛ فَانصرفت وما على الأرض أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ .

- ٥ حَدَّثَ زِيَادٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : بَعَثَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الْمَصْصُورِ وَإِلَى أَبِي طَاوُسٍ ؛ فَأَتَبَا فَدَخَلَا عَلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى فُرْشٍ قَدْ نُصِفَتْ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ أَنْطَاعٌ قَدْ بُسِطَتْ ، وَجَلَاوِزَةٌ بِأَيْدِيهِمُ السِّبُوفُ يَصْرِيونَ بِهَا الْأَعْنَاقُ ، فَأَوْمَأُ إِلَيْنَا أَنْ أَجْلِسَا بِنَاحِسِنَا ، ثُمَّ أَطْرَقَ عَمَّا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَالتَفَتَ إِلَى أَبِي طَاوُسٍ فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيكَ ؛ قَالَ : نَعَمْ ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِنْ أَشَدَّ النَّاسُ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَحُلٌ أَشْرَكَهُ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ فَادْخَلَ عَلَيْهِ السَّجُورَ فِي عَذَلِهِ “ ؛ فَأَمْسَكَ سَاعَةً ؛ قَالَ مَالِكٌ : فَضَمَمْتُ ثِيَابِي مِنْ نِيَابِهِ خَافَةً أَنْ يَمْلَأَنِي مِنْ دَمِهِ ؛ ثُمَّ أَلْتَمَسْتُ إِلَيْهِ أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ : عِظْنِي ، ابْنُ طَاوُسٍ ؛ قَالَ : نَعَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِذْ دَاوَتْ الْعِجَادُ الَّتِي لَمْ يَخْلُقْ مِثْلَهَا فِي الْبِلَادِ وَتُمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلٌ رَصَادٍ) ؛ قَالَ مَالِكٌ : فَضَمَمْتُ ثِيَابِي مِنْ نِيَابِهِ خَافَةً أَنْ يَمْلَأَنِي دَمُهُ ؛ فَأَمْسَكَ سَاعَةً حَتَّى أَسْوَدَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ، ثُمَّ قَالَ : يَا بَنَ طَاوُسٍ نَاوَلْنِي هَذِهِ الدَّوَاةَ ؛ فَأَمْسَكَ ؛ فَقَالَ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُنَاوِلَنِيهَا ؟ قَالَ : أَخْشَى أَنْ تَكْتُبَ بِيَ مَعْصِيَةَ اللَّهِ فَأَكُونَ شَرِّكَكَ فِيهَا ؛ فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ قَالَ : قُومَا عَنِّي ؛ فَقَالَ أَبُو طَاوُسٍ : ذَلِكَ مَا كَتَبَنِي مِنْذُ الْيَوْمِ . قَالَ مَالِكٌ : فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُ لِابْنِ طَاوُسٍ فَضْلَهُ .

وقيل : دخل الحارث بن مسكين على المأمون فسأله عن مسألة ؛ فقال : أقول فيها كما قال مالك بن أنس لأبيك الرشيد ؛ وذكر قوله فلم يُعجب المأمون ، فقال : لقد تَتَيْسَتْ فيها وتَيْسَ مالك ؛ فقال الحارث بن مسكين : فالسامع يا أمير المؤمنين من التيسين أتيس ، فتغير وجه المأمون ، وقام الحارث وندم على ما كان منه ؛ فلم يستقر في منزله حتى أتاه رسول المأمون ، فأيقن بالشر وليس ثياب أكفانه ، ثم أقبل حتى دخل عليه ، فقربه المأمون من نفسه ، ثم أقبل عليه بوجهه وقال له : يا هذا ، إن الله تبارك وتعالى قد أمر من هو خير منك بإلانة القول لمن هو شر مني ، قال لنبية موسى صلى الله عليه وسلم إذ أرسله إلى فرعون : (فَقُولَا لَهُ فَوَلَا لَنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْتَشَى) ؛ فقال الحارث بن مسكين : يا أمير المؤمنين ، أبوء بالذنب وأستغفر الرب ؛ فقال : عفا الله عنك ، أنصرف إذا شئت .

١٠

وقد مدح الشعراء ذوى الحلم ، فمن ذلك قول بعضهم :
 لن يَذْرِبَكَ المَجْدُ أَقْوَامٌ وَإِنْ كَرُمُوا * حَتَّى يَذْلُوا - وَإِنْ عَزَوْا - لِأَقْوَامٍ
 وَيُسْتَمَوْا فَتَرَى الْأَلْوَانَ مُسْفِرَةً . لَا ذَلَّ عَجَزٌ وَلَكِنْ ذُلُّ أَحْلَامٍ
 وقال آخر :

١٥

لَقَدْ أَسْمَعُ الْقَوْلَ الَّذِي هُوَ كَلَامٌ * تُدَكِّرُنِيهِ النَّفْسُ قَلْبِي يُصَدِّعُ
 فَأُبْدِي لِمَنْ أَبْدَاهُ مِنِّي بِشَاشَةً * كَأَنِّي مَسْرُورٌ بِمَا مِنْهُ أَسْمَعُ
 وَمَا ذَاكَ مِنْ عَجْزٍ بِهِ غَيْرُ أَتْنَى . أَرَى أَنَّ تَرَكَ الشَّرَّ لِلشَّرِّ أَدْفَعُ
 وقال مهباز :

وَإِذَا الْإِبَاءُ الْمُرْقَالُ لَكَ : أَنْتَقِمَ * قَالَتْ خَلَاءُفُكَ الْكَرَامُ : بَلْ أَحْلَمُ

٢٠

(١) مسفرة : مشرفة سرورا .

شَرَعَ من العفو أَنْفَرَدَتْ بِدِينِهِ * وَفَضِيلَةُ لِسَوَاكَ لَمْ تَتَقَدَّمْ
حَتَّى لَقَدْ وَدَّ الْبَرِيُّ أَوْ أَنََّّهُ أَذَلُّ إِلَيْكَ بِفَضْلِ جَاهِ الْمُجْرِمِ

وقال آخر :

فَدَهْرُهُ يَصْفَحُ عَنْ قَدْرِهِ * وَيَغْفِرُ الذَّنْبَ عَلَى عِلْمِهِ
كَأَنَّهُ بَأْتَفُ مَنْ أَنْ يَرَى ذَنْبَ أَمْرٍ أَعْظَمَ مِنْ حَلِمِهِ

وقال آخر :

أَسَدٌ عَلَى أَعْدَائِهِ * مَا إِنْ يَدُلُّ وَلَا يَهُونُ
فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُمْ * فَهَمَّاكَ أَحْلَمُ مَا يَكُونُ

وقال محمود الوراق :

إِنِّي وَهَبْتُ لظَالِمِي ظُلْمِي * وَغَفَرْتُ زَانَتَهُ عَلَى عِلْمِي
وَرَأَيْتُهُ أَسَدِي إِلَى يَدَا * لَمَّا أَنَا بِبِجْهَلِهِ حَلِمِي
فَكَأَنَّمَا الْإِحْسَانُ كَانَ لَهُ * وَأَنَا الْمُسِيءُ إِلَيْهِ فِي الْحَكَمِ
مَا زَالِ يَظْلِمُنِي وَأَرْحَمُهُ * حَتَّى بَكَيْتُ لَهُ مِنْ الظُّلْمِ

وقال آخر :

وَذِي رَحِمٍ قَلَمْتُ أَظْفَارَ ضَغْنِهِ * بِجَلْمِي عَنْهُ حِينَ لَيْسَ لَهُ حِلْمُ
إِذَا سُمْتُهِ وَصَلَ الْقَرَابَةَ سَامِنِي * قَطِيعَتَهَا، تِلْكَ السَّفَاهَةُ وَالْإِثْمُ
فَدَاوِيئُهُ بِالْحِلْمِ، وَالْمَرْءُ قَادِرٌ * عَلَى سَهْمِهِ مَا كَانَ فِي كَفِّهِ السَّهْمُ
لَأَسْتَلَّ مِنْهُ الضَّغْنَ حَتَّى سَلَاتُهُ * وَإِنْ كَانَ ذَا ضَغْنٍ يَضِيقُ بِهِ الْحَزْمُ

(١) كذا في ديوان مهيار . وفي الأصل : « المجذ » . (٢) كذا في الأصل ، ورواية الأمازي

(ج ٢ ص ١٠٣ طبع بولاق) : « وهو ليس » والأبيات من قصيدة طويلة لمس بر أوس .

(٢١)

وقد كره بعضهم الحلم في كل الأمور، فمن ذلك ما أنشد المبرد :

أما حسن ما أفبح الجهل بالقى * وللم أحيانا من الجهل أفبح
إذا كان حلم المرء عون عدوه * عليه فإن الجهل أغنى وأروح
وقال آخر :

ترفعت عن ستم العشيرة إتني رأيت أبي قد عف عن شتمهم قبل
حلم إذا ما الحلم كان حلاله^(١) وأجهل أحيانا إذا أنسوا جهل
وقال آخر :

إذا الحلم لم ينفك فالجهل أحرم :

وقال الأحنف : آفة الحلم التل . وقال : لأحلم لمن لاسفبه له . وقال : أقل

١٠ سفهاء قوم إلا ذلوا . وقال الباغه الجعدي :

ولا حذر في حلم إذا لم تكن له^(٢) بواذر تنجي صفوه أن يكذرا
ولا حذر في جهل إذا لم تكن له^(٣) حلم إذا ما أورد الأمر أصدر

ولما أنشد هذين البيتين النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أجدت لا يفتضح^(٤)
الله فلك" ب : ول : فعاش والله ولابن سة لم تفتضح له تابه .

١٥ وقال كعب بن زهير :

إذا أب لم تعرض عن الجهل والخما * أصبت حلياً أو أصابك جاهل

(١) كذا في ديوان المعاني لأبي دلال العسكري . وفي الأصل : "إذا ما الجهل كان حلاله" .
ورواية الأثر (ج ١٣ ص ٥٦ صع بولاق) : "حلياً إذا ما الخد كان مروة" .

(٢) كذا في حوزة شعاع العرب (طبع مطبعة بولاق الأديرية) وفي الأثر أيضا (ج ٤ ص ١٣١) .
وفي الأصل : "حلم إذا صاحبه الأمر أصدر" .

٢٠ (٣) كذا في الأثر (ج ٤ ص ١٣١ طبع بولاق) وفي الأصل : « لا تفتضح » واصله في العقد
الغريد (ج ١ ص ٢١٨) كذا في الأثر وبزيد كرلطة : « أجدت » .

ذكر ما قيل في العفو

قال الله تعالى : (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . وقال تعالى : (مَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) . وقال تعالى : (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) . وقال تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) . وقال : (فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى تَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ) . وقال تعالى : (لَهُمْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (خُذِ الْعَمَلْ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إِنَّ الْعَفْوَ لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا عِزًّا فَأَعْفُوا يُعِزِّكُمْ اللَّهُ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَجَعَ اللَّهُ الْخَلْقَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ حَيْثُ يُسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ يُبَادِي مُبَادٍ مِنْ تَحْتَ الْعَرْشِ أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ فَلْيَقُمْ فَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ عَفَا عَنْ مُجْرِمٍ" . وفي لفظ "يُبَادِي مُبَادٍ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اللَّهِ فَلْيَقُمْ ، فَيَقُومُ الْعَافُونَ عَنِ النَّاسِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ إِمَامٌ عَمَّا بَعْدَ قُدْرَةِ الْإِفْلِ لَهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ" . وقال معاذ بن جبل : لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابنِ أبي عمير قال لي : "بِأَمْعَادٍ مَازَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْعَفْوِ فَلَوْلَا عِلْمِي بِاللَّهِ لَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوصِينِي بِتَرْكِ الْحُدُودِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ عَفَا عَنْ مَظْلَمَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ كَانَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" .

وعن علي بن الحسين أنه قال : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى دَاعٍ لِيَوْمِ أَهْلِ الْفَضْلِ فَيَقُومُ نَاسٌ ، فَيَقَالُ لَهُمْ : أَتَطْلُقُوا إِلَى الْجَنَّةِ ، فَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَهُمْ سَائِرُونَ فَيَقُولُونَ لَهُمْ :

(١) في الأصل : "وَيُعْطَاهُمُ الْبَصَرُ" والتعريب عن الإحياء (ج ٣ ص ١٢٦ طبع المطبعة الميمنية) .

(٢) في الإحياء : أن هذا حديث رواه البيهقي في الشعب من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن حذو .

قال البيهقي : في إسناده ضعف . اطر (ج ٨ ص ٣٢) من شرح الإحياء (طبع المطبعة الميمنية) .

أين تريدون؟ فيقولون : الجنة؛ فيقولون لهم : قبل الحساب؟ فيقولون : نعم؛ فيقولون : من أنتم؟ فيقولون : نحن أهل الفضل؛ فيقولون : وما فضلكم؟ فيقولون : كنا إذا جهل علينا حائثاً ، إذا ظلمنا صبرنا ، وإذا أسىء إلينا عفونا؛ فيقولون : يَحِقُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمَنْ أَجْرُ الْعَامِلِينَ .

وقيل لأبي الدرداء : مَنْ أَعَزُّ النَّاسِ ؟ فقال : الَّذِينَ يَعْفُونَ إِذَا قَدَرُوا ، فَأَعَفُوا .
يُعَزِّمُ اللَّهُ تَعَالَى .

قيل : حَدُّ الْعَفْوِ تَرْكُ الْمَكْفَاةِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ قَوْلًا وَفِعْلًا . وقيل : هُوَ السَّكُونُ عِنْدَ الْأَحْوَالِ الْمُهَيَّجَةِ لِلْإِنْتِقَامِ .

قال الأحنف : إِيَّاكَ وَحِمَّةُ الْأَوْغَادِ ؛ قيل : وما هي؟ قال : يَرَوْنَ الْعَفْوَ مَغْرَمًا وَالتَّحَمُّلَ مَغْنَمًا .

وقيل لبعضهم : هل لك في الإنصاف ، أو ما هو خير من الإنصاف؟ فقال : وما هو خير من الإنصاف؟ فقال : العفو .

وقيل : العفو زكاة النفس . وقيل : لَذَّةُ الْعَفْوِ أَطْيَبُ مِنْ لَذَّةِ التَّشْفِي ؛
لأن لذة العفو ياحقها حمدُ العاقبة ، ولذة التشفي يلاحقها ذمُّ الدم .

وقيل للإسكندر : أَيُّ شَيْءٍ أَنْتَ أَسْرَبُهُ مِمَّا مَلَكَتْ ؟ فقال : مَكْفَاةُ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيَّ بِأَكْثَرٍ مِنْ إِحْسَانِهِ ، وَعَفْوِي عَنْ أَسَاءِ بَعْدِ قُدْرَتِي عَلَيْهِ .

(٢٢)

قال أشجع :

يَعْفُو عَنِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ* وَلَيْسَ يُعْجِزُهُ أَنْتِصَارُهُ
صَفْعًا عَنِ الْجَانِي عَلَيْهِ* وَلَيْسَ حَاطٌ بِهِ أَقْتَدَارُهُ

وقال المتنبي :

قَتَى لَا تَسْلُبَ الْقَتْلَى يَدَاهُ * وَيَسْلُبُ عَفْوَهُ الْأَسْرَى الْوَثَاقَا .

وقال قابوس وشمكير^(١) : العفو عن المذنب من واجبات الكرم .

وقالوا : العفو يزين حالات مَنْ قَدَرَ ، كما يزين الحُلَى قِيَّحات الصُّور .

وقال المنصور لولده المهدي^٥ : لَذَّةُ العفو أَطْيَبُ من لَذَّةِ التَّشْفِي ، وقد تقدم ذكر الدليل . وقال الشاعر :

لَذَّةُ العفو إِنْ نظرتَ بعينَ التَّعَدُّلِ أَشْفَى من لَذَّةِ الإِنْتِقَامِ

هذه سَكِيبُ المحامدِ والأَجْرَرِ وهذَى تَجْجَى بالآثَامِ

قال عمر بن حبيب العدوي^(٢) : كنت في وفد أهل البصرة لما قَدِمُوا على المنصور يسألونه أن يُؤَيِّلَ عليهم قاضيا ، فبينما نحن عنده إذ جىءَ برجل مُصَفَّدٌ بالحديد ، يده معلولة في عنقه ، فوقف بين يديه فسأله طولاً ، ثم بُسِطَ له نِطْعٌ وأمر بضرب عنقه ، والرجل يَحْلِفُ وهو بُكَذِّبُهُ ، ولم يتكلم أحد من الجمع ، فقممت وكنت أحدثهم سناً فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ أتاذن لي في الكلام ؟ فقال : قل ؛ قلتُ : يروى عن ابن عمك رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من اعتذر إليه أخوه المسلم فلم يقبل لم يرد على الخوض “ ، وقد اعتذر إليك فاقبل منه عُدْرَهُ ؛ فقال : يا غلام أضرب عنقه ؛ قلت : إن أباك حَدَّثَنِي عن جَدِّكَ عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في ابن حلكان (ج ١ ص ٦٠٦) ما نصه : ” الأمير قابوس : الأمير شمس المعالي أبو الحسن قابوس بن أبي طاهر وشمكير بن زيار بن وردان شاه الحبيلى أمير جرجان وبلاد الجبل وطبرستان . وهذا موافق تماماً لما جاء في ” قاموس الأعلام التركي “ لصاحبه ” شمس الدين سامى بك “ فقد قال تحت عنوان ” قابوس : إنه هو الأمير شمس المعالي أبو الحسن بن أبي طاهر وشمكير الجبلى “ . وفي الأصل : ” وشمكير “ . وفي البيهقي للعلاني (ج ٣ ص ٢٨٨) : ” قابوس بن وشمكير “ . (٢) في الأصل : المدي ، بدون واو . والتصويب عن الطبري .

عليه وسلم: "إذا كان يوم القيامة نادى من تحت العرش ليفم كل من كان له عند الله يدٌ فلا يقوم إلا من عفا عن أخيه المسلم"، فقال: ^(١) الله أبى حدثك؟ فقلت: الله إن أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال أبو جعفر: صدق، حدثني أبي عن جدّي عن ابن عباس بهذا ^(٢) [فقال]: يا غلام حلّ له السبيل، وأمر له بجائزة وولّاه قضاء البصرة .

وقيل: أنى المأمونُ برجل يريد أن يقتله وعلى بن موسى الرضا حاس، فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: أقول: إن الله تعالى لا يزيدك بحسن العفو إلا عزاً، فعفا عنه. وكان المأمونُ مؤثراً للعفو كأنة عرّبه له وهو الذى يقول: تمتد حُب إلى العفو حتى إنى أظنّ أنى لا أناب عليه. وأُحصِر إلى المأمون رجل قد أذنب، فقال له المأمون: أنت الذى فعلت كذا وكذا قال: نعم يا أبا المأمون، أنا الذى أسرف على نفسه وأتكل على عفوك ففعا عنه .

قال: ولما ظفر المأمون بإبراهيم بن المهديّ أمر بإدخاله عليه، فلما مثل بين يديه قال: ولّى الثأر محكم في القصاص، والعفو أقرب للتقوى، والمصدرة تُذهب الحفيظة، ومن مدّ له الأعذار في الأمل هجمت به الأمانة على الملف، وقد جعل الله كلّ ذنب دون عفوك، فإن صفحت فبكركم. وإن أخذت فبحفك؛ قال المأمون: ^(٣) إنى شاورت أبا إسحاق والعبّاس في قتلِكَ فأشارا علىّ به؛ قال: أما أنت يكونا قد نصحك في عظم قدر الملك ولما جرت عليه السياسة ففسد فعلا. ولكن أيت أن تستجلب النصر ^(٤) إلا من حيث عودك الله. ثم استعبر بأكياف فقال له المأمون:

(١) في حاشية الأمير على المعنى: (ج ١ ص ١٨ ضع معبر): أن من معاني المصداق القسم مثل «آله لأعلق» طرا إلى أها الماء المبدلة من الماء. (٢) زيادة يقتضيا السياق. (٣) كما في عود الأناصر ١٠٠ طبع دار الكتب المصرية. وفي الأصل: "أيت أن لا تستعجب من حيث الخ".

مايُحكى؟ قال : جَدَلًا إِذْ كَانَ ذَنْبِي إِلَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جُرْمِي بَلَّغَ سَفْكَ دَمِي لَخِلْمُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَضْلُهُ يُبَلِّغُنِي عَفْوَهُ ، وَلِي بَعْدَ هَذَا شَفْعَةُ الْإِقْرَارِ بِالذَّنْبِ وَحُرْمَةُ الْأَبِّ بَعْدَ الْأَبِّ ، قَالَ الْمَأْمُونُ : لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي حَقِّ نَسَبِكَ مَا يُبَلِّغُ الصَّفْحَ عَنْ جُرْمِكَ لَبَلَّغْتُ إِلَيْهِ حَسَنَ تَنْصُلِكَ . فَكَانَ تَصْوِيبُ إِبْرَاهِيمَ لِرَأْيِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْعَبَّاسَ أَلْطَفَ فِي طَلَبِ الرِّضَا وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ تَخَطُّطِهِمَا . ثُمَّ قَالَ الْمَأْمُونُ لِإِسْحَاقَ بْنِ الْعَبَّاسِ : لَا تَحْتَسِبْنِي أَغْفَلْتُ إِجْلَابَكَ مَعَ أَبِي الْمُهْدِيِّ وَتَاهِدَكَ لِرَأْيِهِ وَإِقَادَكَ لِمَارِهِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا جَرَمَ قُرَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَمُ مِنْ جُرْمِي إِلَيْكَ ، وَلَرَجِي أُمَسَّ مِنْ أَرْحَامِهِمْ ، وَقَدْ قَالَ [لَهُمْ] ^(١) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ يُوسُفُ لِإِخْوَتِهِ (لَا تُثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) ، وَأَنْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَقُّ وَارِثَ لِهَذِهِ الْمِنَّةِ وَمَتَمِّتْ بِهَا ؛

١٠ قال : هِيَاتِ ! تِلْكَ أَجْرَامُ جَاهِلِيَّةٍ عَفَا عَنْهَا الْإِسْلَامُ ، وَجُرْمُكَ جَرْمٌ فِي إِسْلَامِكَ فِي دَارِ خِلَافَتِكَ ؛ قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَوَاللَّهِ لَأَسْلَمُ أَحَقُّ بِإِقَالَةِ الْعَثَرَةِ وَغُفْرَانِ الذَّنْبِ مِنَ الْكَافِرِ ، هَذَا كَلَّمَ اللَّهُ بَنِي وَبَيْتَهُ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ) الْآيَةُ [إِلَى] ^(٢) (وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَأَمَّا فِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) ، فَهِيَ لِلنَّاسِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سُنَّةٌ دَخَلَ فِيهَا الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ وَالشَّرِيفُ وَالْمَشْرُوفُ ؛

١٥ قال : صَدَقْتَ ، أَجْلَسَ وَرَيْتُ بِكَ زِنَادِي ، وَعَفَا عَنْهُ .

(٢٢)

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَمَا شَغَلَهُ ذَلِكَ وَلَا أَذْهَلَهُ عَمَّا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَهُ إِلَّا مِمَّ آتَنَ جَمِيلًا ، فَإِنَّهُ كَانَ تَغْلِبُ عَلَى شَاطِئِ الْفِرَاتِ فَطَفِرَ بِهِ ، وَوَأَقَى بِهِ الرُّسُولَ بَابَ الْمَعْتَصِمِ فِي يَوْمِ الْمَوْكِبِ فِي حِينَ جُلُوسِهِ لِلْعَامَةِ

(١) زيادة يقتضيها حسن السباق ولعلها سقطت سهوا من السامع .

(٢) هذه الزيادة موجودة في العقد الفريد .

- فأَدْخِلْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ دَعَا بِالنَّطْعِ وَالسَّيْفِ فَأَحْضَرَاهُ وَجَعَلَ تَمِيمُ بْنُ جَبَلٍ يُصْعِدُ النَّظَرَ إِلَى ذَلِكَ وَلَا يَقُولُ شَيْئًا، وَجَعَلَ الْمُعْتَصِمُ يُصْعِدُ النَّظَرَ فِيهِ وَيَصُوبُهُ، وَكَانَ جَسِيًّا وَسِيمًا، فَرَأَى أَنْ يَسْتَنْطِفَهُ لِيَنْظُرَ أَيْنَ جَنَاحُهُ وَلِسَانُهُ مِنْ مَظَرِّهِ، فَقَالَ :
 يَا تَمِيمُ، إِنْ كَانَ لَكَ عَذْرُ فَاذْنِ بِهِ أَوْ حُجَّةٌ فَأَدِلْ بِهَا، فَقَالَ : أَمَّا إِذْ قَدْ أَذْنْتُ لِي
 يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْكَلَامِ فَإِنِّي أَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ
 خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، [ثُمَّ جَعَلَ تَسْلُهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءِ مَيْهَيْنِ]، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
 جَبَرَ اللَّهُ بِكَ صَدْعَ الدِّينِ، وَلَأَمَّ بِكَ شَعَثَ الْأُمَّةِ، وَأَحْمَدَ بِكَ شِهَابَ الْبَاطِلِ، وَأَوْضَحَ بِكَ
 سِرَاجَ الْحَقِّ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ الذُّنُوبُ تُخْرِسُ الْأَلْسِنَةَ، وَتَصْدَعُ الْأَفْئِدَةَ، وَلَعَدَ
 عَظُمْتَ الْجَرِيرَةَ وَكَبُرَ الذَّنْبُ وَسَاءَ الظَّنُّ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا عَفْوُكَ أَوْ آتِنَاكَ، وَأَرْجُو
 أَنْ يَكُونَ أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ وَأَسْرَعُهُمَا إِلَيْكَ أَوْلَاهُمَا بِإِمَامَتِكَ وَأَشَبَّهُمَا بِخِلَافَتِكَ، ثُمَّ أُنْسَدَ :
 أَرَى الْمَوْتَ بَيْنَ السَّيْفِ وَالنَّطْعِ كَأَمَّا : يَلَا حِظِّي مِنْ حَيْثُمَا أَتَلَقْتُ
 وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَلَيْكَ الْيَوْمَ فَاتِلِي * وَأَتَى أَمْرِي مِمَّا قَضَى اللَّهُ يُفْلِتُ !
 وَمَنْ ذَا الَّذِي يُدْلِي بِعَذْرِ وَحُجَّةٍ * وَسَيْفُ الْمُنَايَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ مُصَلَّتْ
 يِعِزُّ عَلَى أَبْنَاءِ نِفَالٍ مَوْقِفٌ * يَسْلُ عَلَى السَّيْفِ فِيهِ وَأَسْكُتُ
 وَمَا جَرَعِي مِنْ أَنْ أَمُوتَ وَإِنِّي * لِأَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْتَ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ
 وَلَكِنْ خَلْفِي صِيبَةٌ قَدْ تَرَكْتُهُمْ * وَأَجَادُهُمْ مِنْ حَسْرَةٍ تَتَفَتَّتُ
 كَأَنِّي أَرَاهُمْ حِينَ أُتْنَى إِلَيْهِمْ * وَقَدْ تَحَمَّشُوا تِلْكَ الْوُجُوهَ وَصَوَّنُوا
 فَإِنْ عَشْتُ عَاشُوا حَافِظِينَ بِغَبْطَةٍ * أَذُودُ الرَّدَى عَنْهُمْ وَإِنْ مِتُّ مُوَنُوا
 وَكَمْ قَائِلٌ : لَا يُبْعِدُ اللَّهُ دَارَهُ * وَآخِرَ جَذَلَانٍ يُسَرُّ وَيُسَمَّتُ

(١) هذه الرِأْيَةُ موجودة في العقد المرید .

(٢) هكذا في العقد المرید (ح ١ ص ٢٣٨ وفي الأصل : من حيث لا ...) .

قال : فنبسّم المعتصم وقال : كاد والله ياتمّم أن يسقي السيّف العَدْل ! اذهب
فقد غفرتُ لك الهفوة وتركتك للصّبيّة .

وحكى : أن عبد الملك بن مروان غضب على رجل فهرّب منه ، فلما ظفّر به
أمر بقتله ؛ فقال له الرجل : إن الله قد فعل ما أحببت من الظفر فافعل ما يُحبّه
من العفو ، فإن الانتقام عدل والتجاوز فضل ، والله يُحبّ المحسّنين ؛ فعفا عنه .

وحكى عن محمد بن حميد الطوسي أنه كان يوماً على غدائه مع جلسائه إذا
بصيحة عظيمة على باب داره ، فرفع رأسه وقال لبعض غلمانه : ما هذه الصّبيّة ؟
من كان على الباب فليدخل ؛ فخرج الغلام ثم عاد إليه وقال : إن فلانا أخذ وقد أُوتِيَ
بالحديد والغلمان ينظرون أمرَكَ فيه ؛ فرفع يده من الطعام ؛ فقال رجل من جلسائه :
الحمد لله الذي أمكنك من عدوك ، فسيبهُ أن تسقي الأرض من دمه ؛ وأشار كلّ من
جلسائه عليه بقتله على صفة اختارها ، وهو ساكت ؛ ثم قال : يا غلام ، فكّ عنه وثاقه
ويدخل إلينا مكّماً ، فأدخل عليه رجل لادّم فيه ؛ فلما رآه هشّ إليه ورفع مجلسه وأمر
بتجديد الطعام ، وبسطه بالكلام ولقّمه حتى انتهى الطعام ، ثم أمر له بكسوة حسنة
وصلة ، وأمر برّده إلى أهله مكّماً ولم يعاتبه على جُرم ولا جناية ؛ ثم التفت إلى جلسائه
وقال لهم : إن أفضل الأصحاب من حصّ الصاحب على المكّارم ، ونهاه عن ارتكاب
المآثم ؛ وحسن لصاحبه أن يجازي الإحسان بضعفه ، والإساءة بصفحه ؛ إنا إذا جازينا
من أساء إلينا بمنزل ما أساء فأين موقع الشكر على العمة فيما أتبع من الظفر ! إنه ينبغي
لمن حضر مجالس الملوك أن يُمسك إلا عن قولٍ سديد وأمرٍ رشيد ، فإن ذلك أدوم
للعمة وأجمع للأئمة ؛ إن الله تعالى يقول : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا
قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) الآية .

وقيل : بعث بعض الملوك في رجلٍ وَجَدَ عَلَيْهِ فُطْفُرَ بِهِ ، فَلَمَّا مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ : أَيُّهَا الْأَمِيرُ ، إِنَّ الْغَضَبَ شَيْطَانٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا خُلِقَ الْعَفْوُ لِلذَّنْبِ وَالتَّحَاوُزُ لِلْسَّيِّئِ ، فَلَا يَصِيقُ إِلَيَّ مَا يَسَعُ الرِّعْيَةَ مِنْ حُلَاكٍ وَعَفْوِكَ ، فَعَفَا عَنْهُ وَأَطْلَقَ سَبِيلَهُ .

وقال خالد بن عبد الله لسلام بن عبد الملك حين وَجَدَ عَلَيْهِ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ الصَّدْرَةَ تَذْهَبُ الْحَفِيطَةَ ، وَأَنْتَ تَجِلُّ عَنْ الْعُقُوبَةِ ، وَنَحْنُ مُقَرَّرُونَ بِالذَّنْبِ ، فَإِنْ تَعَفَّ عَنِّي فَأَهْلُ ذَلِكَ أَنْتَ ، وَإِنْ تَعَاقَبْنِي فَأَهْلُ ذَلِكَ أَنَا ، فَعَفَا عَنْهُ .

وقيل : أَتَى الْحِجَاحَ بِأَسْرَى مِنَ الْخَوَارِجِ ، فَأَمَرَ بِصَرْبِ أَعْقَابِهِمْ فُقِيلُوا ، حَتَّى قُدِّمَ شَابٌّ مِنْهُمْ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا حِجَاحَ إِنْ كُنَّا أَسَافًا فِي الذَّنْبِ فَمَا أَحْسَنْتَ فِي الْعَفْوِ ؟ فَقَالَ الْحِجَاحُ : أَفَأَلْهَدُ الْحَيَفَ ! أَمَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ مِثْلَ هَذَا ! وَأَمْسَكَ عَنِ الْقَتْلِ .
وَأَتَى الْحِجَاحَ بِأَسْرَى فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ : لَا جِرَاكَ اللَّهُ يَا حِجَاحَ عَنْ السُّتَةِ حَيْرًا ، فَإِنَّ اللَّهَ نَعَالِي يَقُولُ : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا انْتَحَسَمُوهُمْ فَشَدُّوا الرِّثَاءَ فَيَأْمَأَ مَا نَعُدُّ وَإِمَاءَ فِدَاءً) . فَهَذَا قَوْلُ اللَّهِ نَعَالِي فِي كِتَابِهِ . وَقَالَ شَاعِرُكُمْ هِيَ وَصَفَ بِهِ قَوْمَهُ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ :

وَمَا يَفْتَلِ الْأَسْرَى وَلَكِنْ يَنْكُحُهُمْ . إِذَا أَثْقَلَ الْأَعْنَاقَ حَمْلُ الْقَلَائِدِ

فَقَالَ الْحِجَاحُ : وَيَحْكَمْ ! أَخْزَيْتُمْ أَنْ تَعْبُرُونِي ، مَا أَخْبَرَنِي بِهِ هَذَا الْمَنَافِقُ ! وَأَمْسَكَ

عَنْ بَقِي .

ذكر ما قيل في العقوبة والانتقام

ومن الناس من يرجح عقوبة المذنب على ذنبه، ومقابلة المسيء بما يستحقه من نكاله وضربه؛ ورأى أن العفو عن المجرم، ووجب لكراره، والإحسان إلى المسيء مقتضى لإصراره؛ وقال : **إِنْ طَبَاعُ النَّوْمِ الَّتِي حَمَلْتَهُ عَلَى ذَلِكَ لَا تَرْتَدِعُ بِالْإِحْسَانِ، وَمَرَارَةُ الذَّنْبِ الَّتِي آسَتْحَلَاهَا لَا تَغَيِّرُهَا حُلَاوَةُ الْعَفْرِانِ .** وأخذ في ذلك بالكتاب والحديث، وقابل على الذنب القديم بالعذاب الحديث، قال الله تعالى : **(فَمَنْ آعَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ مِثْلَ مَا آعَدَى عَلَيْكُمْ) .** وقال تعالى : **(وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوفِيْتُمْ بِهِ) .** وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أبي عزة، لما كان يتعرض له من أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وصلب عقبه بن أبي معيط يوم بدر إلى شجرة؛ فقال : **يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا مِنْ بَيْنِ قَرَيْنَيْنِ !** قال : **”نعم“** . قال : فمن للصبية؟ قال : **”النار“** . وقيل : **إنه أول مصلوب صلب في الإسلام .** وكان القُرْبُوبُ الحارث بن كَلْدَةَ شديد العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ أسيرا يوم بدر، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله، فقتل صبرا بيد علي بن أبي طالب . وقال علي رضي الله عنه : **الخير بالخير والبادئ أفضل . والشر بالشر والبادئ أظلم .** وقال : **”رَدُّ الْحَجَرِ مِنْ حَيْثُ جَاءَكَ“** فالشر لا يُدْفَعُ إِلَّا بِالشَّرِّ؛ وأنشد :

إِنْ كُنْتُ مُحْتَاجًا إِلَى الْحِلْمِ إِنِّي . إِلَى الْجَهْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَحْوَجُ
وَلِي فَرَسٌ لِلْخَيْرِ بِالْخَيْرِ مُلْحَمٌ * وَلِي فَرَسٌ لِلشَّرِّ بِالشَّرِّ مُسَرَّجُ
فَرَسٌ رَامَ تَفْوِيْمِي فَأَنَّى مَقُومٌ : وَمَنْ رَامَ تَفْوِيْمِي فَأَنَّى مُعَوَّجُ

وقال الجاحظ : من قابل الإساءة بالإحسان فقد خالف الله في تديبه . وظن أن رحمة الله دون رحمته ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : **(مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ)** : وقال :

(١) ورد هذا المثل في مجمع الأمثال لبيداني ومعه : لا تقبل الصيم وآرم من رءاك .

(وَجَرَأَ سَيِّئَةً مِثْلَهَا)، وقال تعالى: (مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) . وقال أَكْثَمُ بْنُ صُهَيْبٍ : مَنْ تَعَمَّدَ الذَّنْبَ فَلَا تَرَحُّمَهُ دُونَ الْعُقُوبَةِ ، وَإِنَّ الْأَدَبَ رِفْقٌ ، وَالرِّفْقُ يُمْنٌ . قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُنَنِّي :

مِنْ الْحَلِيمِ أَنْ تَسْتَعْمَلَ الْجَهْلَ دُونَهُ * إِذَا اتَّسَعَتْ فِي الْحِلْمِ طُرُقُ الْمَظَالِمِ

وفالوا : تَوَاضَعْ لِلْحَسَنِ إِلَيْكَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا ، وَأَنْتَ صِفْ مِنْ أَسَاءِ إِلَيْكَ .
وإن كان حراً قرشياً .

وقال الشعبي : يُعْجِبُنِي الرَّجُلُ إِذَا سَمِىَ هَوَانًا دَعَنَ الْأَفْئَةَ^(١) إِلَى الْمَكْفَاةِ ، وَجَرَأَ سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا . وَرُفِعَ كَلَامُهُ إِلَى الْحِجَابِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ فَقَالَ : لَهِ دَرَهُ ! أَشَى رَجُلٍ بَيْنَ جَنْبِهِ ! وَتَمَثَّلَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَا حَيْرَ فِي عَرَضِ أَمْرِي لَا يَصُونُهُ . وَلَا حَيْرَ فِي حِلْمِ أَمْرِي ذَلَّ جَانِبُهُ .

وقال رجل لأَبْنِ سِيرِينَ : إِنِّي وَقَعْتُ فِيكَ فَاجْعَلْنِي فِي حِلٍّ . قَالَ : مَا أُحِبُّ أَنْ أُحِلَّ لَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ . وَقَالُوا : مَنْ تَرَكَ الْعُقُوبَةَ أَغْرَى بِالذَّنْبِ ، وَلَوْلَا السَّيْفُ كَثُرَ الْحَيْفُ . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا الْمَرْءُ أَوْلَاكَ الْهَوَانَ فَأَوَّلِهِ . هَوَانًا وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبًا أَوَاصِرُهُ

وإن أنت لم تقدر على أن تهيبه . فَدَعَهُ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ قَادِرُهُ
وَقَارِبُ إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ لَكَ حِيلَةً^(٢) . وَصَّيْمٌ إِذَا أَبْهَنْتَ أَنْتَ عَافِرُهُ

وقيل : أَسْتَوْمِرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي رَجُلَيْنِ كَانَا فِي السِّجْنِ ، أَحَدُهُمَا ضَعِيفٌ وَالْآخَرُ عَلِيلٌ ، فَوَقَعَ : الضَّعِيفُ يَقْوَى وَالْعَلِيلُ يَبْرَأُ ، فَإِنْ يَكُنْ

(١) في الأصل : "إذا سمى هواناً ودعته إلى الأهنة..." ولعله تحريف من الناسخ .

(٢) في الأصل : "وقارب إذا لم تكن له حيلة" وهو تحريف .

في الحبس ممن يؤمن شره غيرهما فليخرج عنه ودعهما في موضعهما فإنه من أطلع
مثلهما على الناس فهو شر منهما وشريرتهما في فعلهما .

وكتب رجل إلى المأمون — وكان قد طال حبسه — : أعفّت يا أمير المؤمنين
أمرى ، وتناسيت ذكرى ، ولم نتأمل نُجحتي وعذري ، وقد ملّ من صبري الصبر ،
ومسّني في حبسك الضر . فأجابه المأمون : ركو بك مطية الجهل ، صبرك أهلاً للقتل ،
وبغيتك على وعلى نفسك تقلك من سعة الدنيا إلى فبر من قبور الأحياء ، ومن جهل
الشكر على المنّ قل صبره على المحر . فأصبر على عواقب هفواتك وموئقات زلاتك ،
على قدر صبرك على كثير جنائياتك . فإن حصل في نفسك كفف عن معصيتي ، وعزم
على طاعتي ، وندم على مخالفتي ، فإن ندم مع ذلك جميلاً من بيتي والسلام .^(١)

وقيل لأعرابي : أيسرك أن تدخل الجنة ولا تُسبي إلى من أساء إليك ؟ قال :
بل يسرني أن أدرك النار وأدخل النار . قال البُحرّي :

تدمّ الفتاه الرؤدُ شيمةً بعلها إذا بات دون النار وهو صبيحها

ويقال : إنما هو مالك وسيقتك ، فازرع بمالك من شكرك ، وأحصد بسيفك
من كفرتك . قال الشاعر :

قُطَّ العِدا قَطَّ اليراعة واتَّهزَّ * بطبا السيوف سوائم الأضغان

إن البيادق إن توسع خطوها * أخذت إليك مأخذ الفرزان

وقالوا : العفو يُفسد من اللئيم . بقدر ما يُصلح من الكريم . وقال معاوية
أبن يزيد بن معاوية لأبيه : هل دَمَّتْ عاقبة حلم قطّ ؟ قال : ما حُلِمْتُ عن لئيم
وإن كان ولياً إلا أعقبني نداماً على ما فعلت . قال بعض الشعراء :

متى تنزع الكرامة من لئيم . فإنك قد أسأت إلى الكرامة

وقالوا : جَنَّبَ كرامتك اللثامَ ، فإنك إن أحسنت إليهم لم يشكروا ، وإن أساءوا لم يشعروا .

(١) ومن رسالة لأبي إسحاق الصابي في حق من نزع يده من الطاعة :

وكان الذى أثمره الجهاد ، ودلّ عليه الارتداد ، اليأس من صلاح هذه الطوائف الناشئة على اعتياد المعاصي والاستئناس بالدواهي . والله بآن أودها لا يتفهم ، وزينها لا يستد . وحلائقها لا تنصرف عما صرّبت العادة عليه بسياجها ، واستمرت به على أعوجاجها ، إذ كانت العادة طبيعةً ثانية ، وسجيّة لازمة ، كذلك زعمت الحكماء ، وبرهنت عليه العلماء . قال بعض الشعراء :

ماكلُّ يوم ينلُّ المرء ما طلباً . ولا يسوِّعُه المقسِّدار ما وجباً
وأنصف الناس في كلِّ المواطن من سقى الأعادى بالكاس التى سرباً
وليس يظلمهم من بات يصبرهم . [بخد] سيف به من قبلهم ضرباً
فالعفو إلا عن الأعداء مكرمة . من قال غير الذى قد قانه كذبا
قلت عمراً وتسبق يزيده لفسد رأيت رأياً يغرّ الويل والحربا
لا تمنعن ذنب الأفعى وتركها * إن كنت شهماً فأتبع رأسها الذنبا
هم جردوا السيف فاجعلهم به جزراً^(٢) هم أوقدوا النار فاجعلهم لها حطباً

(٢٦)

(١) في الأصل : « من رزع يده من الطاعة منها » . وظاهر أن كلمة « مبا » . مفتحة لغير حاجة .

(٢) كذا في تاريخ أبي العدا طبع دار الطباعة العامرة الشاهانية بالسفليطية وفي الأصل " ما طلباً " وقائل هذه القصيدة أبو أدببة يحرص أن همه الأسود بن المدر على قتل حماة من ملوك الشام كان قد أسره وأراد أن يعمو عنهم .

(٣) زيادة عن تاريخ أبي العدا . (٤) الحرر بالتحريك : ما يدخ من الشاء واحدتها حرة بالتحريك أيضا . وفى الأصل : " فاجعلهم له حبرا " .

ومنها :

لا عَفْوَ عَنْ مِثْلِهِمْ فِي مِثْلِ مَا طَلَبُوا * لَكِنَّ ذَلِكَ كَانَ الْهَلْكَ وَالْعَطَبَا
عَلَامَ تَقْبُلُ مِنْهُمْ فِدْيَةً وَهُمْ . لَا فِضَّةَ فَيَلُّوا مِنَّا وَلَا ذَهَبَا

الباب السابع من الفن الثاني

في المشورة وإعمال الرأي والاستبداد ومن يعتمد على رأيه وذكر من كره أن يستشير

ذكر ما قيل في المشورة وإعمال الرأي

قد أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة مَنْ هو دونه من أصحابه
فعال تعالى: (وَسَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)؛ ذهب المفسرون إلى
أن الله تعالى لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه لحاجة منه إلى رأيهم
ولكن ليُعَلِّمَ ما في المشاورة من البركة . وقيل: أمره بذلك ما لُفَّ لهم ونطيبا لِقُوسهم .
وقيل : ليست بذلك المسلمون .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” مَا يَدِمَ مَنْ أَسْتَشَارَ وَلَا
خَابَ مَنْ أَسْتَحَارَ “ .

وقبل : الخطأ مع الاستشارة أحمد من الإصابة مع الاستبداد . وقيل : من
استشار فيما نزل به صديقه واستجار ربه واجتهد رأيه ، فقد قضى ما عليه ، وأمن من
رجوع الملامة إليه ، وبفعل الله في أمره ما يشاء . وقيل : ما هلك أمرؤ عن مشورة .
وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : نِعَمَ الْمُؤَاوَزَةُ الْمَشَاوَرَةُ ، وَبُئْسَ الْإِسْتِعْدَادُ
الْإِسْتِبْدَادُ . وقيل : الْأَحْمَقُ مَنْ قَطَعَهُ الْعُجْبُ عَنِ الْإِسْتِشَارَةِ ، وَالْإِسْتِبْدَادُ عَنِ

الاستشارة . وقيل : لما همتّ تقيف بالارتداد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، استشاروا عثمان بن [أبي] العاصي وكان مُطاعاً فيهم ؛ فقال : لا تكونوا آخر العرب إسلاماً وأولهم ارتداداً ؛ ففعلهم الله تعالى برأيه .

وقال العُتْبِيُّ لرجل من عبس : «أكثر صوابكم !» فقال : نحن ألف رجل وفيما حازمٌ واحد ، فحنّ نساوره فكأنّا ألف حازم . وسئل بعض الحكماء : أيُّ الأمور أشدّ تأييداً للعقل ، وأيها أشدّ إضراراً به ؟ فقال : أشدّها تأييداً له ثلاثة أشياء : مشاورة العلماء ، وتجربة الأمور ، وحسن التثبت . وأشدّها إضراراً به ثلاثة أشياء : الاستبداد ، والتهاون ، والعجلة .

وقال بعض الحكماء : إذا استبدّ الرجل برأيه عميت عليه المرآة .

وقال الفضل بن سهل : الرأي يُستدُّ ثلَمَ السيف ، والسيف لا يُستدُّ ثلَمَ الرأي .
وقالوا : من استغنى برأيه فقد خاطر بنفسه . وقال بعض البلغاء : إذا أشكلت عليك [الأمور] ، وتغير لك الجمهور ؛ فارجع إلى رأي العقلاء ، وأفرغ إلى استشارة العلماء ، ولا تأتف من الاسترشاد ، ولا تستنكف من الاستمداد ؛ فلأنّ تسأل وتسلم خيرٌ من أن تستبدّ وتندم .

وقال حكيم لابنه : يا بنيّ ، إن رأيتك إذا احتجت إليه وحدته نائماً ووجدت هواك بقطان ، فيألك أن تستبدّ برأبك ، فإنه حينئذ هواك . ويقال : نعوذ من سكرات الاستبداد بصحوات الاستشارة ، ومن عثرات البغي باستفالة الاستشارة .

(١) الريادة عن اسكامل لخب الأثير ، والطبرى ، ومعجم ياقوت .

(٢) كذا في العقد المبريد (ج ١ ص ٢٥) وأدب الدنيا والدين (ص ٣٠٤) وفي الأصل "صوابك" .

(٣) زيادة عن «أدب الدنيا والدين» ص ٣٠٦ .

(٤) في الأصل «ولا تستنكف من الاستنداد... إلخ» والتصويب عن أدب الدنيا والدين ص ٣٠٦ .

وقال ابن المقفع : لا يُقَدَّرَنَّ في رُوعِكَ أَنْتَ إِذَا اسْتَشَرْتَ الرِّجَالَ ظَهَرَ لِلنَّاسِ
مِنْكَ الْحَاجَةُ [إلى رأى غيرك] فتقطع بذلك عن المشورة ، فإنك لا تريد الفخر ولكن
الانتفاع .

قال بشار :

إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَشُورَةَ فَاسْتَعِزْ بِرَأْيِ نَصِيحٍ أَوْ نَصِيحَةٍ حَازِمٍ
وَلَا تَحْسِبِ الشُّورَى عَلَيْكَ غَضَاضَةً * فَإِنَّ الْخَوَافِ رَافِدَاتُ الْقَوَادِمِ

قال الأصمعيّ : قلت لبشار : إن الناس يعجبون من أبياتك في المشورة ؛ فقال :
أأبا سعيد ، إن المتأوّر بين صوابٍ وفوزٍ بخرته . وخطيئٌ يُسَارِكُ في مكروهه ؛ فقلت :
أنت والله في قولك أشعر منك في شعرك . وهذا البيتان من قصيدة كان بشار بن برد
قد كتب بها إلى إبراهيم بن عبد الله بن الحسن يمدحها ويخوّضه على أبي جعفر
المصور ، مات إبراهيم قبل وصول القصيدة إليه ، تخاف بشار من آشتارها فقلها
وجعل التحريض على أبي مسلم الخراساني فقال :
(١٠)

أَبَا مُسْلِمٍ مَا طِيبُ عَيْشٍ بِدَائِمٍ * وَلَا سَأْلُ عَمَّا قَلِيلٍ بِسَائِلٍ
وإنما كان قال :

أَبَا جَعْفَرٍ مَا طِيبُ عَيْشٍ بِدَائِمٍ *

قال فيها بعد هذين البيتين المُقَدِّمِينَ :

وَحَلَّ الْهُوَائِي لِلضَّعِيفِ وَلَا تَكُنْ * تَوَّوَمَا فَإِنَّ الْحَزْمَ لَيْسَ بِسَائِلٍ

(١) كذا في عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٣١ طبع دار الكتب المصرية) وفي الأصل : " لا تمنعن
في روعاتك ... " (٢) زيادة عن عيون الأخبار . (٣) الخواص : ريشات في جناح الطائر
إذا ضم حناجه حقيبت . والقوادم : ريشات في مقدم جناح الطائر . يريد : أن الضعيف قد يمدد القوى
بالمعوية . (٤) في الأعراس : " قلب الكعبة " (٥) في الأصل : " وجعل التحريض فيها
على أبي موسى ... " والتصويب عن الأعراس : ٣ ص ٥٦ طبع بولاق .

وما خيرُ كَفِّ امسك الغُلَّ أختها وما خيرُ سيفٍ لم يُؤَيِّدْ بقِصائِمَ
وحاربٍ إذا لم تُعْطَ إِلَّا ظُلَامَةٌ شَبَابُ الحربِ خيرٌ من قَبولِ المَظَالِمِ
وأدِنِ على القُرْبَى المقَرَّبَ نفسه ولا تُشهِدِ الشُّورى أَمراً غيرَ كَاتِمِ
فإنَّكَ لا تَسْتَطِردُ الهمَّ بالمُنَى ولا تَبْلُغُ العَلِيَّ بغيرِ المَعَارِمِ
إذا كنتَ فرداً هَرَكَ القومُ مُقْبِلًا وإن كنتَ أدنى لَمْ تَنْزُ بِالْعِزَائِمِ
وما قَرَعَ الأقوامَ مِثْلُ مُشِيعٍ^(٤) أَرِيْبٍ ولا جَلَى العَمَى مِثْلُ عَالِمِ

وقال الميِّمُ : ما رأيتَ أبَنَ شُرْطَمَةٍ قَطَّ إلا وهو متهَيِّئٌ كأنه يريدُ الركوبَ ، فذكر
ذلك له وأنا حاضرٌ ، فقال : إنَّ الرجلَ لا يَسْتَجِيعُ له رأيُه حتى يَجْمَعَ عليه ثِيَابُه ، ثم
قال : أتى رجلٌ من الحَيِّ فقال لِذِهْقَانٍ : يا هذا ، إنه ربما آنشَرَ على أَمْرِي
في الرأى فهل عندك مشورة ؟ فقال : تَهَيَّأْ وَأَلْبَسْ ثِيَابَكَ ثم أَهْمُ بِمَا تريدُ . فهو أجمعُ
لرأيكَ ، فليس من أحَدٍ يفعل ذلك إلا أَجْتَمَعَ له رأيُه .

وقال أفلاطون : إذا استَشَارَكَ عدوكَ فخذ له النصيحة ، لأنه بالاستشارة
قد نَحَرَ من عداوتِكَ إلى مَوالاتِكَ . وقيل : إذا أردتَ أن تعرفَ الرجلَ فشاوِرْهُ ،
فإنَّكَ تقفُ من مشورته على جَوْرِهِ وعدله ، وحبِّهِ وبُغْضِهِ ، وخيره وشرِّهِ .

وقيل : لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قريش في غَزَاةِ بَدْرَ نزل
صلى الله عليه وسلم أدنى ماء من مياهِ بدرٍ ، فقال له الحُبَابُ بن المُنْذِرِ : يا رسول الله ،

(١) في عيوب الأَحْصَادِ (المجلد الأول ص ٣٢) : "وَأَدِنِ مِنَ الْقُرَى ..." (٢) يقال :
فلان هَرَّهَ اللّاسَ إذا كَرِهُوا نَاحِيَتَهُ . والعَرَائِمُ : الخَاحَاتُ الَّتِي يَعْتَرِمُ الْمَرْءَ فَعَلَهَا . يريدُ أنكَ إذا أَهْرَدْتَ
رَأْيَ هَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَعِزْ بَأَرَا . دَوَى التَّحَارِبِ بِهَذَاكَ اللّاسِ وَأَصْعَرُوا مِنْ شَأْنِكَ ، وَأَنْ كُنْتَ أَدْنَى الْقَوْمِ شَأْنًا
لَمْ تَنْزُ بِمَاجَانِكَ الَّتِي اعْتَرَتْ طَيْبَهَا . (٣) كَذَا فِي الْأَعْيَانِ (ج ٣ ص ٥٦) رَوَى الْأَصْلُ :
"وَمَا قَارَبَ ..." (٤) الْمَشِيعُ : الشَّجَاعُ كُلُّهُ شِيعَ هَيْبَةٍ أَوْ قُوَّةٍ قَلْبِهِ .

أَرَأَيْتَ هَذَا الْمَنْزِلَ [أَمْتَزَلُ] ^(١) أَتَزَلِكُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ إِنْسَانًا أَنْ تَنْقُدَهُ وَلَا تَنْتَاحِرَ عَهْدَهُ، أَمْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ؟ قَالَ: "بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ"؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ [لَكَ] بِمَنْزِلٍ فَارْحَلْ بِالْبَاسِ حَتَّى نَأْتِيَ أَدْنَى مَاءٍ مِنْ مِيَاهِ الْقَوْمِ فَتَنْزِلُهُ، ثُمَّ نَعُورُ ^(٢) مَا سِوَاهُ مِنَ الْقُلُوبِ، ثُمَّ نَنْفِي عَلَيْهِ حَوْضًا فَنَمْلَأُهُ مَاءً، ثُمَّ نَقَاتِلُ [الْقَوْمَ] فَنَشْرَبُ وَلَا يَشْرَبُوا؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَقَدْ أَشْرَبْتُ بِالرَّأْيِ"؛ وَفَعَلَ مَا أَشَارَ بِهِ الْحَبَّابُ.

وَقَالَ بَرْزَجْمُورُ: أَفَرُهُ مَا يَكُونُ مِنَ الدَّوَاتِ لَا غِنَى بِهِ عَنِ السُّوْطِ، وَأَعْقِلُ مَا يَكُونُ مِنَ النِّسَاءِ لَا غِنَى بِهَِا عَنِ الزَّوْجِ. وَأَدْهَى مَا يَكُونُ مِنَ الرِّحَالِ لَا غِنَى بِهِ عَنِ الْمَشُورَةِ.

وَقَبْلُ: كَانَتْ الْبُيُوتَانِ وَالْفَرَسُ لَا يَجْعَمُونَ وَزُرَّاءُهُمْ عَلَى الْأَمْرِ يَسْتَشِيرُونَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَشِيرُونَ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ الْآخَرُ بِهِ، لِمَعَانٍ شَتَّى: مِنْهَا لَثَلَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُنَاوِرِينَ مَنَافَسَةٌ تُذْهِبُ أَصَالَةَ الرَّأْيِ وَصِحَّةَ النَّظَرِ، لِأَنَّ مِنْ طِبَاعِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْأَمْرِ التَّنَافُسَ وَالتَّغَالُبَ وَالطَّعْنَ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَبَّمَا أَشَارَ أَحَدُهُمْ بِالرَّأْيِ الصَّوَابِ وَسَبَقَ إِلَيْهِ خُصْمُهُ الْآخَرُونَ فَتَعَقَّبُوهُ بِالْإِعْرَاضِ وَالتَّأْوِيلِ وَالتَّهْجِيمِ وَكَدَّرُوهُ وَأَفْسَدُوهُ. وَمِنْهَا أَنَّ فِي أَجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْمَشُورَةِ تَعْرِضَ السَّرِّ لِلْإِضَاعَةِ وَالشَّاعَةِ وَالْإِذَاعَةِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَتِ الْفَرَسُ: إِنَّمَا يُرَادُ الْأَجْتِمَاعُ وَالْكَثْرَةُ وَالتَّنَاصُرُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْقُوَّةِ، فَأَمَّا الْآرَاءُ وَالْأُمُورُ الْغَامِضَةُ فَإِنَّ الْأَجْتِمَاعَ يُفْسِدُهَا وَيُبَوِّلُ فِيهَا التَّضَاعُفَ وَالتَّنَافُسَ.

(١) الزيادة عن الطبري جزء خامس ص ١٣٠٩ من القسم الأول طبع ليدن.

(٢) في الطبري وسيرة أس هشام: "فأنهض".

(٣) نعور: نعامه ورمده بالتراب حتى يصب الماء.

ذكر ما قيل فيمن يُعتمد على مشورته

وبديته ، ويُعتمد بفكرته ورويته

قال بعض الحكماء : عليك بمشورة من حلب أَسْطَر دهره ، ومُرت عليه
ضروب حيره وشره ، وبلغ من العمر أَشُدَّهُ ، وأُورث النجربة زَنْدَه . وقيل : أَسْتَشار
زباد رجلا فقال الرجل : حقُّ المستشار أن يكون ذا عقل وافر ، وأختبار متظاهر ،
ولا أَرانى كذلك . قال إبراهيم بن العباس :

بِمَضَى الْأُمُورِ عَلَى بَدِينِهِ . وَثَرِيهِ نَكْرُهُ عَوَاقِبَهَا
فِيَطْلُ يَصْدُرُهَا وَيُورِدُهَا فَيَعْمُ حَاصِرُهَا وَغَائِبُهَا
وَإِذَا الْحُرُوفُ عَلَتْ بَعَثَتْهَا . رَأْيًا تَقُلُّ بِهِ كُنَائِبَهَا
رَأْيًا إِذَا نَبَتِ السُّيُوفُ مَضَى : فَنَدَمَ مَا فَسَقَ مَضَارِبَهَا

(٢٨)

وقال آخر :

أَلْمَعَى بَرَى بِأَوَّلِ رَأْيٍ ^(١) آخِرَ الْأُمْرِ مِنْ وَرَاءِ الْمَغِيبِ
لَا يُرَوَّى وَلَا يَقْلَبُ كُنَا ^(٢) وَأَكْفُ الرِّجَالِ فِي تَقْلِيْبِ

وقال آخر .

الْأَلْمَعَى الَّذِي يَقْنُ بَكَ الظَّنُّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

١٥

وكاب العرب تحذ آراء النسيوح لتقدمها في السن . ولائها لا تَنْبُع حسانتها
نَالْأَذَى وَالْمَنْ . وَلِمَا مَرَّ عَلَيْهَا مِنَ الْحَارِبِ الَّتِي عَرَفَتْ بِهَا عَوَاقِبَ الْأُمُورِ ، حَقِ

(١) في ديوان ابن الرومي : نال من .

(٢) القائل هو أرس من حمير . وهذا البيت من قصيدة له في الزمان . ذكرها القائل في أماليه (ج ٣ ص ٣٥)

• مطلعها : أَيْتَبُ الْمَسْ أَجْلَى حَنَا . من الذي تحذرين قد وقعنا

٢٠

(٣) في الأوس : "لَا نَالْأَذَى ... " والسبب يقتضي حذف "لَا" .

كأنها تنظرها عياناً، وطراً عليها من الحوادث التي أوضحت لها طريق الصواب
وبيّنته تبياناً، ولما مُنَحَّتْهُ من أصالة رأيها، واستفادته بحجل سعيها . ولذلك قال على
أبن أبي طالب رضى الله عنه : رأى الشيخ حير^(١) من مشهد الغلام .
ومن أمثالهم « زاحم بعود أودع »^(٢) . قال بعض الشعراء :

لئن فقدوا الشباب فربّ عقل أفادوه على مرّ الليالي
خبّت نار الذكاء فأبججوها بآراء أحد من البصالي

وقد عدل قوم عن ذلك، وسلكوا في خلافه أوصح الطرق وأنهج المسالك، وقالوا:
بل رأى الشباب هو الرأى الصائب، وفهمهم الفهم الناقب، ونجم سعدهم الطالع،
وسحاب جدّهم الهامع، وإن لهم من الفطنة أوفر نصيب، وإن سهم رأيهم الرأى
المصيب، وإن عقولهم سليمة من العوارض، وأذهانهم أحده بحظ وافر من الغوامض.
ولذلك قالت الحكماء : عليكم بآراء الأحداث ومشورة الشبان، فإن لهم أذهانا تفل^(٤)
القواصل، وتخطم الذوايل .

وقالوا : آراء الشباب خيصة نضرة لم يهتصر غصنها هرم، ولا أذوى زهرتها
قدّم، ولا خبا من ذكائها بطول المدة صرم . قال شاعر :

عليكم بآراء الشباب فإنها * تتأج ما لم يُبْلِه قديم العهد
فروع ذكاء تستمد من النهى * بأنور في اللاؤاء من قمر السعد^(٦)

(١) كذا في عيون الأحرار، وفي الأصل : "من حلد العلام" . (٢) كذا في مجمع الأمثال
للبيداني، وفي الأصل : "أودع" زيادة الماء . والعود : المسنن من الإبل، أى لا تستعين إلا بأهل السن
والخبرة في الأمور . (٣) الرأى : الفهم ذو الريش . (٤) قواصل جمع قاصل، والقاصل :
السيف القطاع . (٥) يهتصر العصن : يعطفه ويكسره من غير اتصال . (٦) اللاؤاء : الشدة .

وقال آخر :

رَأَيْتُ الْعَقْلَ لَمْ يَكُنْ آتِيهَا وَلَمْ يُقَسِّمْ عَلَى عَدَدِ السَّنِيَةِ
وَلَوْ أَنَّ السَّيْنَ تَهَمَّتْهُ حَوَى الْآبَاءُ أَنْصَبَةَ الْبَيْنِ

وقال آخر :

أَدْرَكْتَ مَا فَاتَ الْكُفُولَ مِنَ الْحِجَا فِي عُقُوفَانِ شَبَابِكَ الْمُسْتَقْبِلِ
فَإِذَا أَمَرْتَ فَلَا يُفَالُ لَكَ : أَنْتَدُ وَإِذَا قَضَيْتَ فَلَا يُقَالُ لَكَ : أَعْدِلِ

ذكر ما قيل فيمن نهي عن مشاورته ومعاذته

وأمر بالامتناع من متابعته ومتابعته

وقد كرهت العرب والحكماء مشاورته من أمرته السوء اعل ، وألقت به البوازل ،

مع وفور عقله وحزمه ، والتمسك بصدقه وفهمه .

قال قيس بن ساعدة الإيادي الأندلسي : لا تُساور مشعولاً وإن كان حازماً ،

ولا جائفاً وإن كان قهماً ، ولا مدعوراً وإن كان ناصحاً ، ولا مهموماً وإن كان

عاقلاً ، فالحلم يعقل العقل فلا يتوَلَّدُ منه رأى ولا يتصدق به روية .

وقال الأحنف بن قيس : لا تُساور الجائع حتى يشبع ، ولا العطشان حتى

يروى ، ولا الأسير حتى يطلو ، ولا المقل حتى يتعد ، ولا الراغب حتى يتنجح .

وقالوا : لا تُساور المعزول . فإن رأيه مملول .

وقيل : لا تُدخل في مشورك بخيلاً فيَقْصُرَ بفعلك . ولا جناناً فيُحَوِّك ، ولا حريصاً

فيعدك ما لا ترغبى ، فإن البخل والجبن والحِرْصَ طبيعة واحدة تجمعها سوء الظن

بأنه . قال الشاعر

وأَنْفَعُ مَنْ شاورَتْ مَنْ كَانَ ناصِحاً شميماً فَأَبْصُرْ بعدها مَنْ تُساورُ

وليس بشافيك الشفيق ورأيه عَرِيبٌ وَلَا ذُو الرأى والصدرُ واغُرُ

ذكر ما قيل في الأناة والروية

كانت العرب تَحْدُ الأناة في الرأي وإجالة الفكرة فيه وعدم التسرع .
 وكان عبد الله بن وهب الراسبي^(١) يقول : إِيَّايَ والرأي الفطير^(٢) ! وكان يستعيز^(٣)
 [بالله] من الرأي الدبري ؛ وهو الذي يَسْنَحُ بعد القوت .

وأوصى إبراهيم بن هيرة ولده فقال : لا تكن أول مُشير ، وإياك والرأي الفطير ؛
 ولا تُشيرَنَّ على مُستبدٍّ . فإنَّ الناس موافقنه لؤم والاستماع منه خيانة .

وكان عامر بن الطرب حكيم العرب يقول : دَعُوا الرأي يَغِبْ حتى يَخْتِمَ ،
 وإيَّاكم والرأي الفطير ! يريد الأناة في الرأي والتثبت فيه . قال شاعر :
 تَأَنَّ وَشَاوِرْ فَإِنَّ الْأُمُورَ رَمَاهُمُضِيٌّ وَمُسْتَفْعَمُضٌ
 ورأبان أفضل من واحد * ورأى الثلاثة لا يُنْقَضُ

وقال آخر :

الرأي كالليل مُسَوِّدٌ جَوَانِيهٌ * والليل لا يَجْلِي إِلَّا بِاصْبَاحِ
 فَاصْنُمْ مِصْبَاحَ آراءِ الرِّجَالِ إِلَى مِصْبَاحِ رَأْيِكَ تَزْدَدُ صَوَاءُ مِصْبَاحِ
 وقال المتنبي :

الرأي قَبْلَ شِجَاعَةِ الشَّجْعَانِ * هو أَوَّلُ وَهْيِ المَحَلِّ الثاني
 فإذا هَا أَجْنَمَا لِنَفْسِ هُتَّى * بلغت من العلياء كلَّ مكان

وقال طاهر بن الحسين :

اعْمَلْ صَوَابًا تَتَلَّ بِالْحَزْمِ مَأْتِرَةً * فَلَنْ يُدَمَّ لِأَهْلِ الْحَزْمِ تَدِيرٌ

(١) في الأصل "الرئيسي" وانتدوس من نظري (ص ٢٤٧٨ من القسم الأول) . والشامل للبرد
 (ص ٥٤٣) ؛ والعقد الفرید (ج ١ ص ٢٥) . (٢) الرأي الفطير : الذي يُجْلِي به قبح أن يعتد به .
 (٣) زيادة عن العقد الفرید (ج ١ ص ٢٥) . (٤) كذا في ديوان المتنبي وفي الأصل "لنفس مرة" .

فَإِنْ هَلَكْتَ بِرَأْيٍ أَوْ ظَفِرْتَ بِهِ * فَأَنْتَ عَدُوٌّ الْأَلْبَابِ مَعْدُورٌ
وَإِنْ ظَفِرْتَ عَلَى جَهْلٍ وَفُزْتَ بِهِ : قَالُوا : جَهْلُ أَعَانَتِهِ الْمَقَادِيرُ

- ومن أحسن ما قيل فيمن أُشير عليه فلم يقبل، قول السَّيِّعِ لأهل الإمامة بعد إيقاع خالد بن الوليد بهم : يَا بَنِي حَبِيفَةٍ بَعْدًا كَمَا بَعْدَتْ عَادٌ وَثَمُودُ، والله لقد أنبأتكم بالأمير قبل وقوعه، كأنِّي أَسْمَعُ جَرَسَهُ وَأُنْصِرِعُهُ، ولكنكم أبيتم النصيحة فَاجْتَنَيْتُمْ الندامة، وإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُكُمْ تَهْمُونَ الصَّبِيحَ، وَتُسَقِّهُونَ الْحَلِيمَ، أَسْتَشْعَرْتُ مِنْكُمْ الْيَأْسَ وَخِفْتُ عَلَيْكُمُ الْبَلَاءَ . والله ما منعكم [الله^(١)] التَّوْبَةَ وَلَا أَخَذَ كَمِ [على^(١)] غِرَّةٍ، ولقد أمهلكم حتَّى مَلَّ الْوَاعِظُ وَهَرَأَ الْمَوْعُوظُ، وَكُنْتُمْ كَأَنَّمَا يُعْنَى بِمَا أَنْتُمْ فِيهِ غَيْرُكُمْ، فَاصْبَحْتُمْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنْ تَكْذِيبِي التَّصَدِّقُ وَمِنْ نُصْحِي الدَّامَةُ، وَأَصْبَحَ فِي يَدِي مِنْ هَلَاكِكُمُ الْبُكَاءُ وَمِنْ ذُلِّكُمْ الْجَزَعُ، وَأَصْبَحَ مَا كَانَ عَيْرَ مُرْدُودٍ، وَمَا بَقِيَ غَيْرَ مَأْمُونٍ .
- ١٠

ذكر ما قيل في الاستبداد وترك الاستشارة وكرهه الإشارة

- ومن الناس من آثر الاستبداد برأيه وكرِه أن يستشير . قال عبد الملك بن صالح :
مَا أَسْتَشِرْتُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا تَكَبَّرَ عَلَيَّ وَتَصَاغَرْتُ لَهُ ، وَدَخَلَتْهُ الْعِزَّةُ وَدَخَلْتُ النَّذْلَ .
فعليك بالاستبداد، فإن صاحبه جليلٌ في العيون مهيبٌ في الصدور . وأعلم أنك متى
أَسْتَشِرْتَ تَضَعُضِعُ شَأْنُكَ ، وَرَجَعْتَ بِكَ أَرْكَائُكَ . وما عَزَّ سُلْطَانٌ لَمْ يُغَيِّهِ عَقْلُهُ عَنْ
١٥ عَقُولِ وَزُرَائِهِ، وَأَرَاءِ نُصَحَائِهِ . فإِيَّاكَ وَالْمَشُورَةَ وَإِنِ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَذَاهِبُ ،
وَأَسْتَبْهَمَتْ لَدَيْكَ الْمَسَالِكُ ، وَأَشَدُّ :
- فَمَا كُلُّ ذِي نُصْحٍ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ . وَلَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِإِلْبَابٍ

(١) زيادة عن عيون الأخبار والعقد الفريد . (٢) هراوى . مطلقه كنع : أكثر في خطأ ،

أوقال الحما والقيح . وفي الأصل والعقد الفريد : " وهراوى الموعوظ " .

وقال المهلب بن أبي صفرة : لو لم يكن في الاستبداد بالرأى إلا ضوئ السرّ
وتوفير العقل لوجب التمسك به .

❦

وقال بزرجمهر : أردت نصيحاً أتق به ما وجدت غير فكري ، وأستصأت بنور
الشمس والعمر فلم أستصي بشيء أضوأ من نور قلبي .

وقال علي بن الحسين : الفكرة مرآة ترى المؤمن سيئاته فيقلع عنها . وحسبته
فيكثر منها ، فلا تقع مفرعة التفرع عليه ، ولا تنظر عيون العواقب نزرراً إليه .

وما زال المنصور يستشير أهل بيته حتى مدحه ابن هرمة بقوله :
يُزْرَنُ أَمْرًا لَا يُصْلِحُ الْفَوْمُ أَمْرَهُ . وَلَا يَنْجِي الْأَدْنَيْنِ^(١) فِيمَا يُنْجَاوُنُ
فاسنوى جالساً وقال : أصبت والله ! وأستعاده . وما أستنار بعدها .

قالوا : وعلى المستبد أن يتروى في رأيه . فكل رأى لم يخصص به الفكرة ليلمة
فهو مولودٌ لغير تمام . قال شاعر :

إِذَا كُنْتَ ذَا رَأْيٍ فَكُنْ ذَا أَنْاءٍ * فَإِنَّ فَسَادَ الرَّأْيِ أَلُّ نَعَجَلًا
وَمَا الْعَجْزُ إِلَّا أَنْ تُسَاوِرَ عَاجِرًا * وَمَا الْحَزْمُ إِلَّا أَنْ تَهْمَ تَفْعَلًا

قال بعض جلساء هارون الرشيد : أنا قتل جعفر بن يحيى . وذلك أتى رأيت
الرشيد يوماً وقد تنفس نفساً منكراً فأنسدت في نثرته نفسه :

وَأَسْنَدْتُ^(٢) مَرَّةً وَاحِدَةً * إِنَّمَا الْعَاجِزُ مَنْ لَا يَسْنِدُ

ومما مدح به ذو الرأي قول بعض الشعراء :

بَصِيرٌ بِأَعْقَابِ الْأُمُورِ كَأَنَّمَا * يُخَاطَبُهُ مِنْ كُلِّ أَمْرِ عَوَاقِبُهُ
وَأَيْنَ مَقَرُّ الْحَزْمِ مِثْلَهُ وَإِنَّمَا * مَرَائِي الْأُمُورِ الْمُسْكِلَاتِ تَجَارِبُهُ

(١) يقال : الجاه إذا أفضى إليه يسره وحسه به .

(٢) هذا في ديوان عمر بن أبي ربيعة المصنوع لطريح . وفي الأصل «أسند» . بالفاء .

وقال البُحْتَرِيُّ في سليمان بن عبد الله :

كَأَنَّ آرَاءَهُ وَالْحَزْمُ يَنْبَغِي ، تَرْبِيهِ كُلَّ خَفِيٍّ وَهُوَ إِعْلَانُ
مَا عَابَ عَنْ عَيْنِهِ فَالْقَلْبُ يَكْلُوهُ ، وَإِنْ تَمَّ عَيْنُهُ فَالْقَلْبُ يَقْطَانُ

وقال أيضا :

كَأَنَّهُ وَزِمَامُ الدَّهْرِ فِي يَدِهِ * يَرَى عَوَاقِبَ مَا يَأْتِي وَمَا يَذُرُّ

وقال آخر :

يَرَى الْعَوَاقِبَ فِي أُنْشَاءِ فِكْرَتِهِ ، كَأَنَّ أَفْكَارَهُ بِالْغَيْبِ كُفْهَانُ

وقال آخر :

بَدِيهِتُهُ وَفِكْرَتُهُ سَوَاءٌ ، إِذَا مَا بَابُهُ الْخَطْبُ الْخَطِيطُ
وَأَحْرَمٌ مَا يَكُونُ الدَّهْرُ يَوْمًا * إِذَا عَجَزَ الْمُشَاوِرُ وَالْمُشِيرُ

ومن الناس من كره أن يُسِيرَ ، فمنهم عبد الله بن المقفَّع ؛ وذلك أن عبد الله
أَبْنُ عَلِيٍّ اسْتَشَارَهُ فِيمَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْصُورِ ، فَقَالَ : لَسْتُ أَقُوْدُ جَيْشًا ، وَلَا أَنْقَلِدُ
حَرْبًا ، وَلَا أُشِيرُ بِسُفْكَ دِمٍّ ، وَعَثَرَهُ الْحَرْبُ لَا تُسْقَالُ ، وَغَيْرُ أَوْلَى بِالْمَشُورَةِ فِي هَذَا
الْمَكَانِ .

وَأَجْتَمَعَ رُؤَسَاءُ بَنِي سَعْدٍ إِلَى أَكْثَمَ بْنِ صَيْفِيٍّ لِيَسْتَشِيرُوهُ فِيمَا دَهَمَهُمْ يَوْمَ الْكَلَّابِ ؛
فَقَالَ : إِنَّ وَهْنَ الْكِبَرِ قَدْ فَشَا فِي بَدَنِي ، وَلَيْسَ مَعِيَ مِنْ حِدَّةِ الذَّهْنِ مَا أِبْتَدِئْتُ بِهِ
الرَّأْيَ ، وَلَكِنْ أَجْتَمِعُوا وَقُولُوا ، فَإِنِّي إِذَا مَرَّتْ بِي الصُّوَابُ عَرَفْتُهُ ، وَسَيَأْتِي حُبْرُ كَلَامِهِ
فِي وَقَائِعِ الْعَرَبِ ؛ وَإِنَّمَا أُرْدِنَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِدُخُولِهِ فِيهِ وَالْثَّامَةُ بِهِ ، وَمُنَاسِبَتِهِ
لَهُ ، لَا عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ وَالتَّكْرَارِ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ .

الباب الثامن

من الفن الثاني في حفظ الأسرار والإذن والمحجّاب

ذكر ما قيل في حفظ الأسرار

قال الله تعالى إخباراً عن نبيه يعقوب بن إسحاق حين أوصى يوسف ابنه عليهم السلام : (يَا بَنِي لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا) . ورؤى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إِسْتَعِينُوا عَلَى قِصَاءِ حَوَائِجِكُم بِالْكِثْمَانِ “ . وقالت الحكماء : صدرك أوسع لسرّك . وقالوا : سرّك من دمك . يعنون أنه ربما كان في إفشاء السرّ سفك الدّم .

وقالوا : أَصْبِرْ النَّاسَ مَنْ صَبَرَ عَلَى كِثْمَانِ سِرِّهِ ، فلم يُبَيِّدْ لَصَدِيقٍ فَيُوشِكَ أَنْ يَصِيرَ عَدُوًّا فَيُذَيِّعُهُ .

وقالوا : مَا كُنْتَ كَاتِمَهُ عَنْ عَدُوِّكَ فَلَا تُنْظِرْ عَلَيْهِ صَدِيقَكَ .

وقال عمرو بن العاص : مَا أَسْتَوْدَعْتُ رَجُلًا سِرًّا فَأَفْشَاهُ فَلَمَّمْتُهُ ، لِأَنِّي كُنْتُ أَضِيقُ صَدْرًا حِينَ أَسْتَوْدَعْتُهُ مِمَّه حِينَ أَفْشَاهُ .

قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود العقيّة :

إِذَا كَانَ لِي سِرٌّ فَخَذْتُهِ الْعِدَا * وَضَاقَ بِهِ صَدْرِي فَلَمَّاسُ أَعْدَا
هُوَ السِّرُّ مَا أَسْتَوْدَعْتُهُ وَكُتِمَتُهُ .. وَلَيْسَ بِسِرٍّ حِينَ يَفْشُو وَيُظْهَرُ

وقال آخر :

فَلَا تُودِعَنَّ الدَّهْرَ سِرَّكَ أَحْمَقًا فَإِنَّكَ إِنْ أَوْدَعْتَهُ مِنْهُ أَحْمَقُ
إِذَا ضَاقَ صَدْرُ الْمَرْءِ عَنْ كَثْمِ سِرِّهِ .. فَصَدْرُ الَّذِي يُسْتَوْدَعُ السِّرُّ أَضْيَقُ

وكتب عبد الملك بن مروان إلى المحتاج :

لَا تُفْسِدْ سِرَّكَ إِلَّا إِلَيْكَ * فَإِنَّ لِكُلِّ بَصِيحٍ نَصِيحًا

فَإِنِّي رَأَيْتُ غَوَاةَ الرَّجَا * لِي لَا يَتْرُكُونَ أَدِيمًا صَحِيحًا

وقال الوليد بن عتبة لأبيه : إن أمير المؤمنين أسرَّ إلى حديثنا^(١) وأراه يَطْوِي

عك ما يَسْطُطُه لغيرك [أفلا أحبرك به ؟] فقال : [لا !] ، يا بُنَيَّ إِنَّهُ مَنْ كَتَمَ سِرًّا كَانَ
الْخِيَارُ لَهُ ، وَمَنْ أَظْهَرَهُ كَانَ الْخِيَارُ عَلَيْهِ ، فَلَا تَكُنْ مَمْلُوكًا بَعْدَ أَنْ كُنْتَ مَالِكًا .

وفي كتاب التاج : أَنَّ بَعْضَ مُلُوكِ الْعَجَمِ أَسْنَشَارَ وَزِيرِيهِ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : إِنَّهُ

لَا يَنْبَغِي لِلْمَلِكِ أَنْ يَسْتَشِيرَ مَا أَحَدًا إِلَّا حَالِيًا بِهِ ، فَإِنَّهُ أَمُوتَ لِلسَّرِّ وَأَحْرُمَ لِلرَّأْيِ وَأَجْدُرُ

بِالسَّلَامَةِ وَأَعْفَى لِبَعْضِهَا مِنْ عَائِلَةٍ بَعْضُهَا فَإِنْ إِشَاءَ السَّرُّ إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ أَوْتَقَ مِنْ

إِفْشَائِهِ إِلَى أَثْنَيْنِ ، وَإِفْشَاؤُهُ إِلَى ثَلَاثَةٍ كَإِفْشَائِهِ إِلَى جَمَاعَةٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ رَهْنٌ بِمَا

أُفْشِيَ إِلَيْهِ ، وَالثَّانِي مُطْلَقٌ عَنْ ذَلِكَ الرَّهْنِ ، وَالثَّلَاثُ عِلَاوَةٌ فِيهِ . فَإِذَا كَانَ السَّرُّ عِنْدَ

وَاحِدٍ كَانَ أُخْرَى أَلَّا يُظْهِرَهُ رَهْبَةً وَرَغْبَةً . وَإِنْ كَانَ عِنْدَ أَثْنَيْنِ كَانَ الْمَلِكُ

عَلَى شُبْهَةٍ ، وَاتَّسَعَتْ عَلَى الرَّجُلَيْنِ الْمَعَارِضُ . فَإِنْ عَاقَبَهُمَا عَاقِبَ أَثْنَيْنِ بِذَنْبِ

وَاحِدٍ ، وَإِنْ أَتَمَّهُمَا أَتَمَّ بَرِيئًا بِخِيَانَةِ مُجْرِمٍ . وَإِنْ عَاقَبَهُمَا كَانَ الْعَفْوُ عَنْ أَحَدِهِمَا

وَلَا ذَنْبَ لَهُ ، وَعَنِ الْآخَرِ وَلَا حُجَّةٌ عَلَيْهِ .

وقال علي رضي الله عنه : الظُّفْرُ بِالْحَزْمِ ، وَالْحَزْمُ بِأَصَالَةِ الرَّأْيِ ، وَالرَّأْيُ بِخَصْمِ السَّرِّ .

وقيل : مَنْ حَصَّنَ سِرَّهُ فَلَهُ مِنْ تَحْصِينِهِ إِيَّاهُ خَلَّتَانِ : إِمَّا الظُّفْرُ بِمَا يَرِيدُ ،

وَأِمَّا السَّلَامَةُ مِنَ الْعَيْبِ وَالصَّرَرِ إِنْ أَخْطَأَ الظُّفْرُ .

وقيل : كَلِمًا كَثُرَ خَزَانُ السَّرِّ أَزْدَادَ ضَيَاعًا .

(١) زيادة عن عيون الأحرار (مجلد ١ ص ٤٠ طبع دار الكتب المصرية) . (٢) في العقد

العريد "والأشياء مطلق عنهما" . (٣) في العقد العريد "والثلاثة" (ج ١ ص ٢٦) .

ويقال : إذا انتهى السر من الجنان إلى عذبة اللسان ، فالإذاعة مستولية عليه .
وقال عمرو بن العاص : القلوب أوعية للأسرار ، والشعاع أوفها ، والألسن مفاتيحها ، فليحفظ كل أمرئ مفتاح سره . قال شاعر :

صن السر عن كل منسجِر . وحاذر في الخزم إلا الحدَر
أسيرك سرّك إن صنته . وأنت أسير له إن ظهر

وكان قال : الكاتم سرّه بين إحدى فضيلتين : الظفر بحاجته ، والسلامة من سرّ إذاعته .

ويقال : أصبر الناس من صبر على كتمان سرّه .

وقال آخر : كتمانك سرّك يعقبك السلامة ، وإفشاؤه يعقبك الندامة ، والصبر على كتمان السرّ أسير من الندامة على إفشائه ^(١) . قال شاعر :

إذا أنت لم تحفظ لنفسك سرّها * فسرك عند الناس أفشى وأضيع

وقال آخر :

تبوح سرّك صيقاً به * وتحسب كل أّج يكتم
وكتمانك السرّ من تحاف * ومن لا تحافه أّرم
إذا ذاع سرّك من مجبر * فأنت متى لمته ألوم

❦

وكان يقال : لا تظهر كوامن صدرك بإذاعة سرّك ، فيمكرك حاسدك ، ويظهر عليك معاندك . قال عمر بن أبي ربيعة :

فعل وأرخت جانب السرّ إتّما * معي فتحدّث غير ذي رقبّة أهل
فقلت لها ما بي لم من رقب . ولكن سرّي ليس يجله مثلي

(١) في كتاب أدب الدنيا والدين (ص ٣١١) نسب هذه الكلمة الى عمرو بن عبد العزيز .

(٢) كذا في المحاسن والأصداق ، وفي الأصل : "من اتدل به على إفشائه" .

ومما قيل في استراحة الرجل بمكنون سرّه إلى صديقه — قال الله تعالى :
(لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَفْتٍ) . وقالت الحكماء : لكل سرٍّ مُستودع . قال بعض الشعراء :
وأثبتت عمراً بعص ما في جوانحي . وجرعته من مرّ ما أتجرع
فلا بدّ من شكوى إلى ذى حفيظة ^(١) * إذا جعلت أسراراً نفسى نطلع
وقال حبيب :

شكوت وما الشكوى لمشيّ عادة * ولكن تميض الكأس عدّامتها ^(٢)
وقال أبو الحسن بن محمد البصرى :

حبّ الهوى بمعالى ورُسومى . وذفيت حياء تحت ردم همومى
وشكوت همى حين ضقت ، ومن شكا * همّا يضيق به فغير ملوم

✦ ✦

ومما وصف به كتمان السرّ — قيل : أسرّ رجل إلى صديق له حديثاً ، فلما
استقصاه قال : أفهمت ؟ قال : بل نسيت . وقيل لآخر : كيف كتمانك
للسرّ ؟ فقال : أجمّد الخمر ، وأحلف للسحر .

ومن جيد ما قيل في كتمان السرّ قول الأول :

تلاقت حيازيمى على قلب حازم * كنوم لما ضمت عليه أصالعه ^(٣)
أؤانى رجالاً لست أطلع بعضهم * على سرّ بعض ، إن قلبى واسع

(١) الحفيظة : اسم من المحافظة والحفاظ .

(٢) هذه هى الرواية المتبوعة فى الباب ، وفى الأصل " تبيض النفس " .

(٣) فى الأصل : « أصابعه » والسياق يقتضى ما وصفا .

قال قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرُّ فأنه ^(١) نثت وتكثير الحديث مِينُ
وإن ضُيعَ الإخوانُ سرًّا فأنِّي . كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ
يكون له عدى إذا ماصمته ^(٢) مكانٌ بسوداءِ القُودِ مَكِينُ

وقال أبو إسحاق الصابي :

إسرَّ صدقي مَكْنٌ في جوانحي ^(٣) تَمَعَّ أَنْ تَدْنُو إِلَيْهِ الْمُبَاحِثُ
تَغْلَلُ مَنْى حَيْثُ لَا تَسْتَطِيعُهُ . كُؤُوسُ الدَّامَى وَالْأَيْسُ الْمُحَادِثُ
إذا انْحَضَ إِلَى جَاهِدًا أَنْ يَأْلَهُ * تَرَاجَعَ عِشَهُ وَهُوَ خَرِيَانُ حَانِثُ
فقل لصدقي إذا لم السَّرِّ آمِنًا ^(٤) : إذا لم يكن ما بيننا فيه ثالثُ

وهذا البيت مأخوذ من قول جميل :

وَلَا تَسْمَعْ مِنْ سَرِّي وَسِرِّكَ ثَالِثٌ * أَلَا كُلُّ سِرٍّ جَاوَزَ اثْنَيْنِ ضَائِعٌ ^(٥)

وقال الصابي أيضا :

ولسرَّ فيما بينَ جَنَى مَكْنٌ * خَفِيَ قَصِيٌّ عَنْ مَدَارِجِ أَنْفَاسِي
أَصْنُ بِهِ ضَنِّي بِمَوْضِعِ حِفْظِهِ . فَأَجْمِعْهُ عَنْ إِحْسَاسِ غَيْرِي وَإِحْسَاسِي
فقد صار كالمعدوم لا يستطيعُهُ . يَقِينٌ وَلَا ظَنٌّ لَخَلْقٍ مِنَ النَّاسِ
كَأَنِّي مِنْ قُرْطِ أَحْيَاطِي أَضَعْتُهُ . فَبَعْضِي لَهُ وَاجٍ وَبَعْضِي لَهُ نَاسِي ^(٦)

❦

(١) اللَّثْ : الإشواء . (٢) في الأصل «مكن» وهو تحريف . (٣) كذا في الأصل ،

وفيه تحريف واضح ، وله بوقع إلى أصل هذا الشعر في مصدر آخر . ولو قيل :

« فقل لصدقي كل على السر آما »

لأنَّ مقام به الوزن والمعنى . (٤) في حاشية البحري طبع «لیدن» ص ٢١٧ . «دائم» وفيها يفس

الشعر إلى قيس بن مقلة الخراعي .

وقال كثير :

كريمٌ يُميت السرَّ حتى كأنَّه * إذا استنطقوه عن حديثك جاهله
رعى سرَّكم مستودع القلب والحشا : شفيقٌ عليكم لا يُخاف غوائله
وأكرمكم نفسى بعض سرى تكملاً إذا ما أضع السرَّ فى لباس حامله

ذكر ما قيل فى الإذن والاستئذان

- قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا
وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ يَحْدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا
حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)
الآية . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ) الآية .
وقيل : استأذن رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى بيت فقال : أأُخرج ؟ فقال
النبي صلى الله عليه وسلم [لخادمه] : ” أخرج إلى هذا وعلمه الاستئذان وقل له
يقول السلام عليكم أَدْخُلْ “ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” الاستئذان ثلاث
فإن أذن لك وإلا فارجع “ .

- وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : الأولى إذن والثانية مؤامرة والثالثة
عزيمة ، إما أن يأذنوا وإما أن يرجع .^(٢١)

وقال زباذ بن أبيه لعجلان حاجبه : كيف تأذن للناس ؟ قال : على البيوتات
ثم على الأسنان ثم على الأدب ؛ قال : فمن نُؤنر ؟ قال : الذين لا يبعأ الله بهم ؛ قال :
ومن هم ؟ قال : الذين يلبسون كسوة الشتاء فى الصيف وكسوة الصيف فى الشتاء .

(١) زيادة عن العقد المريد (ج ١ ص ٢٧)

(٢) كذا فى العقد الفريد ، وفى الأصل : « إما تأذنوا وإما رجع » .

وكان سعيد بن عتبة بن حصين إذا حضر باب أحد من السلاطين جلس جانبا ؛
ف قيل له : إنك لتبتاعد من الآذن جهدا ؛ فقال : لأن أدعى من عيد حير من أن
أقصى من قريب . قال بعض الشعراء :

رأيت أناسا يسرعون تبادرا إذا فتح الدواب بابك إصبعا
ونحن جلوس ساكون رزانه وحلما إلى أن يفتح الباب أجما

وقيل لمعاوية : إن آذاك ليقدم معارفه في الإذن على وجوه الناس ؛ قال :
وما عليه ! إن المعرفة لتتبع في الكلب العنور والجمال الصؤول ، فكيف رجل حسيب
ذو كرم ودين !

ونظر رجل إلى روح بن حاتم وهو واقف في الشمس عند باب المنصور ، فقال
له : امد طال وقوفك في الشمس . فقال : ذلك يطول حلوسي في الظل .

ذكر ما قيل في الحجاب

قال خالد بن عبد الله القسري أمير العراو لحاجبه : إذا أخذت مجلبي فلا
تخجن عني أحدا . فإن الوالي يخجن عن الرعية لإحدى ثلاث : إما ليعي بركه أن
يطلع عليه ، وإما لمخل بركه أن يسأل شيئا ، وإما لرئيسة لا يحب أن تظهر منه .
وقال زياد لحاجبه : ولئنك حجابي وعزيتك عن أربع : المنادى إلى الصلاة
والفلاح . [لا تفرجنه عني فلا سلطان لك عليه] ، وطارق الليل [لا تحجبه فشر ما جاء
به ، ولو كان خبرا ما جاء به تلك الساعة] ، ورسول التفر فاته إن أطا ساعة فسد عمل
سنة فأدخله على وإن كمت و لحافى ، وصاحب الطعام فإن الطعام إذا أعيد
تسخينه فسد .

وقف أبو سفيان بباب عثمان بن عفّان رضي الله عنه وقد اشتغل بمصلحة
للسلمة فحجبه ، فقال له رجل وأراد إغراءه : يا أبا سفيان ، ما كنت أرى أن تقف
بباب مُصرى فيحجّبك ! فقال أبو سفيان : لا عدمت من قومي من أقف ببابه
فيحجّبني .

وَأَسْتَأْذِنُ أَوَّ الدَّرْدَاءِ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَحَجَّهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَغْتَشِ أَبْوَابَ
الْمُلُوكِ يَمُوتُ وَبَعْدُ ، وَمَنْ يَحْدُ بِأَبَا مُغْلَقًا يَحْدُ إِلَى جَانِبِهِ نَارًا ، فَنُوحَا بِنَ دَنَا أُجِيبُ
وَإِنْ سَأَلَ أُعْطِيَ . قَالَ مُحَمَّدُ الْوَرَّاقُ :

تَدَا الْمُلُوكُ قُصُورَهُمْ وَنَحَصْنُوا * مِنْ كُلِّ طَالِبٍ حَاجَةً أَوْ رَاغِبَ
غَالُوا بِأَبْوَابِ الْحَدِيدِ لِعِزِّهَا * وَتَوَقَّوْا فِي قُبْحِ وَجْهِ الْحَاجِبِ
فَإِذَا تَلَطَّفَ فِي الدُّخُولِ إِلَيْهِمْ * رَاجِعِ تَلَقَّوْهُ بَوَعْدِ كَادِبِ
فَاطْلُبْ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ وَلَا تَكُنْ * بِأَذَا الصَّرَاعَةِ طَالِمًا مِنْ طَالِبِ



قال أبو مسهر : أتيتُ إلى باب أبي جعفر محمد بن عبد الله بن عبد كان ، فحجّني
فكتبتُ إليه :

إِنِّي أَتَيْتُكَ لِلتَّسْلِيمِ أَمْسٍ فَلَمْ * تَأْذَنْ عَلَيَّ إِلَى الْأَسْنَارِ وَالْحُجْ
وَقَدْ عَلِمْتَ بَأَنِّي لَمْ أُرَدِّ وَلَا * وَاللَّهِ مَا رَدَّ إِلَّا الْعِلْمُ وَالْأَدَبُ
فأجابه ابن عبد كان :

لَوْ كُنْتَ كَأَنَّا تَ بِالْحُسْنَى لَقُلْتُ كَمَا * قَالَ ابْنُ أَوْسٍ وَفِيهَا قَالَهُ أَدَبُ
لَيْسَ الْحُجَابُ بِمُقْصِدٍ عَنكَ لِي أَمَلًا * إِنَّ السَّمَاءَ تُرْجَى حِينَ تَحْجِبُ
وقف إلى باب محمد بن منصور رجل من خاصّته فحجّب عنه ، فكتب إليه :
عَلَى أَيِّ بَابٍ أَطْلُبُ الْإِذْنَ عَدَمًا * حُجِّبْتُ عَنِ الْبَابِ الَّذِي أَنَا حَاجِبُهُ

وقف أبو العاتية إلى باب بعض الهاشميين، فطلب الإذن؛ ف قيل له : تكون لك عودة^(١)؛ فقال :

لئن عُدْتُ بعد اليوم إني لظالمٌ * سأصير وجهي حين تُبغى المكارمُ
مَتى يَظْفَرُ الغادى إلـبـك بِحَاحَةٍ * ونصـفـك محـجـوب ونصـفـك نائمٌ
ونظيره قولُ العاتِي^(٢) :

قد أتـنـاك للسلام مـرَّارًا * غـيـرَ مَنْ سـا بـتـلك المـرَّارِ^(٣)
فإذا أنـب في آسـتـارك بالـلـيـلِ [على] مِثـل حـالـيـا بالـهـارِ^(٤)

وقال أبو تمام :

سأترك هذا الباب ما دام إِدْنُهُ * على ما أرى حتَّى يَأِينَ قَلِيلًا
ما خـابَ مَنْ لَمْ يَأْتِهِ مُتَعَمِّدًا * ولا فـارَ مَنْ قـد نـالَ مِنْهُ وَصُولًا
ولا جُعِلْتُ أرزاقًا بيدِ أَمْرِي * حتَّى يـأبـهَ مَنْ أَنْ يَسَالَ دُخُولًا
إذا لم أجد للإذن عندك موضِعًا * وحدث إلى ترك الحِجَى سَيْدًا
وقال آخر :

أَتَيْتُكَ للتسليم لا أُنَى أَمْرِي * أردتُ دِيبَانِيكَ أسبابَ نَائِلِكَ
فَأَلْفَيْتُ نَوَّابًا بِيَانِكَ مُغْرَمًا * بهدمَ الذي وَطَدْتَهُ مِنْ فُضَائِلِكَ

وقال العاتِي :

إذا ما أَتَيْتَهُ فِي حَاجَةٍ * رَفَعَا الرِّقَاعَ لَهُ بِالْقَصَبِ
لَهُ حَاجِبٌ دُونَهُ حَاجِبٌ * وَحَاجِبٌ حَاجِبُهُ مُحْتَجِبٌ

وقال آخر :

يا أبا موسى وَأَنْتَ قَتِي * ما جِدْتُ حُلُوَّ ضَرَائِبِهِ^(٥)

(١) في الأصل : " يكون له دعوة " وهو تحريف والتصويب عن العقد الفريد (ج ١ ص ٢٨)

(٢) في العقد الفريد : « العتاي » - (٣) لعله « منا » و يؤيد هذا رواية العقد الفريد .

(٤) في العقد الفريد : " غير من ماذك المار " - (٥) زيادة من العقد الفريد ح ١ ص ٢٨

(٦) ضرائب : جمع ضريبة ، وهي الطيبة والسحبة .

كُنْ عَلَى مَنَاجِيعِ مَعْرِفَةٍ * إِنَّ وَجْهَ الْمَرْءِ حَاجِبُهُ
فِيهِ تَبْدُو مَحَاسِنُهُ * وَبِهِ تَبْدُو مَعَايِبُهُ

وقف عبد الله بن العباس بن الحسين العلوي على باب المأمون يوما، فنظر إليه الحاجب ثم أطرق؛ فقال عبد الله لقوم معه: إنه لو أذن لنا لدخلنا، ولو صرفنا لأصرفنا، ولو آذرت إلينا لعلنا، فأما الفترة بعد النظرة، والتوقف بعد التعرف، فلا أفهمه، ثم تمثّل:

وما عن رضا كانت الجمار مطيبي * ولكن من يمشي سيرضى بما ركب
وأنصرف: فبلغ المأمون كلامه. فصرف الحاجب وأمر لعبد الله بصلّة جريئة وعشر دواب. وحجّب بعض المشائمين فرجع مُقَضَّباً فردّ فلم يرجع، وقال: ليس بعد الحجاب إلا العدا، لأن الله تعالى يقول: (كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُونَ ۖ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُو الْجَحِيمِ) .

٢٥

ذكر ما قيل في النهي عن شدّة الحجاب

قيل: لا شيء أضيع للملكة وأهلك للرعية من شدّة الحجاب، لأن الرعية إذا وثقت بسهولة الحجاب أحجمت عن الظلم، وإذا وثقت بصعوبته هجمت على الظلم. وهذا مخالف لوصية زياد لأبيه: عليك بالحجاب، فإنما تجرأت الرعاة على السباع لكثرة نظرها إليها. قال سعيد بن المسيّب: نعم الرجل عبد العزيز لو لا حجابها! وعن علي رضي الله عنه: إنما أمهل فرعون مع دعواه ما آذعاه لسهولة إذنه وبذل طعامه. وقال ميمون بن مهران: كنت عند عمر بن عبد العزيز، فقال لأبيه: من الباب؟ فقال: رجل أناخ الآن يزعم أنه ابن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ولي شيئا من أمور المسلمين ثم حجّب عنه حجّبه الله يوم القيامة؛ فقال لحاجبه: أَرَزَمَ يَتَك. فما رُئِيَ على بابه بعده حاجب.

وقال عمرو بن العاص لابنه وقد ولى ولاية : أنظر حاجبك فإنه لحك ودمك ،
ولقد رأيتنا بصفين وقد أشرع قوم رماحهم في وجوها يريدون نفوسا مالنا ذنب^١
إليهم إلا الحجاب .

وقيل : ولى المنصور حجابته الحصب فقال : إنك يولاي عظيم القدر ، وبحجابي
عظيم الجاه ، فبقها على نفسك ، أبسط وجهك للمستأذين ، وصن عرضك عن تناول
المحجوبين ، فما شئ أوقع بقلوبهم من سهولة الإذن وطلاقة الوجه .

قال سليمان بن زيد النابلسي :
سأجركم حتى يابن حجابكم . على أنه لاند أن سيلين
خذوا حذركم من نبوة الدهر إنهما * وإن لم تكن حانت فسوف تحين

وقال آخر :

كم من قتي محمد أخلاقه * وتسكن الأحرار في ذقته^٢
قد كثر الحاجب أعداءه * وسلط الدم على نعمته

وقال أعرابي :

لعمري إن حجبتي العبيد * ببابك ما منحجب القافية
سأرجي بها من وراء الحجاب * فتعدو عليك بها داهية
نصم السميع ونعمي البصير * ونسأل من مثلها العافية

وقال جعفر المصري :

[و] تفضل على بالإذن إن جئت فإني تخفف في اللقاء
ليس لي حاجة سوى الحمد والشكر فدعني أقريك حسن الثناء

(١) في الأصل : « الحصب » ولعله تحريف ، فان الفعل ينصب المفعولين بنفسه .

(٢) كذا في عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٨٥) وهو الأنسب بالسياق ، وفي الأصل : « وسلط الدهر »

الباب التاسع

من القسم الخامس من القرن الثاني
في الوزراء وأصحاب الملك

ذكر ما قيل في الوزارة وشروطها وأشتقاقها وما يحتاج الوزير إليه

- قال الله عز وجل إخباراً عن موسى عليه السلام: (وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرًى وَأَشْرَكُهُ فِي أَمْرِي) . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إِذَا مِنْ أَحَدٍ أَكْبَرُ أَجْرًا مِنْ وَزِيرٍ صَالِحٍ يَكُونُ مَعَ إِمَامٍ فَيَأْمُرُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى" .

- قالت الحكماء : أَعْرِفُ الْمَلُوكَ يَنْتَاجُ إِلَى الْوَزِيرِ ، وَأَشْجَعُ الرِّجَالَ يَنْتَاجُ إِلَى السِّلَاحِ ، وَأَجُودُ الْخَيْلَ يَنْتَاجُ إِلَى السَّوْطِ ، وَأَحَدُ الشَّعَارِ يَنْتَاجُ إِلَى الْمِسْقِ .
وقالوا : صَلاَحُ الدُّنْيَا بِصَلاَحِ الْمَلُوكِ ، وَصَلاَحُ الْمَلُوكِ بِصَلاَحِ الْوُزَرَاءِ ، وَلَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا لِأَهْلِهِ ، وَلَا تَصْلُحُ الْوِزَارَةُ إِلَّا لِمُسْتَحَقِّهَا .
وقالوا : أَفْضَلُ عُدَدِ الْمَلُوكِ صَلاَحُ الْوُزَرَاءِ الْكُفَاءِ ، لِأَنَّ فِي صَلاَحِهِمْ صَلاَحَ قُلُوبِ عَوَاظِهِمْ لَهُمْ .

- وقالوا : حَيْرُ الْوُزَرَاءِ أَصْلَحُهُمُ لِلرَّعِيَّةِ ، وَأَصْدَقُهُمْ نِيَّةً فِي النَّصِيحَةِ ، وَأَشَدُّهُمْ ذَبًّا عَنْ الْمَمْلَكَةِ ، وَأَسَدُّهُمْ بَصِيرَةً فِي الطَّاعَةِ ، وَأَحَدُهُمْ لِحُقُوقِ الرَّعِيَّةِ مِنْ نَفْسِهِ وَسُلْطَانِهِ .
وقالوا : الْوَزِيرُ الْخَيْرُ لَا يَرَى أَنَّ صَلاَحَهُ فِي نَفْسِهِ وَسُلْطَانِهِ كَأَنَّ صَلاَحًا حَتَّى يَتَّصِلَ بِصَلاَحِ الْمَلِكِ وَرِعْيَتِهِ ، وَتَكُونَ عَنَابَتُهُ فِيمَا عَطَّفَ الْمَلِكُ عَلَى عَاقِبَتِهِ ، وَفِيمَا (١) وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي "قَوَائِمِ الْوِزَارَةِ" لِأَبُو عَبْدِ هَكَا : "مَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَكْبَرُ أَجْرًا مِنْ وَزِيرٍ صَالِحٍ مَعَ إِمَامٍ يُطِيعُهُ وَبِأَمْرِهِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى" .

استعطف قلوبَ العامة على الطاعة للملكه ، وفيما قَوْمَ أمرَ الملك والمملكة من تدبير، حتى يَجْمَعُ إلى أخذ الحق وتقديمه عموم الأمن والسلامة ، ويجمع إلى صلاح الملك صلاح أتباعه . وإذا تطرقت الحوادث ودهمت العظام كان لللك عُدَّةٌ وَعَتَاداً ، وللرعية كافياً محتاطاً ، ومن ورائها ذاباً ناصراً . بعينه من صلاحها ، لا يعنيه من صلاح نفسه دونها .

ذكر ما قيل في اشتقاق الوزارة وصفة الوزير وما يحتاج إليه

أما اشتقاقها فقد اختلف في معاد على ثلاثة أوجه : أحدها أنه مشتق من الوزر وهو الثقل ، لأنه يحمل عن الملك أثقاله . والثاني أنه مشتق من الأزر وهو الظهر . لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره . والثالث أنه مشتق من الوزر — وهو الملحأ — ومنه قوله تعالى : (كَلَّا لَا وَزَرَ) أى لا ملجأ ، لأن الملك يلجأ الى وزيره وموئنته .

وأما صفة الوزير وما يحتاج إليه ، فقد قال أقضى القضاة أبو الحسن على ابن محمد بن محمد بن حبيب الماوردى في كتابه المترجم : "قوانين الوزارة" ما معناه : إن الوزير في منصب مختلف الأطراف ، يدبر غيره من الرعايا ويتدبر بغيره من الملوك ، فهو سائن ومسوس يقوم بسياسة رعيته وينقاد لطاعة سلطانه ، فيجمع بين سطوبة مطاع وأتقياد مطيع ، فشطرن فكره جاذب لمن يسوسه ، وشطره مجذوب بمن يطيعه ؛ لأن الناس بين سائن ومسوس ، وجامع بينهما ، و[له] هذه المرتبة الجامعة ؛ فهو يجمع ما اختلف من أحكامها ، ويستكمل ماتباين من أقسامها ؛ ويديه تدبير مملكة صلاحها

(١) في الأصل : "بعينه في صلاحها ، لا يعنيه من ... " وظاهر أنه تحريف .

(٢) زيادة أصلها في قوانين الوزارة : "ولك هذه المرتبة الجامعة " والكلام هاك لحط

[مستحق^(١)] عليه ، وفسادها منسوب^(٢) إليه ؛ يُؤَاخَذُ بالإساءة ولا يُعْتَدَلُ له بالإحسان ،
تَلَانُ له المبادئ^(٣) [بالإرغاب^(٤)] وتُشَدَّدُ عليه الغايات بالإعتاب^(٥) ، مستظهرا ليُكْفَى^(٦)
أَعْتَدَادَ الإحسان إليه ، وَيَسْلَمَ من غِبِّ المؤاخَذة له ، ويلزمه ضدها في حق سلطانه
أَلَّا يُعْتَدَّ عليه بصلاح مُلكه^(٧) ، لَأَنَّهُ للصالح مندوب^(٨) ، ولا يَعْتَدِرُ إليه من آخِثَالِهِ^(٩) ،
لأن الاختلال إليه منسوب .

والوزير مُباشر لدير مُلك له أَسْ هو الدين المشروع ، ونظام هو الحق المتبوع .
فإن جعل الدين قائِده ، والحق رائِده ؛ تذلل له كُلُّ صَعْب ، وسهل عليه كُلُّ خَطْب ؛
لأن للدين أنصارا وأعوانا ، إن قعدت عنه أجسادهم لم تفعد عنه قلوبهم . وحسبه
أن [تكون^(١)] القلوب معه ، فإن للدين سلطانا قد آنقادت إليه إمامته ، واستقرت
عليه زعامته^(٢) . فإن جعله ظهيرا له في أموره ، وعونا له على نديره ، يَجِدُ من القلوب
خشوعا ، ومن النفوس خصوعا ؛ فَاِ اعْتَرَّتْ مملكة إليه إلا صالت ، ولا اتلحت
بشعاره إلا طالت . ولن يَسْتَعَزَّزَ الوزير مَوَادَّه إلا بالعدل والإحسان ، ولن
يَسْتَعِزَّزَ بِمَثَلِ الْجَوْرِ والإساءة ؛ لأن العدل آسْتِمَارٌ دائم ، والجور آسْتِنْصَالٌ مقطوع .
وليس يَخْتَصُّ بالأموال دون الأقوال والأفعال ؛ فعدله في الأموال أن تُؤْخَذَ بِحَقِّهَا
وتُدْفَعَ إلى مُسْتَحِقِّهَا ؛ لأنه في الحقوق سفير مُؤَمَّنٌ ، وكفيل مُرْتَبَنٌ عليه غُرْمُهَا ،
ولغيره غُنْمُهَا . وعدله في الأقوال أَلَّا يُخَاطَبَ الفاضل بخطاب المفضول ، ولا العالم
بخطاب الجهول ؛ وَيَقِفَ في الحمد والدِّم على حسب الإحسان والإساءة . ليكون

(١) الريادة عن "قوانين الوراثة" . (٢) في الأصل "تشد" ، وأثبتناه من قوانين الوراثة .

(٣) كذا في قوانين الوراثة وهو ما يقتضيه السمع . وفي الأصل : "بالإعانت" .

(٤) في هذه الجملة كما هي ، من الغموض .

(٥) كذا في "قوانين الوراثة" وفي الأصل : "ولا يعتذر إليه من إصاليه لأن الإصاليات ... الخ"

(٦) في قوانين الوراثة : «دعاه» . (٧) كذا في قوانين الوراثة ، وفي الأصل «طهرا» .

إرغابُهُ وإرهابُهُ وَفَقَّ أسبابُهُما من غير سَرَفٍ ولا تقصير؛ فلسانُهُ ميزانُهُ، فليحفظهُ من رُبْحانٍ أو نقصانٍ . وعدلُهُ في الأفعالِ أَلَّا يعافِبَ إلا على ذَنْبٍ ، ولا يعفوَ إلا عن إنبابةٍ، ولا يبعثه السُّخْطُ على أَطراحِ المحاسنِ ، ولا يَحْمِلُهُ الرضا على العفو عن المساوئِ . وليكن وَفاؤُهُ بالوعدِ حَتْمًا ^(١) ، وبالوعيدِ حَرَمًا ؛ لأنَّ الوعدَ حقٌّ عليه لغيره يسقط فيه اختيارُهُ، والوعيدُ حقٌّ له على غيره فهو فيه على خياره . فمن أجل ذلك لم يَجُزْ إخلالُهُ بالوعدِ وإن جاز إخلالُهُ بالوعيدِ . قال بعض الشعراء :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعِدْتُهُ * لَمُخْلَفٍ إِيْعَادِي وَمُنْجِزٍ مَوْعِدِي

١٠ لكن ينبغي أن يقرن بمُخْلَفِ الوعيدِ عُدْرًا حتى لا يهونَ وعيدُهُ ؛ ليكون نظامُ الهيبةِ محفوظًا ، وقانونُ السياسةِ فيه مضبوطًا ؛ وليُظْهِرَهُ إن خَفِيَ ليكون بإخلافِ وعيده معذورًا ، وبعفوه عنه مشكورًا . ولتكن أفعاله أكثرَ من أقواله ؛ فإن زيادةَ القولِ على الفعلِ دناءةٌ وشَيْنٌ ، وزيادةُ الفعلِ على القولِ مَكْرَمَةٌ وَزِينٌ . ولا يجعلُ لغضبه سلطانًا على نفسه يُخرجه عن الاعتدالِ إلى الاختلالِ ؛ فلن يَسْلَمَ بالغضبِ رَأْيٌ من زَلَلٍ ، ولا كلامٌ من خَطَلٍ ؛ لأنَّ ثورته طيشٌ مُعِرٌّ ، ونفرتَه بطشٌ مُضِرٌّ ؛ ^(٢) لأنه يُخرجُ عن التأديبِ إلى الانتقامِ ، وعن التقويمِ إلى الاصطلامِ .

١٥ قال ابن عباس : لم يَمِلْ إلى الغضبِ إلّا من أعياهِ سلطانِ الحجّةِ . وقال بعض السلفِ : إِيَّاكَ وَعِزَّةُ الغضبِ ، فإنها تُفْصِي بك إلى ذُلِّ الاعتذارِ . وقال بعض الحكماء : من كَثُرَ شَطَطُهُ ، كَثُرَ غَلَطُهُ . قال بعض الشعراء :

وَلَمْ أَرِ فِي الْأَعْدَاءِ حِينَ اخْتَبَرْتُهُمْ . عُدُوًّا لِعَقْلِ الْمَرْءِ أَعْدَى مِنَ الْعَصَبِ

(١) كذا في قوايين الوردية، وفي الأصل : "جسبا" .

(٢) الاصطلام : القطع والاستئصال .

ولیکن غضبه تغاضبا يملك به عزمه ، ويقوم به خصمه ، فيسلم من جور غضبه
ويقف على أعنـدال تغاضبه . فقد قيل في بعض صحف بني إسرائيل : إذا كان
الرجل ذا غصـب توارث عليه ^(١) الوضائع ، فكما أشدت غضبه آزداد بلاء . وقد يقرن
بالغضب لجـاح يساويه في معرفته ، ويشـاركه في مصـرته ؛ لأن في اللجـاح التزام الخطأ
وأطراح الصواب . فليدع عنه لجـاح الخضم الألد ، وليتجنب عواقب المدل القدم .
وليتابع الرأي فيما اقتضاه ؛ فلأن يتفع بالرأي حير من أن يستضر باللجـاح . فقد قال
بعض الحكماء : من استعان بالرأي ملك ، ومن كابر الأمور هلك . وقال ابن المقفع :
دع اللجـاح فإنه يكسر عزائم العقول . وقيل : الظفر لمن أحنج ، لا لمن لج .

وليأخذ الوزير أموره بالجدد دون الهزل . فالجدد والهزل صـدان متنافران ؛ لأن
الجدد من قواعد الحق الباعث على الصلاح ، والهزل من مـرح الباطل الداعي إلى
الفساد ؛ فصار فرق ما بين الجد والهزل هو فرق ما بين الحق والباطل . وتنافر
الأضداد يمنع من الجمع بينهما ؛ فحي أنفرد بأحدهما كان للآخر تاركا .

وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : العقل حـسام قاطع ،
والحلم عطاء ساتر ، فقابل هواك بعقلك ، وأستر خـلقك بحلمك ، وأستعمل الجد
ينقذ إليك الحق ويقارئك الباطل . ولا تعدل إلى الهزل فيتبعك الباطل ويتأفرك
الحق . وقبلما أنتلمت هيبة الجد أو تكاملت هيبة الهزل . والهيبة أش السلطنة .

(١) انصائح : الأنفال . (٢) القدم : العليط الأحمق الجاحي وفي الأصل " المدل القدم " .
وفي قواين الوردية : " الذل القدم " . وما أثبتناه مختارا من الأصل ومن قواين الوزارة هو الماسـل للسياق .
(٣) كان الظاهر أن تكون الجملة : وتـم الصدين يجمع من الجمع بينهما ، أو : وتـم الأضداد
يجمع من الجمع بينها ، ليوافق الصمير مرجعه . (٤) في قواين الوردية : « فقاتل هواك ... »
وكلتا الكلمتين يستقيم بها المعنى .

حكى عن عمرو بن مُرّة أن رجلا من قريش قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن لنا فقد ملأت فلوبا مهابة ، فقال عمر : أفى ذلك ظلم ؟ قال : لا ، قال : فزادنى الله فى صدوركم مهابة . وقال حكيم الهند : ^(١) ليكن [فيك] مع طلاقك تشدد ، لئلا يُخترا عليك بالطلاق ويُنقر منك بالتشدد . والهزل إنما يكون من سُخْفٍ أو بطر يجلّ عنهما من ساس الرعايا وذبر الممالك . وسأل ملك الهند الإسكندر [وقد دخل بلاده] : ما علامة [دوام] الملك ؟ ^(١) قال : الحسد فى كلّ الأمور ، قال : فما علامة زواله ؟ قال : الهزل فيها . وليس الكبر والعنف جدا ، ولا التواضع واللطف هزلا .

قالوا : وإن استكد الحسد خاطره فلا بأس أن يستروح ببعض الهزل ليستعين به على مصابة الحسد ، لكن يكون فى زمان راحته وأوقات خلوته بمقدار دوائه من دائه ، فإن الكلال ملال . ^(٢) وليكن ذلك كما قال بعض الشعراء :

أَفِدْ طَبْعَكَ الْمَكْدُودَ بِالْحَدِّ رَاحَةً . يَحْمُ وَعَلَّهِ بَشْيٌ مِنَ الْمَرْجِ
ولكن إذا أعطيتَه المَرْجَ فليكن . بمقدار ما أُعطى الطعام من المَرْجِ

وكذلك فليتحَرَّ الصدق ويتجنب الكذب ، فإنهما ضدان متنافران تختلف عليهما وتفترق نتائجهما ، فالصدق من لوازم العقل وهو أَسُّ الدِّينِ وقَوَامُ الْحَقِّ ، والكذب من غرائز الجهل وهو زورٌ يقتَرِنُ بغيره ، إن ألتبست أوائله أنهتكت أواخره ، وإن جرأ التباسه نفعا عاد أنهتاكه ضررا ، فلن يسلم من مَعَرَّةِ زُورِهِ ، ومضرة غُرُورِهِ .

وقد قدمنا من مدح الصدق فى باب المدح ، وذم الكذب فى باب الهجاء ، مافيه غنية عن تكراره . وحيث ذكرنا هذه المقدمة فى آسنتقاق الوزارة وما يحتاج الوزير إليه فلندكر صفة الوزارة وشروطها .

(١) زيادة عن "قوايس الوزارة" . (٢) كذا فى قوايس الوزارة ، وفى الأصل «ملول» .

(٣) كذا فى قوايس الوزارة ، والمصدر الآتى بعبه ، وفى الأصل «انتهكت» .

ذكر صفة الوزارة وشروطها

قال أفضى القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي : والوزارة ضربان : وزارة تفويض تجمع بين كفايتي السيف والقلم ، ووزارة تنفيذ تختص بالرأى والحزم . ولكل واحدة منهما حقوق وشروط .

(٢٨)

- فأما وزارة التفويض فهي : الاستيلاء على التدبير بالعقد، والحل، والتقليد والعزل . فأما العقد فيشتمل على شرطين : تنفيذ وإقدام . [وأما الحل] فيشتمل على شرطين : دفاع وحذر . وكل شرط من هذه الأربعة الشروط يشتمل على فصول .

- فأما الشرط الأول، وهو التنفيذ، فهو رأس الوزارة وقاعدةُ الياباة، وهو الأخص بكفاية القلم في مصالح الملك واستقامة الأعمال . ويشتمل على أربعة أقسام : ١٠

- الأول — تنفيذ ما صدرت به أوامرُ الملك . وعلى الوزير فيها حقان : أحدهما أن يتصفّحها من زللٍ في ابتدائها، ويحرسها من خللٍ في أثنائها، ^(٤)يردها عن زللها باللطف، ويقوى عزمه على صوابها بالإجماع . وقد قال أفلاطون : أعلّ رياضة الوزير أن يتأمل أخلاق الملك ومعامَلته، فإن كانت شديدةً فقلّة عامل الناس بدونها، وإن كانت ليّنةً مُطلقةً عاملهم بأقوى منها، ليقرّب من العدل في سعيه . والثاني : ١٥

(١) كذا يؤخذ من « قوانين الوزارة » وهو ما يقتضيه سياق التقديم الآتي . وفي الأصل : « دفاع وإقدام » . (٢) الكلمة عن قوانين الوزارة، وكانها في الأصل بياص .

(٣) كذا في قوانين الوزارة، وفي الأصل « فالشرط الأول وهو التنفيذ وهو أس ... أح » .

(٤) في الأصل : « في انتهائها » وما أثبتناه هنا عن قوانين الوزارة، وهو ما يقتضيه المعنى، إذ لا معنى

تَعْجِيلَ إِمضَائِهَا لِلْوَقْتِ الْمَقْدَّرِ لَهَا حَتَّى لَا يَقِفَ فَيُوحِشَ ، [لِأَنَّ وَقُوفَ أَوَامِرِهِ يُوحِشُ] وَهُوَ مَنْدُوبٌ لِلتَّنْفِيزِ دُونَ الْوُقُوفِ . وَقَدْ قَالَ حَكِيمُ الْهِنْدِ : الْعَجَلَةُ فِي الْأَمْرِ نُحْرُقُ ، وَأَخْرُقُ مِنْهُ التَّفْرِيطُ فِي الْأَمْرِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَذَرَكُ هَذَا التَّنْفِيزَ عَائِدًا عَلَى الْمَلِكِ دُونَ الْوَزِيرِ .

٥ القسم الثاني — تنفيذ ما اقتضاه رأى الوزير من تدبير الملكة . فعليه في إِمضَائِهِ حَقَانٍ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُرَاعِيَ أَوَّلَى الْأُمُورِ فِي اجْتِهَادِهِ ، وَأَصُوبَهَا فِي رَأْيِهِ ، لِأَنَّهُ مَنْدُوبٌ لِأَصْلَحِهَا وَمَا خُوذَ بِأَصُوبِهَا . وَالثَّانِي أَنْ يُطَالِعَ الْمَلِكُ بِهِ إِنْ جَلَّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَطْوِيَهُ إِنْ قَلَّ ، لِيُخْرِجَ عَنِ الْأَسْتِدَادِ الْمُنْفَرِّ ، وَيَسْلَمَ مِنَ الْحَقْدِ الْمُؤَثِّرِ . وَقَالَ حَكِيمُ الْهِنْدِ : الْأَحْقَادُ مُؤَثِّرَةٌ حَيْثُ كَانَتْ ، وَأَخَوْفُهَا مَا كَانَ فِي أَنْفُسِ الْمُلُوكِ . لِأَنَّهُمْ يَدِينُونَ بِالْإِنْتِقَامِ وَيَرَوْنَ التَّطَلُّبَ بِالْوَثْرِ مَكْرَمَةً وَخَيْرًا . إِنْ عَارَضَهُ الْمَلِكُ فِي رَأْيِهِ بَعْدَ الْمَطَالَعَةِ بِهِ لَمْ يَسُوحِشْ مِنْ مَعَارَضَتِهِ ، لِأَنَّهُ مَالِكٌ مُسْتَتِيبٌ ، وَظَانٌّ مُسْتَرِيبٌ ؛ وَقَابَلَ بَيْنَ رَأْيِهِ وَمَعَارَضَتِهِ . وَاسْتَوْصَحَ مِنَ الْمَلِكِ أَسْبَابَ الْمَعَارَضَةِ بِلُطْفٍ إِنْ خَفِيَ ، فَإِنْ وَصَحَ صَوَابُهَا تَوَقَّفَ عَنْ رَأْيِهِ وَشَكَرَهُ عَلَى اسْتِدْرَاكِ زَلَلِهِ وَتَلَاقِي خَلَلِهِ وَقَدْ مَنَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُؤَنَّبْ . وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ مَعَ الْوَزِيرِ تَلَطَّفَ فِي إِبْضَاحِ صَوَابِهِ ، وَكَشَفَ عِلْلَهُ وَأَسْبَابَهُ . فَإِنْ سَاعَدَهُ عَلَى إِمضَائِهِ أَمْصَاهُ ؛ وَكَانَ دَرَكُ تَنْفِيزِهِ عَائِدًا عَلَى الْوَزِيرِ دُونَ الْمَلِكِ . وَإِنْ لَمْ يَسَاعِدْهُ عَلَيْهِ تَوَقَّفَ أَنْقِيَادًا لِمَطَاعَتِهِ ؛ وَكَانَ دَرَكُ وَقُوفِهِ عَائِدًا عَلَى الْمَلِكِ دُونَ الْوَزِيرِ .

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ — تَنْفِيزُ مَا صَدَرَ عَنْ خَلْقَانِهِ عَلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي فُوضَهَا إِلَيْهِمْ وَوَكَّلَهَا إِلَيْهِمْ . فَإِنْ تَفَرَّدُوا بِتَنْفِيزِهَا أَمْضَاهَا لَهُمْ وَلَمْ يَتَعَقَّبْهَا عَلَيْهِمْ مَا لَمْ

(١) زيادة عن قوايين الوزارة .

(٢) الدَّرَكُ : التَّبَعَةُ .

(٣) كَذَا فِي قَوَائِمِ الْوِزَارَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : "أَنْ يَكُونَ" .

يَتَحَقَّقُ زَلَّاهُمْ فِيهَا ؛ وَكَانَ دَرَكُ تَفْهِذِهَا عَائِدًا عَلَى الْعَمَالِ دُونَ الْوَزِيرِ . وَإِنْ وَقَفُوهَا عَلَى تَفْهِذِ الْوَزِيرِ فَعَلِيهِ فِي تَفْهِذِهَا حَقَّانَ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْتَكْشِفَ عَنْ أَسْبَابِهَا ، لِيَعْلَمَ خَطَايَاهَا مِنْ صَوَابِهَا . وَالثَّانِي تَقْوِيَةُ أَيْدِيهِمْ وَغِي الْأَرْتِيَابِ عَنْهُمْ ، فَإِنْ ظَهَرَ الْأَرْتِيَابُ مَجْشَّةً (١) لِلْقُلُوبِ . فَإِنْ نَقَذَهَا لَهُمْ حِينَ لَمْ يَتَحَقَّقْ زَلَّاهُمْ فِيهَا كَانَ دَرَكُ تَفْهِذِهَا عَائِدًا عَلَى الْوَزِيرِ دُونَ الْعَمَالِ .

٥

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ - تَفْهِذُ أُمُورِ الرِّعَايَا عَلَى مَا أَلْفُوهُ مِنْ عَادَاتٍ وَمُعَامَلَاتٍ اخْتَلَفُوا فِيهَا حِينَ اسْتَلْفَوْا بِهَا ، لِأَنَّ النَّاسَ مَجْبُولُونَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى أَنْوَاعٍ لَا يَفِدِرُ الْوَاحِدُ أَنْ يَقُومَ بِجَمِيعِهَا ، نَحْوُ لَيْفِ بَيْنِ هَمَمِهِمْ لِيَنْفَرِدَ كُلُّ قَوْمٍ بِنَوْعٍ مِنْهَا فَيَأْتِفُوا بِهَا ، فَيَقُومَ الزَّرْعُ بِمِزَارِعِهِمْ ، وَيَتَشَاغَلُ الصَّنَاعُ بِصَنَائِعِهِمْ ، وَيَتَوَقَّرُ التِّجَارُ عَلَى مَتَاجِرِهِمْ . وَعَلَيْهِ فِي تَفْهِذِهَا لَهُمْ حَقَّانَ : أَحَدُهُمَا أَلَّا يُعَارِضَ صِنْفًا مِنْهُمْ فِي مَطْلَبِهِ ، وَالثَّانِي أَلَّا يُشَارِكُهُ فِي مَكْسَبِهِ . وَرَبَّمَا كَانَ لِلسُّلْطَانِ رَأْيٌ فِي الْأَسْنِكَارِ مِنْ أَحَدِ الْأَصْنَافِ فَيَنْقُلُ إِلَيْهِ مَنْ لَمْ يَأْلَفْهُ فَيُخْتَلِ النَّظَامُ بِهِمْ فَيَاثِقُوا عَنْهُ وَفِيَاثِقُوا إِلَيْهِ . وَرَبَّمَا صَنَّ السُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ بِمَكَاسِبِهِمْ فَتَعَرَّضَ لَهَا أَوْ شَارَكَهُمْ فِيهَا فَاتَّجَرَ مَعَ التِّجَارِ وَزَرَعَ مَعَ الزَّرْعِ . وَهَذَا وَهْنٌ فِي حَقُوقِ السِّيَاسَةِ وَقَدْخٌ فِي شُرُوطِ الرِّبَاسَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِذَا

تَعَرَّضَ لِأَمْرٍ ، قَصُرَتْ فِيهِ يَدُ مَنْ عَدَاهُ ؛ فَإِنْ تَوَرَّكَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْهَصْ بِهِ ، وَإِنْ شَوْرَكَ فِيهِ ضَاقَ عَلَى أَهْلِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " مَا عَدَلَ وَالِ اتَّجَرَ فِي رِعْيَتِهِ " . وَالثَّانِي لِأَنَّ الْمُلُوكَ أَشْرَفُ النَّاسِ مَنْصِبًا فَخُصُّوا بِهَوَا السُّلْطَانَةِ ، لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْمَوَادِّ مَنْصِبًا . فَإِنْ زَاغُوا الْعَاقِبَةَ فِي رَذَلِ مَكَاسِبِهِمْ أَوْهَنُوا الرِّعَايَا وَدَسَّوْا

(٣٩)

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَانْجَشَهُ كَسَرَ الْمِيمَ : الرَّحَا . مِنْ جَشَ الشَّيْءُ : دَقَّ وَكَسَرَهُ . وَفِي «قَوَائِمِ

الممالك ؛ وعاد وهنهم عليها فاختل نظامها، وأعتل مرأهاها. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "إذا أئجَرَ الراعى هلكَت الرعية". وكتب حكيم الروم إلى الإسكندر : أئ ملك تَطَنَفْ نَفْسُهُ إلى المَحَقَّرَاتِ فالموت أكرم له .
فهدا ما أشتمل عليه الشرط الأول .

وأما الشرط الثاني من شروط وزارة التفويض، فهو الدفاع . وهو أئ السلطة وقانون السياسة والأخَص بكفاية السيف في تدبير المملك وضروب المصالح . ويستعمل على أربعة أقسام : أحدها الدفاع عن المملك من الأولياء، والثاني الدفاع عن المملكة من الأعداء، والثالث دفاع الوزير عن نفسه من الأكفاء، والرابع دفاعه عن الرعية من خوف وأختلال .

فالقسم الأول في دفاعه عن المملك من أوليائه — ويكون بثلاثة أسباب : أحدها أن يقودهم إلى طاعته بالرغبة، ويكفهم عن معصيته بالرهبة ؛ فإن الرغبة والرهبة إذا تواليا على النفس ذأت لها وأنقادت خوفا وطمعا ، وبهما تعبدا لله الخلق في وعده ووعيده . والثاني أن يقوم بكفايتهم حتى لا ينقروا بالقوة أو يتفترقوا بالضعف ؛ وكلاهما قدح في الملك . والثالث أن يحفظهم من الإغواء، ويحرهم من الإغراء ؛ وذلك بأمرين : أحدهما البحث عن أخبارهم حتى يعلم سليمهم من سقيمهم . والثاني بإبعاد المفسدين عنهم حتى لا يتعدى إليهم فسادهم ؛ فإن الكف بحسب الكشف .

(١) تطعت نفسه الى الشيء : أشعت وأشرفت عليه . وفي قوانين الوزارة « تطعت » بدل « تطفت » .

(٢) كذا في قوانين الوزارة، وفي الأصل : « من حرف ... » . وهو تحريف .

والقسم الثاني في دفاعه عن المملكة من أعدائها — وأعداءُ الممالك من
أنفرد بملك أو أمتع بقوة. وهم ثلاثة أصناف : أكفاء ممانلون، وعظما، متقدمون،
وناجمة منافسون. فأما الأكفاء الممانلون فيُدفعون بالمقاربة والمسالمة. وأما العظما
المتقدمون فيُدفعون بالملاطفة والملاينة. وأما الناجمة المنافسون فيُدفعون بالسوط
والمخاشنة.

والقسم الثالث في دفاع الوزير عن نفسه من أكفائه — ويكون بعد
استصلاح الطرفين : الأعلى وهو المالك، والأدنى وهم الأعوان. وأكفاؤه ثلاثة :
وَأَتْرٌ، وموتورٌ، ومُنَافِسٌ.

فأما الواتر — فقد بدأ بشره وجاهرَ بعداوته ؛ وكلاهما بغي مؤنس بالنصر
عليه. وللوزير في تَرْتِه حقان : حق في مقابله على ما قدم من تَرْتِه، وحق في استدفاع
ما جاهر به من عداوته. فأما حقه في المقابلة، فإن عفا الوزير عنها كان بالفضل جديرا،
وإن قابل كان في المقابلة معذورا. وقد قيل : لَذَّةُ العفو أَطْيَبُ من لَذَّةِ التشفي
[لأن لَذَّةَ العفو يتبعها الحمد ولذَّةُ التشفي يعقبها الندم] ^(٣). قال الشاعر :

فإنك تَلْقَى فاعِلَ الشَّرِّ نادِمًا * عليه ولم يَنْدَمْ على الخير فاعِلُهُ

وأما حقه في استدفاع شره. فقد أيقظته مجاهرته، وأَوْهَنَ كَيْدَهُ مَظَاهِرَتُهُ. ^(٤)
وقد قيل في منثور الحكم : أَوْهَنُ الأعداء كَيْدًا أَظْهَرُهُمْ بعداوته. فاحذر بِادِرَتِهِ وأدفع
عداوته. ودفعها مختلف باختلاف طباعه في أنثائه بالرغبة وتقويمه بالرهبة.

(١) كذا في قوانين الوزارة، وهو ما يقتضيه السياق، فان الكلام في أعداء المملكة. وفي الأصل :
«وأعداء الملك». (٢) مؤنس : يوقع في القلب أنسا وطمأنينة الطعربه. (٣) زيادة عن
قوانين الوزارة. (٤) كذا ينبغي أن تكون الجملة «هليحذر... وليدفع...» لأن الكلام هنا لعائب
هو الوزير. لكنها مقولة من قوانين الوزارة — والكلام فيه لمخاطب — من غير تغيير.

وأما الموتور — فقد بُودِيَّ بالإساءة فَصَبَرَ عليها، وجُوهِرَ بالعداوة فأخفاها؛
فله رِةٌ مظلوم وَوَبَّةٌ مُحْتَلِسٌ، فَتُتَوَقَّى رِةٌ ظُلَامَتِهِ بِالْأَسْتِعْطَافِ، وَوَبَّةٌ مُحَالَسَتِهِ
بِالْأَحْتِرَازِ.

وأما المنافس — فهو طالب رتبة إن نال منها سِدَادًا من عَوَزٍ يَأْسَرُ، وإن ضُوبِقَ
فيها نافر. ^(١) فَلْيُرْجِ الوَزِيرُ لَهُ عَنَانِ الأَمَلِ، وَلْيَخَفِضْ لَهُ جَنَاحَ مُنَافَسَتِهِ بِالْأَسْتِنَابَةِ
وَالْعَمَلِ؛ لِيَنْدَفِعَ بِالمُيَاسَرَةِ عن المَافِرَةِ. وَلْيُعَالِطْ بِهِ الأَيَّامَ، فَإِنَّ السَّاعَاتِ تَهْدِمُ
الأَعْمَارَ، وَلَا يَجْعَلُ لَهُ فَرَاغًا يَتَشَاغَلُ فِيهِ بِمَسَاءَتِهِ، وَيَجْعَلُهُ عُذْرًا فِي السَّعْيِ عَلَى مَنْزِلَتِهِ.
فَإِنَّ سَاقَ الْقَضَاءِ إِلَيْهِ حَظًّا كَانَ لَهُ مُصْطَطَعًا، يَرْغَى لَهُ حَقُوقُ الْأَصْطِنَاعِ. فَقَدْ قِيلَ:
[من] علامة الإقبال، أَصْطِنَاعُ الرِّجَالِ. فَإِنَّ صَدَهَ الْقَضَاءِ عَنْ إِرَادَتِهِ وَعَجْزِهِ الْقَدْرَ عَنْ
طَلْبَتِهِ كَفَى الْوَزِيرُ مِنْهُ مَا حَافَهُ [وقد أحسن] ^(٢)، وَوَصَلَ إِلَى مَا أَرَادَهُ [وقد أجم] ^(٣)،
وَأَوْجِبَ بِإِحْسَانِهِ شُكْرًا، وَأَقَامَ بِإِجْمَامِهِ عُذْرًا، أَجْتَذَبَ بِهِمَا قِيَادَ مُنَافَسِهِ إِلَى طَاعَتِهِ،
وَصَرَفَهُ بِهِمَا عَنِ التَّعَرُّضِ لِمُنَافَسَتِهِ. فَهَذَا الَّذِي يَجْعَلُهُ قِبْلَةً رَجَائِهِ؛ إِذْ لَمْ يَحْظَ بِخَيْرٍ إِلَّا
مِنْهُ، وَلَمْ يَقْصُصْ مِنْ زَمَانٍ وَطَرًا إِلَّا بِهِ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ: مَنْ أَسْتَصْلَحَ
الْأَضْدَادَ، بَلَغَ الْمَرَادَ.

❦

(١) الدعل في الأصل بصيغة الإحار ووصفها بصيغة الطلب اللائب لأن سياق الكلام يقتضي ذلك ،
ولأنه في قوايين الوزارة المنقول عنه ما هنا بصيغة الطلب ، الا أنه لمخاطب .
(٢) زيادة عن قوانين الوزارة .

(٣) زيادة عن "قوانين الوزارة" مع تغيير من الخطاب الى الية المناسبة السياق ، أمتناها ها ليتضح
بها الكلام . فان قوله : «وأوجب بإحسانه الخ» يزداد وضوحا بذكر هذه الزيادة .

وربما تعرض إحداهما الوزير من قَصْر عن رُتبة مُناسِته . فليُعْطِه من رجائه طَرَفًا ،
وَلْيَقْبِضْ من زِمَامِه طَرَفًا ، وَلِيخْتَبِرْهُ فِيهِمَا ، فَسَيَقُفْ على صلاحه أو فسادِه . فَإِنْ
صَلَحَ سُوءِد . وَإِنْ فَسَدَ بُوعِد . فَقَدْ قَالَ أَرْدَشِيرُ بْنُ بَابَك : إِحْذَرُوا صَوْلَةَ الْكَرِيمِ
إِذَا جَاعَ ، وَاللَّيْمَ إِذَا شَبِعَ . وَقَدْ قِيلَ فِي مَثَوْرِ الْحَكَمِ : عِلَّةُ الْمُعَادَاةِ ، قِلَّةُ الْمُبَالَاةِ .

- وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ فِي الدِّفَاعِ عَنِ الرِّعْيَةِ مِنْ خَوْفٍ وَأَخْتِلَالٍ ^(٢١) — فَالْخَوْفُ مِنْ
- نَتَائِجِ الْخُرْقِ ، وَالْأَخْتِلَالِ مِنْ نَتَائِجِ الْإِهْمَالِ . وَكِلَاهُمَا مِنْ سُوءِ السَّيْرِ وَفَسَادِ السِّيَاسَةِ ،
[تَلَزُّدُهُمَا بَيْنَ تَفْرِيطٍ وَإِفْرَاطٍ . وَخُرُوجُهُمَا عَنِ الْعَدْلِ إِلَى نَقْصِيرٍ أَوْ إِسْرَافٍ] ^(٢٢) .
وَهُم قَوَامُ الْمُلْكِ الْمُسْتَعِدِّ ، وَذَحِيرَةُ الْمُسْتَعِدِّ . وَلَيْسَ يَسْتَقِيمُ وَلَنْ يَسْتَقِيمَ مُلْكٌ فَسَدَتْ فِيهِ
أَحْوَالُ الرِّعَايَا ، لِأَنَّهُ مِنْهُمْ بِمِثْلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ لَا نَهْضُ إِلَّا بِقُوَّتِهِ وَلَا يَسْتَقِلُّ
إِلَّا بِمَعُونَتِهِ . وَعَلَى الْوَزِيرِ لَهُمْ ثَلَاثَةُ حَقُوقٍ :

أَحَدُهَا أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى صَلَاحِ مَعَايِشِهِمْ وَوُفُورِ مَكَاسِبِهِمْ ، لِتَوْفُّرِهِمْ مَوَادِّهِ ، وَتَعَمُّرِ
بِهِمْ بِلَادِهِ .

وَالثَّانِي أَنْ يَقْتَصِرَ مِنْهُمْ عَلَى حَقُوقِهِ ، وَيَجْلِسَ فِيهَا عَلَى إِنصَافِهِ ، لِيَكُونُوا عَلَى
الْإِسْتِكْثَارِ أَحْرَصَ ، وَفِي الطَّاعَةِ أَخْلَصَ ، وَلَا يَكْلَهُمْ فِي مَقَادِيرِ الْحَقُوقِ إِلَى غَيْرِهِ ، لِيَكُونُوا
لَهُ أَرْجَى وَعَلَيْهِ أَخْيَ .

١٥

(١) فِي الْأَصْلِ : هَيْعَةُ الْمَصَارِعِ مِنْ عِبَرِ لَامِ الْطَلَبِ ، وَحَسَنُ السِّيَاقِ يَقْتَضِي الطَّلَبَ كَمَا هُوَ فِي قَوَائِمِ
الْوِزَارَةِ . (٢) كَذَا فِي قَوَائِمِ الْوِزَارَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ حُرُوفٍ ... » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ حُرُوفِ نَتَائِجِ الْخَوْفِ » . وَبِمَا أُشْنَاهُ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ ، فَإِنَّ الْخُرْقَ يُلْزِمُهُ
مُجَاوِزَةَ الْحُدُودِ وَالْخُرُوجَ عَنِ الْقَبْضِ بِهِ الْعَدْلَ ، وَهُوَ هَذَا الْمَعْنَى الْإِفْرَاطُ وَالْإِسْرَافُ بِقَالِهِ الْإِهْمَالُ الَّذِي هُوَ التَّفْرِيطُ
وَالنَّقْصِيرُ . وَفِي الْحَقِّ أَنَّ خَوْفَ الرِّعْيَةِ نَتِيجَةُ لَازِمَةِ لِحَرْقِ هَذَا الْمَعْنَى . عَلَى أَنَّ صُورَةَ مَا أُشْنَاهُ أَقْرَبُ شَيْءٍ .
لِصُورَةِ الْأَصْلِ . (٤) زِيَادَةٌ عَنِ قَوَائِمِ الْوِزَارَةِ .

٢٠

والثالث أن يَحُوطَ لهم بِكَفِّ الأذى عنهم ، ومنع الأيدي الغالبة منهم ؛ ليكون لهم كالأب الرؤوف ويكونوا له كالأولاد البررة ؛ فإنه كَأَفْلَ مُسْتَرْغَى وَمُسْتَوْثَقٍ مُؤَاخَذٍ .
 والله عليه فيهم حَقٌّ ، وللسلطان عليه فيهم تَبِعَةٌ ^(١) . فليغتنم الوزيرُ بهم شكرَ إحسانه ،
 ويُجَمِّلَ بَعْدَله فيهم آثارَ سُلْطانه .

وأما الشرط الثالث من شروط وزارة التفويض وهو الإقدام ، فهو في السياسة
 أَوْفَى شَرْطِهَا ، وفي الوزارة أَكْفَى نَظَرِهَا ؛ لِنَظَرِ الإقدام ، وَحَيَّةِ الإحجام . وقد قيل
 في مشور الحكم : بالإقدام تثبت الأقدام . وإنما يجب الإقدام إذا ظهرت أسبابه ،
 وقُصِدَتْ أبوابه . قال الشاعر :

إذا ما أتيت الأمر من غير بابه * ضَلَلْتَ وإن قَصِدْتَ إلى الباب تَهْتَدِي

ثم يَجْمَعُ بعدهما بين حَزْمِهِ وَعَزْمِهِ . فالحَزْمُ تدبير الأمور بموجب الرأي ، والعزم
 تنفيذها للوقت المفدَّر لها . فإذا تكاملت شروطُ الإقدام من هذه الوجوه الأربعة —
 وهي : ظهور أسبابه ، وقصد أبوابه ، والحزم ، والعزم — لم يَمْنَعْ من الظَّهر ، إلا عَوَاقِقُ القَدَرِ .
 والإقدامُ ينقسم إلى قسمين : أحدهما الإقدام على اجتلاب المنافع ، والثاني
 على دفع المضار . فأما الإقدامُ على اجتلاب المنافع فضرران : أحدهما استضافة
 مُلْكٍ ، والثاني استزادة مَوَادٍّ . فأما استضافة المُلْكِ فتكون بالحزم والعزم إذا اقترنا
 بِرَغْبَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ . ولأن تكون بالآغتيال والاحتيال ، أولى من أن تكون بالقتال .
 وأما استزادة المَوَادِّ فتكون بالعدل والإحسان إذا اقترنا بِرَفَقٍ ومياسرة لئلا تُكْرِبَهُمَا العِارة
 وتُنَوِّقِرَهُمَا الزِراعة ؛ فإن الأرض كُنُوزُ المُلْكِ يستخرجها أعوانٌ متطوعون يُقْنِعُهُم

(١) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل "منهم تبعه" .

(٢) في قوانين الوزارة : "أوفى شرطها" .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل "أوفى نظريها" .

- الْكُفَّ عَنْهُمْ وَيَقْطَعُهُمُ الْعَسْفُ بِهِمْ . وَأَمَّا الْإِقْدَامُ عَلَى دَفْعِ الْمَضَارِّ فَضَرَبَانِ : أَحَدُهُمَا . دَفْعُ مَا آخَلَ مِنَ الْمُلْكِ . وَلَهُ سَبَبَانِ : إِهْمَالٌ أَوْ بَحْزٌ . وَالثَّانِي دَفْعُ مَا نَقَصَ مِنَ الْمَوَادِّ . وَلَهُ سَبَبَانِ : تُفُورٌ أَوْ جَوْرٌ . فَيَحْتَاجُ الْوَزِيرُ أَنْ يَدْفَعَ ضَرَرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالضَّدِّ [مِنْ سَبَبِهِ ، فَإِنْ عُلِجَ كُلُّ دَاءٍ بِصَدِّهِ] مِنَ الدَّوَاءِ . فَإِنْ كَانَ آخِثًا لِلْمُلْكِ مِنَ الْإِهْمَالِ أَيْقِظَ لَهُ عَزَمَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَجْزِ اسْتَعْمَلْ فِيهِ حَزَمَهُ . وَإِنْ كَانَ نَقَصَ الْمَوَادِّ مِنَ الْفُورِ اسْتَنْجِدْ فِيهِ رَهْبَتَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْجَوْرِ أَظْهَرْ فِيهِ مَعْدِلَتَهُ . فَإِنْ كَانَ حَدُوثُ ذَلِكَ فِي الْمُلْكِ صَدَرَ عَنِ الْوَزِيرِ كَانَ مُؤَاخَذًا بِتَفَرُّطِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَمُسْتَدْرِكًا لِقَصْرِهِ فِي الْإِنْتِهَاءِ ، فَيَجْبُرُ إِسَاءَتَهُ بِإِحْسَانِهِ ، وَيُخَوِّقِيحَهُ بِجَمِيلِهِ . وَإِنْ كَانَ حَدُوثُهُ مِنْ غَيْرِهِ كَانَتْ جَرِيرَةُ الْإِسَاءَةِ عَلَى مَنْ أَحْدَثَهُ ، وَكَانَ حَمْدُ الْإِحْسَانِ لِلْوَزِيرِ .

- وَأَمَّا الشَّرْطُ الرَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ وَزَارَةِ التَّفْوِيضِ وَهُوَ الْحَذَرُ — فَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْوَزِيرِ أَنْ يَكُونَ حَذِرًا ، لِأَنَّ الدَّهْرَ ثَائِرٌ بِطَوَارِقِهِ ، وَمُنَافِرٌ بِنَوَائِبِهِ ، يَغْدِرُ إِنْ وَفَى ، وَيَفْتِكُ إِنْ هَفَا . قَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ : أَصَابَ الدُّنْيَا مَنْ حَذَرَهَا ، وَأَصَابَتِ الدُّنْيَا مَنْ أَمِنَهَا . وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ : احْذَرُوا الْجَدِيدِينَ ، فَلِلْأَقْدَارِ أَوْقَاتٌ تُغْضِي عَنْهَا الْأَبْصَارَ . فَإِذَا صَادَفَتْ طَوَارِقُ الدَّهْرِ غَيْرًا مُسْتَرَسِلًا صَارَ هَدَفًا لِسَهَامِهِ الصَّوَابِ ، وَغَيْرَ ضَا مَلْفَاةٍ لِلْحَوَادِثِ وَالنَّوَائِبِ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الْحَذَرِ وَالْإِحْتِرَاسِ ، وَبَنَى أَمْرَهُ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ ، زَالَ عَنْهُ الْعِزُّ وَاسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْعِجْزُ ؛ وَإِنْ قَدَّمَ لَطَوَارِقَهُ حَذَرَ الْمُتَّقِظِ ، وَتَلَقَّاهَا بَعْدَهُ الْمُتَحَفِّظُ ، رَدَّ بِادِرَتِهَا بِعِزِّ ذِي حَزْمٍ قَدْ حَلَبَ أَشْطَرَّ دَهْرِهِ ، وَقَامَ بِوَأَضَحِّ عُدْرِهِ . قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

إِنْ لِلدَّهْرِ صَوْلَةٌ فَاحْذَرْنَهَا * لَا تَبْتَئَنَّ قَدْ أَمِنْتَ الدُّهُورَا

ثم هو بعد حَدَرِهِ مستسلمٌ لِقَضَاءِ لَا يُرَدُّ، وَقَدَرٍ لَا يُصَدِّ. وقد رُوِيَ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِحْدَرُوا الدُّنْيَا فَإِنَّهَا أُسْحَرُ مِنْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ". وقيل لبعض الحكماء: مَنْ السَّعِيدُ؟ قال: مَنْ أَعْتَبَرَ بَأْسَهُ، وَأَسْتَظْهَرَ لِنَفْسِهِ. قال بعض الشعراء:

وَحَدَرْتُ مِنْ أَمْرِ فَرَّ بِجَانِبِي * لَمْ يُبَكِّنِي وَلَقِيتُ مَا لَمْ أَحْدَرِ

وَلِلْحَدَرِ حَدٌّ يَقِفُ عِنْدَهُ إِنْ زَادَ [عَلَيْهِ] صَارَ خَوْرًا، كَمَا أَنَّ لِلْإِقْدَامِ حَدًّا إِنْ زَادَ عَلَيْهِ صَارَ تَهَوْرًا. والزيادة على الحدود، نَقْصٌ فِي الْمَحْدُود. ولها زمانٌ إِنْ نَحَرَجْنَا عَنْهُ صَارَ الْحَدَرُ فَشَلًّا، وَالْإِقْدَامُ حُرْقًا. وَعِيَارُهَا مُعْتَبَرٌ بِحُزْمِ الْعَاقِلِ وَبِقَفْزَةِ الْفِطَنِ. قال بعض الحكماء: لِيَعْرِفَكَ السُّلْطَانُ عِنْدَ افْتِتَاحِ التَّدْبِيرِ بِالْحَدَرِ، وَعِنْدَ وَقُوعِ الْأُمْرِ بِالْحَدِّ.

وَالْحَدَرُ يُلْزَمُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا الْحَدَرُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا فَرَضَ. وَالثَّانِي [الْحَدَرُ] مِنَ السُّلْطَانِ فِيمَا فَوَّضَ. وَالثَّلَاثُ الْحَدَرُ مِنَ الزَّمَانِ فِيمَا آعَرَضَ. وَالرَّابِعُ الْحَدَرُ مِنْ [غَلْبَةِ] الْأَعْدَاءِ وَمِنْ الدَّهَاءِ. ١٠

فَأَمَّا الْحَدَرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى — فَهُوَ عِمَادُ الدِّينِ الْبَاعِثُ عَلَى الطَّاعَةِ. وَالْحَدَرُ مِنْهُ هُوَ الْوُقُوفُ عِنْدَ أَمْرِهِ، وَالْإِتِّهَاءُ عَنْ زَوَاجِرِهِ؛ فَيَعْمَلُ بِطَاعَتِهِ فِيمَا أَمَرَ، وَيَنْتَهِي عَنْ مَعْصِيَتِهِ فِيمَا حَظَرَ. فَلَنْ يُرَى قَلِيلُ الْحَدَرِ إِلَّا مُتَجَوِّزًا فِي دِينِهِ طَائِحًا فِي غُلُوثِهِ، لَا يَرَى رُشْدًا فِي الْعَاجِلِ، وَهُوَ عَلَى وَعِيدٍ فِي الْآجِلِ؛ مَعَ نَفُورِ النُّفُوسِ مِنْهُ وَسِرَايَةِ الدَّمِّ فِيهِ. وَقَدْ قِيلَ فِي بَعْضِ الصُّحُفِ الْأُولَى: الْعِزَّةُ وَالْقُوَّةُ يَعْظُمَانِ الْقَلْبَ، وَأَفْضَلُ مِنْهُمَا خَوْفُ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مِنْ لَزِمَ خَشْيَةَ اللَّهِ لَمْ يَخَفِ الْوَضِيعَةَ وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى نَاصِرٍ. وَقَالَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ حَاوَلَ أَمْرًا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ كَانَ أَبْعَدَ لِمَا رَجَا، وَأَقْرَبَ لِمَجْبَى مَا أَتَى. ١٥ ٢٠

وأما الحذر من السلطان، فهو وثابٌ بقدرته، مُحْكَمٌ بسطوته، يميل به
الهوى فيقطعُ بالظنِّ وبُؤاخِذِ الأرتياب، فالثقةُ به عجزٌ، والاسترسالُ معه خطرٌ. والحذر
منه في حالي السخط والرضا أسلمٌ؛ لأنه يستدبُّ إذا ملَّ حتى يصيرَ المحسنُ عنده
كالملسِ. فابستخلصُ رأيه بالنصح، ويستدفعُ تنكره بالحذر. وقال بعض الحكماء:
إصحب السلطانَ بثلاث: الحذر، ورفض الدولة، والاجتهاد في النصح. والحذر منه
يكون شلاليةً أمور: أحدها ألا يُعَوَّلَ على الثقة به في الإدلال والاسترسال، فإِ
جرت الثقةُ إلا ندماً. وقد قيل: الحُرْفُ الدالةُ على السلطان، والثبَّةُ قبل الإمكان.
[فأَوْضِ نَفْسَكَ إِذَا قَدَّمَكَ، وتواضعْ له إِذَا عَطَّكَ، وَاحْتَشِمْهُ إِذَا آتَمَكَ، وَلِئَلَّه إِذَا
حَاشَكَ. وَأَصْبِرْ عَلَى تَجَبُّهِ إِذَا ظَلَمَكَ]؛ فهو على التَّجَبُّي أَقْدَرُ، فكن على آحتماله
أصبراً، فربما كانت مُجَامَلَتُهُ لك مُكْرَماً، وَتَجَنُّبُهُ عَلَيْكَ غَدْرًا. وقد قيل في بعض الصحف
الأولى: حُبُّ الْمَلِكِ وَهُوَ يُشْبِهُ الظِّلَّ عَلَى الْعُشْبِ. فلا تجعلْ له في إظهار تنكره
غَدْرًا؛ فربما اعترف بالحقِّ فوقَ، وِرَقَّ بالصبرِ فكفَّ. وقد قيل في أمثال
كَلِيلَةِ دِمْنَةِ: صَاحِبُ السُّلْطَانِ كِرَاكِبِ الْأَسَدِ يَخَافُهُ النَّاسُ وَهُوَ لِمَرْكُوبِهِ
أَشَدُّ خَوْفًا.

والثاني من حذره منه أن يُساعدَه على مطالبه، ويُوافقَه على محابَّه [ومآربه]،
ولا يصدِّه عن غرضٍ إذا لم يَقْدَحْ في دين ولا عِرْضٍ، ولا يتوقَّفَ عن إجابته

(١) في الأصل: "فيستخلص...". والسياق يقتضي الأمر كما في "قوانين الوزارة".

(٢) ورد في الأساس: «أما احتشمك واحتشم منك أي استعني» وفي اللسان وشرح العاموس

احتشم منه ومنه ولا يقال: احتشمه. عبارة الأصل هاها صحيحة على ما في الأساس.

(٣) زيادة عن "قوانين الوزارة". (٤) هذه الجملة التي بين القوسين المربعين قلها صاحب

الأصل عن قوانين الوزارة من غير تعبير في الصائغ، وعادته في النقل عنه أن يغير الصمير من الخطاب
إلى العبة، لأن قوانين الوزارة يدح الكلام لمخاطب، والأصل ها يوجهه لعاب، كما هو واضح.

وإن شغل ما هو أهم ؛ فإن الملك لا يُقيم لوزيره عذرا إذا وجدته في أغراضه مقصرا ، وإن كان على مصالح ملكه متوقفا ؛ فإنه اتخذه لنفسه ثم للملك ؛ وقد يقدم حظ نفسه على مصلحة ملكه ، لغلبة الهوى ونأزع الشهوة . فليكن متوقفا على مراده ليسلم اعتقاده له . فإن قدحت أغراضه في دين أو عرض سل الوزير نفسه من وزرٍدا وتحفظ من شينها بالتلطف في كفه عنها بما يعتاضه بدلا منها ، ليسهل عليه إقلاعه عنها . فإن ساعده الملك عليها سلم دينهما ، وزال شينهما . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن لله خرائن للخير والشر مفاتيحها الرجال فطوبى لمن جعله الله مفاتحا للخير مغلاقا للشر وويل لمن جعله الله مفاتحا للشر مغلاقا للخير" . وقال الشاعر :

ستلقى الذي قدمت للشر محصرا . وأنت بما تأتي من الخير أسعد

وإن أصر الملك عليها فليكن الوزير في متاركنه ، ويحجم عن مساعدته ؛ وهو خداع يتدلس بالمعاطلة ويخفى بالحزم ؛ فليستنجد فيه عقله ، وليستعمل فيه حرمة ؛ ليسلم من شره ، ويخلص من وزره . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن من شرار الناس عند الله يوم القيامة عبدا أذهب آخرته بدنيا غيره" . والثالث من حذره منه أن يذبح عن نفسه وملكه بما استطاع من مال ونفس ؛ فإنه [عن نفسه] يذبح ، ولما يرب ؛ فإنه لا يصلح حاله مع فساد حاله . ولكه وهو فرع من أصله . وهو يسترسل لثفته به ، ويستسلم لتعويله عليه ؛ فليقابل ثقته بأمانته ، وأستسلامه بكفائته ، ولا

(١) كذا في «قوانين الوزارة» ورجحه ، يأى من قوله «سلم دينها وزال سببها» وفي الأصل

«من شينها» . (٢) كذا يؤخذ من «قوانين الوزارة» ، وفي الأصل «فليكن ...» .

(٣) زيادة من قوانين الوزارة بقضها السابق . (٤) رب : يصلح .

(٥) الصمير في «وهو يسترسل ...» يرجع الى الملك .

يُلَجِّئُهُ أَنْ يُبَاشِرَ دَفْعَ الْخَوَافِ وَالْحَذَرِ ، فَيُلَجِّئُهُ إِلَى مَا هُوَ أَخَوْفُ وَأَحْذَرُ ؛ لِأَنَّ
الْوَزِيرَ يَخَافُ الْمَلِكَ وَيَخَافُ مَا يَخَافُهُ ، فَيَتَوَالَى عَلَيْهِ خَوْفَانِ ، وَيَتِمَالَأُ عَلَيْهِ خَطَرَانِ .
قال شاعر :

إِنَّ الْبَلَاءَ يُطَاقُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ * فَإِذَا تَضَاعَفَ صَارَ غَيْرَ مُطَاقٍ

- وَأَمَّا حَذَرُهُ مِنْ زَمَانِهِ ، فَلَأَنَّهُ يَتَقَلَّبُ بِالْوَانِهِ ، وَيَخْشُنُ بَعْدَ لَيَانِهِ ، فَيَسْلُبُ
مَا أُعْطِيَ وَيُفَرِّقُ مَا جُمِعَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” أَنْظِرُوا دُورَ مَنْ تَسْكُنُونَ وَأَرْضَ مَنْ تَزْرَعُونَ وَفِي
طُرُقٍ مَنْ تَمْشُونَ ” . وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : الدُّنْيَا إِنْ بَقِيَتْ لَكَ لَمْ تَبْقَ لَهَا . وَقَالَ
بَعْضُ الْبُلَغَاءِ : إِنْ الدُّنْيَا تُقْبِلُ إِقْبَالَ الطَّالِبِ ، وَتُدْبِرُ إِدْبَارَ الْهَارِبِ ؛ لَا تَبْقَى عَلَى حَالَةٍ ،
وَلَا تَحُلُوْ مِنْ أَسْتِحَالَةٍ ؛ تُصَالِحُ جَانِبًا بِإِسَادِ جَانِبٍ ، وَتُسَرُّ صَاحِبًا بِسَاءَةِ صَاحِبٍ ؛
فَالْكُوْنُ فِيهَا عَلَى خَطَرٍ ، وَالثَّقَةُ بِهَا عَلَى غَرَرٍ . وَقَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ :

وَمِنْ عَادَةِ الْأَيَّامِ أَنَّ خُطُوبَهَا * إِذَا سَرَّ مِنْهَا جَانِبٌ سَاءَ جَانِبُ

[وَالْحَذَرُ^(١) مِنْ الزَّمَانِ يَكُونُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوَاجِهَ :

- أَحَدُهَا : أَلَّا يَتَّقَ بِمُسَاعَدَتِهِ ، وَلَا يَرْكَنَ إِلَى مُيَاسَرَتِهِ ، فَيَغْفَلَ عَنِ الْحَذَرِ وَالْأَسْتِعْدَادِ ،
فَرُبَّمَا أُنْعِكَسَ فَأَقْرَسَ ، وَغَافَصَ^(٢) فَأَخْتَلَسَ . وَقَدْ قِيلَ : لِلدَّهْرِ صُرُوفٌ ، لَسْتُ عَنْهَا
بِمَصْرُوفٍ . قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ :

إِنَّ الزَّمَانَ وَإِنْ أَلَا * نَ لَا هَلِهُ لُحَاثِينَ

نَخْطُوبُهُ^(٣) الْمُتَحَرِّكَ * تْ كَأَنَّهُنَّ سَوَاكُنُ

(١) فِي الْأَصْلِ بِيَاضٌ ، وَالتَّكَلُّفُ عَنْ «قَوَائِنِ الْوِزَارَةِ» .

(٢) عَافَصَهُ : فَاجَأَهُ وَأَحْذَهُ عَلَى عِزَّةٍ مِنْهُ .

(٣) كَذَا فِي «قَوَائِنِ الْوِزَارَةِ» . وَفِي الْأَصْلِ : «بِمَخْطُوبِهِ» .

والثاني : أن يَتَهَيَّزَ فُرْصَةً مَكْتَبَتِهِ ^(١) بفعل الجميل ، وغرس الصنائع ، وإسداء العوارف ؛ ليكون ذلك ذخيرة له في النواصب ، وحلقاً في العواقب ؛ ولا يُلْهِمَهُ اسْتِكْفَاؤُهُ عن الاستظهار ، ولا يَمْنَعُهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عن الاستكثار . فقد قيل : المرءُ ابنُ يومه ، فليَنْتَبِهْ من يومه . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إِغْنَيْمُ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسِ شَبَابِكَ قَبْلَ هَرَمِكَ وَصِحَّتِكَ قَبْلَ سَقَمِكَ وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ وَفِرَاقَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ “ . قال سعيد بن سلم :

إِنَّمَا الدُّنْيَا هَيَاتٌ * وَعَوَارٍ مُسْتَرَدَّةٌ
شِدَّةٌ بَعْدَ رَخَاءٍ * وَرَخَاءٌ بَعْدَ شِدَّةٍ

والثالث : أن يَكُفَّ نَفْسَهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَيَقْبِضَ يَدَهُ عَنِ الْإِسَاءَةِ ، لِيَكْفَى رَصْدَ الثَّوَاتِ ، وَغَوَائِلَ الْهَفَوَاتِ ؛ فَيَأْمَنَ مِنْ وَجَلِهِ ، وَيَسْلَمَ مِنْ زَلَلِهِ ؛ وَلَا يَتَطَاوَلَ بِالْقُدْرَةِ فَيَغْفُلَ وَهُوَ مَطْلُوبٌ ، وَيَأْمَنَ وَهُوَ مُسْلُوبٌ .

والرابع : أن يَسْتَعِدَّ لِآخِرَتِهِ ، وَيَسْتَظْهِرَ لِمَعَادِهِ ، وَلَا يَقْتَرِ بِالْأَمَلِ وَيَخُونَهُ الْقَوْتُ ، وَلَا تُلْهِمُهُ الدُّنْيَا فَتَصُدَّهُ عَنِ الْآخِرَةِ . فَقُلْ مَنْ لَا بَسَاسًا فَسَلِمَ مِنْ تَبَاعُثِهَا ، وَلَهْفَوَاتِ غُرُورِهَا ، [وعواقب شرورها] . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” يَعْجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ لِلصَّدَقِ بَدَارِ الْخُلُودِ وَهُوَ يَسْعَى لِدَارِ الْغُرُورِ “ . وقيل في مشور الحكم : طَلَأَ الدُّنْيَا مَهْرُ الْجَنَّةِ .

❦

وأما حذرُهُ من أهل الزمان — فلأن الإنسان محسود بالنعمة ، مغبوط بالسلامة . والناس على أربعة أطوار متباعدة :

(١) المكتبة بفتح فكسر : الثكن .

(٢) زيادة عن «توانين الوزارة» .

[أحدها] ^(١) حَيْرٌ عاقل يُسالمُ بخيره ، ويُساعدُ بعقله ؛ فالظُّمْرُ به سعادةٌ ، والاستعانةُ به نوفيٌّ . فَلْيَجْتَهِدْ أَلَّا يَقُوتَهُ وإن كان قليلَ الوجود ، لِيَحْظِيَ بخيره وَيَسْعَدَ بعقله . وقل أن يكون الحَيْرُ العاقلُ إلا متَحَلِّيًا بالعلمِ مَتَرِيًّا بالأدب . فإذا أَظْفَرَهُ الزمانُ بمن تكاملت فضائلُهُ ، وتهدَّبت خصائلُهُ ، فَلْيَخِذْهُ ذَخِيرَةً نوابِئِهِ ، وَعُدَّةً شِدَائِهِ ، يَحِذُّهُ كَفِيلُ صَلَاحِهَا ، وَزَعِيمُ نَجَاحِهَا .

والطور الثاني : شَرُّ رَجُلٍ يَصُرُّ بِشَرِّهِ . وَيُضِلُّ بِجَهْلِهِ . فليحذرَ مخالطته ، فهي أضرُّ من السِّمِّ ، وأشدُّ من السَّهْمِ . وَشَرُّهُ بِجَهْلِهِ مُنْتَشِرٌ يَضَعُفُ إن نُورِكَ ، وَيَقْوَى إن شُورِكَ ؛ فَلْيَكُنْهُفَ شَرُّهُ بِالْإِمَادَةِ ، وَلَا يُعِزَّهُ الْقَرِيبُ ، فَيُأَيِّقْهُ صَرَرُ شَرِّهِ وَجَهْلِهِ . وَضَرَرُ الْجَهْلِ أَعَمُّ من ضرر الشرِّ ؛ لأنَّ قانونَ الشرِّ معلومٌ ، وقانونَ الجهلِ غيرُ معلومٌ .

والطور الثالث : خَيْرٌ جَاهِلٌ يُسالمُ بخيره ، وَيُضِلُّ بِجَهْلِهِ ؛ فَلْيَقَارِبْهُ ، إن شاء ، بخيره ، وَلَا يَسْتَعْمِلْهُ لجهله ؛ ليكونَ بخيره موسوماً . ومن جهله سليماً .

والطور الرابع : شَرُّ رَجُلٍ عاقلٌ وهو الدَاهِيَةُ الْمَكِرُ ، يُسْتَعْمَلُ لِلْخُطُوبِ إذا حَرَبَتْ . فليكن على حَدَرٍ من مَكْرِهِ ، وَيَتَارَكْهُ في الدَّعَةِ على آسَدِ فَايَ لشره . وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : "إِنِ اللهُ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ" . وَمِثْلُ هَذَا يُسْتَكْفُ بِمَعْنَوَيْهِ تَمْدُّهُ ، وَمُرَاعَاةُ ثَرَضِيهِ ؛ فَإِنَّهُ كَالسَّبْعِ الصَّارِي إن أَجْعَلْتَهُ هَاجِجاً ، وَإِنِ أَشْبَعْتَهُ سَكَناً ؛ لِيَكُونَ مَذْخُوراً لِلْحَاجَةِ ؛ فَإِنَّ لِلزَّمَانِ خُطُوباً لَا تُدْفَعُ إِلَّا بِشَرَارِ أَهْلِهِ ؛ كَمَا قَالَ حَدِيثُهُ بَنُ الْيَمَانِ لِرَجُلٍ : أَيَسْرُكُ أَنْ تَغْلِبَ شَرَّ النَّاسِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ :

(١) زيادة عن «قوانين الوراة» .

(٢) السياق يقتضى صيغة الأمر كما في «قوانين الرزارة» . والفعل في الأصل مجرد من لام الأمر .

(٣) حربه الأمر : دابه وانتد عليه .

إنك لن تقبله حتى تكون شراً منه . فَيَعُدُّ لخطوب الشرِّ إن طَرَقَتْ ؛ فإنه بها أخبر ، وعلى دفعها أقدر ، ولأهلها أفهر ؛ و « إن الحديد بالحديد يُفْلَح » . فَيُسْتَكْفَى إلى حينها بما يَدْفَعُ عَادِيَةَ شَرِّهِ ، ويقطعُ غَائِلَةَ مَكْرِهِ ، وإن كانت ضَرَاوَةُ الشرِّ أَجْذَبَ ، وطِبَاعُ النفوسِ أَغْلَبَ ، فإن وجد الوزيرُ من هذا الداهيةِ قُتُوراً في همته ، وقصوراً في مَنته كانت سِرَايَةُ مَكْرِهِ أَزْرَ ، وتأثيره في الخطوبِ أيسر . وإن كان عَالِي الهِمَّةِ قَوِيَّ المُنَّةِ يتناول إلى معالي الأمور ، كانت سِرَايَةُ مَكْرِهِ أوفر ، وتأثيره في الخطوبِ أكثر . فليَعِطْهُ في كل حال من أمرِيهِ من الحَذَرِ والسكون بحسب ما تقتضيه هِمَّتُهُ ، وتَبَعُثُ عليه مَنَّتُهُ ؛ ليكون قانونُهُ معه مستقيماً ، [ومن دهاء مَكْرِهِ سَلِيماً] ؛ لا يَبَالُهُ خَوْرٌ من سَرَفٍ ، ولا آسَرسَالٌ من تَقْصِيرٍ ؛ فقد جعل الله تعالى لكل شيءٍ قَدْرًا .

فهذا تفصيلُ ما آسَمِلُ عليه العَقْدُ والحَلُّ . ١٠

وأما التقليد والعزل ، وهو الشطر الثاني من شروط وزارة التفويض ،

فالتقليد على ضربين : تقليد تقرير ، وتقليد تدبير .

فأما تقليد التقرير ، فهو فيما يُسْتَأْنَفُ إنشاءً قواعده ، ويُتَدَأُ تقريرُ رسومه . وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون في حاصر يَقْدِرُ الوزير على مباشرته ، فالوزير أخَصُّ بتقريره ، وأحقُّ بتنفيذه ؛ لأنها أصول مُؤَبَّدَةٌ وهى من خواص نظره . فإن قَلَدَ عليها وأستتاب ١٥

(١) المنة : القوة .

(٢) السياق يقتضى صيغة الأمر كما في «قوانين الوزارة» . والمعل في الأصل مجرد من لام الأمر .

(٣) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

فيها، كان تقصيرا منه إن جَلَّ، ومعدورا فيه إن قَلَّ. ولم يكن لمن قَلَّده تنفيذُ تقريره إلا عن إذنه، وإلا كان عزلا خَفِيًّا؛ لأنه يصير مُلْتَمِزًا وقد كان مُلْزِمًا، ومُحْكَمًا وقد كان حاكما.

والثاني: أن يكون التقليد فيما بَعْدَ عنه ويمكن استناره فيه، فيجوز أن يَسْتَنِيْب^(٢) في تقريره، ويكون موقوفا على إمضاء الوزير وتنفيذه. ولا يجمع المستناب بين الأمرين، ليكون التقليد مقصورا على التقرير، والوزير مختصا بالتنفيذ. فإن جَمَعَ المستناب بين التقرير والتنفيذ كان فيه مُتَجَوِّزًا، إلا أن يُؤَمَّرَ به فيصير الأمر مُتَجَوِّزًا، إلا أن يكون اضطرابا يزول معه حكم الاختيار.

والثالث: أن يكون التقليد فيما بَعْدَ عنه ويتعدَّر استناره فيه، فيجوز أن [يَسْتَنِيْب^(٤) فيه من] يَجْمَعُ بين تقريره وتنفيذه إذا تكاملت في المستناب ثلاثة شروط: أحدها الكفاية التي ينهض بها في التقرير. والثاني الهيبة التي يطاع بها في التنفيذ. والثالث الأمانة التي يَكُفُّ بها عن الاسترشاء واللبانة، بعد تكامل الشروط المعتبرة في جميع الولايات، وهي ثلاثة: العقل، والديانة، والمروءة. فلا فُسْحَة في تقليد من أخل ببعضها. لقصوره عن حقها، ونخروجه من أهلها؛ وإنما يختلف ما سواها باختلاف الولايات، وإن كانت هذه مَسْتَحَقَّة في جميعها. وقد قال كسرى أبرويز: من أعتمد على كُفَاة السوء لم يَحُلْ من رأي فاسدٍ وظنَّ كاذِبٍ وعدوٌّ غالب. وقد قال بعض الحكماء:

(١) كذا في قوانين الوزارة، وفي الأصل: «لأنه ملزم وقد كان ملزما، وشكك... الخ».

(٢) الاستئثار: المشاورة.

(٣) كذا في قوانين الوزارة، والتقليد هو موضوع الكلام، وفي الأصل: «التفويض...».

(٤) التكلية عن «قوانين الوزارة».

لَا تَسْتَكْفِينْ مَخْدُوعًا عَنْ عَقْلِهِ، وَالْمَخْدُوعُ مَنْ بُلِّغَ بِهِ قَدْرًا لَا يَسْتَحِقُّهُ، أَوْ أُتِيبَ ثَوَابًا لَا يَسْتَوْجِبُهُ .



وأما تقليدُ التدبير، فهو النظر فيما أَسْتَقَرَّتْ رُسُومُهُ، وَتَمَهَّدَتْ قَوَاعِدُهُ . وهو مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَزِيرِ وَبَيْنِ النَّاطِرِ فِيهِ ؛ لَكِنْ يَخْتَصُّ الْوَزِيرُ بِمِرَاعَاتِهِ، وَالنَّاطِرُ بِمِشْرِئِهِ ؛ لِيَسْتَظْهِرَ الْوَزِيرُ بِالْمِرَاعَةِ، وَلَا يَتَبَدَّلُ بِالْمِبَاشَرَةِ . وهو ضربان : أحدهما تدير الأجناد . والثاني تدير الأموال .

فأما تدير الأجناد، فلا يَسْتَفْنِي الْوَزِيرُ عَنْ تَقْلِيدِ سَفِيرِيهِ وَإِنْ كَانُوا يَلَاقُونَهُ ؛ لِيَحْفَظَ بِالسَّفِيرِ حُشْمَةَ وِزَارَتِهِ وَلَا يَقِفَ أَغْرَاضَ أَجْنَادِهِ ، وَقَدْ أَنْصَحَ عَنْ لَفْظِ كَلَامِهِمْ، وَجَفَوْتُ طِبَاعَهُمْ . وَالْأَغْلَبُ عَلَى تَدْيِيرِهِمُ الرَّأْيُ وَالسِّيَاسَةُ . فَيَعْتَبَرُ فِي هَذَا الْمُخْتَارِ لِهَذَا التَّقْلِيدِ سِتَّةُ شُرُوطَ :

أحدها: الهَيْبَةُ الَّتِي تَقْوِدُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِتَدْيِيرِ ذَوِي سَطْوَةٍ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى قُوَّةِ الْهَيْبَةِ .

والثاني: أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي الرَّأْيِ وَالسِّيَاسَةِ، لِيَقْوِدَهُمْ بِرَأْيِهِ إِلَى الصَّوَابِ وَيَقِيَهُمْ بِسِيَاسَتِهِ عَلَى الْإِسْتِفَامَةِ .

والثالث: أَنْ يَكُونَ مُتَوَصِّلًا إِلَى أَسْتِعْطَافِ الْقُلُوبِ، وَاجْتِنَاعِ الْكَلِمَةِ، لِيَسْلَمُوا مِنْ اخْتِلَافٍ أَوْ مَنَافَرَةٍ .

(١) كَذَا فِي قَوَائِمِ الْوَرَاةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « فَاْلْمَخْدُوعُ ... » بِالْعَامِ وَطَاهَرُ أَنْ حَسَّ السِّيَاقُ يَقْتَضِي الْوَاوَ .

(٢) كَذَا فِي « قَوَائِمِ الْوَزَارَةِ » . وَفِي الْأَصْلِ : « لَكِنْ يَخْتَصُّ ... » .

(٣) يَسْتَظْهِرُ : يَخْتِاطُ وَيَسْتَوْثِقُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « يَتَبَدَّلُ » بِالذَّالِ . وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا رَضَعَاهُ .

والرابع: أن يكون بينه وبين الأجناد مناسبة في الطباع ومشاكله في الأخلاق
يَتَرَجُّونَ [بها] في الموافقة و[لا] يَخْتَلِفُونَ [فيها] في المباينة .

والخامس: أن يكون سليم الباطن صحيح المعتقد؛ لأنه يصير أخص بهم ،
ويصIRON أطوع له .

والسادس: ما اختلف باختلاف الحال، فإن كان في زمان السلم اعتبر فيه
الأناء والسكون؛ وإن كان في زمان الحرب اعتبر فيه الإقدام والسطوة، ليكون
مطبوعا على ما يضيأى حال زمانه . فإذا ظفر بمن استكملها — وبعد أن يظفر به
إلا أن يُعَانَ بالتوفيق — وجب تقليده، ولزمت مناصفته في الحقوق التي له وعليه،
ليدوم ويستقيم . فقد قيل في منشور الحكم: مَنْ قَضَيْتَ واجبه، أَمِنْتَ جانِبَه .

وأما تدبير الأموال، فالوزير مَصُون عن مباشرتها، وإنما يحفظ دَخلها بالهبة
والاستظهار، ويضبط خرجها بالحاجة والاضطرار . وللتقليد على كل حال منهما
شروط .

فشروط التقليد على مباشرة دَخلها خمسة :

أحدها: أن يكون مطبوعا على العدل، ليُنصف ويتنصف .

والثاني: أن يكون متدينا بالأمانة، ليستوفى ويوفى .

والثالث: أن يكون كافيا، ليضبط بكفايته، ولا يضيع بعجزه .

والرابع: أن يكون خيرا بعمله يعرف وجوه مواده، وأسباب زيادته .

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) في «قوانين الوزارة»: «...فيها بالمباينة» .

(٣) في قوانين الوزارة: «على كل واحد منهما» .

والخامس : أن يكون رقيقاً بمعامله غير عسوف ولا أخرق . حكى ابن الإسكندر كتب إلى معلمه أرسطاطاليس ليستشيرَه في عماله ؛ فكتبَ إليه : إنَّ مَنْ كان له عيبٌ فأحسنَ في سياستهم قولَه الجندُ ، ومن كان له ضيعةٌ فأحسنَ تديرها قولَه الخراج .

وَأما شروط التقليد على مباشرة خرجها ، بعد الأمانة التي هي مشروطة في كل ولاية ، فمعتبرةٌ بأحوال الخرج . وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما كان راتباً عن رسوم مستقرة كأرزاق الجيوش والحواشي ، فالتقليد عليه شرطان : معرفة مقاديرها ، ومعرفة مستحقيها .

والثاني : ما كان عارضاً عن أوامر تقدمتها والناظرُ مأموراً بها كالمصالح والنفقات ، فالتقليد عليه شرطان : وقوفها على الأوامر ، ومعرفة أغراض^(١) الأمر .

والثالث : ما كان عارضاً فوض إلى رأى الناظر ووكل إلى تقريره كالمصالح والنفقات ، فالتقليد عليه أَوْفى شروطاً لوقوفها على اجتهاده وتقديره ، فيحتاج مع الأمانة إلى ثلاثة شروط :

أحدها : معرفة وجوه الخرج ، حتى لا يتصرف في غير حق .

والثاني : الاقتصاد فيه ، حتى لا يُفْضَى إلى سرف ولا تقصير .

والثالث : استصلاح الأئمان والأجور من غير تحيف^(٢) ولا غبن .

(١) كذا في "قوانين الوزارة" . وفي الأصل : "ومعرفة أغراض الأوامر" .

(٢) التحيف : التنقص .

وأما العزل فضربان :

- أحدهما : ما كان عن غير سبب فهو خارجٌ عن السياسة ؛ لأن للأفعال والأقوال أسبابا إذا تجردت عنها صار الفعلُ عَبَثًا والكلامُ لَفْوًا لا يقتضيه رأيٌ حَصِيفٌ ، ولا تُوجِبُه سياسةٌ لَيِّبٌ . وقد قيل : العزلُ أحدُ الطَّلَاقَيْنِ . فكما أنه لا يَحْسُنُ الطَّلَاقُ بغير سبب ، كذلك لا يَحْسُنُ العزلُ بغير سبب . وإذا لم يَثِقِ الناظر باستدامة نظره مع الاستقامة ، عدَل عنها إلى النظر لنفسه ، فعاد الوهنُ على عمله . وما يكون هذا العزلُ إلا عن قَسَلٍ أو مَلَلٍ .

والضرب الثاني : أن يكون العزلُ لسبب دعا إليه . وأسبابه تكون من ثمانية أوجه :

- ١٠ أحدها : أن يكون سببُه خِيَانَةً ظهرت منه ، فالعزلُ لها من حقوق السياسة مع استرجاع الخيانة والمقابلة عليها بالزواج المَقْوَمَةِ . ولا يُؤَاخَذُ فيها بالظنون والتهَم . فقد قيل : من يَخُنْ يَنْهَى .

- والوجه الثاني : أن يكون سببُه عَجْزٌ وقصورٌ كفايته ، فالعمل بالعجز مُضَاعٍ^(٢) ؛ وهو نقص في العاجز وإن لم يكن ذنباً له ؛ فلا يجوز في السياسة إقراره على العمل الذي عَجِزَ عنه . ثم رُوِيَ عَجْزُه بعد عَزَلِه ، فإن كان لثِقَل ما تقلده من العمل جاز أن يُقَلَّدَ ما هو أسهل ، وإن كان لقصور مُتَّهٍ وضعف حَزْمِه لم يكن أهلاً لتقليد ولا عمل .

(١) كذا في الأصل . والذي يؤخذ من كتب اللغة أن «تجرد» يتعدى بـ «من» .

(٢) التكلية عن «قوانين الوزارة» .

والوجه الثالث : أن يكون سببه اختلال العمل من عسفه أو خرقه . فهذا السبب زائد على الكفاية ، وخارج عن السياسة . والوزير المقلد فيه بين خيارين : إما أن يعزله بغيره ، وإما أن يكفّه عن عسفه وخرقه . ويجوز أن يكون مُرَصِّدًا لتقليد^(١) ما تدعو السياسة فيه الى العسف لمن شاق ونافر . فقد قيل : لكل بناء أساس ، ولكل تربة غراس .

والوجه الرابع : أن يكون سببه انتشار العمل به من لينة وقلة هيئته . فهذا السبب موهن للسياسة . والوزير فيه بين خيارين : إما أن يعزله بمن هو أقوى وأهيب ، وإما أن يصم إليه من تتكامل به القوة والهيبة . وخياره فيه معتبر بالأصلح . ويجوز أن يُقلد بعد صرفه مالا يُستزِرُّ فيه بضعفه .

والوجه الخامس : أن يكون سببه فضل كفايته وظهور الحاجة إليه فيما هو أكبر من عمله . فهذا أحد وجوه العزل وليس بعزل في الحقيقة ، وإنما هو نقل من عمل إلى ما هو أجل منه ، فصار بهذا العزل زائد الرتبة . وقد قال بعض البلغاء : الناس في العمل رجلان : رجل يميل به العمل لفضله ورياسته ، ورجل يميل بالعمل لتقصيره ودنائه ، فمن جَلَّ به العمل ازداد تواضعا وبشرا ، ومن جَلَّ بالعمل ازداد ترفعا وكبرا .

والوجه السادس : أن يكون سببه وجود من هو أكفأ منه . فترآى حال الأَكفأ ، فإن كان فضل كفايته مؤثرا في زيادة العمل به كان عزل الناظر به من لوازم (١) كذا في قواصيص الوزارة . وفي الأصل : « ما تدعو إليه السياسة فيه ... الخ » وظاهر أن كلمة « إليه » مقحمة لعبارة « أ كفا » بمعنى أكثر اضطلاعا بالأمر ، من الخطأ المشهور ، وكذلك كف . وأكفا في هذا المعنى ، وإنما الصواب لمة في كل هذا : أكفى ، وكاف ، وكفاة ، من الكفاية التي هي الاضطلاع بالأمر وحسن القيام به .

السياسة ولم يَسْغُ فيها إقراره على عمله؛ وإن لم يُؤثّر في زيادة العمل كان عزل الناظر من طريق الأولى في تقديم الأكفاء وتخيّر الأعوان ، وإن جاز في السياسة إقرار الناظر على عمله لنهوضه به .

- والوجه السابع : أن يكون سببه أن يَحْطَبَ عَمَلَهُ من الكفاة من يبذل زيادةً فيه . فلا يجوز عزله ببذل الزيادة حتى يكشف عن سببها ، فربما تَحَرَّصَ ^(١) بها البازل .
- رغبة في العمل ، أو لعداوة في العامل . فإن لم يَظْهَرْ لها بعد الكشف مُوجِبٌ لم يَحْزُ في السياسة عزله بهذا البذل الكاذب ؛ وكان البازل جديراً بالإبعاد لابتدائه بالإدغال .
- فإن ظَهَرَ مُوجِبُ الزيادة لم يَحُلْ من ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون لتقصير الناظر ؛ فيجب عزله . والوزير بعد عزله بين خيارين : إما أن يُقَلِّدَ البازل أو غيره من الكفاة . والثاني أن يكون مُوجِبُها فضل كفاية البازل ؛ فيجبُ عزله بالباذل دون غيره . والثالث أن يكون سببها عَسَفُ البازل ونُحْرَقَهُ ، فلا يجوز في السياسة عزل الناظر ولا تقريبُ البازل ، فربما مال إلى الزيادة من تَغَاضَى عن العدل ، فعزل وقَلَّدَ فصار هو العاسِفَ المُجَازِفَ .

- والوجه الثامن : أن يكون سببه أن الناظر مُؤْتَمَنٌ ، فيَحْطَبُ عَمَلَهُ ضَامِنٌ . فنضمين الأعمال خارج عن قوانين السياسة العادلة ، لأن المُؤْتَمَنَ عليها إذا كان كافياً أَسْتَوْفَى ما وَجَبَ ، وكَفَّ عما لم يَجِبْ ؛ وهذا هو العدل . والضامن إن ضَمِنَها بمثل آرتفاعها لم يُؤثّر ، وإن ضَمِنَها بأكثر منه تَحَكَّمَ في عمله ، وكان بين عَسَفٍ أو هَرَبٍ ، لأنه صَحِنَ لِيَقْتَمَ لَا لِيَقْرَمَ . وحسبي أن المأمون عَزَمَ على تضمين السَّوَادِ ، وعنده عُبَيْدُ اللَّهِ

(١) تحرص : ائتمنى وكذب . وفي الأصل « فربما تحرص ... » ، وفي قوانين الوزارة « فربما

ينخرجه ... » . وما وضناه يظهر أنه المناسب للسياق . فلعل ما في الأصل يكون محرفاً عنه .

(٢) الإدغال هنا : الوشاية والخيانة .

ابن الحسن العتبري القاضى ، فقال له : [يا أمير المؤمنين ^(١) إن الله قد دفعها إليك أمانة ، فلا تُخرجها من يدك قبالة ^(٢) . فعدل عن الضمان .

فهذا تفصيل ما تعلق بوزارة التفويض من عقد وحل وتقليد وعزل . فلنذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على ملكه .

ذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على ملكه

فأما حقوق السلطان على وزيره فهي ثلاثة :

أحدها : قيامه بمصالح ملكه ، وهى أربع : عمارة بلاده ، وتقويم أجناده ، وتثمين أمواله ، وحياطة رعيته .

٤٦

والثانى : قيامه بمصالح نفسه ، وهى أربع : إدارار كفايته ، وتحمل عوارضه ، وتهذيب حاشيته ، وإعداد ما يستدفع به النواب .

والثالث : قيامه بمقاومة أعدائه ، وذلك بأربعة أشياء : تحصين الثغور ، وأستكمال العدة ، وترتيب العساكر ، وتقدير الحدود . فيجب على الوزير أن يؤدى حقوق سلطانه ، ويوفى شروط أئمانه ، ويحذر بادرة مؤاخذته إن قصر ، وسطوة انتقامه إن فرط ، لأن بادرة الانتقام ، أسرع من ظهور الإنعام ، [لأن الانتقام يصدر عن طيش الغضب ، والإنعام يصدر عن ^(١) أناة الكرم] . وقد قيل فى حكم الفرس : ما أضعف طمع صاحب

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) القبالة : الكمال . من قبل (س) فبصر وضرب وسمع) بمعنى كمل . ومعناها هنا : أن يعطى السلطان عاملا أو أن يقبل العامل عاملا من أعمال السلطان يستغله فى مقابل مقدار معين من المال يتكفل بإدائه إليه .

(٣) كذا بالاصل ، وفى قوانين الوزارة " إدراك" .

السلطان في السلامة . وذلك أَنَّهُ إِن عَفَّ جَنَى عَلَيْهِ الْعَفَافُ عداوةً انخاصة ، وإن بَسَطَ يَدَهُ جَنَى عَلَيْهِ الْبَسِطُ أَلْسِنَةُ الْمُتَنَصِّحِينَ . فَلَزِمَ لذلك أَن يكون حَذَرُهُ أَغْلَبَ من رَجَائِهِ ، وخَوْفُهُ أَكْثَرَ من أَمْنِهِ . وَلِئَن تَكَدَّرَ بِهِمَا الْعِيشَ فهِمَا إِلَى السَّلَامَةِ أَدْعَى .

وأما حقوقُ الوزير على السلطان فثلاثة : أحدها : معونته على نظره .

- وذلك بأربعة أشياء : تقوية يده ، وتنفيذ أمره ، وإطلاق كفايته ، وألَّا يَحْمَلَ غيره عليه أَمْرًا . وقد قال سَابُورُ بْنُ أَرْدَشِيرَ في عَهْدِهِ إِلَى ابْنِهِ هُرْمُزَ : يَنْبَغِي لِلْوَزِيرِ أَن يكون قَوِيَّ الْأَمْرِ ، مقبُولُ الْقَوْلِ ، يَمَعُهُ مَكَانُهُ مِنْكَ ، من الضَّرَاعَةِ لَغَيْرِكَ ، وَتَبَعُهُ الثَّقَةُ بِكَ ، على بَدَلِ الصَّيْحَةِ لَكَ ، وَيُسَجِّعُهُ مَا يَعْرِفُ مِنْ رَأْيِكَ ، على مَقَاوِمَةِ أَعْدَائِكَ ؛ وَأَحْذَرُكَ أَن تَنْزِلَ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةَ مِنْ سِوَاهِ مَنْ خَدَمَكَ .

- والثاني : أَن يَتَّقَ مِنْهُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : أَلَّا يُؤَاخِذَهُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ، وَأَلَّا يَطْمَعَ في مَالِهِ من غير خِيَانَةٍ ، وَأَلَّا يُقَدِّمَ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ دُونُهُ ، وَأَلَّا يُمْكِنَ مِنْهُ عَدَاؤُهُ . وقد عَهِدَ مَلِكٌ إِلَى ابْنِهِ فَقَالَ : يَا بَنِيَّ ، إِنَّكَ لَنْ تَصِلَ إِلَى إِحْكَامِ مَا تَرِيدُهُ من تَدْبِيرِ مُلْكِكَ إِلَّا بِمَعُونَةِ وَزَرَائِكَ وَأَعْوَانِكَ ، فَأَعْنِهِمْ على طَاعَتِكَ بِمِيسَرَتِكَ ، وعلى معونتك بمساعدتك .

- والثالث : أَن يَحْفَظَ مَنَازِلَتَهُ من أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : [الْأَوَّلُ] ^(١) أَلَّا يَرْتَابَ بِبَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ سَلِيمٌ ، فَيُؤَاخِذَ بِالظَّنِّ ، وَيَعْجَزَ عَنْ دَفْعِهِ بِالْيَقِينِ ؛ فَلَيْسَ يُؤَاخِذُ بِضُمَائِرِ الْقُلُوبِ ، إِلَّا عِلَامُ الْغُيُوبِ . قيل لِكِسْرَى قُبَادَ : إِنَّ قَوْمًا مِنْ خَوَاصِّكَ قَدْ فَسَدَتْ سِرَائِرُهُمْ ؛ فَوَقَّعَ : أَنَا أَمْلِكُ الْأَجْسَادَ دُونَ النِّيَّاتِ ، وَأَحْكُمُ بِالْعَدْلِ لَا بِالرِّضَا ، وَأُخْصِصُ عَنِ الْأَعْمَالِ لَا عَنِ السَّرَائِرِ . والثاني : أَلَّا يَسْتَبْدِلَ بِهِ وَنَظَرُهُ مُسْتَقِيمٌ ، فيَقِلَّ نَفْعُهُ ، وَيَضْعُفُ

نشاطه ، ولا يُجهد نفسه في النهوض بما كلفه ؛ فإن داعي الطبع أبلغ من مصنوع التكلف . وقد أخذته لاستقامة وجدها به . فإذا أضاع حقه بالاستبدال ظلم نفسه ، وكان من غيره على خطر . وقد قال كسرى : الوزارة أبعدا الأمور من أن تحتمل غير أهلها . لأن الوزير من الملك بمنزلة سمعه وبصره ولسانه وقلبه ، لأنه مغلق الأبواب ، مستور عن الأبصار ؛ ليحفظه في أمواله ، ويستتر خلفه في أفعاله ؛ وحقيق^(١) بمن كان بهذه المنزلة أن يكون محفوظا . والثالث : ألا يؤاخذ به بذرك ما جره القضاء وساقه القدر ، فيجعله غرضا في معارضة خالقه . وهل الوزير فيه إلا كالملك ! فأفعال الله عز وجل لا تكون ذنوبا لعباده . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى ينفذ فيهم قضاؤه وقدره “^(٢) . والرابع : ألا يُحمَل ما ليس في قدرته ، ولا يُكلف ما ليس في طاقته ، فلا يُكلف الله نفسا إلا وسعها . وما ذاك إلا من دواعي التجنى ، ومبادئ التنكر .

فهذه حقوق الوزير على سلطانه . وهى مُقابلة لحقوق السلطان على وزيره . لكن حقوق الوزير موضوعة على المسامحة في أكثرها ، وحقوق السلطان موضوعة على المؤاخذة بأقلها ؛ لاستطالته عليه بالقدر وقصوره عنه بالنيابة .

وحيث ذكرنا هذه الحقوق الداخلة في وزارة التفويض فلندكر وزارة التنفيذ .

(١) في الأصل « وحقيق على من ... » .

(٢) هكذا في الأصل وفي قوايين الوزارة وفي مسند الفردوس للديلمى . وفي الجامع الصغير زيادة نصها : ” فإذا مضى أمره ردة إليهم عقولهم ووقعت الدامة “ .

ذكر وزارة التنفيذ

قال الماوردي ما معناه : إن لوزارة التنفيذ أربعة قوانين :

- فالأول من قوانينها : السَّفَارَةُ بين الْمَلِكِ وأهْلِ مَمْلَكَتِهِ ، لِأَنَّ الْمَلِكَ مُعْتَمَرٌ بِالْحِجَابِ ، مَصُونٌ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ بِالْحِطَابِ ؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ اخْتِصَاصَهُ بِسَفِيرٍ مُحْتَشِمٍ وَوَزِيرٍ مُعَظَّمٍ مُطَاعٍ فِيمَا يُورِدُهُ عَنْهُ مِنَ الْأَوَامِرِ وَالْوَاهِي ، وَيُهَايَ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ إِلَيْهِ مِنْ .
المَطَالِبِ وَالْمُبَاغَى . لِيَكُونَ لِلْمَلِكِ لِسَانًا نَاطِقًا ، وَأُذُنًا وَاعِيَةً . وَهَذِهِ السَّفَارَةُ مَخْتَصَةٌ بِخِمْسَةِ أَصْنَافٍ :

٤٧

- أحدها : السَّفَارَةُ بين الْمَلِكِ وَأَجْنَادِهِ ، فَيَحْمِلُهُمْ عَلَى أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، وَيَنْتَجِزُ لَهُمْ مِنَ الْمَلِكِ مَا اسْتَوْجِبُوهُ أَوْ سَأَلُوهُ . وَيَحْتَاجُ فِي سَفَارَتِهِ مَعَهُمْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّيْنِ وَالْعُنْفِ ، وَالْحُسُونَةِ وَاللُّطْفِ ؛ لِيَقْتَادَهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ بِالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ .

١٠

والثاني : السَّفَارَةُ بين الْمَلِكِ وَعُمَمَائِهِ . فَيَسْتَوْفِي مُنَاطَرَةَ الْعَمَالِ وَيَتَصَقَّحُ أَحْوَالَ الْأَعْمَالِ ؛ لِيَسْتَدْرِكَ خَلَلًا إِنْ كَانَ ، وَلِيَسْتَدِيمَ صَلَاحًا إِنْ وَجَدَ . وَيَحْتَاجُ فِي هَذِهِ السَّفَارَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ الرَّهْبَةِ حَاصَّةً ؛ لِيَكْفِيَهُمْ عَنِ الْخِيَانَةِ ، وَيَبْعَثَهُمْ عَلَى الْأَمَانَةِ .

- والثالث : السَّفَارَةُ بين الْمَلِكِ وَرِعِيَّتِهِ . لِيَتَصَدَّى لِإِنْصَافِهِمْ ، وَيُصْغِيَ إِلَى ظُلُمَاتِهِمْ ، فَيُمِضِي مَا تَيَسَّرَ لَهُ ، وَيُنْهِي مَا تَعَسَّرَ عَلَيْهِ . وَيَحْتَاجُ فِي هَذِهِ السَّفَارَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ اللَّيْنِ وَاللُّطْفِ ؛ لِيَصِلُوا إِلَى اسْتِيفَاءِ الظُّلَامَةِ ، وَلِيَسْتَدْفِعُوا ذُلَّ الْأَسْتِزَامَةِ .

١٥

(١) في الأصل « عن الملك » .

(٢) في الأصل : « لا ينادهم ... » وظاهر أنه تحريف . وفي « قوانين الوزارة » لا ينادهم ...
وهذا أيضا لا يتفق مع السياق .

والرابع: السفارة في آستيفاء حقوق السلطنة التي للملّة وعليه، من غير مباشرة قبض ولا إقباض^(١). ويحتاج في هذه السفارة إلى الرهبة فيما يستوفيه للملك، وإلى اللطف فيما يتجزّاه منه.

والخامس: السفارة في اختيار الثّمال، ومُشارفة الأعمال؛ لئِنهَى حالَ مَنْ يَرى تقليده وعزله من غير أن يُباشِر تقليدا ولا عزلا؛ لأنّ التقليد والعزل داخل في وزارة التفويض خارج عن وزارة التنفيذ. وشروط هذه السفارة: أن يكون جيّد الحَدَس، صحيح الاختيار، قليل الاعتِرار، عارفاً بكُفَاة الثّمال ومقادير الأعمال، لِيُحَمَدَ اختياره، وَيَقَلَّ عِتَارُه.

والثاني من قوانينها: أن يُمَدِّدَ الملكُ برأيه ومَشُورَتِه؛ فإنَّ الملكَ مع جِرائِله رأيه وصِحّة رويّته محبوبُ الشخص عن مباشرة الأمور، فصار محبوبَ الرأى عن الخبرة بها. فاحتاج إلى بارز الشخص بالمباشرة، ليكون بارز الرأى بالخبرة؛ فليس الشاهد كالعائب، ولا المُخَبَّر كالمعائن. والوزير أحقُّ بهذه المرتبة. وله في المشورة حالان:

إحداهما: أن يَتَدَيَّنَهُ الملكُ بالاستشارة، فيلزمه أن يُشِيرَ فيها برأيه سواء أختصّت بمُلكه أو تعدّت إلى غيره. وعلى الوزير فيها حقان: أحدهما: إجتِهاد رأيه في إيضاح الصواب. والثاني: إِبانة صِحّته بتعليل الجواب؛ ليكون مُجيباً ومُحتَجّاً؛ فَيُكْفَى تَوْهُمُ الزَّلَلِ وَيَسْلَمَ مِنْ ظَنّةِ الأَرْتِيابِ.

(١) قبض وإقباض: أى تسلّم وتسليم. والموجود في كتب اللغة التي بين أيدينا متعدداً من هذه المادة «قبض» بالتضعيف. ويصح «إقباض» على القول بأن تعدية الفعل بالهمزة قياسية.

(٢) كفاة: جمع كاف، من الكفاية وهي الاصطلاح بالأمر.

والحالة الثانية : أن يتدبّر الوزيرُ بالمشورة على الملك ، فله فيها حالتان :

إحدهما : ألا يَقَعَ بمشورته اجتلابُ نفعٍ ولا استدفاعُ ضررٍ . فهذا تجوّز من الوزير ، وتبسطُ على الملك ؛ إن أنكره فبحقه ، وإن احتمله فبفضله .

والثانية : أن يتعلّق بمشورته اجتلابُ نفعٍ ، أو استدفاعُ ضررٍ . فإن اختصّ بالملكة كان من حقوق الوزارة ، وإن تجاوزها كان من نصّح الوزير . وعليه أن يذكر سبب آتدائه ، ويوضّح صواب رأيه . ويلزمه فيما يُودّي به من الاستشارة ويبدأ به من المشورة ، أن يكتّمه عن كل خاص وعام ، لأمرين :

أحدهما : أن الرأى لا يجب أن يظهر إلا بالأفعال دون الأقوال ؛ لأن ظهوره بالفعل ظمّر ، وظهوره بالقول خطر . وقد قيل : من وهن الأمرِ إعلانه قبل إحكامه .

والثاني : أنه من أسرار الملك التي يجب أن تُكتم في الصدور ، وتُصان عن الظهور ؛ ليجمع بين تأدية الأمانة وطلب السلامة ؛ فإن في إفشاء سرّ الملك خطرا به وبمن أفشاه . وقبلما تعفو الملوكة عن مُفشي أسرارها ؛ لتردده بين خيانة وجناية .

والثالث من قوانينها : أن يكون عيا لللك ناظرة ، وأذنا سامعة ، يُنهى ما شاهد على حقّه ، ويُحرّم بما سمع على صدقه ؛ لأنه قد سوهم في الملك وميّز بالاختصاص ، ونُدب للمصالح ؛ فهو القائم مقام الملك في مشاهدة ما غاب ، وسماع ما بُعد . وعليه في ذلك ثلاثة حقوق :

أحدها : أن يُديم الفحص عن أحوال المملكة حتى يَعْلَمَ ما غاب كماله بما حضر ، وما خفي كماله بما ظهر ؛ فلا يتدلّس عليه حقّ أمرٍ من باطله ، ولا يشتبه

(١) كذا في قوايس الوزارة . وفي الأصل : « حق امرئ ... »

عليه صدق قول من كذبه . فإن قَصَرَ فيها حتى خَفِيت ، أو أَسْرَسِل فيها حتى تَدَلَّست
كان مُؤَاخَذًا بِجُرْمِ التَّقْصِيرِ ، وَجَرِيرَةِ الضَّرَرِ .

والثاني : أن يُعَجَّلَ مطالعة المَلِكِ بها ولا يُؤَخَّرَها ، وإن جاز تأخيرُ العمل بها ؛
لأن عليه الإنهاء ، وليس عليه العمل . وإذا كان من المَلِكِ بمنزلة عَيْنِهِ وأُذُنِهِ اللتين
يتعَجَّلُ [العلم] بهما ، وجب أن يَجْرَى معه على حَكَمِهِما ؛ لَيْسَ تَدْرِكُ المَلِكُ ما يجب
تَعَجُّلُهُ ، وَيُقَدِّمُ الرُّوْيَةَ فيما يجوز تأخيرهُ . فإن أُنْزِلَ الوَزِيرُ بِإِعْلَامِ المَلِكِ بها وقد حَسَمَ
ضَرَرَهَا ، كان للنصيحة مؤدِّيا ، ومن المَلِكِ على وَجَلٍ .

والثالث : أن يُوضَّحَ له حقائق الأمور ، ويُساوَى فيها بين الصغير والكبير ،
فلا يُمَيِّزُ قريبا ، ولا يُخَفِّفُ بعيدا ، ولا يُعْظِمُ من الأمور صغيرا ، ولا يُصَغِّرُ منها
عظيما . فإن خاف من صِغار الأمور أن تصيرَ كِجَارًا ، أو كِجَارُها أن تَعُودَ صِغارًا ،
أخبر بحقائقها في المبادئ ، وذكر ما تؤول إليه في العواقب ؛ ليكون بالمبادئ مُحَرِّرا ،
وفي الغايات مُشيرا . فإن أحبر بالغايات وأعرض عن ذكر المبادئ ، كان تدليسا ،
وكان بالإنكار حقيقا وبالذم جديرا .

والرابع من قوانينها : أن يَفْقِدَ راحة المَلِكِ بتعبه ، وَيَقِىَ دَعَتَهُ بِنَصْبِهِ ؛
ولا يَغِيبُ إذا أُرِيدَ ، ولا يَسَامُ إذا أُعِيدَ ؛ لِأَنَّهُ لِسَانُ المَلِكِ إِذَا نَطَقَ ، وَعَيْنُهُ إِذَا رَمَقَ ،
وِيَدُهُ إِذَا بَطَشَ ؛ فلا يَبْعُدُ عن دَعَائِهِ ، ولا يَضْجَرُ من نِدَائِهِ ؛ لِأَنَّ عَوَارِضَ المَلِكِ من
هُوَ أَحْسَنُ أَفْكَارِهِ وَتَقْلِبُ خَاطِرِهِ . وقد يَتَجَدَّدُ مع الأوقات ما لا تُعْرَفُ أسبابُهُ ، ولا تُعْتَقَنُ

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) ما يله : ماله وساعده .

(٣) كذا في قوانين الوزارة . وهو الذى ينسجم به الكلام . وفى الأصل : ما لم تعرف

- (١) أوقاته ؛ فليكن هذا الوزيرُ على رَصيدٍ منها . وربما ملَّ الوزير الملازمة فأعقبته أسفا إذا فارقتها ، لأن في ملازمته للملك نصبا يقتَرَن بعزٍّ ، وفي متاركته راحة تؤول إلى ذُلٍّ . فليختر لنفسه ما وافقها من عزٍ يَحْتَدِبه بالكَد ، أو ذُلٍّ يؤول إليه بالدَّعة . فإنه إن صَبَرَ على ما أَراده الملك طَفِرَ بإرادته من الملك ، وهو على الضدِّ إن خالفها . وقد قال أنوشروانُ : ما أَسْتَنْجِحتُ الأمورُ بمثل الصبر ، ولا آكُثِبتُ البغضاءُ بمثل الكبر . وقيل : من خَدَمَ السلطانَ خدَمه الإخوانُ . فَيَطْرُدُ على هذا التعليل أن من تنكَّر له السلطان ، تنكَّر له الإخوان . هذه قوانينُ وزارةِ التنفيذ .

ذكر ما يُمَيِّزُه وزارةُ التفويض على وزارةِ التنفيذ وما تَخْتَلِفُ فيه .

وتُمَيِّز وزارةُ التفويض على وزارةِ التنفيذ وتَخْتَلِفُ من ستة أوجه :

- ١٠ أحدها : أن الملك يُقَلِّدُ وزيرَ التفويض في حقوقه وحقوق رعيته ، ويقَلِّدُ وزيرَ التنفيذ في حقوقه خاصة دون حقوق رعيته ؛ لأنَّ وزيرَ التفويض تُنَفَّذُ الأمورُ برأيه ، ووزيرَ التنفيذ يُمَضِّيهَا بأمر الملك وعن رأيه .
- والثاني : أن وزارةَ التفويض تَفْتَقِرُ إلى عَقْدٍ يَصِحُّ به نُفُوذُ أفعاله ، ووزارةُ التنفيذ لا تَفْتَقِرُ إلى عقد ، لأنه فيها مأمورٌ بتنفيذ ما صدر عن أمر الملك .
- والثالث : أن وزيرَ التفويض مأخوذٌ بِدَرْكٍ ما أمضاه ، ووزيرَ التنفيذ غيرُ مأْخِذٍ بِدَرْكِهِ .

والرابع : أن وزيرَ التفويض لا يَنْعِزِلُ إلا بالقول أو ما في معناه دُونَ المِتَارَكَةِ ، [لأنه قد تَمَلَّكَ بها مباشرةُ الأمور] ، ووزيرَ التنفيذ يَنْعِزِلُ بِالمِتَارَكَةِ لأنه مأمورٌ .

(١) ظاهر أن كلمة « هذا » ها قلقة في مكانها إلا إذا أريد الإشارة إلى الوزير الذي سبق الكلام

والخامس: أن وزير التفويض لا ينعزل إن كُفَّ وترك، حتى يستعفى ويُعفيه الملكُ منها، لأنه مستودع الأعمال فلزمه ردُّها إلى مستحقِّها، ووزير التنفيذ يجوز أن ينعزل بعزل نفسه بالكفِّ والمناكة، لأنه لا شيء بيده فيؤخذ برده .

والسادس: أن وزير التفويض يفتقر إلى كفاية السيف والقلم، لهوضه بما أوجبهما، ووزارة التنفيذ غير مفتقرة إليهما لقصورها عنهما .

ويعتبر في وزير التنفيذ سنة أو صاف: وهي الأبهة والمُنة والهِمة والعفة والمروءة وجرالة الرأي . وهذه الأوصاف معتبرة في كل مُدبر ذي رياسة .

ذكر حقوق الوزارة وعهودها ووصايا الوزراء

أما حقوق الوزارة — فهي أن تُقلَّد لمن آجتمعت فيه ثمانية أوصاف، وهي التي ذكرها المساوردي في قوانين الوزارة، وبيَّنها بالمص والتعيين لا بالتعريض والإشارة:

فأحدها: أن يكون بأعباء الوزارة ناهضا، وفي مصالح المملكة راكضا؛ يقدِّم حظَّ الملك على حظِّ نفسه ويعلم أن صلاحه مقترن بصلاحه؛ فلن تستقيم أحوال الوزير مع اختلال أحوال الملك، لأن الفروع إنما تستمد من أصولها .

والثاني: أن يكون على الكدِّ والتعب فادرا، وفي السخط والرضا صابرا؛ لا ينفِر ان أوحش، فإن نفوره عَطَب. وليتوصل إلى راحته بالتعب، وإلى دَعَتِهِ بالنصب . وقد قيل: عِلَّةُ الراحة قِلَّةُ الإِسْتِراحة . وقال عبد الحميد: أتعِبَ قدمك، فكَم تعِبَ قَدَمُكَ!، فإن تشاغل الوزير براحته، ومال إلى لَذَّتِهِ، سُلِيهما بالتشكُّر، وعِدَمهما بالتغير .

والثالث: أن يكون لإحسان الملك شاكرًا، وإساءته عاذرًا، يشكر على يسير الإحسان، ويعذر على كثير الإساءة، ليستمد بالشكر إحسانه، ويستدفع بالعذر إساءته. فإن عدل عنهما، كان منه على ضدهما. فقد قيل: أحق الناس بالمنع الكفور، وبالصنيعة الشكور.

- والرابع: أن يظهر محاسنه إن خيمت، ويستر مساويه إن ظهرت، لأنه بمحاسنه موسوم وبمساويه معروف، يشاركه في حمد محاسنه، ويؤاخذ بدم مساويه. وربما أسترسل الملك لثقتة بالاحتجاب، فأرتكب بالهوى ما يصان عن إذاعته، فكان الوزير أحق بستره عليه، لأنه الباب المسلول منه إليه.

- والخامس: أن تخلص نيته في طاعته، ويكون سره كعلائنه، فإن القلوب جاذبة تملك أئنة الأجساد، فإن اتفقا، وإلا فالقلب أغلب، وإلى مراده أجذب. والقلوب تنم على الضمائر فتنبئك أسرارها وتذيع أسرارها. وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "في آبن آدم مضغة^(١) إذا صلحت صلح الجسد وإذا فسدت فسد الجسد ألا وهي القلب".

- والسادس: ألا يعارض الملك فيمن قزب وأستبطن، ولا يماريه فيمن حط ورفق، فإنه يتحكم بقدرته ويألف من معارضته. وربما أنقلب بسطوته إذا عورض، ومال بانتقامه إذا خولف. فبؤاد الملك تسبق نذيرها، وتدحض أسيرها، فإن سلم من الخطر لم يسلم من الضجر.

- (١) كذا في الأصل وفي قواين الوزارة. غير أن الأصل لم تذكره كلمة "الجسد" في الموضعين، ونصه في البعازي من حديث طويل "ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله ألا وهي القلب" وفي النهاية لابن الأثير "إن في آبن آدم مضعة إذا صاحت صلح الجسد كله".

والسابع : أن يتقاصر عن مُشاكلة الملك في رتبته ، ويقصّ نفسه عن مثل هيئته ، فلا يلبس مثل ملائسه ، ولا يركب مثل مراكيه ، ولا يستخدم مثل خدمه ؛ فإن الملك يأنف إن مُوئِل ، وينقم إن شُوكل ، ويرى أن ذلك من أمواله المُجتاحة ، وحشمتِه المستباحة . وليقتصر على نظافة لباسه وجسده من غير تصنع ، فإن النظافة من المروءة ، والتّصنع للنساء ؛ ليكون بالسلامة محفوظا ، وبالْحشمة ملحوظا .

والثامن : أن يستوفى للملك ولا يستوفى عليه ، ويتأوّل له ولا يتأوّل عليه ؛ فإن الملك إذا أراد الإنصاف كان عليه أقدر ، وإن لم يُرده فيدّ الوزير معه أقصر ؛ وإنما أراد الوزير عونا لنفسه ولم يرده عونا عليها . فإن وجد إلى مساعدته سبيلا سارع إليها ، وإن خاف ضررها وانتشار الفساد بها تلطف في كفه عنها إن قدر . فإن تعذّر عليه تلطف في انخلاص منها ؛ ولا يجهز بالمخالفة . سئل بعض حكام الروم عن أصلح ما عوشر به الملوك ، فقال : قلة الخلاف وتخفيف المُثونة . والملوك لا يُصحبون إلا على اختيارهم ، ولا يتمسكون إلا بمن وافقهم على آرائهم . وإذا روعيت أحوال الناس وجُدوا لا ياتلفون إلا بالمُوافقة ، فكيف الملوك ! قال شاعر :

الساس إن وافقهم عُدُّوا * أو لا فإنّ جناهم مرّ

كم من رياض لا أنيس بها * تُركت لأنّ طريقها وعُرّ



وأما عهودها ووصاياها — فلم أرَ فيها طالعتُه في هذا المعنى أشمل ولا أكل ولا أنفع ولا أجمع من كلام لأبي الحسن الماوردي ؛ فلذلك أوردته بقصّه ، وأتيت على أكثر نصّه .

- قال الماوردي : فأما العهد الموقظة فساأقول ، وأرجو أن يقترن بالقبول :
- اجعل أيها الوزير لله تعالى على سرك رقبيا يلاحظك من زيغ في حقه ، وأجعل لسلطانك على خلوتك رقبيا يكفك عن تقصير في أمره ، ليسلم دينك في حقوق الله تعالى ، وتسلم دنياك في حقوق سلطانك ، فتسعد في عاجلتك وآجلك ، فإن تنافى اجتماعهما لك فقدّم حق الله تعالى على حق الملك . فلا طاعة لمخلوف في معصية الخالق . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أَحَبَّ دُنْيَاهُ أَصْرَبَ بِأَحْرَتِهِ وَمَنْ أَحَبَّ آخِرَتَهُ أَضْرَبَ بِدُنْيَاهُ [فَأَثَرُوا مَا يَبْقَى عَلَى مَا يَفْنَى] " وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أُنْتَمَسَ رِضَا اللَّهِ بَسَحَطَ النَّاسِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ" . قال : حق عليك أيها الوزير أن تكون بأمور الناس خبيرا ، وإلى أحوالهم مُتَطَلِّعًا ، وبهم على نفسك وعليهم مُسْتَظْهِرًا ، لأنهم من بين من تسوسه أو تستعين به ، لتعلم ما فيهم من فضل ونقص وعلم وجهل وخير وشر ، وتتحرز من غرور المُتَشَبِّه وتدليس المُتَنَصِّع ، فتعطى كل واحد حقه ، ولا تقصر بذى فضل ، ولا تعتمد على ذى جهل . فقد قيل : من الجهل ضحبة ذوى الجهل ، ومن الحُحال مجادلة ذوى الحُحال . وأفرق بين الأخيار والأشرار ، فإن ذا الخبر ينفى ، وذا الشر يهدم . وأحذر الكدوب فليس ينصحك من غش نفسه ، ولن يفكك من ضررها . ولا تستكفين عاجرا فيصبيح العمل ، ولا شيرها فيضرك باحجانها . ولا تعبا بمن لا يحافظ على المروءة ، فقلما تجد فيه خيرا ، لزهده في صيانة النفس وميله إلى نحول القدر . وبعيدٌ ممن أسقط حق

(١) نعمة الحديث عن قوانين الوزارة وعن الجامع الصغير .

(٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل « حقيق » وهو غير ملائم لما هنا .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، ولعل المتشبه : من يظهر غير ماظهر عليه من صفات ومواهب ، بأن يظهر

مظهر ذى الكفاية والفصل وليس به . وفي الأصل : « المشبه » وهو تحريف .

(٤) احتجن المال : ضمه لعمه وأخوته .

نفسه أن يقوم بحق غيره، وصعب على من أَلِف إسقاط التكلف أن يَحُول عنه .
وقد قيل في حِكَم الهند : ذو المروءة يرتفع بها ، وتاركها يهبط ؛ والارتقاء صعب
والانحطاط هين ، كالحجر الثقيل الذي رفعه عسير وحطه يسير .

٥٠

وقال بعض البلغاء : أَحْسِنُ رِعايةَ ذَوِي الحُرُمَاتِ ، وأقْبِلْ على أَهْلِ المُرُوءَاتِ ؛
فإن رِعايةَ [ذَوِي] ^(١) الحرمة تدل على كرم الشيمة ، والإقبال على ذَوِي المروءة يُعْرِبُ عن
شرف الهمة . إختِبر أحوال من أَسْتَكْفَيْتَهُ لتعلم عجزه من كِفَايَتِهِ . وإِحْسَانُهُ من
إِسَاءَتِهِ ؛ فتَعَمَلْ بما عَلِمْتَ مِنْ إِقْرَارِ الكافي وصرف العاجر ، وحِدِّ المحسن وذمّ ^(٢)
المسيء . فقد قيل : مِنْ أَسْتَكْنَى الكُفَاةَ ، كُفِيَ العُدَاةَ . فإن أَلْبَسْتَ عَلَيْكَ [أُمُورَهُمْ]
أَوْهَنْتَ الكافيَ وَسَلَطْتَ العاجرَ ، وَأَضَعْتَ المحسنَ وَأَغْرَيْتَ المسيءَ . وَلَأنَّ يَكُونُ
العمل خالِيا فَصَرِفَ إِلَيْهِ فِكْرَكَ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَبْأِشِرَهُ عَاجِزٌ أَوْ خَائِنٌ فَيَقْبَحَ بِهِمَا أَثْرَكَ .
فَأَحْذَرِ العاجرَ فَإِنَّهُ مُضِيعٌ ، وَتَوَقَّ الخائِنَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ لِنَفْسِهِ . قال شاعر :

إِذَا أَنْتَ حَمَلْتَ الخُورُونَ أَمَانَةً * فَإِنَّكَ قَدْ أَسْنَدْتَهَا شَرَّ مُسْنَدٍ

اِقْتَصِرْ في أَعْوَانِكَ بِحَسَبِ حَاجَتِكَ إِلَيْهِمْ . وَلَا تَسْتَكْثِرْ مِنْهُمْ لَتَكْثُرَ بِهِمْ . فَلَنْ يَخْلُو
الاسْتِكْثَارُ مِنْ تَنَافُرٍ يَقَعُ بِهِ الخُلُلُ ، أَوْ اتِّفَاقٍ يُسْتَأْكَلُ بِهِ العمل . وَلِيَكُنْ أَعْوَانُكَ وَفَقَّ
أَعْمَالُكَ ، فَإِنَّهُ أَنْظِمَ لِلشَّمْلِ وَأَجْمَعُ لِلْعَمَلِ وَأَبْلَغُ فِي الاجْتِهَادِ وَأَبْعَثُ عَلَى النَّصِيحِ .
قال ابن الرومي :

عَدُوُّكَ مِنْ صَدِيقِكَ مُسْتَفَادٌ * فَلَا تَسْتَكْثِرْ مِنَ الصَّحَابِ
فَإِنَّ الدَّاءَ أَكْثَرُ مَا تَرَاهُ * يَكُونُ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ

(١) الكلمة عن قوانين الوزارة .

(٢) كما في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : « والإقبال على ذَوِي المروءة يعرف من شرف المروءة » .

فدعْ عنك الكثيرَ فكم كثيرٌ * يعافُ وكم قليلٌ مُستطابٍ
فما اللبَّحُ الملاحُ بمُروياتٍ * وتلقى الرِّىَّ في النُّظفِ العذابِ

- هَدَّبَ نَفْسَكَ مِنَ الدَّنَسِ تَهْدُبُ جَمِيعُ أَتْبَاعِكَ . وَزَوَّ نَفْسَكَ عَنِ الطَّمَعِ تَنْزِعُ
جَمِيعَ خَلْقَانِكَ . وَتَوَقَّ الشَّرَّ فَلَنْ يَزِيدَكَ إِلَّا حِرْصًا إِنْ أَجْدَيْتَ ، وَنَقَصَا إِنْ أَكْدَيْتَ^(١) ،
وَهُمَا مَعَزَةٌ ذِي الْفَضْلِ وَمَصْرَّةٌ أُولَى الْحَزْمِ . رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ : ” اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَلَا يَزِدُّ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا حِرْصًا وَلَا تَزِدُّهُمْ إِلَّا بُعْدًا “ .^(٢)

- رُضْ نَفْسَكَ عَنِ الطَّمَعِ يَنْزِعُ جَمِيعُ عَمَلِكَ ، وَتَنْتَظِمُ بِكَ جَمِيعُ أَعْمَالِكَ . وَلَا تَكِلْ^(٣)
إِلَى غَيْرِكَ مَا تَخْتَصُّ بِمُبَاشَرَتِهِ طَلَبًا لِلدَّعَا ، فَتَعَزَّلَ عَنْهُ نَفْسَكَ وَتَوَثَّرَ بِهِ غَيْرَكَ ؛ فَتَكُونَ
مِنْ وَفَائِهِ عَلَى غَدَرٍ ، وَمِنْ نَفْسِكَ عَلَى تَقْصِيرٍ . قَالَ بَرْزُجِيهْرُ : إِنْ يَكُنِ الشَّغْلُ مَجْهَدَةً ،
فَإِنَّ الْفَرَاغَ مَفْسَدَةٌ . وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ : مَا زَانَكَ مَا أَضَاعَ زَمَانُكَ ، وَلَا شَانَكَ
مَا أَصْلَحَ شَانَكَ .

- اجْعَلْ زَمَانَ فَرَاغِكَ مَصْرُوفًا إِلَى حَالَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا رَاحَةً جَسَدِكَ وَإِجْهَامُ
خَاطِرِكَ ، لِيَكُونَ عَوْنًا لَكَ عَلَى نَظَرِكَ . وَالثَّانِيَةِ أَنْ تَفْكَرَ بَعْدَ رَاحَةِ جَسَدِكَ وَإِجْهَامِ
خَاطِرِكَ فِيمَا قَدَمْتَهُ مِنْ أَفْعَالِكَ ، وَتَصَرَّفْتَ فِيهِ مِنْ أَعْمَالِكَ : هَلْ وَافَقَتْ الصَّوَابَ

- (١) أجدى : أصاب الجدوى وطهر بما يريد . والجدوى : العطية . وأكدى : أخفق ولم يظهر
بحاجته ، أى إن الشرَّ يريد صاحبه مع الفوز حرصاً ، ومع الإحفاق نقصاً .

- (٢) نصه في الجامع الصغير : ” اقترت الساعة ولا يرداد الناس على الدنيا إلا حرصاً ولا يزدادون
من الله إلا بعداً “ . وفي مسند الفردوس للديلمى كرواية الأصل إلا أنه يتفق مع رواية الجامع الصغير في
” على الدنيا “ بدل ” في الدنيا “ .

- (٣) كذا في الأصل والذى في قوانين الوزارة : ” رضى نفسك بمباشرة الأعمال يرهبك جميع عمالك
وينتظم به جميع أعمالك “ .

- (٤) في قوانين الوزارة : « ما يختص بمباشرتك ... » .

فيه فتقوِّيه وتجعله مثالا تحتذيه ، أو نالك فيها زلل فتستدرِّك منه ما أمكن ، وتنتهي عن مثله في المستقبل . فقد قيل : من فكَّر أبصر . وقال بعض البلغاء : من لم يكن له من نفسه واعظ ، لم تنفعه المواعظ .

٥ اخفِضْ جَاحَكَ لِمَنْ عَلا ، وَوِطِّ كَنَفَكَ لِمَنْ دَنَا ، وَتَجَافَ [عَنْ] الْكِبَرِ تَمَلِّكُ
من القلوب مودَّتها ، ومن النفوس مساعدتها . فقد قيل لحكيم الروم : مَنْ أَضْبِقُ
الناس طريقا ، وأقلَّهم صديقا ؟ قال : مَنْ عَاشَرَ النَّاسَ بَعْبُوسَ وَجْهِهِ ، وَأَسْتَطَالَ
عليهم بنفسه . ولذلك قيل : التواضع في الشرف ، أشرف من الشرف .

١٠ كُنْ شَاكُورًا فِي النِّعْمَةِ ، صَبُورًا فِي الشَّدَةِ ، لَا تُتَطَرِّكُ السَّرَّاءَ ، وَلَا تُدْهَشُكَ الضَّرَاءُ ؛
لِتَكْفَأَ أَحْوَالَكَ ، وَتَعْتَدِلَ خِصَالَكَ ؛ فَتَسْلَمْ مِنْ طَيْشِ الْبَطْرِ وَحَيْرَةِ الدَّهْشِ . فقد قال
بعض الحكماء : اِسْتَفِيزْ بِشُكْرِ النِّعْمَةِ عَنِ الْبَطْرِهَا . وقيل في أمثال الهند : العاقل
لَا يَطِيرُ بِمِزْلَةٍ أَصَابَهَا وَلَا شَرَفٍ وَإِنْ عَظُمَ ، كَالْجَبَلِ الَّذِي لَا يَتَرَزَّلُ وَإِنْ أَشَدَّتْ الرِّيحُ ،
وَالسَّخِيفُ يُطْرَهُ أَدْنَى مِزْلَةٍ كَالْحَشِيشِ الَّذِي تَحْرُكُهُ أَدْنَى رِيحٍ .

١٥ اِسْتَدِمْ مَوَدَّةَ وَلِيِّكَ بِالْإِحْسَانِ [إِلَيْهِ] ، وَأَسْتَسِلَّ بِخِيَمَةِ عَدُوِّكَ بَعْدَ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ ،
وَدَاهِنِ مَنْ يَجَاهِرُكَ بَعْدَاوَتِكَ . فقد قيل لبعض الحكماء : مَا الْحَزْمُ ؟ قال : مُدَاجَاةُ
الْأَعْدَاءِ ، وَمُؤَاخَاةُ الْأَكْفَاءِ . وَلَا تَعُولُ عَلَى التَّهْمِ وَالظَّنِّ [وَأَطْرَحِ الشَّكَّ بِالْيَقِينِ] .

فقد قيل : لَا يُفْسِدُكَ الظَّنُّ عَلَى صَدِيقٍ قَدْ أَصْلَحَكَ الْيَقِينُ لَهُ . قال شاعر :
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَبْرَحْ تَظُنُّ وَتَقْتَضِي * عَلَى الظَّنِّ أَرَدَتْكَ الظُّنُونُ الْكَوَاذِبُ

٥١ وَأَخْتَبِرْ مَنْ أَشْبَهَتْ حَالَهُ عَلَيْكَ ، لَتَعْلَمَ مَعْتَقَدَهُ فَيْكَ ، فَتَدْرِي أُنْ تَضَعُهُ مِنْكَ ؛
فَإِنَّ الْأَلْسِنَ لَا تَصْدُقُ عَنِ الْقُلُوبِ ، لَمَّا يَتَصَنَّعُ الْمَدَاحِيُّ وَيَتَكَلَّفُ الْمَدَاهِنُ . وشهادات

القلوب أصدق، ودلائل النفوس أوثق. فإن وقفت بك الحال على الارتياب، اعتقدت المودة في ظاهره، وأخذت بالحزم في باطنه. وإذا أقنعتك الإغضاء عن الاختبار فلا تخطئه، فأكثر الأمور تمسح على التغافل والإغضاء. فقد قال أكرم بن صبيح: من تشدد نفر، ومن تراخى تألف، والسرور^(١) في التغافل. ولعلها جوهر المغضى وقوطع المتغافل، مع أنعطاف القلوب عليه، وميل النفوس إليه. وهذا من أسباب السعادة وحسن التوفيق.

شاور في أمورك من يتق منه بثلاث خصال: صواب الرأي، وخلوص النية، وكتان السر. فلا عار عليك أن تستشير من هو دونك إذا كان بالشورى خيرا، فإن لكل ذي عقل ذخيرة من الرأي وحظا من الصواب، فتزداد برأى غيرك [وإن كان رأيك] جزلا، كما يزداد البحر بمواده من الأنهار وإن كان غزيرا. وقد يفضل المستشير على المشير، ويظفر المشير بالرأي، لأنها ضالة يظفر بها من وجدها من فاضل ومفضل. وعول على استشارة من جرب الأمور وخبرها، وتقلب فيها وبارها، حتى عرف مواردها ومصادرها، فلن يخفى عليه خيرا وشرها، ما لم يوهنه ضعف الهرم. وأعدل عن استشارة من قصد موافقتك متابعة لهواك، أو اعتمد مخالفتك

أنحرافا عنك، وعول على من توتى الحق لك وعليك. فقد قيل في قديم الحكم: من التمس الرخص من الإخوان في الرأي، ومن الأطباء في المرض، ومن الفقهاء في الشبهة، أخطأ الرأي، وزاد في المرض، وأحتمل الوزر. ولا تؤاخذ من استشرت بدرك الرأي^(٢)

(١) في الأصل « والسور في التغافل » وفي « كتاب التاج في أخلاق الملوك » طبع المطبعة الأميرية

ص ٥٧ و ١٠٣: « السور التغافل » فكلية « السور » في الأصل محرفة عن السور. والسور: السخاء في مروة.

(٢) النكلة عن قوانين الوزارة.

(٣) الدرك: النبة.

إِنْ زَلَّ، فَمَا عَلَيْهِ إِلَّا الْجَهْدُ وَإِنْ حَمَزَتْهُ الْأَقْدَارُ عَنِ الظُّفَرِ . فَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ
الْحِكْمِ : مَنْ كَثُرَ صَوَابُهُ لَمْ يُطْرَحْ لِقَلِيلِ الْخَطَا ،

اخْتَرَا لَأَسْرَارِكَ مِنْ تَتَّقِ بِدِينِهِ وَكِتْمَانِهِ ، وَتَسْلَمُ مِنْ إِذَاعَتِهِ وَإِذْلَالِهِ ، وَلَوْ قَدَّرْتَ
أَلَّا تُودِعَ سِرَّكَ غَيْرَكَ ، كَانَتْ أَوَّلَى بِكَ وَأَسْلَمَ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ فِيهَا بَيْنَ خَطَرٍ أَوْ حَذَرٍ .
وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ : إِنْ فَرَدَ بِسِرِّكَ وَلَا تُودِعُهُ حَازِمًا فَيَزِلُّ ، وَلَا جَاهِلًا فَيَخُونُ .

تَثَبَّتْ فِيهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى اسْتِدْرَاكِهَا ، فَتَمَلُّمَا تُعْقِبُ الْعَجَلَةُ إِلَّا نَدَمًا . رُوِيَ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ
أَوْ كَادَ “ . وَقِيلَ فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ : مَنْ كَانَ ذَا تُؤَدَّةٍ وَصَفَ بِالْحِكْمَةِ .

وَقَسِدَمَ مَا قَدَّرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ ، فَقَلْبُهَا يُعْقِبُ الرَّبُّ إِلَّا فَوَاتَا ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ
غَايَةٌ ، وَلِنَفْوُذِ الْأُمُورِ نَهَايَةٌ ، فَانْتَظِمْنَهَا فِي مَكْتَبِكَ تَسْعُدُ بِمَا قَدَّمْتَهُ ، وَيَسْعُدُ بِكَ مِنْ أَعْتَمَتِهِ .
قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ تَهَيَّأَ الْفُرْصَةُ فَإِنَّهَا تَمُرُّ مَرًّا السَّحَابِ .
وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : مَنْ أَتَى الْفُرْصَةَ عَنْ وَقْتِهَا ، فَلْيَكُنْ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ قُوَّتِهَا .

وَأَحْذَرُ قَبُولِ الْمَدْحِ مِنَ الْمَتَمَلِّقِينَ ، فَإِنَّ الْفَقَاقَ مَرْكُوزٌ فِي طِبَاعِهِمْ ، وَيَدَا جُنُوكَ
بِهِنَّ عَلَيْهِمْ ؛ فَإِنَّ نَفْقُوقًا عَلَيْكَ غَشَّشَتْ نَفْسَكَ ، وَدَاهَنْتْ حَسْرَتَكَ ؛ وَأَنْتَ أَعْرَفُ
بِنَفْسِكَ مِنْ غَيْرِكَ فَمَا تَسْتَحِقُّ بِهِ حَمْدًا أَوْ ذَمًّا . فَاصْبِرْ نَفْسَكَ بِمَا فِيهَا ، فَإِنَّكَ أَعْلَمُ
بِمَخَاسِنِهَا وَمَسَاوِيهَا . فَقَدْ قِيلَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكُتُبِ السَّالِفَةِ : « عَجَبٌ لِمَنْ
قِيلَ فِيهِ الْخَيْرُ وَلَيْسَ فِيهِ كَيْفٌ يَفْرَحُ ! وَعَجَبٌ لِمَنْ قِيلَ فِيهِ الشَّرُّ وَهُوَ فِيهِ كَيْفٌ

(١) كَذَا فِي قَوَائِنِ الْوِزَارَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « وَلَهُوَ الْقَدَرُ ... » .

(٢) كَذَا فِي قَوَائِنِ الْوِزَارَةِ . وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْهَيْنِ عَلَيْهِمُ : الْمَدْحَ الَّذِي لَا يَكْفُهُمْ شَيْئًا . وَفِي الْأَصْلِ :

« وَبِذَلِكَ أَخَوْتُكَ تَهْنِ عَلَيْهِمْ » وَهُوَ طَاهِرُ التَّحْرِيفِ . ٢٠

ينضب ! » . وقال بعض البلغاء : « من أظهر شكره فيما لم تأت إليه فأحذرهُ أن يكفرَ بِعَمَلِك فيما أسديتَ إليه . ففوّضَ مدحك إلى أفعالك ، فإنها تمدحك بِصِدْقِ إن أحسنت ، وتذمُّك بِحقِّ إن أسأت . ولا تنفّرَ بِمُخَادَعَةِ اللسانِ الكذوبِ . فقد قيل : أَبْصُرُ الناسَ من أحاطَ بذنوبه ، ووقَفَ على عيوبه . وكتب حكيم الروم إلى الإسكندر : لا ترغب في الكرامة التي تنالها من الناس كرها ، ولكن في التي تستحقها بحسن الأثر وصواب التدبير . »

اعتمدَ بِنظركَ إِمَادَ سُلْطَانِكَ وشكرَ رِعْيِكَ ، تكنُ أَيَّامُكَ سعيدة ، وأفعالكُ محمودة ، والناسُ بك مسرورين ، ولك أعوانا مساعدين ، ويبقى بِعَدْلِكَ [في الدنيا] جميل أثركَ ، وفي الآخرة جزيلُ أجركَ . وأسعدَ بالله من صدّها فَعَدِلَ بك إلى ضدّها ، فإن الولاياتِ كَالْحَمَكِ تُظْهِرُ جواهرَ أربابها ، فمنهم نازلٌ مرذولٌ ومنهم صاعدٌ مقبول .
١٠ فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَحْسِنُوا جِوَارِ نِعَمِ اللَّهِ فَقَلَمَّا زَالَتْ عَنْ قَوْمٍ فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ » . وتعرض رجلٌ ليحيى بن خالد وهو على الحِمْصِ بِكَلْبٍ وسأله أن يَجْتِمِعَ ، فقال : يا غلام آخِمْ كِتَابَهُ ما دام الطينُ رطباً ، ثم أنشد :

إذا هبتَ رياحُكَ فاغتنمِها . وجدَ لِكُلِّ خَافِقَةٍ سكونُ

ولا تَغْفُلْ عن الإحسانِ فيها * فما تدرى السكونُ متى يكونُ

(٥٢)

إذا نلتَ من سلطانك حظاً ، وأوجبتَ عليه بِخِدْمَتِكَ حقاً ، فلا تستوفِهِ ، ودعْ لِنَفْسِكَ بَقِيَّةً يَذْخُرُهَا لك ويرأها حقاً من حقوقك ، ويكونُ كِفِيلٌ أداهاً إِلَيْكَ . فإن استوفيتها برئ وصرتَ إلى غايةٍ ليس بعدها إلا النقصان . قال الشاعر :

إذا تمَّ أمرٌ بدا نقصُهُ . توقَّعْ زوالاً إذا قيلَ تمَّ

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ مُرْصِدٌ لِحَوَائِجِ النَّاسِ ، لِأَنَّ بِيَدِكَ أَرْزَاقَ الْأُمُورِ وَإِلَيْكَ غَايَةُ الطَّلَبِ ،
فَكُنْ عَلَيْهَا صَبُورًا ، تَكُنْ بِقَضَائِهَا مُشْكُورًا ؛ وَلَا تَضْجِرْ عَلَى طَالِبِهَا وَقَدْ أَمْلَكَ ، وَلَا تَتَفَرَّ
عَلَيْهِ إِذَا رَاجَعَكَ ؛ فَمَا يَجِدُ النَّاسُ مِنْ سَأْلِكَ بَدَأَ . وَلَخَيْرٌ دَهْرُكَ أَنْ تُرَى مُرْجُوًّا .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ :

لَا تَدْخُلَنَّكَ صَجَرَةٌ مِنْ سَائِلٍ * فَلْخَيْرُ دَهْرِكَ أَنْ تُرَى مُسْتَوْلاً
لَا تَجْمَحَنَّ بِالرَّدِّ وَجْهَ مُؤْمِلٍ * فَبَقَاءُ عِرْكَ أَنْ تُرَى مَأْمُولاً
وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ عَنْ قَلِيلٍ صَائِرٌ * خَيْرًا فَكُنْ خَيْرًا يَرُوقُ جَمِيلًا

وَقَدْ قِيلَ فِي الصَّحُفِ الْأَوَّلَى : الْقَلْبُ الضَّيِّقُ لَا تَحْسُنَ بِهِ الرِّيَاسَةُ ، وَالرَّجُلُ اللَّئِيمُ
لَا يَحْسُنُ بِهِ الْغِنَى . وَلَئِنْ كَانَتْ الْحَوَائِجُ كَالْمَغَارِمِ لَمَنْ أَسْتَقْلَمَهَا فَهِيَ مَغَانِمٌ لِمَنْ وَفَّقَ لَهَا .
رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ ^(١)
إِلَّا عَظُمَتْ مَثُونُهُ النَّاسِ عَلَيْهِ فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ مَثُونَةَ النَّاسِ عَرَضَ تِلْكَ النِّعْمَةُ
لِلزَّوَالِ ” .

وَإِذَا جَعَلَتِ الْوِزَارَةُ غَايَاتِ الْأُمُورِ إِلَيْكَ ، وَحَوَائِجَ النَّاسِ وَاقِفَةً عَلَيْكَ ، وَالْقُدْرَةُ
لَكَ مُسَاعِدَةً ، لِأَنْبَاسِاطِ يَدِكَ وَنَفُوذِ أَمْرِكَ ، صَرْتَ بِالتَّوَقُّفِ وَالْإِعْرَاضِ مُخْلًا
بِحَقُوقِ نَظَرِكَ ، وَآسِفًا عَلَى فَوَاتِ مَكْنَتِكَ . فَقَدْ قَالَ بَهْرَامُ جُورِي فِي عَهْدِهِ إِلَى مُلُوكِ
فَارِسَ : إِنَّكُمْ بِمَكَانٍ لَا مَصْرِفَ لِلنَّاسِ عَنْ حَوَائِجِهِمْ إِلَيْكُمْ ، فَلْتَتَسَّعْ صُدُورُكُمْ كَاتَسَّاعِ
سُلْطَانِكُمْ . قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ :

إِذَا جَدَّدَ اللَّهُ لِي نِعْمَةً * شَكَرْتُ وَلَمْ يَرِنِّي جَاهِدًا

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَقَوَائِنُ الْوِزَارَةِ . وَصَّه فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ : ” مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ إِلَّا

أَشْتَدَّتْ عَلَيْهِ مَثُونَةُ النَّاسِ فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ الْمَثُونَةَ لِلنَّاسِ فَقَدْ عَرَضَ تِلْكَ النِّعْمَةُ لِلزَّوَالِ ” .

(١) ولم يزل الله بالعائدات : على من يعود بها عائدا
أيا جامع المال وقهرته * لفيرك إذ لم تكن خالدا!
فإن قلت أجمعه للبنين * فقد يسبق الولد الوالد
وإن قلت أخشى صروف الزمان * فكن في تصاريفه واحدا

- فاجعل يومك أسعد من أمسك، وصلاح الناس عندك كصلاح نفسك. وميل
إلى اجتذاب القلوب بالاستعطاف، وإلى استئالة النفوس بالإيناف، تجدهم كثرا
في شدائدك، وحرزا في نوائبك .

احذر دعوة المظلوم وتوقها، ورق لها إن واجهك بها، ولا تبعثك العزة على البطش
فترداد ببطشك ظلما، وبغزتك بغيا . وحسبك بمنصور عليك الله ناصر منك .

- (٢) كن عن الشهوات عزوفا تنفك من أسرها، فإن من قهرته الشهوة كان لها عبدا،
ومن استعبده دل بها . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من
أشاق إلى الجنة سارع إلى الخيرات ومن أشفق من النار لها عن الشهوات" . وقيل
لبعض حكماء الروم : ما الملك الأعظم ؟ قال : أن يغلب الإنسان شهوته .

- وكن بالزمان خيرا تسلم من عثرته ؛ فإن الاعتراض به مُرْدٍ . وقدم لمعادك ليبقى
عليك ما دخرته، فإن تجد إلا ما قدمته ؛ وإك لتجأزى بما صنعت . واستقل الدنيا
تجد في نفسك عزاء، فترضى اذا سخطت، وتسر اذا حرت ؛ فلن يذل إلا طالبها ،
ولن يحرز إلا صاحبها . فقد قال بعض الحكماء : ليكن طلبك الدنيا اضطرابا ،

(١) في قوانين الوزارة : "على من يعود بها عائدا" .

(٢) في الأصل وقوانين الوزارة : « كي للشهوات عزوفا » وعرف وما اشق منه يتعدى الى المعمول

وفكرُك فيها اعتباراً، وسعيك لمعادك آبتداراً . وقال عبد الحميد : طالب الدنيا عليل ،
ليس يروى له غليل .

اجعل صالحَ عملك ذُنْراً لك عند ربك ، وجميلَ سيرتك أثراً مشكوراً في الناس
بعدك ، ليقْتدَى بك الأخيار ، ويزدجربك الأشرار ، تكنْ بالثواب حقيقاً ، وبالحمد
جديراً . فقد قيل : الاغترار بالأعمار من شيم الأغمار . فلن يبقى بعدك إلا ذكرُك
في الدنيا ، وثوبُك في الآخرة ؛ فأظفرْ بهما تكنْ سعيداً فيهما ؛ فإن الدنيا كأحلام النائم
يستحيلها في غفوتِهِ ، ويلفُظُها بعد بَقَظَتِهِ . وقد قيل في بعض الصحف الأولى :
إحْرِضْ على العمل الصالح لأنه لا يصحِّبك غيره .

٥٢

اتهى كلام الماوردي . وقد بالغ — رحمه الله — في عَهْدِهِ ، وجاد بعظيم برِّهِ
وجزيل رِفْدِهِ ؛ وأوصَح ما إن آستمسك به الوزيرُ كِفَاهِهِ ، وإن حَدَا على مثاله كان ذِخِيرَةً
لِدينِهِ ومَعُونَةً لِدُنْيَاهِ . فإيْتَمَسَّكْ به من رَقَل من الوزارة في حُلَّيْهَا ، وأرتقي من الرياسة
إلى شواحقها المنيعَةِ وقُلَّيْهَا ؛ وأفاضت عليه السياسة بُرودَهَا ، وطوَّقَتْهُ السعادة عقودَهَا .
وليأخذ نفسه به ويَرْضُها عليه ؛ وليجعلْهُ نُصْبَ عينِهِ فيما فُؤِضَ من أمور العالَمِ إليه ؛
ليفوزَ بِسعادة الدنيا وثوابِ الآخرة ، ولتَنَحِّقْ غدا بذوى الوجوه الناضرة ، التي هي
إلى ربها ناظرة . وإن عَدَلَ عنه وعَمِلَ بضدِّهِ فوا خيبةً مسعاده ، وسوءَ مُقْبَلِهِ ومثواه ،
(يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ) .

ذكر ما قيل في وصايا أصحاب السُلطان وصفاتهم

أما صفاتهم فقد ذكر «الحمْدوني» في «تذْكرته» ما لا بدَّ منه لصاحب السُلطان
وجليسه ، ومُحَادِثِهِ وأَنْبِيَسِهِ ؛ ولا يستغنى عنه وزرأُوهُ وندماؤُهُ ، وخوَصُّهُ وأولياؤُهُ ؛ فقال :
من صَحِبَ الْمُلُوكَ وَقَرَّبَ مِنْهُمْ فِينبِي أَنْ يَكُونَ جَامِعاً لِلْخِلَالِ الْمَحْمُودَةِ . فَأَوَّلُهَا الْعَقْلُ ،

- فإنه رأس الفضائل . والعلم ، فإنه من ثمار العقل ولا تليق صحبة الملوك بأهل الجهل .
والوُدُّ ، فإنه خلق من أخلاق الناس يولده العقل في الإنسان لذوى وده . والنصيحة ،
وهي تابعة للود وهو الذى يبعث عليها . والوفاء ، فلا تتم الصحبة إلا به . وحفظ السر ،
وهو من صدق الوفاء . والعفة عن الشهوات والأموال . والصرامة ، وهي شدة القلب
فإن الملوك لا يجوز أن يصحبهم أولو النكول ، ولا ينال الجسم من الأمور إلا الشجاع .
النَّدْبُ النَجْدُ^(١) . والصدق ، فإنه من لا يصدق يكذب ، ومضرة الكذب لا تُتلافى . وحسن
الزى والهيمية ، فإن ذلك يزيد في بهاء الملك . والبشر في اللقاء ، فإنه يتآلف به قلب من
يلاقيه ، وفي الكلوخ تنفير عن غير ربية . والأمانة فيما يُستحفظ . ورعاية الحق فيما
يُستودع . والعدل والإنصاف ، فإن العدل يصلح السرائر ويحمل الظواهر ، وبه يُخاصم
الإنسان نفسه اذا دعت الى امرٍ لا يحسن ركو به . وينبغي له أن يجانب أضداد هذه
الحلال ؛ وألا يكون حسودا فإن الحسد يُفسد ما بينه وبين الناس ؛ ويفترق بين
الحسد والمنافسة فإنهما يشتهان على من لا يعقل ؛ وأن يحلو من الجأج والمحال فإن
ذلك يضر بالأفعال اذا وقع فيها اشتراك ؛ وألا يكون بدآخا ولا متكبرا ، فإن البدخ
من دلائل سقوط النفس ، والكبر من دواعي المقت ؛ وألا يكون حريصا ، فإن
الحرص من ضيق النفس وشدة البطش والبعد عن الصبر . وينبغي ألا يكون قدما^(٢)
وَحِمًا ولا ثقیل الروح ، فإنها صفة لا تليق بمن يلاقى الملوك ، وأبدأ تكون صفة لثقت^(٣)
من غير جرم . وينبغي لمن صحب السلطان أن يأخذ لعمله من جميع شغله ، فيأخذ من
طعامه وشرابه ونومه وحديثه وهواه ، لا كما يفعل الاعمار الجهال بخدمة الملوك ، فإن

(١) النذب : الحيف في الحاجة . والنجد (فتح) أوله وتلث ثانيه) الشجاع الماسى فيها يعجز عنه .

(٢) القدم : العبي عن الكلام في نقل وراحة وقلة فهم ، أو الأحمق الجافى .

(٣) الوخم : الرجل الثقيل .

أحدهم كلما أزداد عملاً تَقَصَّ من ساعات نَصَبه وعمله فزادها في ساعات شهوته وعيشه .

فهذه الصفات ، فلنذكر الوصايا .



• وأما وصايا أصحاب السلطان — فهي متقاربة من وصايا الوزراء غير متفاوتة . وفيها ما يضطر الوزير إليه ، على ما تقف إن شاء الله تعالى عليه .

قالت الحكماء : إذا تَزَلَّتْ من الملك بمنزلة الثقة فَأَعِزَّلْ عنه كلامَ الملق ، ولا تُكثِرْ من الدعاء له في كل كلمة ، فإن ذلك يشبهُ حال الوحشة والغربة ، إلا أن تكلمه على رؤوس الناس فلا تَأَلَّ عما وقَّره وعظمه . وإذا أردت أن يُقْبَلَ قولك فصَحِّحْ رأيك ولا تشوبه بشيء من الهوى ، فإن الرأي يقبله منك العدو ، والهوى يردّه عليك الصديق .

وتبصّر ما في الملك من الأخلاق التي يُحِبُّ ويكره ، ثم لا تكابره بالتحويل له عما يُحِبُّ ويكره إلى ما تحب وتكره ، فإنها رياضة صعبةٌ قد تهمل على التناؤ والقليل .^(٣) فقلما تقدّر على ردّ رجل عن المكابرة والمناقضة وإن لم يكن جمّح به عزّ السلطان ، فكيف إذا جمّح به ! ولكن تُعِينُهُ على أحسن رأيهِ وتزيّنُهُ له وتُقَوِّيه عليه ؛ فإذا قويت المحاسنُ كانت هي التي تكفيك المساوى . وإذا استحكمت منه ناحية من الصواب^(٤)

(١) في الأصل : « صبه » وما وضعناه هو المناسب للسياق . فلعل ما في الأصل تحريف .

(٢) وردت هذه الجملة في الأصل هكذا : « وتصرّفان في الملك من الأخلاق التي يحب ويكره ،

ثم لا تكاثره بالتحويل عما .. » وفيما تحريف . وقد أثبتنا ما ترى اسناداً إلى ما في الأدب الكبير .

(٣) كذا في الأدب الكبير ، وهو المناسب للسياق ، وفي الأصل : « ... على الإيابة ... » .

(٤) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل « وإذا استحكمت منه ما أحب من ... » .

كان ذلك الصواب هو الذى يُبَصِّرُه [مواقع الخطأ^(١)] بِالطَّف من تبصيرك وأعدل من حكك في نفسه ؛ فإن الصواب يؤيد بعضه بعضا ويدعو بعضه إلى بعض . وإذا كنت له مكابرا لحك الخطر ولم تبلغ ما تريد .

ولا يكون طلبك ما عند السلطان بالمسألة ! ولا تستبطئه وإن أبطأ ، ولكن أطلب ما عنده بالاستحقاق له والاستيناء به وإن طالت الأناة ، فإنك إذا استحققتَه •
أناك من غير طلب ، وإذا لم تستبطئه كان أعجل له .

ولا تخبرن الملك أن لك عليه حقا ، وأنت تعتد عليه بلاء • وإن استطعت ألا ينسى حقا وبلاءك فافعل • ولكن ما تذكره به تجديدك له النصيحة والاجتهاد ، وألا يزال ينظر منك إلى آخريد كره الأول ؛ فإن السلطان إذا انقطع عنه الآخر نسي الأول ؛ فإن أرحامهم منقطعة وجباهم منصرفة إلا عن رضى عنه في يومهم وساعتهم • ١٠

وأعلم أن أكثر الناس عدو لصاحب السلطان ووزيره وذوى المكانة عنده ، لأنه منفوس عليه مكانه كما يُنفَس على الملك ملكه ، ومحسود كما يُحَسَد عليه ؛ غير أنه يُجْتَرأ عليه ولا يَحْتَرَأ على الملك ، لأن حساده أجباء الملك الذين يشاركونه في المنزلة والدخول ، وهم حضور ، وليسوا كعدو الملك البائى عنه الكاتم لعداوته ؛ فهم لا يقولون عن نصب الجبائل له • فألبس لهؤلاء الأعداء كلهم سلاح الصحة والاستقامة ولزوم المحجة^(٥) فيما تُسر وتعلن • ثم رَوِّح عن قلبك حتى كأنك لا عدوك ولا حاسد • جانب

(١) زيادة عن الأدب الكبير •

(٢) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : « وأن تعتد عليه بلاء » •

(٣) هس عليه مكانه من باب « فرح » لم يره أهلاله •

(٤) أجباء (جمع جبا كسب) : جلساء الملك وحاصه • ٢٠

(٥) كذا في بعض نسخ الأدب الكبير • والمحجة : حادة الطريق أى • • علمه ووسطه • وفي الأصل :

« ولزوم المحجة » والسياق يعين ما احتراه •

المسخوط عليه والمظنون به عند السلطان، ولا يجتمعك وإياه مجلس ولا منزل، ولا تُظهرَكَ له عذرا ولا تُتَيْنَ عليه خيرا . فإذا رأيته قد بلغ في الإعتابِ ^(١) مما سُخِطَ عليه ^(٢) [فيه] ما ترجو أن يلين له الملك ، وأستيقنت أن الملك قد تحقق مبادعتك إياه وشِدَّتكَ عليه ، فضَعَّ عند ذلك عذره عند الملك ، وأعمل في إرضائه بالرفق واللطف .

وإذا أصبت الجاه عند الملك وكانت لك خاصة منزلة ، فلا يُحدثن لك ذلك ^(٣) تغيرًا على أهله وأعوانه وأستغناء عنهم ، فإنك لا تدري متى ترى أدنى جفوة فتذلل ^(٤) لهم . وإن أستطعت أن يعرف صاحبك أنك تتحلَّه صواب رأيك فضلا عن صوابه فتُسندَ ذلك إليه وتزينه به ، فإن الذى أنت بذلك آخذٌ أفضل من الذى أنت به معي .

(وَأَعْلَمُ أَنَّ السُّلْطَانَ يَقْبَلُ مِنَ الْوُزَرَاءِ التَّبْخِيلَ وَيَعْتَهُ مِنْهُمْ شَفَقَةً وَنَظَرًا وَيَجِدُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ جَوَادًا . فَإِنْ كُنْتَ مُبْخَلًا فَقَدْ غَشَشْتَ صَاحِبَكَ بِفَسَادٍ مَرُوءَةٍ ، وَإِنْ كُنْتَ مُسَحًّا لَمْ تَأْمَنْ إِضْرَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلِكَ . فَالْأَرَى لَكَ تَصْحِيحَ النَّصِيحَةِ وَالْتِمَاسُ الْمَخْرَجِ ، بِالْأَلَا يَعْرِفُ مِنْكَ مِيلًا إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَوَاكَ) ^(٥) .

فهذه نبذة من وصايا أصحاب السلطان يكتفى بها اللبيب ، ويتمسك بها الأريب . وقد قدمنا في شروط الوزارة ما يحتاج صاحب السلطان إلى استعجال في خدمته . فلنذكر ما يحتاج إليه نديم الملك ومؤاكلة .

(١) كذا في الأدب الكبير . والإعتاب : رجوع المعتبر عليه الى ما يرضى العاتب ، كالعتي ، وفي الأصل : « ... في الإعتاب فيما ... » .

(٢) زيادة من الأدب الكبير .

(٣) كذا في الأدب الكبير . وفي الأصل : « فإني لا تدري حتى ترى ... » .

(٤) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : « فتذل له » .

(٥) في الأدب الكبير : « شئت صاحبك ... » .

(٦) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في صفحة ١١ من هذا الجزء بتقرير يسير عما هنا .

ذكر ما يحتاج إليه نديم الملك، وما يأخذ به نفسه، وما يلزمه .

قالوا : مما يزيد النديم في المحل نقداً، وعند ملكه تمكناً، أن يكون علماً بكل ما يتنافس الملوك ويتغالون فيه ، من الرقيق المثنى ، وقيمة الجوهر النفيس ، والآلات المحكية ، وأنواع الطيب والفُرش ، إلى غير ذلك من معرفة الخيل والسلاح . ولذلك قال الواصف نفسه للفضل بن يحيى بن خالد يرغبه في اختصاصه بمنامته في شعر طويل :

لستُ بالناسك المشمّر نوبيته ولا الفاتك الخليج الوقاج

أبصر الناس بالجواهر والخيشيل وبانحرد الحسان الملاج^(٢)

قالوا : ومن أبرد من النديم مجلساً وأكسف منه بالاً إذا عُرض على الملوك شيء من هذه الأعلاف فلم يُجر جواباً ولا وجد عنده منه علماً ! .

ويُستظرف من نديم السلطان أن يصف اللون الغريب من الطعام ، والصوت البديع من الشعر ، واللحن الشجي من الغناء . وقالوا : من لم يدر عشرة أصوات من الغناء ويحسن من غرائب الطيبخ عشرة ألوان ، لم يكن عندهم ظريفاً كاملاً ، ولا نديماً جامعاً .

١٥



وأما ما يأخذ به نفسه — فقد قالوا : ينبغي أن يكون نديم السلطان معتدلاً بالأخلاق ، سليم الجوارح ، طيب المفاكهة والمحاذية ، عالم بأيام الناس ومكازم

﴿٥٥﴾

(١) الواصف نفسه : هو أبان بن عبد الحميد اللاحق .

(٢) في ديوان أبي نواس (طبع المطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٨ م) : «أبصر الناس بالجوارح...» .

(٣) في الأصل : «ظرفاً» .

(٤) في الأصل «جانفا» وهو تحريف .

٢٠

أخلاقهم ، رابوية للنادر من الشعر والمثل السائر ، متصرفا في كل فن ، قد أخذ من الخير والشر بنصيب ؛ فإن مالت شهوة الملك إلى ضرب ما وجد عنده منه علما .

ويلزمه أيضا أن يحضر في الزى الطاهر الذي يُعرف به ، ويشهد فيه المجالس الخافلة من غير أن يتشهر .^(١) فإن شاء الملك أن يغير حاله وزيه ويكرمه بشيء من ثيابه ، حسن أن يلبس ذلك من وقته حتى ينقضي المجلس ، ولم يحسن أن يجلس فيه ظاهرا في مجلس ثانٍ ؛ لأنه شيء آختره الله في ساعة بعينها لا في كل أوقاته . وأما العامة والخلف فلا يخلو منهما . والغرض من ذلك إجلال السلطان عن مشاركته فيما آتسع له من التبدل والتخير في الزى الذي لا ثقل عليه منه ، والآنفراد به عن هو دونه . وهذه كانت عادة ملوك الأعاجم ؛ لأنهم رسموا لكل طبقة من طبقات أهل مملكتهم برسم من الزى ليميزوا به ، ولا ينشبه سوقة بملك ، ولا مشروف بذي الشرف ، ولا تابع برئيس^(٢) .

ومما يجب أن يأخذ به نفسه الإسراع في الخطو إذا كان بحيث يراه الملك ، ليكون مشيه إرفالا ولا يكون آختيالا .

ومما يلزمه أن يتحفظ منه ويروض به نفسه ألا يصبحه ولا يمسيه ولا يشتمه ولا يستخيره . وإنما ترك ذلك كله لما فيه من تكليف الجواب . وأول من سن ذلك وحمل الناس عليه الفضل بن الربيع .

(١) يشهر : من الشهرة وهي ظهور الشيء في شعة . ولم نجد هذا الفعل الذي ورد بالأصل في كتب

اللغة التي بين أيدينا ، فلهذا تحريف عن «يشهر» أو «يشهر» .

(٢) الذي في الأصل : «ولا ينشبه سوقة بملك ولا مشروف بذي الشرف ولا تابع بذي الشرف

ولا تابع برئيس» والذي ظهر لنا أن «ولا تابع بذي الشرف» زيادة وقعت سهوا من الناسخ .



وأما الآداب في محادثة السلطان — فقد قالوا : من حق الملك إذا حضر
 سُتَّارُه ومُحَدِّثُوهُ ألا يبتدئ به أحد حديثاً . فإن بدأ هو بالحديث صرف مَنْ حضره ذِهْنَه
 وفكره نحوه . فإن كان يعرف الحديث الذي حدث به الملك آستمعه آستماع من لم يدريه
 ولم يعرفه ، وأظهر السرور بفائدة الملك والاستبشار بحديثه ؛ فإن في ذلك أمرين :
 أحدهما ما يظهر من حسن أدبه . والآخر أن يعطى الملك حقه بحسن الاستماع . وإن
 كان لم يعرفه فالفقس إلى فوائد الملوك والحديث عنهم أنوق منها إلى فوائد السوقة
 ومن أشبهها . وقد كان رَوْحُ بن زَنْبَاع يقول : إذا أردت أن يُملكك الملك من أذنيه
 فأمكنْ أذْكَ من الإصغاء إليه إذا حدث . وكان أسماء بن خارجة يقول : ما غلبني
 أحد قطُّ غلبة رجل يُصْنِي إلى حديثي .

١٠

ومن حق الملك إذا قرب إنساناً أو أنس به حتى يهازله وبضاحكه ، ثم دخل
 عليه ، أن يدخل دخولاً من لم يحجر بينهما أنس قط ، وأن يُظهر من الإجلال والتعظيم
 أكثر مما كان عليه ؛ فإن أخلاق الملوك ليست على نظام . ومجالستهم ومحادثتهم تحتاج
 إلى سياسة وتحفظ من وصع الحديث والمثل والشعر في موضعه . وإذا حدث الملك
 بحديث وفرغ منه فنظر إلى بعض جلسائه ، فقد أذن له أن يحدثه بنظير ذلك الجنس
 من الحديث ، وليس له أن يأخذ في غير جنس حديثه . فإذا فرغ من ذلك الحديث
 فليس له أن يصله بحديث آخر وإن كان شبيهاً للحديث الأول . فإن رأى الملك قد

١٥

(١) الذي في التاج (طبعة المطبعة الأميرية ص ٥٣) : « استماع من لم يدري حاسة سمعه قط ولم يعرفه » .

(٢) في « التاج » : « أقرم وأشهى منها ... » .

(٣) من وضع الحديث ... الخ : « من » بيانية ، وليست متعلقة بـ « تحفظ » فان ذلك يؤدي

٢٠

أقبل عليه بوجهه وأصغى إلى حديثه فلم يَمِضْ فيه حتى يكمله ويأتى على آخره . وليس له — إن قطع الملك أستماع حديثه بشغل يعرض له — أن يمر على كلامه ، ولكن يُنصِتْ مطرقا . فإن اتصل شغل الملك ، ترك الحديث . فإن فرغ ونظر إليه ، فقد أذن له فى إتمامه وإعادته ، وإلا فلا .

٥ ومن حق المَلِد ألا يَضَحَكَ بحضرتة ، لأن الضحك جرأة عليه ؛ وألا يعاد عليه الحديث مرتين وإن طال بينهما الدهر ، إلا أن يذكره الملك ، فإن ذكره فقد أذن له فى إعادته . وكان رَوْح بن زَيْبَاع يقول : أقمتُ مع عبد الملك بن مروان سبع عشرة سنة من أيامه ما أعدتُ عليه حديثا . وكان الشَّعْبِيّ يقول : ما حَدَّثْتُ بحديث مرتين لرجل بعينه قط . وكان أبو العباس السفاح يقول : ما رأيت رجلا أغزر علما من أبي بكر الهذليّ لم يُعِدْ على حديثا قط . وكان أبو بكر الهذليّ يقول : حَدَّثْتُ المنصور بأكثر من عشرة آلاف حديث ، فقال لى ليلة — وقد حَدَّثته عن يوم ذى قارٍ وقد أَضْطَرَّتْ إلى التكرار — : أتُعيد الحديث ؟ فقلت : ما هذا مما مر يا أمير المؤمنين ؛ فقال : أما تذكر ليلة الرعد والأمطار وأنت تحدث بحديث يوم ذى قارٍ فقلت لك : ما يوم ذى قارٍ بأصعب من هذه الليلة ؟

١٥ ومن حق المحادثة وإوجب الموانسة ترك المراء ؛ هذا مع الأكفاء فكيف مع الملوك والرؤساء ! وقالوا : الممارسة تُفْسِدُ الصداقة القديمة ، وتحل العقدة الوثيقة وتكسب الإحنة والبغضاء . وقال الصاحب بن عباد : للاحث على السامع ثلاث : كتمان السر ، وإصغاء الذهن ، وترك التحقُّظ . هذا ما يلزم نديم الملك .

(٥٦)

وأما مؤاكله ، فقد أصطلح الناس على إجلال رؤسائهم وملوكهم عن غسل أيديهم بحضورهم ، وأستجازوا ذلك مع نظرائهم ومن يسقط التحقُّظ بينهم وبينهم .

وربما تجمل الرئيس فقال لمؤاكلة : اغسل يدك مكانك ولا تبرح . فالفني يغتم ذلك ويفعل ، والفطن ياباه ويسلك سبيل الأدب ، فيخف على القلب . هذا بعد الطعام . وأما قبله فبأن أن يغسل اليد بحضرة الرئيس . وأما الخلال فلا يستعمل بحضرة ألبته .

- وأما آداب الأكل بين يدي الرئيس — ألا يخلط طعاما بطعام ، ولا يغمس اللقمة بالخل ثم يضعها في الطعام ، ونحو ذلك . هذا ما يلزم نديم الملك ومؤاكلة . وقد ذكرنا مما يجب للملك على رعيته من المناصحة والأدب والتوقير والتعظيم فيما تقدم ما يدخل في هذا الباب ، فلا فائدة في تكراره . فلنذكر ماورد في النهي عن صحبة الملوك .

- ١٠ ذكر ماورد في النهي عن صحبة الملوك والقرب منهم
- قد نهى الحكماء عن صحبة الملوك وقالوا : إن الملوك إذا خدمتهم ملوك ، وإن لم تخدمهم أذلوك . وإنهم يستعظمون في الثواب رد الجواب ، ويستقلون في العقاب ضرب الرقاب . وإنهم ليعثرون على العثرة اليسيرة من خدمهم فينبون لها مآرا ، ثم يوقدون لها نارا ، ويعتقدونها نارا . وقال ابن المقفع : إن وحدث عن السلطان وصحبته غنى فصن عنه نفسك ، واعتزله جهدا ، فإنه من يأخذه السلطان بحقه يحل بينه وبين لذة الدنيا وعمل الآخرة . وقال العنابي وقد قيل له : لم لا تقصد الأمير فتخدمه ؟ فقال : لأنى أراه يعطى الواحد لغير حسنة ولا يد ، وبقتل الآخر بلا سيئة ولا ذنب ، ولست أدري أى الرجلين أكون ، ولست أرجو منه مقدار ما أخاطر به . وقال لأمرأته :

أَسْرِكَ أُنَى نَلْتُ مَا نَالَ جَعْفَرُ * مِنَ الْمَلِكِ أَوْ مَا نَالَ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ
فَقَالَتْ : بَلَى وَاللَّهِ ! فَقَالَ :

وَأَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغْصَنِي * مَغْصَمَاهَا بِالْمَرْهَفَاتِ الْبَوَارِدِ
فَقَالَتْ : لَا وَاللَّهِ ! فَقَالَ :

دَرِيئِي تَجَنَّبِي مِيتَى مَطْمَئِنَّةً * وَلَمْ أَتَجَشَّمْ هَوْلَ تِلْكَ الْمَوَارِدِ
فَإِنْ جَسِيَّاتِ الْأُمُورِ مَنْوُطَةٌ * بِمَسْتَوْدَعَاتٍ فِي بُطُونِ الْأَسَاوِدِ

الباب العاشر

من القسم الخامس من الفن الثاني

في قادة الجيوش، والجهاد، ومكايد الحروب، ووصف الوقائع، والرباط،
وما قيل في أوصاف السلاح . ١٠

ذكر ما قيل في قادة الجيوش وشروطهم وأوصافهم

ووصاياهم وما يلزمهم

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحلبيّ
الحرانيّ الشافعيّ في كتابه المترجم بـ"المنهاج" ما مختصره ومعه اه : إذا أنفذ الإمام جيشاً
أو سريةً فينبغي أن يؤمّر عليهم رجلاً صالحاً أميناً محتسباً ، لأن القوم إليه ينظرون . ١٥
فإذا لم يكن خيراً في نفسه كانت أعماله بحسب سريره وكانت أعمال القوم بحسبها
مُضاهية لها ، فإن رَأَوْا منه كَسَلًا كَسَلُوا ، وإن رَأَوْا منه فَشَلًا فَشَلُوا ، وإن ثبت
ثبتوا ، وإن رَجَعَ رَجَعُوا ، وإن جَنَعَ إلى السِّلْمِ جَنَعُوا ، وإن جَدَّ جَدُّوا ، فهم

فِي تَبِعِهِ كَالْمُؤْمِنِ مَعَ الْإِمَامِ . وَالْعَدُوُّ إِنَّمَا يَفْرُقُ مِنْ رَئِيسِ الْقَوْمِ ، فَإِذَا سَمِعَ بَذَى ذَكَرْ
كَانَ ذَلِكَ أَهْيَبَ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ بِخَامِلٍ لَا صِيتَ لَهُ . وَإِذَا سَمِعَ بِشُجَاعٍ غَيْرِ قَوَّارٍ
كَانَ آيَسٌ مِنْ مَقَاوِمِهِ ، مِنْهُ إِذَا سَمِعَ بِفَيْسَلِ جَبَانَ . وَإِذَا سَمِعَ بِلَيٍّْ يُطْمَعُ فِي خِدَاعِ
مِثْلِهِ كَانَ أَجْرًا عَلَى آسْتِقْبَالِهِ ، مِنْهُ إِذَا سَمِعَ بِصُلْبٍ فِي الدِّينِ شَدِيدٍ فِي الْبَأْسِ . فَيَكُونُ
مَا يَكُونُ مِنَ الْعَدُوِّ مِنَ الْإِقْدَامِ وَالْإِحْجَامِ بِحَسَبِ مَا يُلْقِيهِ مِنْ حَالِ رَأْسِ الْمُسْلِمِينَ .
فَلِهَٰذِهِ السَّبَبِينَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الرَّأْسُ مُسْتَصْلَحًا جَامِعًا لِأَسْبَابِ الْغَنَاءِ وَالْكِفَايَةِ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأَمَّا مَا يَلِيزُ قَائِدَ الْجَيْشِ — قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْمَاوَرْدِيُّ فِي تَكْوِينِهِ الْمُرْتَجِمِ
بِـ "الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ" مَا مَعْدَاهُ : إِنَّ أَمِيرَ الْجَيْشِ يَلِيزُهُ سِتَّةُ أَحْكَامٍ :

- ١٠ الأول منها — مسيره بالجيش . وعليه في السير بهم سبعة حقوق : أحدها
الرَّقْفُ بِهِمْ فِي السَّيْرِ الَّذِي يَقْدَرُ عَلَيْهِ أَوْعَقُهُمْ وَيُخَفِّضُ بِهِ قُوَّةَ أَقْوَاهُمْ . وَلَا يَجِدُ السَّيْرَ
فِيهِكَ الضَّعِيفُ وَيَسْتَفْرِغُ جَلَدَ الْقَوَى . فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنْ هَذَا
الدِّينَ مَتَيْنَ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بَرَفَقَ فَإِنَّ الْمُنْتَبِتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا طَهْرًا أَبْقَى" . وَالثَّانِي أَنْ يَتَفَقَّدَ
خَيْلَهُمُ الَّتِي يَجَاهِدُونَ عَلَيْهَا وَظُهُورَهُمُ الَّتِي يَمْتَطُونَهَا ، فَلَا يُدْخِلُ فِي خَيْلِ الْجِهَادِ حَقًا
كَبِيرًا ، وَلَا صَرَعًا صَغِيرًا ، وَلَا حِطًا كَسِيرًا ، وَلَا أَنْجَفَ رَازِحًا هَزِيلًا ، لِأَنَّهَا لَا تُغْنِي ، وَرَبْمَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « أُخْرَى » وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي مَا أَثْبَتْنَا .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لِيَكُونَ » بِاللَّامِ ، وَلَكِنَّ الْعَاءَ هِيَ الْمُنَاسِبَةُ لِلْسِّيَاقِ .

(٣) فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ « فَأَوْغِلْ ... » وَبَقِيَّةُ الْحَدِيثِ كَمَا هِيَ .

(٤) الْقَصَمُ (بِالْفَتْحِ) : الْكَبِيرُ السِّنِّ حَدًّا .

(٥) الضَّرْعُ : الْمَهْرُ الَّذِي لَا يَقْوَى عَلَى الْعَدُوِّ .

(٦) الْحِطُّ : الدَّرْسُ الَّذِي تَهْتَدِمُ لَطُولُ عَمْرِهِ .

(٧) الرَّازِجُ : السَّاقِطُ مِنَ الْإِعْيَاءِ .

كان ضعفها وهنا. ويتفقد ظهور المطايا والركوب، فيُخرج منها ما لا يقدر على المسير
ويَمْنَع من أن تُحْمَل زيادة على طاقتها. والثالث أن يُرَاعَى من معه من المُقاتلة. وهم
صِنْفان: مُستزقة، وهم أصحاب الديوان من أهل القىء بحسب الغناء والحاجة؛
وَمُتَطَوِّعة، وهم الخارجون عن الديوان من البوادي والأعراب وسكّان القرى والأمصاير
الذين خرجوا في النّفير الذى ندب الله اليه بقوله: (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا) قيل معناه:
شَبَانًا وشيوخًا، وقيل أغنياء وفقراء، وقيل رُكبانًا ومُشاةً، وقيل ذا عيال وغير
[ذى] عيال. وهؤلاء يُعْطَوْنَ من الصدقات دون القىء. والرابع أن يُعرَف على الفريقين
العرفاء ويُتَقَب عليهم التقباء، ليعرَف من عُرفائهم وتُقبائهم أحوالهم ويُقربوا عليه اذا
دعاهم. وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فى مَغازيه. والخامس أن يجعل
لكل طائفة شعارًا يتداعون به ليصيروا به مُميّزين. فقد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم شعارَ المهاجرين: "يا بنى عبد الرحمن" وشعارَ الخزرج: "يا بنى عبد الله"
وشعارَ الأوس: "يا بنى عُبيد الله" وسمّى خيله: "خيل الله". والسادس أن يتصّحح
الجيش ومن فيه، فيُخرج منهم من كان فيه تَخْذِيلٌ للجاهدين وإِرْجَافٌ بالمسلمين
أو عَيْنًا عليهم للشركين. فقد ردّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبى بن سلول
فى بعض غزواته لتخذيذه المسلمين. قال الله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ
وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) أى لا يَفْتِنَ بعضكم بعضًا. والسابع ألا يُمَاطِل من نامسبه

(١) التكلة عن الأحكام السلطانية .

(٢) فى الأصل والأحكام السلطانية « و يقر بون » والظاهر أنه معطوف على « ليعرف ... » .

(٣) كذا فى الأحكام السلطانية ، وهو المتعين ، لأنه تفسير لقوله « وقالوا ... » وهو مخاطب ،

فيكون مفسره كذلك . وفى الأصل « بعضهم » .

(٤) يمايل : يمالى .

أو وافق رأيه ومذهبه على من بآينه في النسب أو خالفه في رأى ومذهب ، فيظهر من المبالسة ما تنفرق به الكلمة الجامعة تشاغلاً بالتقاطع والاختلاف . فقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين وهم أصدقاء في الدين ، وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر بهم العدد وتكاملت بهم العدة ، وكلهم فيما أضفروه من التفاق إلى الله تعالى . قال الله تعالى : (وَلَا تَنَازَعُوا فَعَفَلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ) قيل فيه : الدولة ، وقيل : القوة .

والثانى - تدبير الحرب . قال الماوردى : والمشركون في دار الحرب صنفان ، صنف منهم بلغتهم دعوة الإسلام فامتنعوا منها وتآبوا عليها . فأمير الجيش مخير في قتالهم بين أن يبيتهم ليلاً ونهاراً بالقتل والتحريق ، وبين أن يندبهم الحرب ويصافهم في القتال . والصنف الثانى لم تبلغهم دعوة الإسلام وهم قليل جداً ، إلا أن يكونوا وراء من على هذه البلاد الإسلامية من الترك والروم في مبادئ بلاد المشرق وأقصى المغرب ، فيحرم عليه الإقدام على قتالهم غرةً وبياتاً ، وأن يبدأهم بالقتال قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة وظهور الحجة ما يقودهم إلى الإجابة . فإن أقاموا على الكفر بعد ظهورها لهم ، حاربهم وصاروا فيه كمن بلغتهم الدعوة . قال الله تعالى : (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بآتِي هِيَ أَحْسَنُ) . معناه إلى دين ربك بالنبوة والقرآن . فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام وإنذارهم بحججه وقتلهم غرةً وبياتاً ، ضمن ديّات نفوسهم . وهى على الأصح من مذهب الشافعى كديّات المسلمين . وقيل : بل تكون كديّات الكفار على اختلافها . وإذا تقابلت الصفوف في الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما

﴿٥٨﴾

يُشتهرُ به في الصفوف ويمتيزُ به من بين الجيش ، وأن يركبَ الأبلقَ إن كانت خيولُ
الناس دُهما أو شُقرا . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم بدر :
”سَمُّوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَمَّتْ“^(١) . ويحوز أن يُجيبَ إلى البراز إذا دُعِيَ إليه ؛ فقد
دعا أُبَيُّ بْنُ خَلَفٍ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إلى البراز يوم أُحُدَ فبرز إليه فقتله
النبي صلى الله عليه وسلم . ويحوز أيضا للقاتل من المسلمين أن يدعو إلى البراز
لما فيه من إظهار القوة في دين الله تعالى بعد أن يعلم من نفسه أن لن يَمُجِّزَ عن
مقاومة خصمه ويقدر على دفع عدوه . ولا يحوز ذلك لزعم الجيش ، فإنه إذا طَلَبَ
البراز وفُقد ، أثر ذلك في المسلمين ؛ وربما يُفْضَى بهم عدوه إلى الهزيمة . ورسولُ الله
صلى الله عليه وسلم إنما برز لثقتِه بنصر الله وإنجازِ وعده ، وليس ذلك لغيره . ويحوز
لأمير الجيش إذا حضَّ على الجهاد أن يُعَرِّضَ للشهادة من الراغبين فيها من يعلم أن
قتله في المعركة مما يحرض المسلمين على القتال حمية له . ١٠

حكى موسى بْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر
فخِزَّضَ الناس على الجهاد ونَقَلَ كُلَّ أَمْرٍ [منهم] ما أصاب ، وقال : ”والذي
نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُقَاتِلُهُمَ الْيَوْمَ رَجُلٌ فَيُقْتَلُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ
الْجَنَّةَ“ ؛ فقال عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ من بني سَلَمَةَ وفي يده تمراتٌ يأكلهن : بَخِ بَخِ ! ما بَقِيَ ١٥

(١) إعملوا لكم علامة يعرف بها بعضكم بعضا . وفي الأصل «سَمُّوا...» وما أثبتناه رواية النهاية
لابن الأثير واللسان .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «إلى البراز يوم أُحُدَ لما فيه ... الخ» وظاهر أن
كلمة «يوم أُحُدَ» زيدت ها هنا سهوا من الناسخ .

(٣) الزيادة عن الطبري قسم أول ج ٥ ص ١٣٢١ طبع أوروبا . ونقل الإمام الجند : جعل لم
ما غنموا . ٢٠

بني وبين أن أدخل الجنة إلا أن يقتلني هؤلاء القوم، ثم قذف التمرات من يده وأخذ سيفه وتقدم وقاتل القوم حتى قُتل — رحمه الله — وهو يقول :

رَكَضًا إِلَى اللَّهِ بِغَيْرِ زَادٍ * إِلَّا التَّقَى وَعَمَلَ الْمَعَادِ^(١)

والصبرَ في الله على الجهادِ * وكلُّ زاد عرضةُ النَّفَادِ

* غيرُ التَّقَى والبرِّ والرشادِ *

ويجوز للسلم أن يقتل من ظفر به من مُقاتلة المشركين مُحاربًا وغير مُحارب .
واختلف في قتل شيوخهم ورُهبانهم من سكان الصوامع والديارات . فمن منع من قتلهم قال : إنهم مُوَادِعُونَ . ومن قال بقتلهم وإن لم يُقاتلوا [قال] : لأنهم ربما أشاروا برأى يكون فيه إنكاءً للمسلمين . وقد قيلُ دُرَيْدُ بْنُ الصَّعَةِ في حرب هوازن — وهو يوم حنين — وقد جاوز مائة سنة ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يراه فلم ينكر قتله ؛ وكان يقول حين قُتل :

أمرتهمُ أمرى بمتعرجِ اللَّوى * فلم يستبينوا الرشدَ إِلَّا ضَحَى النَّدى

فلما عَصَوْنِي كُنْتُ منهم وقد أرى * غَوَايَتَهُمْ لَا أُنْبِئُ غَيْرُ مَهْتَدِي^(٢)

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا غيرها ما لم يُقاتلوا ؛ لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم . وقد نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قتل العُصفاء والوُصفاء — والعُصفاء : المُستخدَمون ، والوُصفاء : النساك — . فإن قاتل النساء والولدان قُوتِلُوا مُقْبِلِينَ ولم يُقتلوا مُدْبِرِينَ . وإذا تترسوا في الحرب بنسائهم وأطفالهم عُمدَ قتلهم

(١) في الأصل : « إلى » والتصويب عن الأحكام السلطانية والطبرى .

(٢) زيادة يقتضيا سياق الكلام .

(٣) في ديوان الحماسة لأبي تمام ، شرح البريزي طبع مدينة « بن » بأوربا : « ... وقد أرى * »

غوايتهم وأنبئ غير مهتدى .

(١١) وَتَوَقَّى قُتْلَ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ ، [فإن لم يوصل إلى قتلهم إلا بقتل النساء والأطفال] جاز ، ولو تترسوا بأسرى المسلمين ولم يوصل إلى قتلهم إلا بقتل الأسارى لم يجوز قتلهم ، فإن أفضى الكُفَّ عنهم إلى الإحاطة بالمسلمين ، توصلوا إلى الخلاص منهم كيف أمكنهم وتمحّزوا أن يعمدوا قتل مسلم ، ويجوز عقر خيلهم من تحتهم إذا قاتلوا عليها ؛ ومنع بعض الفقهاء من عقرها . وليس لأحد من المسلمين أن يعقر فرس نفسه ، لأن الخيل من القوة التي أمر الله تعالى بإعدادها في جهاد عدوه . قال الله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) . ولا احتجاج بعقر جعفر بن أبي طالب فرسه يوم مؤتة ، فإنه آتحم بفرس له شقراء حتى ألحم القتال ثم نزل عنها وعقرها وقاتل حتى قُتل رضى الله عنه ، وهو أول رجل من المسلمين عقر فرسه في الإسلام ، وهو إنما عقر فرسه بعد أن أُحيط به ، فمقره لما خشية أن يتقوى بها المشركون على المسلمين ، فصار عقرها كعقر خيولهم .

والثالث — ما يلزم أمير الجيش في سياستهم . والذي يلزمه فيها عشرة أشياء : أحدها : جراسُتهم من غيرة يظفر بها العدو منهم ، وذلك بأن يتبع المكامن فيحفظها عليهم ويحيط سوادهم بحرس يأمنون به على نفوسهم ورحالهم ، ليسكنوا في وقت الدعة ويأمنوا ما وراءهم في وقت المحاربة . والثاني : أن يتخير لهم موضع نزولهم لمحاربة العدو ، وذلك أن يكون أوطأ الأرض مكانا وأكثرها مرعى وماء وأحرسها أكثافا وأطرافا ، ليكون أعون لهم على المنازلة وأقوى لهم على المراقبة . والثالث : إعداد ما يحتاج الجيش [إليه] من زاد وعُلوقة تُفرق عليهم في وقت الحاجة ، لتسكن نفوسهم

(١) التكملة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأصل «رجالهم» والتصويب عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل «ودماء» وهو تحريف ، والتصحيح عن الأحكام السلطانية .

- إلى مادة يستغنون بها عن السعى في تحصيلها، وتوفّر دواعيهم على منازلة العدو. والرابع:
- أن يعرف أخبار عدوه حتى يقف عليها، ويتصّحّح أحوالهم [حتى يتجرّبها^(١)] ليسلم من مكرهم ويلمس الغرّة في الهجوم عليهم. والخامس: ترتيب الجيش في مصاف الحرب، والتعويل في كل جهة على من يراه كفشاً لها، ويتفقد الصفوف من الخلل فيها، ويراعى كل جهة^(٢) | يميل العدو عليها بمدد يكون عوناً لها. والسادس: أن يقوى نفوسهم بما يُشعّرونهم من الظفر ويُخيل إليهم من أسباب النصر، ليقلّ العدو في أعينهم فيكونوا عليه أجراً. قال الله عز وجل: (إِذْ يُرَبِّكُهُمُ اللَّهُ فِي مَمْلِكٍ قَلِيلًا نَوَّارًا كَثِيرًا لَفِيشَتْهُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ). والسابع: أن يمدّ أهل الصبر والبلاء منهم بشواب الله إن كانوا من أهل الآخرة، وبالجزاء والثقل من الغنيمة إن كانوا من أهل الدنيا.
- والثامن: أن يساور ذوى الرأى فيما أُعْصِلَ، ويرجع إلى أهل الحزم فيما أَشْكَلَ؛ ليأمن الخطأ ويسلم من الزلل. وقد تقدّم ذكر ما في المشورة من البركة والخسیر.
- والتاسع: أن يأخذ جيشه بما أوجب الله تعالى من حقوقه وأمر به من حدوده، حتى لا يكون منهم تجاوز في دين الله [ولا تحيف^(٣) في حق]، فإن من جاهد عن الدين كان أحق الناس بالترام أحكامه. وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «وَأَنَّهُوَ جَبُوشَكُمْ عَنِ الْمَسَادِ فَإِنَّهُ مَا فَسَدَ جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا قَذَفَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ وَأَنَّهُوَ جَبُوشَكُمْ عَنِ الزَّانِ فَإِنَّهُ مَا زَنَى جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَانَ^(٤)»

(١) الزيادة عن الأحكام السلطانية ص ٤١

(٢) الكلمة عن الأحكام السلطانية

(٣) في الأصل: «... إلا سلط الله عليهم الموتان والموتان» ولعل كلمة «الموتان» زيدت سهواً من

الناصح، فإنها كلمة هائلة. وقد ورد الحديث في الأحكام السلطانية حالياً منها كما أوردناه. والموتان (بالضم) ويهتج: الموت الكثير الوقوع.

وَأَنهَوا جِيوشَكُمْ عَنِ الْقُلُولِ^(١) فَإِنَّهُ مَا عَلَ جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا قَذَفَ اللَّهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ“ .
وقال أبو الدرداء : يا أيها الناس ، عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ الْغَزْوِ فَإِنَّمَا تُقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ .
والعاشر : أَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا مِنْ جَيْشِهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِتِجَارَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ لِيَصْرِفَهُ الْإِهْتِمَامُ
بِهَا عَنْ مَصَابِرَةِ الْعَدُوِّ وَصَدِيقِ الْجِهَادِ . رُويَ عَنْ نَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ :
”لَا يَغْزُونَ مَعِيَ مَنْ بَنَى بِنَاءً لَمْ يُكْمَلْهُ وَلَا رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَا رَجُلٌ
زَرَعَ زَرْعًا لَمْ يَحْصِدْهُ“^(٣) .

والرابع — ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد . وهو ضربان : أحدهما
ما يلزمهم في حق الله تعالى ؛ والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم .

فأما اللازم لهم في حق الله تعالى فأربعة أسياء . أحدها : مصابرة العدو عند ألتقاء
الجميعين بألا ينهزم عنه مِنْ مِثْلِيَّةٍ مَا دُونَ ذَلِكَ . وقد كان الله عز وجل فرض في أول
الإسلام على كل مسلم أَنْ يقاتِلَ عَشْرَةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فقال تعالى : (بَأْيَأُ النَّبِيُّ
حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ
مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) . ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ عِنْدَ قُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَكَثْرَةِ
أَهْلِهِ فَأَوْجَبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ لَاقِيَ الْعَدُوَّ أَنْ يقاتِلَ رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ ، فقال تعالى :
(الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) فحُزِمَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
أَنْ يَنْهَزِمَ مِنْ مِثْلِيَّةٍ إِلَّا لِأَحَدَى حَالَتَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَتَحَرَّفَ لِقِتَالِ فُيُوتَى لِاسْتِرَاحَةٍ أَوْ لِمَكِيدَةٍ
وَيَعُودُ إِلَى قِتَالِهِمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَتَحَيَّزَ إِلَى فِتْنَةٍ أُخْرَى يَجْتَمِعُ مَعَهَا عَلَى قِتَالِهِمْ . قال الله تعالى :

(١) القلول : الخيانة في المعنى .

(٢) كذا بالأصل ، و يظهر أن سبأ الكلام يقتضى ”وبصرته“ بالهاء .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «ولا رجل زرع زرعاً لم يحصده» .

- (وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُورَهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ قَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ)
- قال : وسواء قربت الفتنة التي يتحيز إليها أو بعدت . فقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لِقُلِّ الْقَادِسِيَّةِ حين أنهزموا إليه : أنا فِتْنَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ . ويجوز إذا زادوا على مثله ولم يجدوا إلى المصاهرة سبيلاً أن يُوتِيَ عنهم غير متحرفٍ لِقِتَالٍ ولا متحيزٍ إلى فتنة .
- هذا مذهب الإمام الشافعى رحمه الله . واختلف أصحابه فيمن عجز عن مقاومة
- مثله وأشرف على القتل هل يجوز أنهزاهه ، فقالت طائفة : لا يجوز أنهزاهه عنهم وإن قتل ، للنص . وقالت طائفة أخرى : يجوز أن يُوتِيَ ماوياً أن يتحرف لِقِتَالٍ أو يتحيز إلى فتنة ليسلم من القتل ومن إثم الخلف ؛ فإنه إن عجز عن المصاهرة فلا يعجز عن هذه النية . وقال أبو حنيفة : لا اعتبار بهذا التفصيل ، والنص فيه منسوخ ، وعليه أن يقاتل ما أمكنه وينهزم إذا عجز وخاف القتل . والثاني من حقوق الله تعالى : أن يقصد بقتاله نصرة دين الله تعالى وإبطال ما خالفه من الأديان ، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . فيكون بهذا الاعتقاد حائراً لثواب الله تعالى ومطيعاً له في أوامره ونصرة دينه ومستنصراً على عدوه [ليستسهل ما لا يقى] فيكون أكثر ثباتاً وأبلغ نكابة . ولا يقصد بجهاده استفادة المغنم فيصير من المتكسبين لا من المجاهدين . والثالث من حقوق الله تعالى : أن يؤدى الأمانة فيما حازه من الغنائم ولا يغفل منها شيئاً حتى تُقسَمَ بين جميع
- الغنائمين من شهد الواقعة وكانوا على العدو يداً ، لأن لكل واحدٍ منهم فيها حقا . قال الله تعالى : (وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . والرابع من حقوق الله تعالى : ألا يجادل من المشركين ذا قرْبى ولا يجاحى في نصرة الله تعالى [ذا مودة] ، فإن حق الله



(١) قوم طل : منهزمون .

(٢) زيادة من الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل في مكان التكلفة غير واضح ، وهو عن "الأحكام السلطانية" .

أوجب وضرورة دينه ألزم . قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عَدُوِّي وَعَدُوِّيكُمْ أَوْلِيَاءَ ثَأْنُؤَنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) . نزلت الآية في حاطب بن أبي بلتعة وقد كتب كتابا إلى أهل مكة حين هم رسول الله صلى الله عليه وسلم مغزوهم بعلمهم فيه بالخبر وأنفذه مع سارة — مولاة لبني المطلب — فأطلع الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فأنفذ عليا والزيبر في أثرها ، فأدركاها وأخذها الكتاب من قرون رأسها ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم حاطبا فقال : ” ما حملك على ما صنعت ؟ “ فقال : والله يا رسول الله إني لمؤمن بالله ورسوله ، ما كفرت ولا بدلت ولكنني أمرؤ ليس لي في القوم أصل ولا عشيرة وكان لي بين أظهرهم أهلٌ وولد فصاحبهم عليهم ؛ فعفا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . على ما ذكر ذلك إن شاء الله تعالى مبينا في أثناء السيرة النبوية عند ذكرنا لغزوة الفتح ، فتأمل ههنا تجده .

وأما ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأربعة أشياء . أحدها : التزام طاعته والدخول في ولايته ؛ لأن ولايته عليهم آنعدت ، وطاعته بالولاية وجبت . والثاني : أن يفوضوا الأمر إلى رأيه ويكلوه إلى تديره ، حتى لا تختلف آراؤهم فتختلف كلمتهم ويفترق جمعهم . قال الله تعالى : (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) فجعل تفويض الأمر إلى وليه سببا إلى حصول العلم وسداد الأمر . فإن ظهر لهم صوابٌ خفي عليه بآنوه له وأشاروا به عليه . والثالث : أن يسارعوا إلى امتثال أمره ، والوقوف عند نبيه وزجره ، لأنهما من لوازم طاعته . فإن توقفوا عما أمرهم به أو أقدموا على ما نهاهم عنه ورأى تأديبهم على المخالفة بحسب أفعالهم ، فعل .

(١) في الأصل « فطاعهم بذلك » وما أشتبهه عن تاريخ الكامل لابن الأثير (ح ٣ ص ١٨٤ طبع مدينة ” ليدن “) وعن الطبري (القسم الأول ص ١٦٢٧ طبع أوربا) وعن السيرة النبوية لاس هشام (ص ٨١٠ طبع أوربا) وعن شرح القسطلاني فإنه بعد أن شرح رواية البخاري للحدث في خاب الجهاد قال « وفي رواية ابن إسحاق : وكان لي بين أظهرهم ولد وأهل مصاحبهم عليهم » .

وَلَا يُعْطَى فَيْقَرٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) . والرابع : ألا ينازعه في الغنائم إذا قسمها فيهم ، ويتراضوا به بعد القسمة . والخامس من أحكامها : مصابرة الأمير على قتال العدو ما صبر وإن تناولت به المدة . ولا يولّى عنهم وفيه قوة . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) . قيل ٥ في تاويل هذه الآية : اصبروا على الجهاد ، وصابروا العدو ، ورابطوا بملازمة الثغر . فإذا كانت مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بحصلة من أربع خصال :

إحداهن — أن يُسلموا فيصير لهم بالإسلام مالنا وعليهم ما علينا ، ويُقروا على ما ملكوا من بلاد وأموال . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقْرُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِنَحْقِهَا ” . وبصير بلادهم إذا أسلموا دار إسلام يجري عليها حكم الإسلام . ولو أسلم منهم في معركة طائفة ، قلت أو كثرت ، أحرزوا بالإسلام ما ملكوا في دار الحرب من أرض ومال . فإن ظُهر على دار الحرب لم تُغنم أموال من أسلم . وقال أبو حنيفة : يُغنم ما لا يُنقل من أرض ودار ، ولا يُغنم ما ينقل من مال ومتاع . ١٥

والخصلة الثانية — أن يُظفره الله تعالى بهم مع مُقَامِهِمْ عَلَى شَرْكِهِمْ ، فيسبي ذراريهم ويغنم أموالهم ويقتل من لم يحصل في الأسير منهم . ويكون غنيماً في الأسرى

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « ورابطوا بملازمة الثغر » .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو الذي يستقيم به الكلام . وفي الأصل : « ان طفره الله ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو الذي يُتم مع ما بعده . وفي الأصل : « من لم يحصل ٢٥

في آسعمال الأصلح من أربعة أمور. أحدها: أن يقتلهم صبراً بضرب العنق. والثاني: أن يسترقهم ويخري عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق. والثالث: أن يُغادى بهم على مال أو أسرى. والرابع: أن يُمن عليهم ويعفو عنهم. قال الله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَمَتُوهُمْ فُشِدُوا الْوَوَائِقُ) ^(١) معناه الأسر. ثم قال: (فَإِمَّا مِمَّا بَعْدُ وَمِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) .

والخصللة الثالثة — أن يبدلوا مالاً على المسالمة والموادة، ويجوز أن يقبله منهم ويوادعهم عليه . وهو على ضربين . أحدهما : أن يبدلوه لوقتهم ولا يجعلوه خراجاً مستمراً، فهذا المال غنيمة لأنه مأخوذ بإيجاف خيل وركاب، يُقسم بين الغانمين، ويكون ذلك أماناً لهم في الانكشاف عن قتالهم في هذا الجهاد، ولا يبيع من جهادهم فيما بعد. والضرب الثاني: أن يبدلوه في كل عام، فيكون خراجاً مستمراً، ويكون الأمان به مستمراً . والمأخوذ منهم في العام الأول غنيمة تُقسم بين الغانمين، وما يؤخذ في الأعوام المستقبلية يُقسم في أهل الفء . ولا يجوز أن يعاود جهادهم ما كانوا مفهين على بذل المال، لاستقرار الموادة عليه . وإذا دخل أحدهم إلى دار الإسلام، كان له بعقد الموادة الأمان على نفسه وماله . فإن معوا المال زالت الموادة وارتفع ^(٢) الأمان ولزم الجهاد كغيرهم من أهل الحرب . وقال أبو حنيفة : لا يكون منهم من مال الجزية والصلح نفصاً لأمانهم، لأنه حق عليهم فلا ينتقص العهد بمنعهم منه كالديون .

(١) في الأصل : « معناه الأسر » بزيادة الباء .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « في الانكشاف ... » .

(٣) في الأصل : « ولزم الجهاد ... » وهو تحريف، والتصويب عن الأحكام السلطانية .

والخصللة الرابعة — أن يسألوا الأمان والمهادنة؛ فيجوز إذا تعذر الظفر بهم وأخذ المسال منهم أن يهادنهم على المسالمة في مدة مقدرة تعقد الهدنة [عليها إذا كان الامام قد أذن له في الهدنة] ^(١) أو فوّض إليه الأمر . فقد هادن رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا عام الحُدَيْبِيَّةِ عشرَ سنين . ويقتصر في مدة الهدنة على أقل ما يمكن ، ولا يجاوز بأكثرها عشرَ سنين . فإن هادنهم أكثر منها بطلت الهدنة فيما زاد عليها ، ولم الأمان فيها إلى آقضاء مدتها لا يُيَاحَدُون فيها من غير إنذار . [فإن نقضوه صاروا حرباً يُيَاحَدُون من غير إنذار] ^(٢) فقد نقضت قريش صلح الحديبية ، فسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح محاربا . وإذا نقضوا عهدهم فلا يجوز قتل من في أيدينا من رهائنهم . وقد نقض الروم عهدهم في زمان معاوية وفي يده رهائن فامتنع المسلمون جميعا من قتلهم وخَلَوْا سبيلهم وقالوا : وَقَاءُ بَغْدِ خَيْرٌ مِنْ غَدْرِ بَغْدِ . وإذا لم يجوز قتل الرهائن لم يجب إطلاقهم ما لم يحاربوا . فإن حاربونا وجب إطلاق رهائنهم وإبلاغ الرجال منهم ما منهم وإبصال النساء والأطفال والذرائ إلى أهلهم . ويجوز أن يشترط لهم في عقد الهدنة رد من أسلم من رجالهم اليهم . فإذا أسلم أحدهم رد اليهم إن كانوا مأمونين على دمه ، ولم يُرد اليهم إن لم يؤمنوا عليه . ولا يشترط رد من أسلم من نسائهم ، لأنهن ذوات فروج محزومة . فإن شرط ردهن لم يجوز أن يردن ؛ ^(٣) ودفع إلى أزواجهن مهورهن إذا طلبن .

ولا تجوز المهادنة لغير ضرورة تدعو إلى عقدها ، وتجوز المهادنة أربعة أشهر فما دونها ولا يزيد عليها .

(١) التكلفة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأحكام السلطانية « لم يجوز إطلاقهم ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « ولم يرد عليهم ... » .

(٤) في الأصل : « لم يجوز أن يردوا » ومرجع الضمير مؤنث .

وأما الأمان الخاص فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة وحرّ وعبد؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " المسلمون متكافؤ دماؤهم وهم يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم " يعنى عبيدهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح أمان العبد إلا أن يكون مأذونا له في القتال .

والسادس من أحكامها — السيرة في نزال العدو وقتاله . يجوز لأمر الجيـش ٥
في حصار العدو أن ينصب عليهم الرّادات والمجانيق . فقد نصّب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف متجنّقا . ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ، ويضع عليهم البيات والتحريق . وإذا رأى في قطع نخلم وشجرهم صلاحا ليظفر بهم عنوة أو يدخلوا في السلم صلحا لما ينالهم من الضعف ، فعّل . ولا يفعل إن لم يرفيه صلاحا . فقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم كروم أهل الطائف فكان سببا لإسلامهم ، وأمر في حرب ١٠
بنى النضير بقطع نوع من النخل يقال له الأصفر يرى تّواه من وراء اللّحاء ، وكانت النخلة منها أحبّ اليهم من الوصيف ، فحزّنوا لقطعها ، وجاء المسلمون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، هل لنا فيما قطعنا من أجر؟ وهل علينا فيما تركنا من وزر؟ فأنزل الله تعالى : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَبَنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا ١٥
فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ) . ويجوز أن يعور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان فيهم النساء والأطفال ؛ لأنه من أقوى أسباب ضعفهم والظفر بهم . وإذا استسقى ٥
منهم عطشان فالأمر غير سقيّه أو منعه . ومن قُتل منهم واره عن الأبصار ولم يلزم تكفينه . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حيا ولا ميتا . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الرادات : واحدا : عزادة وهي أصفر ترى بالمنحيق ترى بالخجارة المرى البعيد .

(٢) الوصيف : العبد . (٣) اللية : واحدة اللين وهو كل شيء من الحل سوى العجوة . ٢٠

(٤) عور الماء : سده . (٥) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل « ولم يكره » .

وسلم أنه قال : " لا تُعَذِّبُوا عِبَادَ اللَّهِ بِعَذَابِ اللَّهِ " وقد أحرق أبو بكر الصديق رضي الله عنه قوماً من أهل الردة . قال الماوردي : ولعل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه .
 وَمَنْ قُتِلَ مِنْ شَهِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ زُمِلَ فِي ثِيَابِهِ وَدُفِنَ وَلَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهِدَاءِ أَحَدٍ : " زَمَلُوهُمْ بِكُلُوْمِهِمْ فَإِنَّهُمْ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دَمًا لَوْنُ الدَّمِ وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ " . وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ مَكْرَمَةً لَهُمْ وَإِجْرَاءً لِحُكْمِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِمْ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) . وَلَا يَمْنَعُ الْجَيْشَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَكْلِ طَعَامِهِمْ وَعُلُوفَةِ دَوَابِّهِمْ غَيْرَ مُحْتَسِبٍ بِهِ عَلَيْهِمْ . وَلَا يَتَعَدَّوْا الْقُوتَ وَالْعُلُوفَةَ إِلَى مَا سِوَاهُمَا مِنْ مَلْبُوسٍ وَمَرْكُوبٍ . فَإِنْ دَعَتْهُمْ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ ، كَانَ مَا لَيْسَ بِهِ أَوْ رَكْبَهُ أَوْ أَسْتَعْمَلُوهُ ، مُسْتَرَجَعًا مِنْهُمْ فِي الْمَغْنَمِ إِنْ كَانَ نَاقِيًا ، وَ مُحْتَسَبًا عَلَيْهِمْ مِنْ سَهْمِهِمْ إِنْ كَانَ مُسْتَهْلَكًا . وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَطْلُبَ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْطَاهَا بِسَهْمِهِ فَيَطْأُهَا بَعْدَ الْاِسْتِبْرَاءِ . فَإِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَزَّرَ وَلَا يُجَدُّ ، لِأَنَّهُ لَهَا فِيهَا سَهْمَانِ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا يُضَافُ إِلَى الْغَنِيمَةِ . فَإِنْ أَحْبَبَهَا لِحَقِّهَا بِهِ وَلَدَهَا وَصَارَتْ أُمًّا وَلَدٍ لَهُ إِنْ مَلَكَهَا . وَإِنْ وَطِئَ مِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي السَّبْيِ حُدًّا ، لِأَنَّهُ وَطِئَهَا زِنًا ، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِ وَلَدُهَا إِنْ عَلِقَتْ .

١٥

وَإِذَا عُقِدَتِ هَذِهِ الْإِمَارَةُ عَلَى غَزَاةٍ وَاحِدَةٍ ، لَمْ يَكُنْ لِأَمِيرِهَا أَنْ يَفْزُو غَيْرَهَا سِوَاةِ غَنِمٍ فِيهَا أَوْ لَمْ يَغْنَمْ . وَإِذَا عُقِدَتِ عَمُومًا عَامًّا بَعْدَ عَامٍ لَزِمَهُ مَعَاوِدَةُ الْغَزْوِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَقْدِرُ عَلَى الْغَزْوِ فِيهِ ، وَلَا يَفْتَرُّ عَنْهُ مَعَ آرْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ إِلَّا قَدْرَ الْاِسْتِرَاحَةِ . وَ [أَقَلُّ مَا يَجْزِيهِ أَنْ] لَا يَعْطَلُ عَامًّا مِنْ جِهَادٍ .

ولهذا الأمير، اذا قُوِّضَتْ اليه الإمارة على المجاهدين، أن ينظر في أحكامهم ويُقيم الحدودَ عليهم وسواء من ارتزق منهم أو نطوع . ولا ينظر في أحكام غيرهم . ما كان سائرا الى ثغره . فإذا استقر في الثغر الذي تقلده، جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من مُقاتلة ورعية . وإن كانت إمارته خاصة أُجِرَى عليها حكمُ الخصوص .



وأما وصايا أمير الجيش — قال الخليلي: ويوصي الإمام أمير السرية والجند بتقوى الله وطاعته والأحتياط والتيقظ، ويحذرهم الشَّاتات والفُرقة والإهمال والغفلة، ويأخذ على الجند أن يسمعوا ويطيعوا أميرهم ولا يخلتقوا عليه وينصحوا له، ولا يخذل بعضهم بعضا، وإن أظفرهم الله على العدو لا يغلُّوا ولا يحنونوا، ولا يعقروا من دواب المشركين التي لا تكون تحتهم، ولا يقتلوا امرأة لا تقاتلهم ولا وليدا، وأنهم إن وصلوا إلى قرية لا يديرون حالها، أمسكوا عنها وعن أهلها ولا يسيئونهم ولا يشنون الغارة عليهم حتى يعلموا حالهم، إلى غير ذلك من الآداب التي يحتاجون إلى معرفتها مما يلزم ويحل أو يحرم من أمر القتل والأسر والمغنم والقسم وعزل الخمس ومن يُسَمُّ له أولا يُسَمِّهم ومن يُرَضِّخ^(٢) له]، والفرق بين الفارس والراجل ونحو ذلك .

وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى الجراح أنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا أو سرية قال: "باسم الله وفي سبيل الله تقاتلون من كفر بالله لا تغلُّوا ولا تغدروا ولا تُمتثلوا ولا تقتلوا امرأة ولا وليدا". فإذا بعث جيشا أو سرية فمرهم بذلك .

- (١) يخذل : يجوز أن يقرأ بضمف الدال ويكون من الخذلان، وبشديدها فيكون من التحذيل .
والخذلان : ترك النصرة . والتحذيل : التشيط والجل على ترك الصرة .
(٢) يقال : رضخ له من ماله اذا أعطاه عطية قليلة . فالزيادة التي وضعناها تقتضيها اللفظ .

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لخالد بن الوليد حين وجهه لقتال أهل الردة :
 سر على بركة الله ، فإذا دخلت أرض العدو فكن بعيداً من الحملة فإنى لا آمن عليك
 الجولة ، وأستظهر بالزاد ، وسر بالأدلاء ، ولا تقا تل بجروح فإن بعضه ليس منه ،
 وأحترس من البيات فإن في العرب غيرة ، وأقلل من الكلام فإنما لك ما وعى عنك ،
 واقبل من الناس علانيتهم وكلهم إلى الله في سريرتهم ؛ وأستودعك الله الذى
 لا تضيع ودائعہ .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول عند عقد الألوية : باسم الله
 وبالله وعلى عون الله ، أمضوا بتأييد الله والنصر ولزوم الحق والصبر ، فقاتلوا في سبيل
 الله من كفر بالله ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين . ولا تجبئوا عند اللقاء ، ولا
 تمثلوا عند القدرة ، ولا تئسروا عند الظهور ، ولا تقتلوا هرباً ولا امرأة ولا وليداً ،
 وتوقوا قتلهم إذا ألتى الزحفان وعند شن الغارات .

وكتب عمر الى سعد بن أبي وقاص ومن معه من الأجناد : أما بعد فإنى
 أمرك ومن معك بتقوى الله على كل حال ، فإن تقوى الله أفضل العدة على العدو
 وأقوى المكيده في الحرب . وأمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراساً من المعاصي
 منكم من عدوكم ؛ فإن ذنوب الجليش أخوف عليهم من عدوهم ، وإنما ينصر المسلمون
 بمعصية عدوهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لنا قوة بهم ؛ لأن عدونا ليس كعددهم ، ولا عدتنا
 كعدتهم . فإن استوتنا في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوة . وإلا ننصر عليهم
 بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا . وأعلموا أن عليكم في مسيركم حفظة^(١) من الله يعلمون ما يفعلون ،
 فاستحيوا منهم . ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله . ولا تقولوا إن عدونا شر منا
 فلن نسلط علينا وإن أسانا ؛ فرب قوم قد سلط عليهم شر منهم كما سلط على بنى

إسرائيل لما عملوا بمساخط الله كَفَرَةُ المَجُوسِ (بَحَسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا) . وآسألوا الله العون على أنفسكم كما تسألونه النصر على عدوكم . أسأل الله ذلك لنا ولكم . وترفق بالمسلمين في مسيرهم ، ولا تُجشِّمهم مسيراً يُتعبهم ، ولا تُقصر بهم عن منزل يرفق بهم ، حتى يبلغوا عدوهم والسفر لم ينقص قوتهم ؛ فإنهم سائرون إلى عدو مقيم حامي الأنفس والكراع . وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة حتى تكون لهم راحة يُجْمُونَ فيها أنفسهم ويرْمُونَ أسلحتهم وأمتعته . وَنَحْ مِنْهُمْ عَنْ قُرَى أَهْلِ الصِّلح والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق بدينه ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئاً ، فإن ظلم حرمة وذمة أبليهم بالوفاء بها كما أبتلوا بالصبر عليها ، فما صبروا لكم ففوا لهم . ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصِّلح . وإذا وطئت أذى أرض العدو فأذلك العيون بينك وبينهم ، ولا يخف عليك أمرهم . ولكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه ، فإن الكدوب لا ينفعك خبره وإن صدق في بعضه ، والغاش عينٌ عليك وليس عيناً لك . ولكن منك عند دتوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع وتُبث السرايا بينك وبينهم [فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم ، وتنبع الطلائع عوراتهم] . وأنتق للطلايع أهل الرأي والبأس من أصحابك ،

(١) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « لا ينقص » . (٢) الكراع : الخيل .

(٣) يجمون أنفسهم : يتركونها لترتاح وتقوى . (٤) يرمون : يصلحون .

(٥) « ولا يرزأ » في الأصل غير معجمة ، وأثبتناها بالياء طبقاً لما في العقد الفريد ، على أن تكون معطوفة على صلة الموصول قبلها . ويحتمل أن تكون بناءً على الخطأ .

(٦) في العقد الفريد : « فما صبروا لكم فقولهم خيراً » .

(٧) إذا كاه العيون والطلايع : نها .

(٨) هذه الجملة التي بين القوسين وردت في الأصل هكذا : « فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم وتنبع بالطلايع عوراتهم » وفي بعض هذه الكتابات تحريف جعل الجملة غير مستقيمة ، فأثبتناها كما وردت في العقد الفريد (ج ١ ص ٥٠) .

وتخبر لهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدواً كان أول ما تلقاهم القوة من رأيك . وأجعل
 أمر السرايا إلى أهل الجهاد والصبر على الحلال ، ولا تحض بها أحداً بهوى ، فيضيع من
 رأيك وأمرك أكثر مما حايبت به أهل خاصتك . ولا تبعث طليعة ولا سرية
 في وجه تخوف عليها فيه ضيعة ونكايه . فإذا عاينت العدو فاصم اليك أقاصبك
 وطلائعك وسراياك ، وأجمع إليك ميكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المناجزة ، مالم
 يستكرك قتال ، حتى تبصر عودة عدوك ومقاتله ، وتعريف الأرض كلها كعرفة
 أهلها ، فتصنع بعدوك كصنيعه بك . ثم أذك أحراسك على عسكرك ، وتحفظ من البيات
 جهلك . ولا تؤثني بأسير ليس له عهد إلا ضربت عنقه ، لترهب بذلك عدوك وعدو
 الله . والله ولي أمرك ومن معك ، وولي النصر لكم على عدوكم ، والله المستعان .

وأوصى عبد الملك بن مروان أميراً سيّره إلى أرض الروم فقال : أنت تاجر الله
 لعباده ، فكن كالمضارب الكيس الذي إن وجد رجلاً تجرّ ، وإلا تحفظ برأس المال ؛
 ولا تطلب الغنيمة حتى تحوز السلامة ؛ وكن من أحتياك على عدوك أشد حذراً
 من أحتيال عدوك عليك .

وكان زياد بن أبيه يقول لقواده : تجنبوا اثنتين لا تقاوتوا فيهما العدو : الشناء ،
 وبعاون الأودية .

وكان قتيبة بن مسلم يقول لأصحابه : إذا غزوتهم فاطيلوا الأظفار ، وقصروا
 الشعور ، وأحفظوا الناس شزراً ، وكنّوهم رمزاً ، وأطعنوهم وخرّاً .

(١) كذا في العقد المفرد ، وفي الأصل : « وإن لموا ... » .

(٢) في الأصل : « أهل السرايا ... » والتصويب عن العقد المفرد .

(٣) كذا في العقد المفرد ، وفي الأصل : « مالم يستكرك القتال » .

وكان أبو مسلم الخراساني صاحب الدعوة يقول لقواده : أَشْعِرُوا قُلُوبَكُمْ الْجُرْأَةَ فَإِنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الظَّفَرِ ، وَأَكْثَرُوا ذِكْرَ الضَّغَائِنِ فَإِنَّهَا تَبْعَثُ عَلَى الْإِقْدَامِ ، وَأَلْزَمُوا الطَّاعَةَ فَإِنَّهَا حِصْنُ الْحَارِبِ .

وقالت الحكماء : لَا تَسْتَصِفِرَنَّ أَمْرَ عَدُوِّكَ إِذَا حَارَبْتَهُ ، لِأَنَّكَ إِنْ طَفِرْتَ بِهِ لَمْ تُجِدْ وَإِنْ ظَفِرَ بِكَ لَمْ تُعْتَرِ ، وَالضَّعِيفُ الْمُخْتَرِسُ مِنَ الْعَدُوِّ الْقَوِيُّ أَقْرَبُ إِلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْقَوِيِّ الْمُغْتَرِّ بِالضَّعِيفِ .

ذَكَرَ مَا يَقُولُهُ قَائِدُ الْجَيْشِ وَجَنَدُهُ

من حين يُشَاهِدُ الْعَدُوَّ إِلَى أَنْفِصَالِ الْحَرْبِ وَالظَّفَرِ بَعْدَهُمْ

قال الشيخ أبو عبد الله الحسين الحلي في منهاجه : إِذَا مَضَى الْجَيْشُ بِاسْمِ اللَّهِ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَلْيَعُوْذُوا بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلْيَقُولُوا : اللَّهُمَّ إِنَّا نَدْرَأُ بِكَ فِي نُحُورِهِمْ ، وَنَعُوْذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ . فَإِذَا قَاتَلُوا فَلْيَقُولُوا : اللَّهُمَّ بِكَ نَصُولٌ وَنَجْوَى . وَلْيَقُولُوا : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) . وَلْيَقُولُوا : اللَّهُمَّ مُتَزَلِّ الْكِتَابِ وَسَرِيعِ الْحِسَابِ هَازِمَ الْأَحْزَابِ ، اللَّهُمَّ أَهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ . وَإِنْ حَصَّبُوهُمْ فَلْيَقُولُوا : "شَهِتِ الْوُجُوهُ" . وَإِنْ رَمَوْهُمْ فَلْيَقُولُوا : (وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا) . وَإِنْ بَيْتَهُمُ الْعَدُوَّ فَلْيَكُنْ سَعَارُهُمْ (حَمًّا) لَا يُنْصَرُونَ (حَمَّ عَسَقٍ) يَفْتَرِقُ أَعْدَاءَ اللَّهِ ، وَبَلَغَتْ حِجَّةُ اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَلْيَقُولُوا إِذَا دَخَلَ الْعَدُوُّ دِيَارَهُمْ : (ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا) . وَلْيَقُولُوا إِذَا صَافَوْهُمْ : (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصَرِّمُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُلُوحَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ) . وَلْيَقُولُوا :

(١) في الأصل : «من حيث» وظاهر أن السياق يقتضي ما أثبتنا .

(٢) في الأصل «إنا ندرؤك ...» وهو تحريف . ومنه الحديث — كما في نهاية ابن الأثير في مادة (درا) — : «اللهم إني أدرا بك في نحورهم» .

- (فَبَيَّتَ الَّذِي كَفَرَ وَآلَهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ). ويقولوا: (جند ما ذاك مهزوم من الأحزاب). ويقولوا: (سيهزم الجمع ويولون الدبر). ويقولوا: (فكفروا به فسوف يعلمون) (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ).
- وإن صبحوا دارهم فليقولوا: الله أكبر، هزم العسكر، إذا نزلنا ساحة قوم (فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ). وإن يتوهم فليقولوا: (أَقَامِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ). وإن جاءوهم نهارًا فليقولوا: (أَوَّحِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا سُحْحًا وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَقَامِنَا مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ). ويقولوا في عامة أحوالهم وأوقاتهم: (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ). ويقولوا: (جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا). (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا). وإن كان العدو يهودًا فليقل المساءون في وجوههم: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا). ويقولوا: (فَلَمَّا عَتَا عَمَّا شُؤَا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ). ويقولوا المعوذتين غدوة وعشيا.
- وإن وقعت هزيمة فتبعهم العدو فليتحصنوا منهم بقراءة قوله تعالى: (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُمْ رَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبُرْجَانِ كَانُوا يَفْقَهُوهُ). (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ).
- وإن هزموا العدو فليقولوا على آثارهم: (فَقُطِعَ دَارُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). ويقولوا: (مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ). وإن لج العدو وثبوا فليقولوا: (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ). ويقولوا: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ بَصُورًا وَبِئْسَ الْقَرَارُ). ويقولوا: (مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ

الْبَعِيدُ) . وَلَيَقُولُوا : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوا كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا) . وَلَيَقُولُوا : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) وَلَيَقُولُوا : (وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَىِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا) . وَلَيَقُولُوا : (مَا جِئْتُمْ بِهِ إِلَّا السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُظِلُّهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) . وَلَيَقُولُوا : (وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ) . وَلَيَقُولُوا إِذَا حَمَلُوا عَلَى الْعَدُوِّ : (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) . (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ تَدْمِثُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاحِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ) . وَلَيَقُولُوا : (ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) . وَلَيَقُولُوا : (أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ) . وَلَيَقُولُوا : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) . وَلَيَقُولُوا : (فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) . وَلَيَقُولُوا : (فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) . وَإِنْ حَمَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْهِمْ فَلَيَقُولُوا لَأَنفُسِهِمْ : (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ) . وَلَيَقُولُوا : (فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرُ أُولُو الْعِزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ) . وَإِذَا دَنَوْا مِنْهُمْ فَلَيَقُولُوا : (انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون) . وَلَيَقُولُوا : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا) . وَلَيَقُولُوا : (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ) . وَلَيَقُولُوا : (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا) . وَإِنْ لَحِقَ الْعَدُوُّ مَدَدٌ فَلْيَقِلْ الْمَسَامُونُ : (لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحَضَّرُونَ) . وَلَيَقُولُوا :

٥

١٠

١٥

٢٠

- (وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ) .
 وإن لحقَّ المسلمين مددٌ فليقولوا : (وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ
 وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ) . وإذا تحصنوا من العدو بموضع فليقولوا
 إن قصدوهم : (فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ
 مِرْفَقًا) . وليقولوا : (وَمَا آسَأَعُوا أَنْ يَصْرِفَهُمْ وَلَهُمْ مَعَادٌ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَائِرُونَ) . وإن تحصن
 العدو منهم بموضع فليقولوا إن قصدوه : (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَّبِّ جَعَلَهُ دُكَّاءً وَكَانَ وَعْدُ
 رَبِّي حَقًّا) . وليقولوا : (إِهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) . وليقولوا إذا حافوهم :
 (إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) . وليقولوا :
 (وَلْيَسِدْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْسًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا) . وليقولوا : (سَلِّقْ
 فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ
 مَثْوًى لِلظَّالِمِينَ) . وليقولوا : (فَأَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ
 يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) . وليقولوا :
 (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) . وليقولوا : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ
 مَعَكُمْ وَلَنْ يَهْزِمَ أَعْمَالُكُمْ) . وإن حاصروا العدو وأحْدقوا بهم فليقولوا : (إِنَّا أَعْتَدْنَا
 لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ
 الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) . وليقولوا : (يَا مَعْشَرَ الْخُنَّ وَالْإِنْسِ إِنْ أَتَيْتُمْ أَنْ تَقْدُوا
 مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْقُذُوا لَا تَقْدُوا إِلَّا سُلْطَانًا) (يرسل عليكم شواطين من
 نَارٍ وَنُحَاسٍ فَلَا تَنْتَصِرَانِ) . وإن حاصروهم العدو وأحاط بهم فليقولوا : (قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُمْ
 مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) . وليقولوا : (وَلَقَدْ مَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ وَجَعَيْنَاهُمَا وَقَوْمَهُمَا
 مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ وَنَصَرْنَا هَامَانَ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ) . وليقولوا : (وَدَا النُّونَ إِذْ ذَهَبَ
 مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي

٦٥

كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ النَّارِ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) . وإن رماهم
العدو بالنار فليقولوا : (يَانَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ
الْآخِصِينَ) . (فَأَنجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ) . وليقولوا : الله أكبر ، الله ربنا ، ومحمد نبينا ، وأنت
يانار لغيرنا . وليقولوا : (كَلِمَاتُ أَوْفَدُوا نَارًا لِّخَرْبِ أَطْفَالِهَا اللَّهُ) . وإن رموا العدو بالنار
فليقولوا معها : (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا) .
وليقولوا : (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ) . وليقولوا : (فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ) . (وَذُوقُوا عَذَابَ
الْحَرِيقِ) . وليقولوا : (إِنَّمَا لَطَّى زُرْعَةً لِلشَّوَى تَدْعُو مِنْ أَذْبُرٍ وَتَوَلَّى وَجَمَعَ فَأَوْعَى) .
وليقولوا : (وَيَذْفُونَ مِنْ كُلِّ حَايِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ إِلَّا مَنْ خَطِفَ
الْخُطْفَةَ فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ) . وإن رموا العدو بالمتجنيق فليقولوا : (جَعَلْنَا عَلَيْهَا
سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِنْ سَبِيلٍ مُّضَوِّدٍ مُّسَوِّمَةٍ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ
بَسِيْعِدٍ) . وإن رماهم العدو بالمحقيق فليقولوا : (إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا) .
وليقولوا : (وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُّزِيلِينَ) . وليقولوا :
(فَلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْآخِصِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيْرُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ
أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) . وإذا دخلوا أرض العدو فليقولوا : بِأَسْمِ اللَّهِ (لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ
رُسُلَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَنَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا) . (وَعَدَ كُمْ اللَّهُ
مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَتَسْكُنُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ
وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا) . ويقولوا إذا كانت الريح تصفق في وجوه العدو : (إِنَّا أَرْسَلْنَا
عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ تَنْزِعُ النَّاسَ كَانَهُمْ أَشْجَارٌ تُحْلَلُ مِنْقَعِيرٍ) .
وإن كانت الريح تهب على وجوه المسلمين فليقولوا : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا
بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) . (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ) ،

ويقولوا: "اللهم اجعلها رِيًّا ولا تجعلها رِيًّا"، ويقولوا: اللهم إنا نسألك من خير ما تأتي به الرياح، ونعوذ بك من شر المساء والصبح. وإن بارز مسلم مشركا فليقرأ عليه: (فَسَاهُمْ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ) . وليقل: (فَوَكَّزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) . وليقل: (فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) . وإذا ألتقى الصَّفَانِ فليدعُ أمير السرية ويسأل الله النصر والفتح ويؤمن الناس على دعائه؛ فإنها من ساعات الإجابة .

ذكر ما قيل في المكيذة والخداع في الحروب وغيرها

رُوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ"^(١). وكان صلى الله عليه وسلم إذا غزا أخذ طريقاً وهو يريد أخرى، ويقول: "الحرب خدعة". وكان مالك بن عبد الله الخثعمي وهو على الصافة يقوم في الناس، إذا أراد أن يرحل، فيحمد الله ويثني عليه، ثم يقول: إني داربٌ بالغداة دربَ كذا؛ فتفتزق الجواسيس عنه بذلك، فإذا أصبح سَلَكَ بالناس طريقاً غيرها. فكانت الروم تسميه الثعلب .

وقال المهلب لبنيه: عليكم في الحرب بالمكيذة، فإنها أبلغ من النجدة .

وسئل بعض أهل التمرس بالحروب: أي المكيذ فيها أحزم؟ فقال: إذ كَأُ^(٢) العيون، وإنشاء الثلبة، وأستطلاع الأخبار، وإظهار السرور، وإماتة الفرق،

(١) في النهاية لابن الأثير «... يروى بفتح الخاء وضها مع سكون الدال، وبصها مع فتح الدال فالأول معناه أن الحرب يقصى أمرها بخدعة واحدة من الخداع أي أن المقاتل إذا خدع مرة واحدة لم تكن لها إقالة، وهي أصح الروايات وأصحها، ومعنى الثاني هو الاسم من الخداع، ومعنى الثالث أن الحرب تخدع الرجال وتمنهم ولا تنه لهم كما يقال: فلان رجل لعبة وضعة أي كثير اللعب والاصحك» .
(٢) الصافة: الجماعة تقام وتصف للحرب . (٣) إذ كَأُ العيون: بث الجواسيس .

والأحتراس من البطانة، من غير إقصاء لمستنصح ولا استنصاح لمستغش، وإشغال^(٢) الناس عما هم فيه من الحرب بغيره .

وقال حكيم : اللَّطْفُ فِي الْحِيلَةِ ، أَجْدَى لِلْوَسِيلَةِ . وقيل : مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلِ الْأَمْرَ بَعَيْنَ عَقْلِهِ لَمْ يَقَعْ سَيْفُ حِيلَتِهِ إِلَّا عَلَى مَقَاتِلِهِ ، وَالتَّثَبُّتُ يَسْهِّلُ طَرِيقَ الرَّأْيِ إِلَى الْإِصَابَةِ ، وَالْعَجَلَةُ تَضْمَنُ الْعَثْرَةَ .

ويقال : إِنْ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ صَاحَّ أَهْلَ حَضَنٍ مِنْ حَصُونِ فَارَسٍ عَلَى الْأَيَّامِ فَقَتَلَ مِنْهُمْ رَجُلًا وَاحِدًا ، فَقَتَلَهُمْ كُلَّهُمْ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا .

وقيل : لَمَّا أُنِيَ بِالْهُرْمَزَانِ أُسِيرًا إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قِيلَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَذَا زَعِيمُ الْعِجَمِ وَصَاحِبُ رُسْتَمٍ^(٣) فَقَالَ لَهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَعْرِضْ عَلَيْكَ الْإِسْلَامَ نُصْحًا لَكَ فِي عَاجِلِكَ وَأَجَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا أَعْتَقِدُ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَلَا أَرْغَبُ فِي الْإِسْلَامِ رَهْبَةً بِفِدَا عَمْرِ بِالسَّيْفِ ، فَلَمَّا هَمَّ بِقَتْلِهِ ، قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، شَرِبْتُ مِنْ مَاءٍ هِيَ أَفْضَلُ مِنْ قَتْلِي عَلَى الظَّمَا ، فَأَمَرَ لَهُ بِشُرْبَةِ مِنْ مَاءٍ فَلَمَّا أَخَذَهَا الْهُرْمَزَانُ قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَا آمِنٌ حَتَّى أَشْرِبَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَرَمَى بِهَا وَقَالَ : الْوَفَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَوْرٌ أَبْلَجُ ، قَالَ : صَدَقْتَ ، لَكَ التَّوَقُّفُ عَنْكَ وَالنَّظَرُ فَيْكَ ، إِرْفَاعًا عَنْهُ السَّيْفُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، الْآنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَمَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ مِنْ عِنْدِهِ ، فَقَالَ عَمْرُ : أَسَلِمْتَ خَيْرَ إِسْلَامٍ ، فَمَا أَتُرْكُ ؟ قَالَ : كَرِهْتُ أَنْ يُظَنَّ بِي أَنِّي إِنَّمَا أَسَلِمْتُ خَوْفًا مِنَ السَّيْفِ ، فَقَالَ عَمْرُ : أَلَا إِنَّ لِأَهْلِ فَارَسٍ عَقُولًا أَسْتَحَقُّوْا بِهَا مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْمُلْكِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِرَبِّهِ وَإِكْرَامِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَنْ عَرِضَ ..» . (٢) فِي الْأَصْلِ : «وَاشْتَغَالَ النَّاسَ ...» .

(٣) هُوَ رُسْتَمُ بْنُ فَرَنْزَادٍ ، كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ رِجَالِ فَارَسٍ وَقَائِدِ جِيُوشِ زَدَجَرْدِ مَلِكِ سَاسَانَ فِي وَقْعَةِ الْقَادِسِيَةِ الَّتِي انْتَصَرَفَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ حِينَ أَرْسَلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ لِهَيْتِجِ إِيْرَانَ فِي حِلَافَةِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ قَتَلَ رُسْتَمٌ فِي هَذِهِ الْوَقْعَةِ .



ونظير هذه القصة ما فعل الأسير الذي أتى به الى مَعْن بن زائدة في جملة الأسرى فأمر بقتلهم، فقال : أقتل الأسرى عطاشاً يامعن ؟ فأمر بهم فسُقُوا، فلما شربوا قال : أقتل أضيافك يامعن ؟ فغلي عنهم .

ومن المكاييد المشهورة حكاية قصير مع الزباء، وسند كرها إن شاء الله في التاريخ في أخبار ملوك العرب، وواقعة ملك الهياطلة مع فيروز بن يذحرد، ونذكرها أيضا في أخبار ملوك الفرس .

ومن المكاييد خبر عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة مع معاوية بن أبي سفيان، وكان معاوية قد كتب اليهما وأستقدم عمرًا من مصر والمغيرة من الكوفة؛ فقال عمرو للمغيرة : ما جمعنا إلا ليعزنا، فإذا دخلت عليه فأشك الضعف وأستأذنه أن تأتي الطائف أو المدينة، وأنا اذا دخلت عليه سأسأله ذلك فإنه يظن أنا نريد أن نفسد عليه . فدخل المغيرة على معاوية فسأله أن يعفيه فأذن له ؛ ودخل عليه عمرو وسأله ذلك ؛ فقال معاوية : قد تواطأتما على أمر وإنكما تريدان شراء، أرجعا الى عملكما . وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية حين كبر وخاف العزل : أما بعد، فإنه قد كبرت سني، ودق عظمي، وقرب أجل، وسفهني رجال قريش، فرأى أمير المؤمنين في عمله موفق . فكتب اليه معاوية : أما ما ذكرت من كبر سنك، فإن سنك أكلت عمرك . وأما اقتراب أجلك، فإني لو كنت أستطيع أن أدفع المنية عن أحد لدفعتها عن آل أبي سفيان . وأما ما ذكرت من العمل فـ * مضح قليلاً يُذكر الهيجا حمل * وأما ما ذكرت من سفهاء قريش، فإن حلماء قريش أنزلوك هذا المنزل . فاستأذن معاوية

(١) وكذا في اللسان . وضع قليلاً : تأن قليلاً ولا تعمل . وهو شطربيت ورد في شرح القاموس هكذا :

لبث قليلاً يلحق الهيجا حمل * ما أحسن الموت اذا حان الأجل

وقائل البيت حمل بن بدر، وقيل حمل بن سعدانة الصعابي .

في القدوم فأذن له ؛ فلما وصل اليه قال له معاوية : كبرت سنك ، وأقرب أجلك ، ولم يبق منك شيء ، ولا أظنني إلا مستبدلاً بك . قال : فأنصرف والكتابة تُعرف في وجهه ؛ فقيل له : ما تريد أن تفعل ؟ فقال : ستعلمون ذلك . ثم أتى معاوية فقال : يا أمير المؤمنين ، إن الأنفس يُفدى عليها ويرّاح ، ولست في زمن أبي بكر ولا عمر ، وقد أترح الناس ، ولو نصبت لنا علماً من بعدك نصيرُ إليه ! مع أني كنت قد دعوتُ أهل العراف إلى يزيد فركنوا إليه حتى جاءني كتابك ؛ قال : يا أبا محمد ، انصرف إلى عمك فأحكيم هذا الأمر لابن أخيك ، وأعاده على البريد يرْكض .

وقيل : جاء بَازِيْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ فَأَعْلَمَهُ أَنَّ بَازِيْلًا لَهُ أَنْحَطَ عَلَى عُنُقَابٍ لَهُ فَقَتَلَهَا ؛ فَقَالَ : اذْهَبْ فاقطِفْ رَأْسَهُ ، فَإِنِّي لَا أَحَبُّ الشَّيْءَ أَنْ يَجْتَرِئَ عَلَى مَا فَوْقَهُ . وَأَرَادَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ الْمَأْمُونُ فَيَسْكُنَ إِلَى جَانِبِهِ .

قال الشعبي : وجهني عبد الملك بن مروان إلى ملك الروم ، فلما قدمت عليه ودفعت إليه كتاب عبد الملك ، جعل يسألني عن أشياء فأخبره بها ، فأقمتُ عنده أياماً ، ثم كتب جواب كتابي ، فلما أنصرفت دفعته إلى عبد الملك ، فجعل يقرؤه ويتغير لونه ، ثم قال : يا شعبي ، علمت ما كتب به إلى الطاغية ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، كانت الكتب مخنومة ما قرأتها وهي إليك ؛ فقال : إنه كتب إلى : إن العجب من قوم يكون فيهم مثل من أرسلت به إلى فيملكون غيره ؛ فقال : قلت يا أمير المؤمنين لأنه لم يرك ؛ قال : فسرى عنه ، ثم قال : إنه حسدني عليك فأراد أن أقتلك .

قال : وَلَمَّا ظَفَرَ الْجُنَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ بِلَى خُرَاسَانَ فِي أَيَّامِ هِشَامٍ - بِبَصِيحٍ انْخَارَجَ وَبَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَتَلَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا رَجُلًا أَعْمَى [قال هذا الرجل] أَنَا أَذْكَ

(١) تكررت في الأصل جملة "فقيل له ما تريد أن تفعل" سهواً من الناصح .

(٢) الباز يار : القيم على البراءة أو المنحر بها .

(٣) زيادة بقصصها السياق .

على أصحاب صبيح وأجازيك على ما صنعت ، وكتب له قوما ، فأمر الجنيد بقتلهم حتى قُتِلَ مائة ، فقال الأنعمى عند ذلك : لعنك الله يا جنيد ! أترغم أنه يحل لك دمي وأني ضالٌّ ثم تقبلُ قولي في مائة قتلهم ! لا ! والله ما كتبتُ لك من أصحاب صبيح رجلا ، وما هم إلا منكم . فقدمه الجنيد وقتله .

وكان معاوية بن أبي سفيان من الدهاة ؛ وله أخبار في الدهاء تدلُّ على بُعد غوره وحِدَّة ذهنه . فمها أن يزيد ابنه سمع بحمال زينب بنت إسحاق زوج عبد الله بن سلام القرشي ، وكانت من أجل النساء في وقتها وأحسنهن أدبا وأكثرهن مالا ، ففطن بها يزيد ، فلما عيّل صبره ذكر ذلك لبعض خُصيان أبيه ، وكان ذلك الخصى خاصا بمعاوية وأسمه رقيق ، فذكر رقيق ذلك لمعاوية وقال له : إن يزيد قد ضاق ذرعه بها . فبعث معاوية إلى يزيد فاستفسره عن أمره ؛ فبث له شأنه ، فقال : مهلا يا يزيد ، فقال له : ١٠
علام تأمرني بالمهل وقد أنقطع منها الأمل ؟ فقال له معاوية : فأين مرؤتك وحجّاك [ووثّاقك] ؟ فقال : قد عيّل الصبر ، ولو كان أحداً [يلتفع فيما يتعلّى] به من الهوى [بتفاه ، أو يدفع ما أقصده بحجاه] لكان أولى الناس به داود حين أبتلى به ؛ فقال : أكنتم يابئى أمرك ، فإن البّوح به غير نافعك ، والله باللع أمره فيك ، ولا بد مما هو كائن .

وأخذ معاوية في الاحتيال في تبليغ يزيد مناه ، فكتب إلى زوجها عبد الله بن سلام ، ١٥
وكان قد استعمله على العراق : أن أقبل حين تنظر كتابي لأمر فيه حفظك إن شاء الله تعالى فلا تتأخر عنه . فأعذّ السير وقدم ، فأنزله معاوية منزلا كان قد هيّأ له وأعد فيه نزلهُ ، وكان عند معاوية يومئذ بالشام أبو هريرة وأبو الدرداء ، فقال لهما معاوية : إن الله قد قسم بين عبادهِ قسمين [ووهبهم نعماً] أوجب عليهم فيها شكره وحتم عليهم حفظها ، فخباني

(١) أورد صاحب « كتاب الإمامة والسياسة » هذه القصة بزيادات كثيرة واختلاف في العبارات عما هنا . وقد أثبتنا من هذه الزيادات ما يستقيم به الكلام ، وهو ما وصعاه بين القوسين .
(٢) في الأصل : « والأمر ... » وما أثبتناه عن كتاب الإمامة والسياسة .

منها عز وجل بأتم الشرف وأفضل الذكر، وأوسع على الرزق، وجعلنى راعى خلقه، وأمينه فى بلاده، والحاكم فى أمر عباده، ليلبى أشكر أم أكفر. وأول ما ينبغى للره أن يتفقد وينظر من استراحه الله أمره، ومن لاغنى به عنه . وقد بلغت لى أبنه أريد إنكاحها والنظر فى اختيار من يباعها، لعل من يكون بعدى يقتدى فيه بهدى ويتبع فيه أثرى . فإنه قد يلى هذا الملك بعدى من يغلب عليه الشيطان ويرقيه الى تعضيل بناتهم فلا يرون لهم كفوًا ولا نظيرًا، وقد رضى لها ابن سلام القرشى، لدينه وشرفه وفضله ومروءته وأدبه ؛ فقال له : إن أولى الناس برعاية نعم الله وشكرها وطلب مرضانه فيما اختصه منها لأنت ؛ فقال لها معاوية : فأذكر له ذلك عني، وقد كنت جعلت لها فى نفسها شورى، غير أنى أرجو ألا تخرج من رأى إن شاء الله . فخرجا من عنده وأتىا عبد الله بن سلام وذكر له القصة . ثم دخل معاوية على أبنه وقال لها : اذا دخل عليك أبو الدرداء وأبو هريرة فعرضا عليك أمر عبد الله بن سلام وحضاك على المسارعة الى اتباع رأى فيه، فقولى لها : إنه كفء كريم وقريب حميم، غير أن تحت زينب بنت إحقاق، وأخاف أن يعرض لى من الغيرة ما يعرض للنساء فأتناول منه مايسخط الله تعالى فيه فيعدبني عليه، ولست بفاعلة حتى يفارقها . فلما اجتمع أبو هريرة وأبو الدرداء بعبد الله وأعلماه بقول معاوية، ردهما اليه يخطبان له منه، فأتياه ؛ فقال : قد علمتا رضائى به وجرضى عليه، وكنت قد أعلمتكما الذى جعلت لها فى نفسها من الشورى، فادخلا عليها وأعرضا عليها الذى رأيت لها . فدخلتا عليها وأعلماهما ؛ فقالت لها ما قاله معاوية لها . فرجعا الى ابن سلام وأعلماه بما قالته . فلما ظن أنه لا يمنعهما منه إلا فراق زينب أشهدهما بطلاقها وأعادها الى أبنه معاوية .

(١) عبارة الإمامة والسياسة : « فاني قد تحوّفت أن يدعو من يلى هذا الأمر من بعدى زهو السلطان وسرفه الى عص نسايم ... الخ » .

(٢) تعضيل البنات : حبسهن عن الزواج طلبا . وفى الأصل : « الى تعطيل بناتهم » .

- فَاتِيًّا معاوية وأعلماه بما كان من فراق عبد الله زوجته رغبةً في الاتصال بابنته ؛
 فأنظر معاوية كراهة فعله وفراقه لزينب وقال : ما استحسنْتُ له طلاقَ امرأته ولا
 أحببته ، فانصرفا في عافية ثم عودا إليها وخذا رضاها . فقاما ثم عادا إليه ، فأمرهما
 بالدخول على أبنته وسؤالها عن رضاها تَبَرُّياً من الأمر ، وقال : لم يكن لي أن أُكرها
 وقد جعلتُ لها الشورى في نفسها . فدخلا عليها وأعلمها بطلاق عبد الله بن سَلام .
 ٥ امرأته ليسرها ، وذكرنا من فضله وكِمال مُروءته وكرم تحته ؛ فقالت لها : إنه
 في قریش لرفيع القَدْر ، وقد تعرفان أن الأناة في الأمور أرفقُ لما يخاف من المحذور ،
 وإني سائلةُ عنه حتى أعرف دِخْلَةَ أمره وألمحها بالذي يُزينه الله لي ، ولا قوة
 إلا بالله ؛ فقالا : وَفَقَّك الله وَحَارَكَ . وأنصرفا عنها ، وأعلمها عبد الله بقولها ؛ فأنشد :
 فَإِنْ يَكُ صَدْرُ هَذَا الْيَوْمِ وَلِيَّ * فَإِنَّ غَدًا لَنَا ظَرُهُ قَرِيبُ

- ١٠ وتحدث الناس بما كان من طلاق عبد الله زينب وخِطْبَتِهِ ابنة معاوية ، ولاموه
 على مبادرته بالطلاق قبل إحكام أمره وإبرامه . ثم استحثَّ عبد الله أبا هريرة
 وأبا الدرداء ؛ فَاتِيَّاهَا وقالا لها : إصنعى ما أنت صانعة وأستخيري الله ، فإنه يهدي
 من استهداه ؛ فقالت : أرجو ، والحمد لله ، أن يكون الله قد خار [لي] ، وقد استبرأت
 ١٥ أمره وسألت عنه فوجدته غير ملائم ولا موافق لما أريد لنفسى ، ولقد اختلف من
 استشترته فيه ، فمنهم الناهى عنه و [منهم] الأمر به ، واختلفانهم أول ما كرهت .
 فلما بلغاه كلامها علم أنه مخدوع ، وقال : ليس لأمر الله راد ، ولا لما لا بد منه

- (١) في الأصل : « ... وسؤالها ... » . (٢) في كتاب الامامة والسياسة : « الحمد لله أرجو
 أن يكون ... » . (٣) في الأساس : « استبرأت الشيء : طلبت آخره لأقطع الشبهة عنى » .
 والمعنى هنا أنها استقصت جميع أموره حتى عرفت كل المعرفة . (٤) في الأصل : « ولا لما لا يذنيه
 ٢٠ صاد » ولعله تحريف عما وضعناه ، وأن الباء والال من « يذنيه » محرفتان عن « بد » وبقية الكلمة محرفة
 عن « مه » . ويؤيد هذا أن عبارة « الامامة والسياسة » « ولا لما لا بد أن يكون منه صاد » .

صَادَ؛ فَإِنَّ الْمَرْءَ وَإِنْ كَلَّ لَهُ حَلْمُهُ وَأَجْتَمَعَ لَهُ عَقْلُهُ وَأَسْتَدَّ رَأْيَهُ لَيْسَ بِدَافِعٍ عَنْ
نَفْسِهِ قَدَرًا بَرَأَى وَلَا كَيْدَ * وَلَعَلَّ مَا سُرُّوا بِهِ وَأَسْتَجْدَلُوا [لَهُ] لَا يَدُومُ لَهُمْ سُرُورُهُ،
وَلَا يُصَرِّفُ عَنْهُمْ مَحْذُورُهُ . وَذَاعَ أَمْرُهُ وَفَشَا فِي النَّاسِ، وَقَالُوا : خَدَعَهُ مُعَاوِيَةُ حَتَّى
طَلَّقَ أَمْرَآتَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَهَا لِأَبْنِهِ، وَقَبَّحُوا فِعْلَهُ . فَتَمَّتْ مَكِيدَتُهُ هَذِهِ؛ لَكِنَّ الْمَقَادِيرَ
أَنْتَ بِخِلَافِ تَنْدِيرِهِ وَبِضَدِّ تَقْدِيرِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَتَقَضَّتْ أَقْرَاءُ زَيْنَبَ، وَجَّهَ
مُعَاوِيَةُ أَبَا الدَّرْدَاءِ إِلَى الْعِرَاقِ خَاطِبًا لَهَا عَلَى ابْنِهِ يَزِيدَ؛ فَخَرَجَ حَتَّى قَدِمَ الْكُوفَةَ،
وَبِهَا يَوْمَئِذٍ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَبَدَأَ أَبُو الدَّرْدَاءِ بِزِيَارَتِهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ
الْحُسَيْنُ وَسَأَلَهُ عَنْ سَبَبِ مَقْدَمِهِ؛ فَقَالَ : وَجَّهَنِي مُعَاوِيَةُ خَاطِبًا عَلَى ابْنِهِ يَزِيدَ زَيْنَبَ
بِنْتِ إِسْمَاعِيلَ؛ فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ : لَقَدْ كُنْتُ أُرِيدُ نِكَاحَهَا وَقَصِدْتُ الْإِرْسَالَ إِلَيْهَا
إِذَا أَتَقَضَّتْ أَقْرَاؤُهَا، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَخْيِيرُكَ^(١)، فَقَدْ أَتَى اللَّهُ بِكَ، فَاخْطُبْ
— رَحِمَكَ اللَّهُ — عَلَى وَعَلَيْهِ، لِتُخَيَّرَ مِنْ آخِثَارِهِ اللَّهُ لَهَا، وَهِيَ أَمَانَةٌ فِي عُنُقِكَ حَتَّى
تُؤَدِّيَهَا إِلَيْهَا، وَأَعْطَاهَا مِنَ الْمَهْرِ مِثْلَ مَا بَدَّلَ مُعَاوِيَةُ عَنْ ابْنِهِ؛ فَقَالَ : أَفَعُلَ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو الدَّرْدَاءِ قَالَ : أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْأُمُورَ تَقْدِيرَتِهِ،
وَكَوَّنَهَا بَعِزَّتِهِ، فَجَعَلَ لِكُلِّ أَمْرٍ قَدَرًا، وَلِكُلِّ قَدَرٍ سَبِيًّا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَنْ قَدْرِ
اللَّهِ مُسْتَحَاصٌّ، وَلَا لِلْخُرُوجِ عَنْ أَمْرِهِ مُسْتَنَاصٌّ؛ فَكَانَ مِمَّا سَبَقَ لَكَ وَقُدِّرَ عَلَيْكَ^(٢)
الَّذِي كَانَ مِنْ فِرَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ إِلَيْكَ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّكَ وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ
خَيْرًا كَثِيرًا؛ وَقَدْ خَطَبْتُ أَمِيرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَبْنُ مَلِكِهَا وَوَلِيُّ عَهْدِهِ وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ

(١) كَذَا فِي «تَحَابُّبِ الْأَمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ» وَفِي الْأَصْلِ : «مَا سُرُّوا بِهِ وَاسْتَعْدَلُوا» .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَفِي «تَحَابُّبِ الْأَمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ» : «فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَخْيِيرُكَ...» وَظَاهِرُ

أَنَّ الَّذِي يَلْتَمِسُ مَعَ السِّيَاقِ أَمَّا هُوَ التَّخْيِيرُ وَهُوَ الْإِتِّقَاءُ ، إِذَا الْمُرَادُ هُنَا إِتِّقَاءُ الرَّسُولِ الَّذِي يَحْسُنُ الْقِيَامَ بِهَذِهِ

السَّفَارَةِ . (٣) كَذَا فِي تَحَابُّبِ الْأَمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ . وَفِي الْأَصْلِ : «فَكَانَ مَا سَبَقَ لَكَ ...» .

- يزيد بن معاوية، والحسين بن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيّد شباب أهل الجنة، وقد بلغك شأنهما وسنأوهما وفضلهما، وقد جئتُك خاطباً عليهما، فأخترى أيهما شئت؛ فسكتت طويلاً ثم قالت: يا أبا الدرداء، لو أن هذا الأمر جاءني وأنت غائب لأختصت فيه الرسل إليك وأتبع في رأيك ولم أقطعك دونك، فأما إذ كنت أنت المرسل فقد فوّضت أمري بعد الله إليك وجعته في يديك، فأخترتني أَرْضاهما لديك، والله شاهدُ عليك، فأقض في أمري بالتحرّى ولا يصدّك عن ذلك أتباع هوى، فليس أمرها عليك خفياً، ولا أنت عما طوّفك غيباً؛ فقال: أبتها المرأة، إنما على إعلامك وعليك الاختيار لنفسك؛ قالت: عفا الله عنك! إنما أما ابنة أخيك، ولا غنى لي عنك، فلا تمنعك رهبة أحدٍ عن قول الحق فيما طوّقتك، فقد وجب عليك أداء الأمانة فيما حمّلتك؛ والله خيرٌ من روعي وخيف، إنه بنا خير
- لطيف . فلما لم يجد بُدّاً من القول والإشارة قال: أي بُنّة، إن ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبُّ إليّ وأرضى عندي، والله أعلم بخيرهما لك، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضع شفتيه على شفتي حسين، فضمّي شفتيك حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم شفتيه؛ قالت: قد آحترته وأردته ورَضِيته . فترَوّجها الحسين وساق لها مهراً عظيماً . فبلغ ذلك معاوية فتعاطاه ولاَمَ أبا الدرداء شديداً، وقال: من يرسل ذا بلّة وعَمّى يركب خلافاً ما بهوى . وأما عبدالله ابن سَلَامَ فإن معاوية أطرحه وقطع عنه جميع روافده، لسوء قوله فيه وتهمته أنه خدعه، ولم يزل يحفوه حتى عيل صبره وقتل ماني يديه . فرجع الى العراق، وكان قد استودع زينب قبل طلاقه لها مالا عظيماً ودُرّاً كثيراً، فظن أنها تجرده لسوء فعله بها وطلاقها من غير شيء كان منها، فلقى حُسيناً فسَلِمَ عليه، ثم قال: قد علمت ما كان من خبري وخبر زينب، وكنتُ قد استودعتها مالا ولم أقبضه، وأثنى عليها وقال له:

ذاكرها أمرى وأحضضها على رد مالي . فلما أحضر الحسين إليها قال لها : قد
 قَدِمَ عبد الله بن سَلَام وهو يحسن الثناء عليك ويحمل النسر عنك في حسن مُحِبَّتِكَ
 وما أنسه قديماً من أمانتك ، فسرني ذلك وأعجبنى ، وذكر أنه كان قد استودعك مالا ،
 فَأَدَّى إليه أمانته ورُدِّي عليه ماله ، فإنه لم يقل إلا صدقا ولم يطلب إلا حقا ؛ فقالت :
 ٥ صدق ، استودعني مالا لا أدرى ما هو ، فادفعه اليه بطابعه ؛ فأتى عليها حسين خيراً
 وقال : أَلَا أَدْخَلَهُ عَلَيْكَ حَتَّى تُتَبَّرَنِي إِلَيْهِ مِنْهُ كَمَا دَفَعَهُ إِلَيْكَ ؟ ثُمَّ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ وَقَالَ :
 مَا أَنْكَرْتَ مَالَكْ ، وَإِنِّهَا زَعَمْتُ أَنَّهُ بَطَّاعُكَ ، فَادْخُلِ إِلَيْهَا وَتَسَلَّمْ مَالَكْ مِنْهَا ؛ فَقَالَ :
 أَوْ مَا تَأْمُرُ مِنْ يَدْفَعُهُ إِلَيَّ ؟ قَالَ : لَا ! بَلْ تَقْبِضُهُ مِنْهَا كَمَا دَفَعْتَهُ إِلَيْهَا . وَدَخَلَ عَلَيْهَا
 حسين وقال : هذا عبد الله قد جاء يطلب وديعته ؛ فَأَنْتَرَجْتُ إِلَيْهِ الْبِدْرَ فَوَضَعْتَهَا
 ١٠ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَالَتْ : هَذَا مَالُكَ ؛ فَشَكَرَ وَأَخْبَنِي . وَخَرَجَ حُسَيْنٌ عَنْهَا ، وَقَضَى عَبْدَ اللَّهِ
 أَبْنُ سَلَامٍ خَوَاتِمَ بَدْرَةٍ وَحَتَّى لَهَا مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ : خُذِيْ فَهُوَ قَلِيلٌ مِنِّي ؛ فَاسْتَعْبَرَا
 جَمِيعًا حَتَّى عَلَتْ أَصَوَاتُهُمَا بِالْبَكَاءِ أَسْفًا عَلَى مَا أَبْتَلِيَا بِهِ ؛ فَدَخَلَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا وَقَدْ
 رَقَّ لَهَا فَقَالَ : أَشْهَدُ اللَّهَ أَنَّهُ طَائِقٌ ثَلَاثًا ، اللَّهُمَّ قَدْ تَعَلَّمَ أَنِّي لَمْ أُسْتَنْكِحْهَا رَغْبَةً
 فِي مَالِهَا وَلَا جَاهِهَا ، وَلَكِنِّي أَرَدْتُ إِحْلَالَهَا لِبَعْلِهَا . فَسَأَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ أَنْ تَصْرِفَ إِلَى
 ١٥ حُسَيْنٍ مَا كَانَ قَدْ سَاقَ إِلَيْهَا مِنْ مَهْرٍ ؛ فَأَجَابَتْهُ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْحُسَيْنُ وَقَالَ :
 الَّذِي أَرْجُو إِلَيْهِ مِنَ الثَّوَابِ خَيْرٌ لِي . فَلَمَّا أَنْقَضَتْ أَقْرَافَهَا تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ ،
 وَحَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ .



وهن مكاييد معاوية أن رجلاً من قريش أسرف فحمل إلى صاحب القسطنطينية ،
 فكلمه ملك الروم ، فجأوه بالقرشي بجواب لم يوافقه ؛ فقام إليه رجل من بطارقة صاحب
 ٢٠ القسطنطينية فوكره ، فقال القرشي : وَأَمْعَاوِيَاهُ ! لَقَدْ أَغْفَلْتَ أَمُورَنَا وَأَضَعْتَنَا فَوْصِلَ
 (١) كَذَا فِي تَحَابِّ الْأَمَامَةِ وَالِدِ الْإِسْلَامِ . وَفِي الْأَصْلِ : « ... خَوَاتِمَ بَدْرِهِ ... » وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِ .

- الخبر الى معاوية فطوى عليه وآحتال في فداء الرجل . فلما وصل اليه سألته عن أمره مع صاحب القسطنطينية وعن أسم البطريق الذى وكّره ؛ فلما عرفه أرسل الى رجل من قواد صور^(١) الذين كانوا قواد البحر من عُرف بالنجدة وغزو الروم ، وقال له : أنثى مربكا يكون له مجاديف فى جوفه ، وأستعمل السفر الى بلاد الروم ، وأظهر أنك إنما تسافر لبلادهم على وجه السرّ والأستتار منا ، وتوصل الى صاحب القسطنطينية ومكّنه من المال وأحمل إليه الهدايا والى جميع أصحابه ، ولا تعرّض لفلان (يعنى الذى لطم الرجل القرشى) وأتمهل كأنك لا تعرفه ، فإذا كلمك وقال لك : لأى معنى تُهادى أصحابى وتركنى ، فاعتذر إليه وقل له : أنا رجل أدخل الى هذه المواضع مستترا ولا أعرف [إلا] من عُرفتُ به ، فلوعرفتُ أنك من وزراء الملك لهاديتك كما هاديت أصحابك ، ولكنى اذا أنصرفت إليكم مرة أخرى سأعرف حقك . ففعل القائد ذلك .
- ولما أنصرف إليهم ثانية هاداه وألطفه وأربى فى هديته على أصحابه ، ولم يزل حتى أطمأن إليه العليج . فلما كان فى إحدى سفراته قال له البطريق : كنت أحب أن تجلب إلى من بلاد المسلمين وطاء ديباج يكون على ألوان الزهر ؛ قال : نعم . فلما أنصرف أخبر معاوية بما طلبه البطريق ؛ فأمر له ببساط على ما وصّف ، وقال : اذا دخلت وادى القسطنطينية فأخرجه وأبسّطه على ظهر المركب وتربّص فى الوادى حتى يصل الخبر الى ذلك العليج ، وأبعث له فى السرّ وتحيّن خروجه الى ضيعته التى له على ضفة وادى القسطنطينية ، فإذا وصلت الى حدّ ضيعته فابتدى بها ، لعل يجعله الشره على الدخول إليك ؛ فاذا حصل عندك فى المركب فمرّ الرجال بإشارة تكون بينك

(١) صور : مدينة عظيمة وكانت ثمرا من ثغور بحر الشام .

(٢) تكلمة نرى أن استقامة الكلام توقف عليها .

(٣) يقال : أطفه بكذا اذا برّه به .

- وبينهم أن يستعملوا المجاديف التي في جوف المركب ، وكُرِّبَ به راجعا الى الشام . ففعل ما أمره به معاوية . وصادف وصولُ ذلك القائد وجودَ البطريق في ضيعته ، فبسَّط ذلك البساطَ على ظهر المركب ووصل الى عُرض ضيعة العليج ؛ فلما عاين البساطَ حمَّله الشَّرة والحرص الى أن دخل المركب ، فلما صار في المركب أشار [القائد] الى رجاله فرجعوا بالمركب بعد أن أوثق البطريقَ ومن معه ، وسار بهم حتى قَدِم على معاوية . فأحضر معاوية البطريق ووقفه بين يديه ، وأحضر القرشي وقال : هذا صاحبك ؟ قال : نعم ؛ قال : قم فاصنع به ما صنع بك ولا تزد ؛ فقام القرشي فوكزه كما كان فعل به العليج . ثم قال معاوية للبطريق : إرجع الى مَلِكِكَ وقل له : تركتُ ملك الإسلام يقتص من أصحابِ بساطك ، وقال للذي ساقه : انصرف به الى أول أرض الروم وأخرجه ، وأترك له البساط وكل ما سألك أن تحمله اليه من هدية . فانصرف به الى فم وادي القسطنطينية ، فوجد ملك الروم قد صَنَعَ سلسلةً على فم الوادي ووَكَّلَ بها الرجال ، فلا يدخل أحد الى الوادي إلا بإذنه ؛ فأخرج العليج ومن معه وما معه . فلما وصل الى مَلِكِهِ ووصف له ما صنع به معاوية قال : هذا ملك كبير الحيلة . فعظَّم معاوية في أعينهم وفي نفوسهم فوق ما كان . وهذه الواقعة محاسنها تستر مساوى ما تقدمها .
- وهذا الباب متسع ، ستقف إن شاء الله في التاريخ الذي أوردناه في كتابنا هذا [على] ما تكتفى به وتطلَّع منه على المكاييد .

وحيث آتينا الى هذه الغاية في أوصاف قادة الجيوش ، فلنذكر الآن فضيلة الجهاد ووصف الجيوش والوقائع .

(١) في الأصل : «صادف وصول ذلك القائد والبطريق ..» .

(٢) زيادة يقتضها الكلام .

ذكر ما ورد في الجهاد وفضله

وترتيب الجيوش وأسمائها في القلة والكثرة، وأسماء مواضع القتال، وما قيل في الحروب والوقائع، وما وُصفت به

- فأما ما ورد في الجهاد وفضله . قال الله عز وجل : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَنِيَّانَ مَرُصُوصٌ) . وقال تعالى : (أَجْعَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَنْ أَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ) . وقال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُوا وَيُقْتَلُوا وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنِعْمِ اللَّهِ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَدَلِكُ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وأثنى
- الله تعالى على المجاهدين ووعدهم الجنة في آي كثيرة . وقال رسول الله صلى الله عليه ١٠ وسلم لرجل جاءه فقال له يا رسول الله : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادُ قَالَ : ”لَا أُجِدُهُ“ . وقال أبو هريرة رضي الله عنه : إن فارس المجاهد لَيَسْتَنُّ فِي طَوْلِهِ فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٌ (١) . وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”إن في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”لَعْدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا“ . ١٥ وفي لفظة : ”الرَّوْحَةُ وَالْعَدُوَّةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يُسَرَّهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدَ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ يُسَرُّهُ أَنْ يَرْجَعَ

(١) يست : يبدو من المرح والنشاط من غير أن يكون عليه أحد . والطول : حبل طويل جدا تشبّه به

قائمة الدابة ويمسك صاحبه طرفه ويرسلها ترحى .

الى الدنيا فَيُقْتَلُ مرةً أخرى“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”والذى نفسى بيده لولا أن رجالاً من المؤمنين لا تَطِيبُ أنفسهم أن يتخلفوا عنى ولا أُجِدُّ ما أحملهم عليه ما تخلفتُ عن سَرِيَّةٍ تغزو في سبيل الله والذى نفسى بيده لَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ في سبيل الله ثم أحيأ ثم أُقْتَلُ ثم أحيأ ثم أُقْتَلُ ثم أحيأ ثم أُقْتَلُ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”ما أَغْبَرْنَا قَدَمًا عَبْدٍ في سبيل الله قَتَمَسَهُ النَّارُ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”الجنة تحت ظِلَالِ السُّيُوفِ“ . والأحاديث الصحيحة متضافرة بفضيلة الجهاد وما أعد الله للمجاهدين والشهداء . وقد ترجم على ذلك البخارى وغيره .



وأما ما قيل في أسماء العساكر في القلة والكثرة وأسماء مواضع القتال — قالوا : الكتيبة : ما جُمِعَ فلم ينتشر . والحَـزِيرة : العشرة من دونهم . والمِقْنَب والمُنْسَر من الثلاثين الى الأربعين . والهَيْضَلَة : جماعة غير كثيرة . والرَّمَاة : التى تموج من نواحيها . والجَحْفَل : الجيش الكثير . والجَبْر : أكثر ما يكون .

وقال الثعالبي في فقه اللغة عن أبى بكر الخوارزمي عن ابن حَالَوَيْه : أقلُّ العساكر الجَرِيْدَة ؛ ثم السَرِيَّة وهى من الأربعين الى الخمسين ؛ ثم الكتيبة وهى من مائة الى ألف ؛ ثم الجيش وهو من ألف إلى أربعة آلاف ، وكذلك الفيلق والجحفل ؛ ثم الخميس وهو من أربعة آلاف الى آئى عشر ألفا ؛ والعسكر يجمعها .

(١) كذا ورد بالأصل بسلامة التثنية في الفعل وهى رواية أبى ذر عن الحموي والمستمل ، وهى لمة . وفي صحيح البخارى : « ما أعرت قدما عبد ... » بدون ألف التثنية في الفعل وهى أفصح . أنظر شرح البخارى للقسطلانى ج ٥ ص ٥٨ طبع بولاق سنة ١٢٩٣ هـ .

(٢) الذى في فقه اللمة طبع بيروت سنة ١٨٨٥ : « أقلُّ العساكر الجريدة وهى قطعة جردت من سائرها لوجه . ثم السرية وهى من حديد الى أربعمائة . ثم الكتيبة وهى من أربعمائة الى الألف ... » .

ولأسماء العساكر نعوت في الكثرة وشدة الشوكة .

فأما نعوتها في الكثرة — فانه يقال : كتيبة رَجَاجَة ؛ جيشٌ لِحَب ؛
عسكر جَرَّار ؛ جمل لُهَام ؛ خميسٌ عَرَمَرَم .

وأما نعوتها في شدة الشوكة مع الكثرة — فإنه يقال : كتيبةٌ شهباء
إذا كانت بيضاء من الحديد؛ وخضراء إذا كانت سوداء من صَدَم الحديد؛ ومُتَلَمِّمة
إذا كانت مجتمعة؛ ورَمَازة إذا كانت تموج من نواحيها؛ ورَجَاجَة إذا كانت تُمْتَخِضُ
ولا تكاد تسير؛ [وجرارة إذا كانت لا تقدر على السير ^(١)] إلا رويداً من كثرتها .

وأما أسماء مواضع القتال — فمنها : الحومة ؛ والمعركة ؛ والمُعْتَرَك ؛
والمَأْقَط ؛ والمَأْزِم ، والمَأْزِق .

١٠ وأما أسماء غبار الحرب — النَّفْع والعُكُوب : هو الغبار الذي ينور من
حوافر الخيل وأخفاف الإبل . الرَّفْج والقَسْطَل : غبار الحرب . الخِيَضَة : غبار المعركة .



وأما ما قيل في الحروب والوقائع ، وشيء مما وُصِفَتْ به — فالواو : أبلغ
ما قيل في صفة الحرب قول الأول :

١٥ كَأَنَّ الْأَفْقَ مَحْفُوفٌ بِنَارٍ * وَتَحْتَ النَّارِ آسَادٌ تَزِيرُ
وقول الآخر :

ويوم كَأَنَّ الْمُصْطَلِينَ بِحِزِّهِ * وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْرٌ وَوُفُّ عَلَى جَمْرِ
صَبْرَنَا لَهُ حَتَّى تَجْلَى ، وَإِنَّمَا * تُفَرِّجُ أَيَّامُ الْكِرِيَةِ بِالْصَّبْرِ

وقال البُحْتَرِيُّ يَصِفُ جَيْشًا اتَّبَعَ مُقَدَّمَهُ :

حُمِرَ السُّيُوفُ كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ لَهِم * أَيْدِي الْقُبُورِ صَفَاغًا مِنْ عَسَجِدٍ
فِي فِتْنَةٍ طَلَبُوا غُبَارَكَ إِنَّهُ * رَجَحَ تَرَفُّعَ عَنْ طَرِيقِ السُّودِدِ
كَالرَّحِمِ فِيهِ بَضْعَ عَشْرَةِ فِقْرَةٍ * مُنْقَادَةً خَلْفَ السَّنَانِ الْأَصِيدِ^(١)

وقول النابغة الجعدي :

تَبْدُو كَوَاكِبَهُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ * لَا التُّورُ نُورٌ وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وقال أبو الفرج البغواء :

وَمَوْشِيَةٌ بِالْبَيْصِ وَالزُّغْفِ وَالْقَنَّا * مُجَبَّرَةُ الْأَعْطَافِ بِالضُّمَرِ الْقُبْ
بَعِيدَةٍ مَا بَيْنَ الْجَنَاحَيْنِ فِي الشَّرَى - قَرِيْبَةٍ مَا بَيْنَ الْكَيْتَيْنِ^(٢) فِي الضَّرْبِ
مِنَ السَّالِبَاتِ الشَّمْسَ تَوْبَ ضِيَائِهَا * بَشُوبٍ تَوَلَّى تَسَجَّهُ عَشِيرُ التُّرْبِ
يُعَاتِبُ نَشْوَانُ الْقَنَّا صَاحِي الظُّبَا * إِذَا التَّقْيَا فِيهَا عَلَى قِلَّةِ الشُّرْبِ
أَعَادَتْ عَلَيْنَا اللَّيْلَ بِالنَّقْعِ فِي الضُّحَى - وَرَدَّتْ عَلَيْنَا الصَّبْحَ فِي اللَّيْلِ بِالشَّهْبِ
تَبَلَّجَ عَنْ شَمْسِي زَارٍ وَيَعْرُبُ * وَتَفْتَرُّ عَنْ طَوْدِي^(٣) عَلَا تَغْلِبُ الْغُلْبِ
مُوقَّرَةٌ يَقْتَادُ ثَنِيَّ زِمَامِهَا * بِصَيْرٍ بِأَدْوَاءِ الْكَرِيمَةِ فِي الْحَرْبِ
أَتَمَّ اعْتِرَافًا مِنْ خَوْوِنٍ عَلَى قِلَى - وَأَشَدَّ حَكْمًا مِنْ غَرَامٍ عَلَى صَبِّ

وقال محمد بن أحمد بن عبد ربه :

وَمَعْتَرَكِ تَهَزُّ بِهَ الْمَنَايَا * ذُكُورَ الْهِنْدِ فِي أَيْدِي ذُؤُورِ
لَوَاعِمٍ يُبْصِرُ الْأَعْمَى سَمَاهَا * وَيَعْمَى دُونَهَا طَرْفُ الْبَصِيرِ

(١) في الأصل : « فرقة ... حلف اللسان » وهو تعريف . والتصويب من ديوان البحتري .

(٢) في نسخة الدهر : « ما بين الكيتين ... »

(٣) في الأصل : « تبلج ... ويفتر ... »

(١١)
وحافضة الذوائب قد أنافت * على حمراء ذات شبا طرير
تُحوم حولها عِقبانُ موت * تخطفت القلوب من الصدور
بيوم راح في سربال ليل * فما عُرِف الأصيل من البكور
وعين الشمس ترنو في قنّام * رنو البكر من خلف الستور
فكم قصرت من عمر طويل * وكم طوّلت من عمر قصير

وقال أيضا :

ومُسترك ضنك تعاطت كُماثه * كُؤوس دماء من كُلى ومفاصل
يُديرونها راحا من الروح بينهم * يبيض رقاق أو بؤس ذيابل
وتُسمعهم أم المنية وسطها * غناء صليل البيض تحت المناصل

وقال التّنوخي شاعر اليتيمة :

في موقف وقف الحام ولم يزغ * عن ساحته وزاغت الأبصار
فقما تسيل من الدماء على فنا^(١) * بطواهن تُقصّر الأعمار
ورءوس أبطال تطاير بالطبا * فكانها تحت الغبار غبار

وقال ابن الخياط الأندلسي :

(٣)
سيوف إذا اعتلت جهات بغورة * فنهت في أعناقهن تمائم
وكل حميس طبق الجوّ نغمه * وضيق مسراه الجياد الصلادم

(١) المراد الحمراء : القناة . والشبا : جمع تباة ، وشباة كل شيء : حده . والطرير : المحدد .

(٢) القنا الأول : حفاثر الماء . والقنا الثانية : الراح .

(٣) كذا بالأصل : وفي كلمة « بغورة » تحريف لم يوفق الى تصحيحه . ولعله : جهات ثغوره ،

أو جهات بغارة ، أو جهات بغارة .

كَأَنَّ نَهَارَ النَّعْمِ إِثْمِدُ عَيْنِهِ * وَأَشْفَارَ عَيْنِهِ الشَّفَارُ الصَّوَارُمُ
تَعَدُّ عَلَيْهِ الْوَحْشُ وَالطَّيْرُ قُوَّتَهَا * إِذَا سَارَ وَالتَفَتْ تَلِيهِ الْقَشَاعِمُ
وَالْبَيْتِ الْأَوَّلُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ :

وَكَانَ بِهِمَا مِثْلُ الْجَنُونِ فَاصْبَحَتْ * وَمِنْ جُنْثِ الْفَتْلِ عَلَيْهَا تَمَائِمُ

وَقَالَ الْحَمَّانِيُّ :

وَإِنَّا لَتُصْبِحُ أَسْيَافُنَا * إِذَا مَا أُنْصِصِينَ لِيَوْمِ سَفْوِكِ
مَنَارِهِنَّ بِطُونُ الْأَكُفِّ * وَأَغْمَادُهُنَّ رِءُوسُ الْمُلُوكِ

وَقَالَ حَسَّانُ :

إِذَا مَا غَضِبْنَا بِأَسْيَافِنَا * جَعَلْنَا الْجَمَاحَ أَعْمَادَهَا

١٠ قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ لِرَجُلٍ عَبَّادِيٍّ : لَمْ يَكُنْ لَأَلٍ نَصْرَيْنِ رُبْعَةَ صَوْلَةٍ فِي الْحَرْبِ .
فَقَالَ : لَقَدْ قُلْتَ بُطْلًا ، وَنَطَقْتَ خَطْلًا ؛ كَانُوا وَاللَّهِ إِذَا أُطْلِقُوا عَقْلٌ^(١) الْحَرْبِ رَأَيْتَ
فِرْسَانًا تُمُورُ كِرَجْلِ الْجِرَادِ^(٢) ، وَتَدَافِعُ كِتَادِمَادٍ^(٣) فِي فَيْلَقٍ حَافَاهِ الْأَسْلَ ، يَضْطَرِبُ
عَلَيْهَا الْأَجَلُ ؛ إِذَا هَاجَتْ لَمْ تَنْدَاهُ دُونَ إِرَادَتِهَا ، وَمُنْتَهَى غَايَاتِ طَلِبَاتِهَا ؛ لَا يَدْنِيهَا
دَافِعٌ ، وَلَا يَقُومُ لَهَا جَمْعٌ جَامِعٌ ؛ وَقَدْ وَثِقَتْ بِالظَّفْرِ لِعِزِّ أَنْفُسِهَا ، وَأَيَقَنْتْ بِالْقَلْبَةِ لَضَرَاوَةِ
عَادَتِهَا ؛ خُصِّصَتْ بِذَلِكَ عَلَى الْعَرَبِ أَجْمَعِينَ . ١٥

قَالَ جَرِيرٌ :

لَقَوَيْتُ أَحْمَىَ لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ * وَأَضْرَبُ لِلْجَبَّارِ وَالنَّعْمِ سَاطِعُ
وَأَوْثِقُ عِنْدَ الْمُرْدَفَاتِ عَشِيَّةً * لَحَاقًا إِذَا مَا جَرَّدَ السِّيفَ لَامِعُ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : « اُطْلِقُوا » . (٢) رَجُلُ الْجِرَادِ : الْجَمَاعَةُ بِهِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « دُونَ إِدَارَتِهَا ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ .

(٤) لَامِعٌ : مِنْ لَمَعَ بِالسِّيفِ : أَشَارَ بِهِ وَلَوَّحَ .

(١) ومن رسالة للفقير الوزير أبي حفص عمر بن الحسن الهوزني قال فيها : وكتبني
على حالة يشيب لشهودها مَفْرِق الوليد ، كما تَغْيِر لورودها وجه الصعيد ؛ بدؤها
يَنْسِف الطريف والثالد ، ويستأصل الولد والوالد ؛ تَذَرُ النساءَ آيَامِي ، والأطفالَ
يَتَامِي ؛ فلا أَيْمَة إِذ لم تبق أنثى ، ولا يتيم والأطفالُ في قَيْدِ الأَسْرَى ؛ بل نَعَم الجميع
جَمًّا جَمًّا فلا تَحْصُ ، وتزدلف إليهم قُدُمًا قُدُمًا فلا تَنْكُص ؛ طَمَت حتى خِيفَ على
عُرْوَةِ الإِيْمَانِ الأَنْفِضاض ، وطَمَت حتى خِشِيَ على عُمود الإسلام الأَيْقِضاض ،
وسَمَت حتى تَوَقَّعَ لجناح الدين الأَنْهِياض .

وفي فصل منها : وكأن الجمعَ في رَقْدَةِ أهل الكهف ، أو على وعدٍ
صَادِقٍ من الصَّرْفِ والكشف .

ومنها : وإن هذا الأمرَ له ما بعده ، إلا أَن يُسْنَى اللهُ على يدك دفعه
وصدّه .

وكم مثلها شوهاء نهتُ فأنثنت * وناظرها من شدة النَّقْعِ أَرْمَدُ
فترت تنادي : الوَيْلُ للقادح الصَّفَا * لَبَّعْضُ القلوب الصَّخْرُ أَوْهَى أَجْلَدُ !

- (١) في الدخيرة لابن بسام ج ٢ ص ٤٨ (نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٤٨
أدب) : « هو أبو حفص عمر بن الحسن بن عبد الرحمن أبي سعيد الداخل بجزيرة الأندلس وهو كان صاحب
صلاة الجماعة بقرطبة على عهد عبد الرحمن بن معاوية وهشام الرضى ابنه ، وهوزن الذي نسب اليه وعلم
اسمه عليه بطن من ذى الكلاع الأصغر » . وفي الأصل « الهوني » وهو تحريف .
- (٢) كذا في الدخيرة ، وفي الأصل شيب .
- (٣) كذا في الأصل : وفي الدخيرة : « كما يقر » .
- (٤) كذا في الدخيرة ، ويسنى : يسيل . وفي الأصل : « يشى » .
- (٥) في هامش الدخيرة « لعلها أصله » .

وأبقت شئاً كاللطائم نُشِرتُ ، ^(١١) تَيد الليالى وهو غَضٌّ يُجِدُّ ^(١٢)

وفى فصل منها فى الحرب : والحربُ فى آجتلائها حسنأُ عروس نَطِي ^(١٣)
الأعمارَ زَيَّتْها ، وفى بنائها شِمْطاءُ عُبُوسٌ تَحْتَلِي الأعمارَ غِرَّتْها ^(١٤) ، فالأقلُّ لِلْهَيَا وَارد ، والأكثرُ
عن شُبهها حائدٌ ، فأخْلِقْ بِجِدِّ عن مكانها ، وعُزْلَةٍ فى ميدانها ؛ فوقودها شِكَّةُ السلاح ،
وقُتارها متصاعد الأرواح ؛ فإن عسعس ليلها مرَّةً لآنصرام ، أو آنجس وبَلُّها ساعة
لآنسجام ؛ فيومُها عسق يَرِذ الطَّرَفَ كَلِيلًا ، وبَلُّها صَيَّبَ ^(١٥) يزيد الخوفَ غَلِيلًا .

وقال فيها :

أَعْبَادُ ضاقِ الدَّرْعُ وَأَتَّسَعَ الخَرْقُ * ولا غربَ للدنيا إذا لم يكن شرقُ
ودونك قولاً طال وهو مقصَّرُ * وللعين معنى لا يعبره النطقُ
إليك آتته آمالنا فارم ما دهى * بعزمك يَدْمَغُ هامةَ الباطل الحق ^(١٦)

١٠

وما أخطأ السبيل من أتى البيوت من أبوابها ، ولا أرجأ الدليل من ناط الأمور
بأربابها ؛ ولربَّ أملٍ بين أثناء المحاذير مُدْبِجٌ ، ومحبوبٍ فى طَيِّ المكاره مُدْرَجٌ ؛ فآتَهز
فُرْصَتها فقد بان من غيرك العجزُ ، وطَبَّقَ مَضَارِبُهَا فكأن قد أمكك الحَزُّ ؛ ولا غرو
أن يُسْتَمَطَّرَ الغَمامُ فى الجَدْبِ ، ويُستصحبَ الحُسامُ فى الحَرْبِ ! .

(١) اللطائم : جمع لطيمة ، وهى وعاء المسك .

١٥

(٢) كذا فى الدخيرة ، وفى الأصل : « وهو عصر مجزء » وهو تحريف .

(٣) تطي الأعمار : تسهيلهم .

(٤) تحلى : تقطع . والدرة : العرور .

(٥) كذا فى الدخيرة ، وفى الأصل : « وليلها صب »

(٦) كذا ورد هذا البيت فى الدخيرة ، وورد فى الأصل هكذا :

٢٠

إليك آتته أياما فارم ما دهى * بعزمك يدفع هامة الباطل الحق

- ومن إنشاء القاضي الفاضل عبد الرحيم اليبسائي من جواب كتبه وصف فيه
 وقعة، كتب : ورد على المملوك كتاب المولى يذكر الرَّجْفَةَ التي سَرَى منها الى اسماع
 الأولياء قَبْلَهُ ما سرى الى عيون الأولياء بحضرته ؛ وتَعَظَّمُهم الفسادُ الذي هم
 راسبون في غماره ساهون في عَمْرَتِهِ ؛ ووصف عِظَمَ أثرها ورائع منظرها ومطمن
 هتتها، ومزعج واقعها وفطيع رَوْعَتِها ؛ وأضطراب الجبال وخشوعها، وأنشقاق
 الأبنية وصدوعها ؛ وسجود الحصون الشَّمِّ، وخضوع الصخور الشَّمِّ ؛ وجَّارَ العباد
 إلى ربهم لِمَا سَمَّهم من الضَّرِّ . وليأذَّهم بقصده لِمَا دَهاهم من الأمر ؛ فوصَفَ
 عظيماً بعظيم ، ومثل مقاماً ما عليه صبرٌ مقيم ؛ وأنذرَ بآتِقام قائمٍ إلا أنه كريم ، وجيَّارٍ
 إلا أنه حليم ؛ فإنَّا لله وإنا إليه راجعون نفولها واضعين الحدودَ تَذَلُّلاً ، وإنا في سبيل
 الله وإنا إليه ناخبون تحلُّصاً ونُضْمَنُها بالقلوب إخلاصاً وتَبَتُّلاً ؛ وعرف المملوك
 ما وَسَّعَ الخلق من معروفه وإرفاقه ، وجبر الحصون من عمارته منازل التوحيد
 وأوكَّاره ، بأمواله التي وَقَّعَها في سبيل الله وهانت عليه إذ كان على يد البرِّ إخراجُها ،
 وكُرِّمَتْ لديه إذ طالبت بها خطراتُ الشهوات واعتلاجُها ؛ وأستقرضها من الأرض
 خراجاً ثم وَقَّأها ما أقترض بعمرانها ، وأستخرجها من بطنانها ثم أعادها الى ظُهرانها ؛
 وأرأسها للإسلام بقواعد حُصُونِها ، وأسنانها في يد المسلمين بوثائق رُهُونِها ؛ ولم يزل
 الله يَخْنِصُهُ بكل حسنة متوضحة ، ويُوَفِّقُهُ لكل صالحة مُصْلِحَةٍ ؛ ويُنِيعُ عليه بالنية
 الصادقة ، ويُنِيعُ منه بالموهبة السابغة السابقة ؛ فإن نزلت نازلةً من وقائع الأقدار ،
 وإن عرَضَتْ عارضة من عوارض الأيام ، تَلَقَّأها حامداً ، وأسأ جرحها جاهداً ، وعَوَّلَ
 على ربه قاصداً ، وأنفق فيما أصبح منه عادما ما أمسى له واجداً .

ذكر ما ورد في الغزو في البحر

عن أنس بن مالك رضى الله عنه، قال: حدثتني أم حرام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوماً في بيتها، فأستيقظ وهو يضحك؛ قالت: يا رسول الله، ما يضحكك؟ قال: "عَجِبْتُ من قوم من أمتي يركبون البحر كالملوك على الأسيرة"؛ فقلت: يا رسول الله، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم؟ قال: "أَنْتِ منهم"، ثم نام فأستيقظ وهو يضحك فقال مثل ذلك مرتين أو ثلاثاً؛ قالت: يا رسول الله، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم، فيقول: "أَنْتِ من الأولين"، فترجع بها عبادة بن الصّامِت فخرج بها الى الغزو، فلما رجعت قُرِبَتْ دَابَّةٌ لتركبها فوقعت فاندقَّت عنقها. وفي حديث آخر: "يركبون البحر الأَخْضَر في سبيل الله مثلهم بمثل الملوك على الأسيرة"، قالت: يا رسول الله، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم؟ فقال: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا منهم" وأنه قال مثل ذلك ثانية؛ فقالت: أَدْعُ الله أن يجعلني منهم؟ قال: "أَنْتِ من الأولين ولستِ من الآخِرِينَ". وساق نحوه.

ومما قيل في القتال في البحر—قال العسكري في ديوان المعاني: لم يصف أحدٌ من المتقدمين والمتأخرين القتال في المراكب إلا البُحْتُرى، وعدُّوا قصيدته هذه من عيون قصائده وفضلوها على كثير من الشعر، وهى:

غَدَوْتُ عَلَى "المِيهونِ" صُبْحاً وَإِنَّمَا * غدا المركبُ الميمونُ تحت المظفرِ
[أَطْلُ بِعُطْفِيهِ وَمَرّاً كَأَنَّمَا * تشرف من هَادِي حِصَانٍ مشرٍ^(١)
إِذَا زَجَرَ النَّوْتِي فوقَ عِلَاتِهِ * رأيتَ خطيباً في دُؤَابَةٍ مِنسَبَرِ

إِذَا عَصَفَتْ فِيهِ الْجَنُوبُ أَعْتَلَى لَهُ * جَنَاحًا عَقَابٌ فِي السَّمَاءِ مُهَجَّرٌ
 إِذَا مَا أَنْكَفَا فِي هَبْوَةِ الْمَاءِ خَلَّتَهُ * تَلَفَّعَ فِي أَشْنَاءِ بَرْدٍ مُحْبَرٌ
 وَحَوْلَكَ رَكَّابُونَ لِلْهَوْلِ عَاقِرُوا * كُؤُوسَ الرَّدَى مِنْ دَارِعِينَ وَحُسِرٌ
 تَمِيلُ الْمَنَائِيَا حَيْثُ مَالَتْ أَكْفُهُمْ * إِذَا أَصْلَتُوا حَدَّ الْحَدِيدِ الْمَذْكُورِ
 إِذَا رَشَقُوا بِالنَّارِ لَمْ يَكُ رَشَقُهُمْ * لِقُلُوعٍ إِلَّا عَنْ شِوَاءٍ مُقَتَّرٍ
 صَدَمَتْ بِهِمْ صُهْبَ الْعَنَانِينَ دُونَهُمْ * ضَرَابٌ كَيْقَادِ اللَّطَى الْمَتَسَعِّرِ
 [يَسُوقُونَ أُسْطُولًا كَأَنَّ سَفِينَتَهُ * سَحَابٌ صَيْفٍ مِنْ جَهَامٍ وَمُطَرٌ^(٢)
 كَأَنَّ ضَجِيجَ الْبَحْرِ بَيْنَ رِهَاحِهِمْ * إِذَا اخْتَلَفَتْ تَرْجِيعُ عَوْدٍ مُجْرِحِرِ
 تَقَارَبُ مِنْ زَحْفِهِمْ فَكَأَنَّمَا * تُؤَلَّفُ مِنْ أَعْنَاقٍ وَحِشٍ مُنْقَرٍ
 فَارِمَتْ حَتَّى أَجَلَتْ الْحَرْبُ عَنْ طُلَى * مُقَطَّعَةٍ فِيهِمْ وَهَامٍ مَطِيرٍ
 عَلَى حِينٍ لَا تَقَعُ يَطْرَحُهُ الصَّبَا * وَلَا أَرْضٌ تُلْقَى لِلصَّرِيعِ الْمُقَطَّرِ
 وَكَنتَ ابْنُ كِسْرَى قَبْلَ ذَلِكَ وَبَعْدَهُ * مَلِيئًا بِأَنْ تُؤْهِى صَفَاةَ ابْنٍ "قَيْصَرٍ"^(٥)
 جَدَحَتْ لَهُ الْمَوْتُ الدُّعَاةَ فَعَاثَهُ * وَطَارَ عَلَى الْوَاخِ شَطْبٌ مَسْمَرٌ^(٦)
 مَضَى وَهُوَ مَوْتَى الرِّيحِ يَشْكُرُ فَضْلَهَا * عَلَيْهِ وَمِنْ يُولِ الصَّنِيعَةِ يَشْكُرُ

وحيث ذكرنا الجهاد وفضله والوقائع والحروب ، فلنذكر ما قيل في المراقبة

في سبيل الله .

(١) كذا في ديوان البعري ، وفي الأصل : « إذا ما علت » .

(٢) زيادة من الديوان .

(٣) فارمت : لم تترج مكانك .

(٤) رواية الديوان : « ... تطوحه الصبا » .

(٥) الملى بالأمر : المصطلح به التقدير عليه .

(٦) كذا في الديوان . وفي الأصل : « مشمر » بالشين المعجمة وهو منحرف .

ذكر مارود في المراقبة

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) . والمراقبة في سبيل الله تعالى تنزل من الجهاد والقتال منزلة الاعتكاف في المساجد من الصلاة ، لأن المراقبة يُقيم في وجه العدو متأهباً مستعداً ، حتى إذا أحس من العدو بحركة أو غفلة نهض فلا يفوته ولا يتعذر عليه ، كما أن المعتكف يكون في موضع الصلاة مستعداً ، فإذا دخل الوقت وحضر الإمام قام الى الصلاة .

قال الحليمي : ولا شك أن المراقبة أشق من الاعتكاف . على أن صرف الهمة إلى انتظار الصلاة قد سُمي رباطاً لما جاء في الحديث فيما يكفر الخطايا ”وَأَنْتَظَرُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ الرَّبَاطُ“ . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث تُمَثِّلُ على الرباط ، فمنها أنه قال صلى الله عليه وسلم : ”مَنْ مَاتَ مُرَاطِباً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمَا لَهُ أَجْرُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم : ”رِبَاطٌ يَوْمَ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرِ وَقِيَامِهِ فَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ أَجْرُ الْمُرَاطِبَةِ وَيُؤْمِنُ مِنَ الْفَتَنِ وَيُقَطَّعُ لَهُ بَرْزُقُ الْجَنَّةِ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”مَنْ مَاتَ مُرَاطِباً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَاتَ شَهِيداً وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَتَيِ الْقَبْرِ وَأُجِرِيَ عَلَيْهِ أَحْسَنُ عَمَلِهِ وَغُدِيَ عَلَيْهِ وَرِيحُ بَرْزُقٍ مِنَ الْجَنَّةِ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم : ”إِذَا اسْتَشَاطَ الْعَدُوُّ نَخِيرَ جِهَادِكُمُ الرِّبَاطُ“ .

وسنة المراقبة في سبيل الله أن يُعَدَّ من الخيل والسلاح ما يُحتاج إليه ، إذا كان انتظار الواقعة من غير استعداد لها يُعرض للهلاك . قال الله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) . وجاء في الحديث :

”إن القوة الحِصْنُ ومن رِباط الخيل المَجْجُورَةُ“^(١) الإناث. وروى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ”أَلَا هُوَ الرِّمَى“^(٢) ؛ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ جَامِعًا لِلْحِصْنِ وَالرِّمَى لِأَنَّهُمَا كِلَاهُمَا قُوَّةٌ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ذكر ما قيل في السلاح وأوصافه

- ° وَالسَّلَاحُ مَا قُوتِلَ بِهِ . وَالْجُنَّةُ أَسْمٌ لِمَا أَتَقَى بِهِ ، كَالدَّرْعِ وَالتُّرْسِ وَنَحْوِهِمَا .
وَقَالَ الْعُتْبِيُّ : بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ بِسَيْفِهِ الْمَعْرُوفِ ”بِالصَّمْصَامَةِ“ فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِهِ ؛ فَلَمَّا ضَرَبَ بِهِ وَجَدَهُ دُونَ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؛ فَأَجَابَهُ يَقُولُ : إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّيْفِ وَلَمْ أَبْعَثْ لَهُ بِالسَّاعِدِ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ .
- ١٠ وَسَأَلَهُ عَمْرِيوَمَا عَنِ السَّلَاحِ فَقَالَ : مَا تَقُولُ فِي الرِّمْحِ ؟ قَالَ : أَخْوِكُ وَرَبْمَا خَانَكَ فَانْقَصَفَ ؛ قَالَ : فَمَا تَقُولُ فِي التُّرْسِ ؟ قَالَ : هُوَ الْحِجَقُ وَعَلَيْهِ تَدُورُ الدَّوَابُّ ؛ قَالَ : فَالَنْبَلُ ؟ قَالَ : مَنَآيَا تُنْخَطِئُ وَتُصِيبُ ؛ قَالَ : فَمَا تَقُولُ فِي الدَّرْعِ ؟ قَالَ : مَثَقَلَةٌ لِلرَّاجِلِ مَشْغَلَةٌ لِلرَّاكِبِ وَإِنِهَا لِحِصْنٌ حَصِينٌ ؛ قَالَ : فَمَا تَقُولُ فِي السَّبَفِ ؟

(١) المجورة: جمع حجر الكمر، وهي الأنثى من الخيل . فذكر «الإناث» تفسير من المؤلف أو من

نقل عنه المؤلف .

(٢) كذا في الأصل، وفي صحيح مسلم بإسناده إلى عقة بن عامر أنه كان يقول : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي» .

قال : هنالك قارعتك أمك عن ^(١) التُّكَلِّ ؛ قال : [بل] أمك ! ^(٢) [قال :] بل أمك يا أمير المؤمنين ! فعلاه أمير المؤمنين بالدرّة . وقيل : بل قال له — لما قال عمر بل أمك — قال : أمي يا أمير المؤمنين « والحجّي أصرعني لك » أراد أن الإسلام قبدى ، ولو كنت في الجاهلية لم تكن هذا الكلام . وهو مثل تغربه العرب إذا اضطرت للخضوع .

ومثل ذلك قول الأغرّ النشليّ لابنه لما بعثه لحضور ماوقع بين قومه فقال : يا بُنَيَّ ، كن يدًا لأصحابك على من قاتلهم ، وإياك والسيف فإنه ظلّ الموت ، وأتقِ ^(٣) الرمح فإنه ريشاء المنية ، ولا تقرب السهام فإنها رُسل تعصى وتطيع . قال : فم أقاتل ؟ قال : بما قال الشاعر :

١٠ جلاصيدُ أملاء الأكفّ كأنها * رؤوسُ رجالٍ حلقت في المواسم
فعليك بها وألصقها بالأعقاب والسوق .

(١) رواية عيون الأخبار (المجلد الأول ص ١٣٠) كرواية الأصل ، غير أن اسم الإشارة فيه «ثم» وفي الأثاني (ح ١٤ ص ١٣٧ طبع مولاقي) : «قال : عنه قارعتك لأمك الجبل ..» . واهله يرد — على رواية الأصل وعيون الأخبار — أن يصف السيف بأنه أفك أنواع السلاح وأروعها ، فسلك الى هذا سبيل الكناية عبر محملة لازمها يدل على ما يريد ألمع دلالة إذ يقول : هنالك ، أى اذا ذكر السيف أو تقارعت السيوف ، قارعت أمه ودافعت عن التكل والهلاك إشفاقا عليه ، فان الاشفاق أعظم ما يكون على المنازل اذا كان السلاح السيف ، لأن ضرباته صائبة وقاتلة .

(٢) زيادة عن عيون الأخبار طبع دار الكتب المصرية المجلد الأول ص ١٣٠

(٣) زيادة يقتضها سياق الكلام .

٢٠ (٤) في الأصل : « جلاصيد ملء للأكف ... » وفي تحريف . وما أشتاه عن الكامل للبرد طبع أوروبا ص ٣٣٣ وأساس البلاغة مادة « ملا » وفيه يقال : « جهر ملء الكف وأجمار أملاء الأكف » ثم استشهد على ذلك بهذا البيت . وفي عيون الأخبار : « جلاصيد يملأ الأكف ... » .

ما قيل في السيف من الأسماء والنعوت والأوصاف

- وقد أوردتها على حروف المعجم على ما أورده صاحب كتاب خزائن السلاح .
 فن ذلك "إبريق" وهو الشديد البريق "أَبْيَض" ، "أَدُوذ" وهو القاطع ، "إَصْلِيَت" وهو الصقيل . "أَغْلَف" إذا كان في غلافه . "أَنِيث" وهو الذى يُتَّخَذ من حديد غير ذكر . "بَاتَر" أى قاطع . "بَتَّار" وهو أسم سيف كان للنبي صلى الله عليه وسلم . "بُصْرَوِي" ^(١) منسوب لبُصْرَى . قال الشاعر :

صفائح بُصْرَى أخلصتها قيوها * وطردًا من نسج داود مُحْكَمًا

"بَوَادِر" أى قوادل . "بَارِقَة" وهى السيوف التى تترك . "جُنَيْت" ؛ قال الشاعر :

ولكنها سَوْقٌ يَكُون بِيَاعِهَا * بِجُنَيْتٍ قَدْ أَخْلَصْتَهَا الصَّيَاقِلُ

- ١٠ "جَرَّاز" أى قاطع . "جَمَّاد" بمعناه ؛ وفيه يقول الأزهرى :

لَسَمِعْتُمُ مِنْ حَرٍّ وَقَعَ سِیُوفُنَا * ضَرْبًا بِكُلِّ مُهَنَّدٍ جَمَّادٍ

"حُسام" أى قاطع . "حُدَّاد" من الحديد . "حَدَاد" من الحِدَاد كأنه أشار الى

لونه . "خَشِيب" أى صَقِيل ، و [هو] من أسماء الأضداد . "خَشِيف" أى ماض .

"خَذِيم" أى قاطع . "خَضَعَة" وهى السيوف القواطع . "دَدَان" أى لا يقطع . ^(٤)

- ١٥ "ذَالِق" أى سَلِس الخروج من غمده . "ذَأُوق" مثله . "ذَكَر" أى ذو هاء .

"ذُو الْكَرِيهَة" وهو الماضى فى الضَّرِيهَة . "ذُو الْفَقَار" سيف رسول الله صلى الله

(١) يجوز فى النسبة لمثل « بصرى » قلب ألفها واوا ، كما ورد بالأصل ، وحدها كما فى اللسان .

ومن الحذف قول الشاعر : * يملون بالقلم البصرى ها هم .

(٢) البوادر : جمع بادرة وهى شبة السيف .

(٣) زيادة يقتضيا حسن السياق .

(٤) و يطلق على القطار أيضا .

عليه وسلم . "ذو هبة" أى ذو هزّة ومضاء . "ذرب" أى محدّد . "ذو النون" [سيف مالك بن زهير^(١)] . "ذو ذكوة" وهو الصارم . "رُسُوب" وهو الذى يغيب فى الضريبة^(٢) "رداء" . "سيف" وجمعه أسياف وسيوف وأسيف . قال الشاعر :

كأنهم أسيف بيض يمانية * غضب مضاربها باقى بها الأثر^(٣)

"سُرَاط" و"سُرَاطى" أى قاطع . "سَقَاط" وهو الذى يسقط من وراء الضريبة . "سُرَيْجى" منسوب الى قَيْن يقال له سُرَيْج . "شَلْعاء" . "صَقِيل" . "صَارِم" أى قاطع . "صَفِيحة" وهو العريض . "صَمَّام" وهو الذى لا يثنى . "صَمَّامة" مثله ، وهو سيف عمرو بن معدى كَرَب ؛ وفيه يقول :

خَلِيلٌ لَمْ أَخْنَهُ وَلَمْ يَخْنِ * عَلَى الصَّمَّامَةِ السَّيْفِ السَّلَامُ^(٤)

وقال أيضا :

خَلِيلٌ لَمْ أَهْبِهِ عَلَى قِلَافِهِ * وَلَكِنَّ الْمَوَاهِبَ لِلْكَرَامِ^(٥)

(١) الرائدة عن لسان العرب .

(٢) ومنه قول الشاعر :

لقد كمن المَهَال تحت ردائه * فى غير مطاوع المشيات أدوعا

(٣) كذا فى اللسان (مادة أثر) وعيره من كتب الأدب واللغة ، وفى الأصل :

* بيض مضاربها يبق بها الأثر *

(٤) فى الأصل «رويه يقول الشاعر» ولعل كلمة «الشاعر» زيدت سهوا من الناسخ ، فان قائل هذا الشعر هو عمرو بن معدى كَرَب الذى يرجع اليه الضمير فى « يقول » قاله حين وهب سيفه . قال فى اللسان مادة (صم) بعد أن ذكر البيت الأول : قال ابن برى صواب إنشاده :

* على الصَّمَّامة أم سيفى سلامى *

وبعده... ثم ذكر البيتين . وعلى تصويب ابن برى لا يكون فى الشعر اقواء . والإقواء : اختلاف حركة الروى .

(٥) فى اللسان «لم أهبه من قلاه» وكتب بها مشه : «قوله من قلاه الذى فى النكلة عن قلاه ... »

حَبَّوْتُ بِهِ كَرِيماً مِنْ قَرِيشٍ * فَسَّرَ بِهِ وَصِينَ عَنِ اللُّثَامِ
 (١) (٢)
 "صَنِيع" [مَجْزُوبٌ مَجْلُوفٌ]؛ قَالَ الشَّاعِرُ :
 أَبْيَضَ مِنْ أُمِّيَّةٍ مَضْرُجٍ * كَأَنَّ جَبِينَهُ سَيْفٌ صَنِيعٌ
 "طَبِيعٌ" وَهُوَ الصَّيْدِيُّ قَالَ جَرِيرُ :

وَإِذَا هُرِزْتَ قَطَعْتَ كُلَّ ضَرِيَّةٍ * وَخَرَجْتَ لَا طَبِيعًا وَلَا مَهْجُورًا
 (٣)
 "عُضْبٌ" أَيْ قَاطِعٌ . "عَقِيقَةٌ" أَيْ صَعِيلٌ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :
 حُسَامٌ كَالْعَقِيقَةِ فَهُوَ كُجِي * سِلَاحِي لَا أَفْلٌ وَلَا فُطَارَا
 (٤)
 "عَجُوزٌ" . "عُرَاضٌ" أَيْ لَذَنُ الْمَهْزَةِ "عِطَافٌ" ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

(٧٦)

وَلَا مَالٌ لِي إِلَّا عِطَافٌ وَمِذْرَعٌ * لَكُمْ طَرَفٌ مِنْهُ حَدِيدٌ وَلِي طَرَفٌ
 وَجَمْعُهُ عُطُفٌ . "فُطَارٌ" أَيْ مُشَقٌّ . "فُلُوعٌ" أَيْ قَاطِعٌ . "فُسْفَاسٌ" أَيْ كَهَامٌ .
 "فَصَالٌ" أَيْ قِطَاعٌ . "قَاطِعٌ" . "قُرْنٌ" . "قُضِيبٌ" أَيْ قَاطِعٌ وَجَمْعُهُ قُضُبٌ .
 "قَاضِبٌ" مِثْلُهُ . "قِرْضَابٌ" أَيْ يَقْطَعُ الْعِظَامَ . "قِرْصُوبٌ" مِثْلُهُ . "قَسِيبٌ" قَرِيبٌ

(١) الزيادة عن لسان العرب .

(٢) هو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي يمدح معاوية ، كما في لسان العرب .

(٣) دوعرة ، كما في اللسان .

١٥

(٤) الكمع : الضميج . والعقيقة : شعاع البرق أو البرق اذا رأيته وسط السحاب كأنه سيف
 مسلول . وقد تطلق على السيف تشبها له بالبرق أو شعاعه . أما العقيقة في البيت فلا يمكن أن يراد بها
 السيف لأن السيف مشبه بها . والأمل : وصف مدح لما ضرب به كثيرا ، وذم لما به من الحلل وهو المراد
 ها . والبطار : المتشقق الذي لا يقطع .

٢٠

(٥) ومثل الفسفاس : القَدَمَاس .

عهد بالجلاء . ”قَلْبِي“ منسوب الى قلعة موضع بالبادية . ”قُسَاسِي“ منسوب الى معدن بأرمينية يقال له قُسَاس . قال الشاعر :

إِنَّ الْقُسَاسِيَّ الَّذِي يُعْصَى بِهِ * يَخْتَضُّ الدَّارِعَ فِي أَثْوَابِهِ ^(١)

”قَضِيمٌ“ وهو الذى طال عليه الدهر فتكسر حذاه . ”كَهَامٌ“ أى كليل . ”كَلِيلٌ“ أى كلّ حذاه . ”لَحْدَمٌ“ هو السيف الحادّ، ويسمى به السنان أيضا . ”لَحِيفٌ“ وكان من أسياف رسول الله صلى الله عليه وسلم ”لُحٌّ“ . ”مُرْهَفٌ“ أى محدود رقيق . ”مُصَمَّمٌ“ وهو الذى يمرّ في العظام . ”مِقْطَعٌ“ . ”خِذَمٌ“ أى قاطع ”مُجْدَرٌ“ . ”مَأْنُورٌ“ وهو الذى له أثرٌ . ”مُدْكَرٌ“ مثل ذَكَرَ . ”مُحْتَفِدٌ“ سريع القطع . ”مُخْصَلٌ“ . ”مُخْصَلٌ“ أى مُصَلَّت من غمده . ”مِقْصَلٌ“ أى قاطع . ”مُحَقِّقٌ“ أى عريض . ”مُدْجَلٌ“ المطلى بالذهب . ”مِهْنَمٌ“ قاطع . ”مَعْلُوبٌ“ وهو سيف الحارث بن ظالم ؛ وفيه يقول النخيت :

وسيف الحارث المَعْلُوبُ أَرْدَى * حُصَيْنًا فى الجَبَابَةِ الرِّدْنَا

”مِشْمَلٌ“ أى صغير . ”مِقُولٌ“ سيف رقيق يكون غمده كالسوط وهو الذى يُتَّخَذُ كَالْمِكَازِ . ”مَهْوٌ“ . وهو الرقيق أيضا ؛ قال صخر العلى :

١٥ (١) فى النخص : « ابن دريد : قلبي منسوب الى حديد أو معدن ، غيره : هو منسوب الى قلعة - وهو موضع . » وفى اللسان : « وفى الحديث وسيوما قلعية . قال ابن الأثير : مسبوقة الى القلعة بفتح القاف واللام وهى موضع بالبادية تنسب السيوف إليه » . وقد ورد بالأصل « قلع » .

(٢) كذا فى اللسان فى مادى « قس » و « حضم » . وفى الأصل : « ... يقصى به » .

(٣) لم نجد فى مصدر آخر ما يؤيد ما هنا بل الذى فى البحارى وكتب الأئمة أن « الخيف » (كأمير وزير) اسم فرس لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وعبارة ابن الأثير فى النهاية - ونقلها عنه صاحب اللسان وغيره - « كان اسم فرسه عليه الصلاة والسلام الخيف » كذا رواه البحارى ولم يتحققه والمعروف بالحاء المهملة وروى بالجيم « .

وصارمٌ أُخْلِصَتْ حَشِيَّتُهُ * أبيضُ مهوٌ في منته رُبْدُ

”مُقَرَّرٌ“^(١) أى الذى فيه حروز مطمئنة عن منته . ”مُهَنْدٌ“ وهو الذى طُبِعَ من حديد الهند . ”مُشَرَّفٌ“ منسوب الى المشارف ، وهى قُرَى من أرض العرب تدنو من الرِّيف . ”مُطَبَّقٌ“ الذى يقطع المفاصل ؛ قال الشاعر :

يُصَمِّمُ أحياناً وحيماً يُطَبِّقُ *

”مُنْصَلٌ“ . ”مُسَطَّبٌ“ أى الذى فى منته طرائق . ”مُصَلَّتٌ“ المسلول من غمده . ”مِثْلَعٌ“ أى قاطع . ”مِعْضَدٌ“ هو المِثْمَنُ فى قطع الشجر وعيره . ”مِعْضَادٌ“ وهو المِثْمَنُ أيضاً . ”مَدَاهِبٌ“ سيوف تُنْمَوُ بالذهب . ”نَصْلٌ“ . ”نَيْبِكٌ“ أى قاطع . ”نُونٌ“ هو آسم سيف بعض العرب ؛ قال الشاعر :

سأجعلُهُ مكانَ النُونِ مِنِّي * وما أعطيتُهُ عُرَقَ الخِلَالِ

معناه : سأجعل هذا السيف الذى آستفدته مكان ذلك السيف ، وما أعطيتُهُ عن مودة بل أخذته عنوة . ”نَوَاحِلٌ“ السيوف التى رَقَّتْ طُبَاتُهَا قُدْماً من كثرة المضاربة . ”هَذَا مَ“ السيف الفاطم . ”هَزْ هَازٌ“ هو الكثير الاهتزاز . ”هِنْدُوَانِي“ هو المطبوع من حديد الهند . ”هِنْدِي“ منسوب الى الهند . ”وَقِيعٌ“ الذى تُشْحِذُ بالجر . ”يَمَانِي“ منسوب الى اليمن .

(١) كذا فى المخصص وعيره من كتب اللغة . وفى الأصل «مهمم» . وهو مخريف .

(٢) الخلال : المصادقة والمودة . صدر حاله خللاً ومحالة . والعرق الحراء . قال صاحب اللسان فى مادة

(عرق) بعد كلام فى تفسير مفردات البيت ونسبته الى الحارث بن زهير : « والنون اسم سيف مالك بن زهير ، وكانت حمل بن بدرأخذه من مالك يوم قتله ، وأخذه الحارث من حمل بن بدر يوم قتله ، وظاهر بيت

الحارث يقضى بأنه أخذ من مالك سيفاً غير « النون » بدلالة قوله : « سأجعلهُ مكان النون » أى سأجعل هذا السيف الذى استفدته مكان النون . والصحيح فى إسناده : « ويخبرهم مكان النون منى » لأن قبله :

سيحبر قومه حنث بن عمرو * اذا لاقاهم وأبسا بلال



ومن أسماء أجزاء السيف — «دَأْر» أثره : إفرنده وما يُرى عليه مما يشبه
الغبار أو مدب النمل ؛ قال عيسى بن عمر :
(١)

جلاها الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا * خَفَافًا كُلُّهَا يَتَّقِي بَأَثْرَ

«إفرند» وشبه وأثره . «جُرْبَان» هو حده . «حَرْف» مثله . «ذُبَاب» حد طرفه

وقيل : حده مطلقا . «رِئَاس» قائمه ؛ قال الشاعر :

* وَمِرْفَقِ كِرِئَاسِ السِّيفِ إِذْ شَسَفَا *

«رُيْدٌ» مآثره عليه شبه غبار أو مدب نمل ؛ قال الشاعر :

* أبيضُ مَهْوٌ فِي مَتْنِهِ رَيْدٌ *



«زِر» قال مجرّس بن كليب في بعض كلامه : أَمَا وَسَيْفِي وَزِرِّي ، وَرُحْيِي
وَنَصْلِيهِ . والزرز : الحد . «سَطَام» : حده . «سِيلَان» : هو ما يدخل منه في النصاب .
«سَقَن» : جلدة قائمه . «شُطْبٌ» : طرائق في إحدى متنيه . «شَفْرَة» : حده ،
وشفرتها : حذاه . «صُفْع» : عرضه . «طَبَة» : حده . وطبّاه : حذاه .
«عُجُوز» : نصل السيف ؛ قال أبو المقدّام :

وعجوز رأيتُ في فمِ كَلْبٍ * جُعِلَ الكَلْبُ لِلأَمِيرِ جَمَالًا

والكلب من أجزاء السيف وهو البرجق . «عَيْر» هو الناشز في وسط السيف .

«عِرَار» : ما بين طليته وبين العير من وجه السيف جميعا ، وجمعه : أغرة . وقيل :

(١) في اللسان أن هذا البيت لخفاف بن نذبة وأنشده عيسى ، وفسره بقوله : أى كلها يستقبلك

بفرند . ويتيق خفف من يتق أى اذا نظر الناظر اليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر اليها .

(٢) في الأصل : «قال مجرى ...» وهو تحريف . والتصويب من اللسان مادة «زر» .

(٣) نصاب السيف : مقبضه .

(٤) كذا بالأصل ، ولم نوفق الى تفسيره أو صحته . وفي المخصص : «الكلب : المبارقي قائم

السيف الذى فيه الذؤابة» . وفي اللسان : «والكلب : مبارق قبض السيف ومعه آخر يقال له العجوز» .

الفراران : شَفَرْنَا السيف . "غَرَبَ" غَرَبَهُ : حَذَهُ . "فَرِنْدَ" : مثل "إِفْرِنْدَ" .
 "مَلُولٌ" الفلول في حَذِهِ ، والواحد منها قَل . "قَيْبَعَة" هى التى على طرف قائمه من
 حديد أو فضة . "مَضْرِبٌ" : الذى يُضْرَبُ به منه ، وهو نحو شبر من طَرَفِهِ .
 "مَقْبِضٌ" المقبض : حيث تقبض عليه الأُكْف . "نون" والنون : شَفَرَةُ السيف .
 قال الشاعر :

* بَذَى نُونَيْنِ قَصَالٍ مِقَطَّ *

"وَشَى" وهو فَرِنْدُهُ وَائِرُهُ ، وقد تقدّم بيانه .



ومما يضاف الى السيف — فاما اذا احتاج الى الشَّحْدِ — يقال : "اِسْتَوْقَعْ"
 ١٠ واذا ضُرِبَ به فلم يَعْمَلْ يقال : "أَحَالَكَ" . واذا سُلَّ من فِرَايِهِ يقال : "أُسْتُلَّ" .
 "أُصِلَتْ" . "أُمْتُشِنَ" . "أُمْتُعِطَ" . "أُمْتُحِطَ" ^(١) . "أُنْتُصِي" . "أُخْطِرُ" .
 "جُلِطَ" . "جُرِدَ" . "سُلَّ" . "شُهِرَ" "مُعِطَ" . "نُضِيَ" . "شِمْتُ" : اذا
 سَلَّتْ وأَعْمَدَتْ . واذا خرج السيف من غير سَلَّ يقال : "اِنْدَلَقَ" . واذا أُعْمِضَ
 السيف من غير سَلَّ ^(٢) يقال : "أَعْمَدْتُ" السيف . "أَقْرَبْتُ" . "شِمْتُ" "قَرَبْتُ" .
 وأما اذا تَقَلَّدَ به الرجلُ يقال : اِعْطِطَ ؛ وفيه يقول الشاعر :
 ١٥ مَن يَعْطِطُهُ عَلَى مِثْرٍ * فَنَعَمَ الرِّدَاءُ عَلَى الْمِثْرِ
 ويقال : "تَقَلَّدَ" .

(١) ومثل «امتخط» «امتخط» انشاء المعجزة .

(٢) أى أنه يستعمل في الضدين .

(٣) كذا بالأصل ، ويظهر أن فيه تحريها ومهوا من التامع ، ولعل صوابه : «وأما اذا أَعْمَدَ السيف
 يقال ... الخ» موقع تحريف في «أَعْمَدَ» وزيدت «من غير سَلَّ» سهوا .

حائله — يقال فيها "حائل" واحدتها "حائلة". "قَرَابُ" "فَجَلُ".
"بَجَادُ".

تَرَى سَيْفَهُ لَا تَنْصُفُ السَّاقَ نَعْلُهُ * أَجَلَ لَا وَإِنْ كَانَتْ طَوَالًا مُحَامِلُهُ

يَتَنَاوَلُ الرُّوحَ الْبَعِيدَ مَنَالُهُ ^(٢٦) * عَفَوًا ، وَيَفْنَحُ فِي الْقَضَاءِ الْمُقْفِلِ
مَاضٍ وَإِنْ لَمْ تُمِضْهُ يَدُ فَارِسٍ * بَطْلٍ ، وَمَصْقُولٌ وَإِنْ لَمْ يُصْقِلِ
بَفْسَى الْوَعَى فَالْتُرْسُ لَيْسَ بِجُنَّةٍ ^(٢٧) * مِنْ حَدِّهِ وَالْدَّرْعُ لَيْسَ بِمَعْقِلِ
مُضْغٍ إِلَى حُكْمِ الرَّدَى ، فَذَا مَضَى * لَمْ يَلْتَفِتْ ، وَإِذَا قَضَى لَمْ يَعْدِلِ
مَتَوَقِّدٌ يَرَى بِأَبْوَابِ ضَرَبَةٍ ^(٢٨) * مَا أَدْرَكَتْ وَلَوْ أَنَّهُ فِي يَدْبُلِ

الرمح ... " .

(٤) في الديوان : « متألق يفرى ... » .

٧٨

وإذا أصاب فكل شيء مَقْتَلٌ * وإذا أصيب فإله من مَقْتَلٍ

وقال أبو الهول :

حُسَامٌ غداةَ الرُّوْحِ ماضٍ كأنه * من الله في قبضِ النفوسِ رسولٌ
كأن جنودَ الدَّرِّ كسرت فوقه * عيون جرادٍ بينهن ذُحولٌ
كأن على إفرندِه موجٌ بلحّةٍ * تفأصّرُ في صحصاحه وتطُولُ
إذا ما تَمَطَّى الموتُ في يَقْظَاتِهِ * فلا بد من نَفْسٍ هناك تَسِيلُ
وإن لاحظَ الأبطالَ أو صاحَ الطَّلَى * تَسَحَّطَ يوماً بينهن قتيلٌ

وقال عبد الله بن المعتز :

وَلِي صَارُمٌ فِيهِ الْمُنَايَا كَوَامِنٌ * فَمَا يُنْقَضِي إِلَّا لِسْفِكَ دِمَاءٍ
تَرَى فَوْقَ مَتْنِيهِ الْفِرْنْدَ كَأَنَّهُ * بَقِيَّةُ غَيْمٍ رَقَّ دُونَ سَمَاءٍ

وقال أيضا :

وَسَطَ الْخَبِيسِ بِكَفِّهِ ذَكْرٌ * عَضْبٌ كَأَن يَمْتَنَّهُ نَمَشًا
صَافِي الْحَدِيدِ كَأَن صَبَقْلَهُ * كَتَبَ الْفِرْنْدَ عَلَيْهِ أَوْ نَقَشَا

وقال ابن الرومي :

خَيْرُ مَا أَسْتَعَصَمْتُ بِهِ الْكَفَّ عَضْبٌ * ذَكَرْتُ هَزْهَ أُنَيْتُ الْمَهَزَّ
مَا تَأَمَّلْتُهُ بَيْنَكَ إِلَّا * أَرَعَدْتُ صَفْحَتَاهُ مِنْ غَيْرِ هَزَّ
مِثْلُهُ أَفْزَعَ الشُّجَاعَ إِلَى الدَّرِّ * عِجْ فَنَالَى بِهَا عَلَى كُلِّ بَزَّ
مَا يُبَالِي أَحْمَمْتُ شَفَرَتَاهُ * فِي مَحْزَأَمٍ حَادَاتٍ عَنْ مَحْزَّ

وقال ابن المعتز :

وَلَقَدْ هَزَزْتُ مُهَنْدًا * عَضْبَ الْمَضَارِبِ مُرْهَفًا

وَإِذَا تَوَجَّعَ هَامَةَ الشَّجَّارِ سَارَ فَأَوْجَفَا
عَضِبَ المضارب كالغديث رَفَى القَدَى حَتَّى صَفَا
وَقَالَ أَيْضًا :

فِي كَفِّهِ عَضِبَ إِذَا هَزَّهُ * حَسِبْتَهُ مِنْ خَوْفِهِ يَرْتَعِدُ
وَقَالَ آخَرُ :

جَرَدُوهَا فَالْبَسُوهَا الْمَنَايَا * عَوَضًا عَوَضْتُ مِنَ الْأَغْمَادِ
وَكَأَنَّ الْأَجَالَ مِمَّنْ أَرَادُوا * وَطَبَّأَهَا كَانَتْ عَلَى مِيعَادِ
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ :

وَذِي شُطْبٍ تَقْضِي الْمَنَايَا بِمُحْكَمِهِ * وَلَيْسَ لِمَا تَقْضِي الْمَنِيَّةُ دَانِعُ
فَرِنْدُ إِذَا مَا أَعْتَنَ^(١) لِلْعَيْنِ رَاكِدُ * وَبَرُّ إِذَا مَا اهْتَرَبَ بِالْكَفِّ لَامِعُ
يُسَلِّلُ أَرْوَاحَ الْكُفَّةِ أَنْسَلَالَهُ * وَيَرْتَاعُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْمَوْتُ رَائِعُ
إِذَا مَا التَّقْتُ أَمْثَالُهُ فِي وَقِيعَةٍ * هُنَالِكَ ظَنُّ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَاقِعُ
وَقَالَ أَيْضًا :

بِكَلِّ مَا نُورٍ عَلَى مَنْتِهِ * مِثْلُ مَدَبِّ النَّمْلِ فِي الْقَاعِ
يَرْتَدُّ طَرْفُ الْعَيْنِ عَنْ حَدِّهِ * عَنْ كَوْكِبٍ لَلْوُتِ لَمَّاعِ

وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ بْنُ أَبِي الْخِصَالِ :

وَصَبِيلُ مَدَارِجِ النَّمْلِ فِيهِ * وَهُوَ مَذْكَانٌ مَا دَرَجْنَ عَلَيْهِ
أَخْلَصَ الْقَيْنُ صَقْلَهُ فَهُوَ مَاءٌ * يَتَلَطَّى السَّعِيرُ فِي صَفْحَتِهِ



(١) اعْتَنَى : طَهَّرَ .

(٢) كَذَا فِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ (ج ١ ص ٦٨) وَفِي الْأَصْلِ : « إِذَا مَا التَّقْتُ أَرْوَاحَهُ ... » .

وقال أحمد بن الأعمى الأندلسي :

مَوْتِي فَاِنْ خَلَعْتُ أَكْفَانَهَا عَلِمْتُ * أَتِ الدَّرَوَجَ عَلَى الْأَبْطَالِ أَكْفَانُ
نَفْسِي فِدَاؤُكَ لَا كُفْئًا وَلَا تَمَنَّا * وَلَوْ غَدَا الْمُشْتَرَى مِنْهَا وَكِوَانُ
وَالْتَّبَرُّ قَدْ وَزَنُوهُ بِالْحَدِيدِ فَا * سَاوَى، وَلَكِنْ مَقَادِيرُ وَأَوْزَانِ

وقال عبد العزيز بن يوسف شاعر البنيمة :

بَيْضُ تُصَالِحُ بِالْأَيْدِي مَقَابِضَهَا * وَحَدُّهَا صَالِحُ الْأَعْنَاقِ وَالْقِمَامِ
صَحِيحَنَ مِنْ خِلَالِ الْأَعْمَادِ مُصْلَتَةً * حَتَّى إِذَا اخْتَلَفَتْ ضَرَابَتَا بَكَيْنَ دِمَا
وقال الشريف الموصوي شاعرها :

وَنَصْلُ السَّيْفِ تَسْلَمُ شَفَرَتَاهُ * وَيُخْلِقُ كُلَّ أَيَّامٍ قِرَابَا

وقال مؤيد الدين الطغرأئي :

وَأَبْيَضَ طَاغَى الْحَدَّ يُرْعِدُ مَتْنُهُ * مَخَافَةَ عَزَمَ مِنْكَ أَمْضَى مِنَ النَّصْلِ
عَلِيمٌ بِأَسْرَارِ الْمُنُونِ كَأَنَّمَا * عَلَى مَضْرِبِهِ أُتْرِلَتْ آيَةُ الْقَتْلِ
تَفِيضُ نَفُوسُ الصَّيْدِ دُونَ غِرَارِهِ * وَتَطْفَحُ عَنْ مَتْنِهِ فِي مَدْرَجِ النَّمْلِ
خَلَعَتْ عَلَيْهِ نُورَ وَجْهِكَ فَارْتَدَى * بِنُورِ كَفَاهُ أَنْ يُحَادِثَ^(١) بِالصَّقْلِ

وقد أكثر الشعراء تشبيه الفرند بالنمل، وأصل ذلك من قول امرئ القيس :

مَتَوَسِّدًا عَضْبًا مَضَارِبُهُ * فِي مَتْنِهِ كَمَدْبَةِ النَّمْلِ

وقال الطغرأئي :

وَأَبْيَضَ لَوْلَا الْمَاءُ فِي جَنَابَاتِهِ * تَلَسَّنَ مِنْ حَدِيدِهِ نَارُ الْحُبَابِ
أَصْرَبَهُ حُبُّ الْجَاثِمِ وَالطَّلِي * فغادره نضواً نَحِيلَ المضاربِ

(١) كذا في ديوان الطغرأئي (نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم ١٥٢٨ أدب)

وفي الأصل : « و تصفح ... » . (٢) يحادث : يجلى .

وقال إسحاق بن خلف :

أَلْسِنُ بِجَانِبِ خَصِيرِهِ * أَمْضَى مِنَ الْأَجَلِ الْمُتَأَجِّجِ
وَكَأَنَّمَا ذُرُّ الْهَبَا * عَلَيْهِ أَنْفَاسُ الرِّيحِ

وقال ابن المعتز :

وَجَرَدَ مِنْ أَغْمَادِهِ كُلِّ مُرْهَفٍ * إِذَا مَا أَنْتَضَتْهُ الْكَفُّ كَادِيسِيلُ
تَرَى فَوْقَ مَتْنِبِهِ الْفَرْنَدُ كَأَنَّمَا * تَنْفَسُ فِيهِ الْقَيْنُ وَهُوَ صَقِيلُ
وقال منصور النمرى يصف سيفًا :

ذَكَرْتُ بِرُوقِهِ الْفَرْنَدُ كَأَنَّمَا * يَعْطُو الرِّجَالُ بِأَرْجُوَانٍ نَاقِعِ
وَتَرَى مِضَارِبَ شَفَرَتَيْهِ كَأَنَّمَا * مِلْحٌ تَنَاقَرُ مِنْ وَرَاءِ الدَّارِعِ

١٠ ولما صار الصمصامة (سيف عمرو بن معديكرب) الى موسى الهادي أذن
للشعراء أن يصفوه، فبدأهم ابن يامين فقال :^(١)

حَازَ صَمَامَةَ الزُّبَيْدِيِّ مِنْ دُونِ * جَمِيعِ الْأَنَامِ مُوسَى الْأَمِينُ
سَيْفَ عَمْرٍو وَكَانَ فِيهَا سَمْعَنَا * خَيْرَ مَا أُغْمِدْتَ عَلَيْهِ الْخُفُونُ
أَخْضَرَ الْمَتْنِ بَيْنَ حَدَيْهِ نُورٌ * مِنْ فَرْنِدٍ تَمْتَدُّ فِيهِ الْعُيُونُ
أَوْقَدْتُ فَوْقَهُ الصَّوَاعِقُ نَارًا * ثُمَّ شَابَتْ بِهِ الدُّعَاةُ الْقُيُونُ
فَإِذَا مَا سَلَلَتْهُ بَهْرَ الشَّمْسِ ضِيَاءٌ فَلَمْ تَكِدْ تَسْتَبِينُ
وَكَاثَ الْفَرْنَدِ وَالرُّوْقِ الْجَا * رِي فِي صَفْحَتَيْهِ مَاءٌ مَعِينُ
وَكَاثَ الْمَنُونِ نَيْطَتْ إِلَيْهِ * فَهُوَ مِنْ كُلِّ جَانِبِهِ مَنُونُ
مَائِيَالِي مِنْ أَنْتَضَاهُ لَضَرْبٍ * أَشْمَالُ سَطَتْ بِهِ أُمُيْمُ

٢٠ فأمر له ببذرة، وأخرج الشعراء .

(١) في العقد الفريد : "أن أنيس ."

ومن الإفراط في وصف السيف قول النابغة :

يَقْدُ السُّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ * وَيُقَدُّ بِالْصَّفَاحِ نَارَ الْحُبَابِ

فذكر أنه يقْدُ الدرع المضاعف والفرس والفرس ويصل الى الأرض فيقْدَح

النار .

وقال النِّير بن تَوَلَّب :

تَظَلُّ تَحْفِرُ عَنْهُ إِنْ صَرَبَتْ بِهِ * بَعْدَ الدَّرَاعِينَ وَالْمَقْبَدِينَ وَالْمَادِي

ومن رسالة لأبي محمد بن مالك القُرْطُبِيَّ جاء منها في وصف السيوف ، قال :

وكانما باضت على رؤوسهم ناعماً الدَّوْءُ ، وَبَرَقَتْ فِي أَكْثَفِهِمْ بَوَارِقُ الْجَوِّ ؛ وَلَكِنَّمَا

إِذَا مَا هُرَّتْ فَبَوَارِقُ ، وَإِذَا صُبَّتْ فِصْوَاعِقُ ؛ مِنْ كُلِّ ذِي شُطْبٍ كَأَنَّمَا قَرَى نَمْلٌ ،

عَلَوْنَ مِنْهُ قَرَى نَصْلٌ ؛ فَإِذَا أَصَابَ فَكُلُّ شَيْءٍ مَقْتَلٌ ، وَإِذَا حَرَفَ كُلَّ عَضْوٍ مَقْصِلٌ ؛

أَمْضَى فِي الْأَشْبَاحِ ، مِنْ الْأَجْلِ الْمُتَنَاحِ ؛ عَضِبَ الْمُتَنِ صَقِيلٌ ، يَكَادُ إِذَا أُنْتَضَى يَسِيلُ ؛

وَيَكَادُ مَبْصَرُهُ يَقْنَى عَنْ الْوَرْدِ ، إِذَا اخْتَرَطَ مِنَ الْغَمْدِ ؛ مَا لَمْ يَحْلِلْهُ رِيْعَانُ سَرَابٍ ،

فِي مَحْصَحَانِ يَبَابٍ ، لَا شَبَاهَ فِرْنِدِهِ بِحَبَابٍ فِي شَرَابٍ ، أَوْ حُبَابٍ فِي سَرَابٍ ؛ فَلَمَّا

رَأَيْتَ جَفَنَهُ قَدْ أَنْطَوَى عَلَى جَمْرِ الْغَضَى ، وَمَاءِ الْأَضَى ؛ وَانْتَضَمَ عَلَى خَصْرِهِ الْجُنْحُ ،

وَرَوْنَقُ الصُّبْحِ ؛ قَالَتْ سَبْحَانَ مَكُورِ اللَّيْلِ عَلَى النَّهَارِ ، وَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالنَّارِ .

وأما ما قيل في الرمح ، من الحديث ، والأسماء ، والنعوت ، والأوصاف .

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” جُعِلَ

رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي “ . هذا ما ورد

فيه من الحديث .

٢٠ (١) الحباب (بالفتح) : الفقايع التي تلو الماء ، والحباب (بالضم) جمع حبابة ، وهي دوية سوداء مائية .

(٢) الأضى : جمع لأضاة ، وهي مستنقع الماء .

وأما الأسماء، والنعوت، والأوصاف — فن ذلك: «أَسْمَر» وهو الدقيق
 «أَلَّة» وهو أصغر من الحرّبة، وفي سنانها عِرَاض . وجمعها الإلّال . «أَمَّ اللّواء» .
 «أَزَنِي» منسوب الى ذِي يَزَن . «أَقْصَاد» وهو المكسر . «بَلَب» وهو المثلم .
 «حَادِر» أى غليظ . «حَرَبَة» . «حِرْصَانَة»^(١) . «خَرَص» . «خَطَّار» أى ذو أهتزاز
 «خَلَّ» أى لواء الجيش . «خَطَّى» هو ما يُنسب من الرماح الى الخطّ، وهو
 موضع باليمامة . «خَطَل» وهو المضطرب . «خَوَار» وهو الخفيف . «رُخْم»
 «رَعَّاش» وهو الشديد الاضطراب . «رُدَيْتِي» منسوب الى امرأة اسمها رُدَيْنَة
 «رَاش» أى خَوَار . «زَاعِي»^(٢) وهو الذى اذا هُزّ تدافع كلّه . «رَوَاعِف» .
 «زَاعِيَّة» منسوبة الى زاعب : رجل، وقيل بلد . «سَمْهَرِيَّة» هى القناة الصُّلبة
 منسوبة الى سَمْهَر، كان رجلا يُقَوِّم الرماح . «شِرَاعِي» هو الرمح الطويل . «شَطَّاط»^(٣)
 القناة المعتدلة . «صَدَق» هو الصُّلب من الرماح . «صَعْدَة» وهى القناة المستوية
 من أصل نبتها التى لاحتاج الى تثقيب، والجمع سَعَاد . «صُصْع» هى الصلبة اللطيفة
 العُقد . «ضَلِيع» هو الرمح المعوج . «ضَلِيع» هو الرمح المائل . «ضُب»^(٤) إعوجاج

(١) كذا بالأصل . ولم نجد في المصادر التى بأيدينا ما يؤيده وانما الموجود «خرصان» جمع «خرص» .
 (٢) فى الأصل «راعي» ومقتضى وضعه قبل «رواعف» يدل على أنه من حرف الراء . فإنا لم نجد
 فى كتب اللغة ما يؤيده . وفى اللسان : « والزاعبي من الرماح الذى اذا هز تدافع كذا كان أثره يجرى
 فى مقدمه، والزاعبية رماح منسوبة الى زاعب : رجل أو بلد ... الى أن قال : وقال الأصمى : الزاعبي
 الذى اذا هز كان كمن به يجرى بعضها فى بعض لينة وهو من قولك : مر يزعب بجملة اذا مر مرأ سبلا ... »
 وفى الأساس : « ربح زاعبي ورماح زاعبية نسبت الى رجل من الخنزير كان يعمل الأُسّة ، عن المبرد ؛
 وقيل : هى الصالّة التى اذا هزّت تدافعت كالسيل الزاعب يزعب بعصه بعضا أى يدفعه ، وباء النسبة للتبعية
 الى الزاعب لمعنى التشبيه به أولئك كيد كياء الأخرى » . كل هذا يدل على أن ما فى الأصل محذوف وأن موضعه
 بعد «رواعف» ليكون من حرف الزاى . (٣) شطاط (وزان سحاب وقتل) : الطول واعتدال القامة
 أو حسن القوام ، ويقال : امرأة شطّة وشاطّة بينة الشطاط . أما ما ذكره المؤلف من إطلاق المصدر
 على القناة فلم نجد فى كتب اللغة التى بأيدينا ما يؤيده . (٤) كذا فى الأصل ولم نجد فى مصدر آخر
 ما يؤيده . والذى فى كتب اللغة «والطنب بفتحتين : إعوجاج فى الرمح» فعمل ما فى الأصل محذوف عنه .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

في الرِّيح. "عَتَرَة" وهي أطول من العصا وأقصر من الرِّيح وفيها زُج كَرَح الرِّيح. "عُكَازَة" نحوها. "عَاسِل" هو الرِّيح الشديد الاضطراب. "عَسَال". "عَسُول". "عَرَّات": مثل عاسل. "عَشَوَزَة" القناة الصُّلبة. "عَرَّاص" هو الرِّيح المضطرب. "عُتْل" هو الرِّيح الغليظ. "قَنَاء" وجمعها قَنَى وقَنَوَات وقُنَى وقِنَاء. "قَصْد" أى مكسر. "لَذَن" اذا هو تدافع كله. "مُتَنَّى" كان من رماح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ٥
 "مِدْعَس" (١). "مِطْرَد" أى صغير. "مِجَل" أى واسع الطعن. "مِرْج" هو صغير كالمرزاق. "مِرْزَاق" هو أخف من العترة. "مِتل" رِيح قوى يَصْرَعُ به؛ قال لبيد:
 * أَعْطِفْ الْجَوْنَ بِمَرْبُوعٍ مِتل *

"مُسْمَح" هو الذى تُقَف. "مُجُوس" هو الذى طولُه خمسة أذرع؛ قال عبيد [يذكر ناقته] (٢):

١٠

هَاتِيكَ تَحْمِلْنِي وَأَبْيَضَ صَارِمًا * وَمُدْرَبًا فِي مَارِنٍ مَخْمُوسٍ

"مَرْبُوع" هو الذى طولُه أربعة، وقيل الذى ليس بطويل ولا قصير. "مُعَرَن" هو الرِّيح المسمر السنان بالعِرَان وهو المسمار. "مُمرَّنة". "مُثَقَّفة" وهى الرِّيح التى تُقَف أى سُوِّيت. "مُدْرِيَة" وهى التى كانت تركب فيها القرون [المحددة] (٣) مكان الأسنّة، وقيل: إنها نسبت إلى قرية باليمن يقال لها مَدَر. "نَيْرَك" وهو رِيح قصير، يقال: إنه فارسى وعُربى. "هَزَع" أى مضطرب. "وَشِيح" وهى شجرة الرِّيح. ١٥
 "وَشِيح" نوع منه ينبت فى الأرض معترضا. "يَزْنِي" مثل "أَزْنِي". (٣)

(١) السنان المدعى: الغليظ الشديد الذى لا ينثنى. (٢) الزيادة عن اللسان.

(٣) لعل أصل العبارة: وشيخ وهو شجر الرِّيح، أو الوشيح نوع منه ينبت فى الأرض معترضا. فوقع فيها حذف وتحريف، وإلا فإن ما فى الأصل لا يتفق مع شىء مما فى كتب اللغة. قال فى القاموس وشرحه: «ومن الحجاز تقاعوا بالوشيح أى بالرياح، والوشيح شجر الرِّيح، وقيل هو ما نبت من القنا والقصب معترضا... الخ».

٢٠



ومن أسماء السنان — «أَجَفَّ» وهو الرقيق . «أشهب» اذا جُلِيَ «أَذْلَقُ» وهو الحاد . «حَرَبُ» يقال حَرَبَتِ السنان اذا حددته . «حُرْصُ» وهو آسم للسان وللرح أيضا . «حَزَقُ» . «حَازِقُ» يقال في أمثال العرب : «أَمْضَى مِنْ حَازِقٍ» . «ذَرِبُ» يقال : ذَرَبَتْهُ أَى حددته . «ذَلَّقُ» مثله . «رَغَبُ» . «زُرْقُ» . «سِيَحْفُ» هـ
هى نصال قِصَارِ عِرَاضٍ ؛ قال الشَّنْفَرِيُّ :

لَهَا وَفَضَّةٌ فِيهَا ثَلَاثُونَ سِيَحْفًا * اذا آتَسَتْ أَوَّلَى الْعِدَى أَفْشَعَتْ^(٤)

«سِنَانُ» وجمعه أَسِنَّةٌ . «صُلْبِي» سنان مَسْنُون . «عَامِلٌ» . «عَدَّارٌ» وعذار السنان شَفَرَتَاهُ «عَبْرٌ» النَّاتِي فِي وَسَطِهِ . «قَارِيَةٌ» حَدَّ السنان . «لَهْذَمٌ» هو السنان الحاد القاطع . «مُصَلَّبٌ» أَى مَسْنُون . و«مُطَحَّرٌ» و«مُحَدَّدٌ» ١٠
و«مَطْرُورٌ» مثله . «مُذَرَّبٌ» أَى مُحَدَّدٌ ؛ قال كَعْبٌ :

بُذَرَّبَاتٍ بِالْأَكْفِ نَوَاهِلِ * وَبِكُلِّ أَيْضَ كَالْغَدِيرِ مُهَنَّدٍ

«نَصْلٌ» وجمعه نُصُولٌ وَنِصَالٌ . «نَحِيضٌ»^(٦) يقال : نَحَضَتْهُ إِذَا رَقَّتْهُ .

(١) كذا في الأصل ولم نجد في مصدر آخر «حربا» وصفا كما يقتضيه السياق هنا .

(٢) لم نجد في كتب اللغة أسماء أو وصفا للرح يقرب من هذه الصيغة ، وإنما الموجود : «خزقه اذا طعته طعنا خفيفا» فلعله من اطلاق المصدر على آله . ١٥

(٣) كذا بالأصل ، ولم نوق إليها في مصدر آخر .

(٤) كذا في اللسان (مادة سحف) والمخصص ، وفي الأصل :

هى وصفة فيها ثمانون سيحفا * اذا آتست أول العدا افشعرت

ويكاد التحريف ينال — كما هو ظاهر — كل كلمات البيت . الوفضة : الهبة من الأدم . وقال ٢٠
في اللسان : «أولى العدى» أول من يحمل من الرحالة .

(٥) سياق الكلام هنا يدل على أن «مطحر» : مسنون . وفي القاموس : «ونصل مطحرك ككرم :

معتول» . (٦) في الأصل «نحضب» وهو تحريف وانما هو فيل بمعنى مفعول ، كما في القاموس .



ومن أسماء ما يعقد عليها — "أُمّ" الأُمّ : العلم الذى يتبعه الجيش . "بُنْد"
هو العلم الكبير ، وهو فارسى معرب . "حَقِيقَة" هى الراية ؛ قال عامر بن الطفيل :
* أنا الفارسُ الحامى حَقِيقَة جعفر *

٥ "خَفَقَ" خَفَقَتِ الراية إذا اضطربت . "عَلَّمَ" الراية ، وقيل : الذى يُعقد على
الريح . "عُقَابٌ" العُقَاب : العلم الضخم . "عَايَة" وهى الراية . "لِوَاءٌ" وهو دون
الأعلام والبنود . "عَذَبَةٌ" حِرْقَةٌ تُعقد على رأس الريح .



وأما إذا حمله الرجل وطَعَنَ به — يقال : "اِعْتَقَلَ الرِّيحَ" إذا جعله بين
رِكَبِهِ وَسَاقِهِ . "أَقْرَنَ" إذا رفع رأس رُحْمِهِ . "اِفْتَلَعَ" إذا أخذ الرِّيحَ لِيَحْمِلَ به .
١٠ "اِمْتَعَطَ" و"اِنْتَرَعَ" مثل اِقتلع . "أَشْرَعَ" إذا قَابَلَ به خَصْمَهُ "بَوَأَ" يقال :
بَوَأَتِ الرِّيحُ إذا سَدَّدَتْهُ "وَتَيَّمَتْ" تيممه إذا قَصَدَهُ دون غيره ؛ قال الخليل بن أحمد :
يَمْنُهُ الرِّيحُ شَرًّا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ : * خُذْهَا حَذِيفٌ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّامِدُ^(١)
ومثل "تَيَّمَتْ" "جَعَبَ" . "بَحَلَّ" "بَحَلَّ" . "جَعَفَلَ" ؛ قال الشاعر :

١٥ * جَعَفَلْتَهَا لِمَا أَبَتْ أَنْ تَخْضَعَا *

"جَوَّرَ" مثله "جَدَّلَ" يقال : طَعَنَهُ بِقَتْلِهِ أَى رَمَاهُ إِلَى الْأَرْضِ . "جَرَحِمَ" يقال :
جَرَحِمَهُ إِذَا صَرَعَهُ . "حَفَزَ" أَى طَعَنَ . "خَطَّارٌ" هو الطَّاعَانُ بِالرِّيحِ ؛ قال الشاعر :

(٨٢)

* مَصَالِيْتُ خَطَّارُونَ بِالرِّيحِ فِي الْوَعَى *

(١) لعله أراد أن يذكر الفعل ، فان الوصف منه «خَفَقَ» و «خَافَقَ» .

٢٠ (٢) فى الأمالى لأبى على الغالى واللسان (مادة صمد) :

علوته بحسام ثم قلت له * الخ :

”خار“ يقال طعنه نَخَارًا، أى أصاب خَوْرَانَهُ وهو يَجْرَى الرُّوث. ”دَعَسَ“ إذا طعن. ”دَسَرَ“ أى طعن طعنة قويّة. ”رَاحَ“ أى ذورح، لا فعل له. ”رَصَعَ“ إذا طعن. ”رَحَّ“ مثله. ”رَكَزَ“ إذا غرز رمحہ فى الأرض. ”رَجَّ“ إذا طعن بالزَّجَّ ”سَلَّقَ“ إذا طعنه فوقع على ظهره. ”سَرَّ“ إذا طعنه فى سُرَّتِهِ؛ قال الشاعر :

نَسَرَهُمْ إِن هُمُو أَقْبَلُوا * وَإِنْ أَدْبَرُوا فَهُمْ مَن نَسَبَ

أى نطعنهم فى سَبَاتِهِمْ^(١). ”شَجَرَ“ إذا طعن. ”شَكَّ“ إذا طعنه فخرقه. ”طَعَنَ“ ”قَرَطَبَ“ إذا طَعَنَ فصرَّع. ”قَعَفَ“ إذا طعنه فقَعَفَه. ”قَعَرَ“ مثله. ”قَطَّرَ“ أى طعنه فألقاه على قُطْرِيهِ وهما جانباه؛ قال الهذلى :

مُجَدَّلًا يَتَسَقَّى جِلْدُهُ دَمَهُ * كَمَا يَقَطِّرُ جُدْعُ الدَّوْمَةِ الْقُطْلُ

والقطل المقطوع. ”قدع“ يقال : تقادعوا إذا تطاعنوا. ”لَمَزَ“ إذا طعنه فى صدره. ”لَزَّه“ إذا طعنه. ”مُدَاعَسَة“ وهى المطاعنة. ”مُسَامَحَة“ وهى الملاينة والمساهلة. ”مُنَادَسَة“ المنادسة : المطاعنة. و ”رماح نوادس“؛ قال الكيت :

وَنَحْنُ صَبِيحُنَا آلَ نَجْرَانَ غَارَةً * تَمِيمَ بْنِ مُرٍّ وَالرَّمَاحَ النَّوَادِسَا

”مِدْعَسُ“ أى طَعَان. ”مِدَاعِسُ“ مثله. ”مَنْزُوجُ“ الذى طَعِنَ بِالزَّجَّ. ”مُكَوَّرُ“ هو الذى طَعِنَ بِارْمَحٍ؛ قال الفرزدق :

حَمَلْتُ عَلَيْهِ حِمْلَةً فَطَعَنْتُهُ * فَنَادَرْتُهُ فَوْقَ الْفِرَاشِ مُكَوَّرَا

”جَائِفَة“ يقال طعنه طعنة جائفة إذا وصلت الى جوفه. ”نَجَلَاءُ“ هى الطعنة الواسعة. ”نَنَكَّتَ“ يقال : طعنه فنكته إذا وقع على رأسه. ”هَرَعَ“ يقال : هَرَعَ

(١) السبات : جمع سبة ، وهى الدبر .

(٢) كذا فى المخصص وسائر كتب اللغة التى بين أيدينا . وفى الأصل : « مجيفة » .

القومُ الرماحَ اذا شرعوها ومَضَوْا بها . "وَحَصَّ" يقال : وَخَصَّهُ إذا طَعَنَهُ طَعْنًا لَا يَنْقُذُ؛ قال الشاعر :

* وَخَصَّأ إِلَى النِّصْفِ وَطَعَنَّا أَرْصَعًا *



وأما ما وصفته به الشعراء — فن ذلك ما قاله أبو تمام حبيب بن أوس الطائي :

أَنْهَبَتْ أَرْوَاحَهُ الْأَرْوَاحَ إِذْ شُرِعَتْ * فَاتُّرِدُّ لِرَيْبِ الدَّهْرِ عَنْهُ يَدُ
كَأَنَّهَا وَهَى فِي الْأَوْدَاجِ وَالنَّعَّةُ * وَفِي الْكُلِّ تَجْدُ الْغَيْظَ الَّذِي تَجْدُ
مِنْ كُلِّ أَرْزَقٍ نَظَّارٍ بِلَا نَظِيرٍ * إِلَى الْمَقَاتِلِ مَا فِي مِنْهُ أَوْدُ
كَأَنَّهُ كَانَ خِزْنُ الْحُبِّ مَذْزِينٍ * فَلَيْسَ يُعْجِزُهُ قَلْبٌ وَلَا كَيْدُ
وقال مؤيد الدين الطغرائي :

وَحَفَّاقِي طُوعِ الرِّيحِ كَأَنَّهَا * كَوَامِرُ دَجْنٍ أَلْتَقَتْهَا الْأَهَاضِيبُ
تَمِيدُهَا تَنْسَوِي الْقُدُودَ كَأَنَّهَا * قَدُودُ الْعَذَارَى يَزْدَهِيَنَّ تَطْرِبِ
يُرْتَحِّهَا سُقْيَا الدِّمَاءِ كَأَنَّهَا * مُدَامَ وَأَثَارُ الطَّعَانِ أَكَاوِيْبُ^(٢)

(١) كذا في ديوان أبي تمام (طبع الآستانة) وفي الأصل : « في الأرواح » .

(٢) ألتقتها : بللتها وندتها . والأهاضيب : جمع أعضوبة وهي المطرة . قال الركاظ الديري

يخاطب دارين :

ولا زال يجرى السيل في عرصتيكما * إذا جف نَدَتْهُ أَهَاضِيبٌ هَيْدِبُ

والهيدب : السحاب المتدل الذي يدنو مثل هذب القطيفة . يريد الطغرائي أن يشبه الرايات في حفرها

واضطرابها بانفخاض الكواसर في يوم دجن وقد بالها القطر .

(٣) كذا في ديوان الطغرائي ، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٢٨ أدب ،

وفي الأصل « رقيقا الماء » وهو تحريف .

بها هزة بين ارتياح و رهبة * ولنصر مر تاح وللهول مر هوب
 لها العذبات الحمر تمفو كائنا * صرام بمستن العواصف مشوب
 اذا نثرت في الروع لاحث صحائف * عليهن عنوان من النصر مكتوب
 طوالع ، طرف الحق منهن خاسئ * حسيرو قلب الأرض منهن مرعوب
 وقال آخر :

ومطرد لذن الكهوب كائنا * تعشاه منباغ من الزيت سائل
 أصم اذا ما هز مارت سرائه * كما مار ثعبان الرمال الموائل^(٢)
 له رائد ماضي الغرار كانه * هلال بدا في ظلمة الليل ناحل
 وقال حوثة بن حوثة يصف السنان :

فاعد أزرق في القناة كانه * في طخية الظلماء ضوء شهاب
 وقال دجيل :

وأتمر في رأسه أزرق * مثل لسان الحية الصادي
 وقال آخر :

جمعت ردينيا كان سنانه * سناهي لم يستعير بدخان
 وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه :

بكل رديني كان سنانه * شهاب بدا في ظلمة الليل ساطع

(١) منباغ : سائل .

(٢) رخ أصم : مكنت . ومارت سرائه : اضطرب أعلاه . وفي الأصل : « مالت سرائه » وهو غير مناسب للسياق ولا للتشبيه في الشعر الثاني ؛ فلمله بحريف . الموائل : الطالب للنجاة خشية أن يصيبه

مكروه .

(٣) كذا بالأصل .

تَقَاصَرَتِ الْآجَالُ فِي طُولِ مَنَهِ * وَعَادَتِ بِهِ الْآمَالُ وَهِيَ بَحَائِلُ
وَسَاءَتْ ظُنُونُ الْحَرْبِ فِي حَسَنِ ظَنِّهِ^(١) * فَهِنَّ لِحَبَّاتِ الْقُلُوبِ قَوَارِعُ

وقال أبو محمد بن مالك القرطبي من رسالة جاء منها في وصف الرمح : ومن كل
مُثَقَّفٍ الدُّكُوبُ ، أصمُّ الأُنْيُوبُ ؛ كَأَنَّمَا سَلَبٌ مِنَ الرُّومِ زُرْقَتَهَا ، وَاجْتَلَبَ مِنَ
العَرَبِ سُمْرَتَهَا ؛ وَأَخَذَ مِنَ الذُّبِّ عَسَلَانَهُ ، وَمِنْ قَلْبِ الْجَبَّانِ خَفَقَانَهُ ، وَمِنْ رَقَرَأَقِ
السَّرَابِ لَمَعَانَهُ ؛ وَاسْتَعَارَ مِنَ الْعَاشِقِ نُحُولَهُ ، وَمِنْ الْعَلِيلِ ذُبُولَهُ . قَالَ أَبُو تَمَامَ :
مُثَقَّفَاتٍ سَلَبَنَ الرُّومَ زُرْقَتَهَا * وَالْعُرْبَ أَدْمَتَهَا وَالْعَاشِقَ الْقِضْفَا^(٢)



١٠ واما ما قيل في القوس العربية — رُوي أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه
دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو متقلد قوساً عربية ، فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : ” هَكَذَا جَاءَنِي جَبْرِيلُ اللَّهُمَّ مَنْ اسْتَطَعَمَكَ بِهَا فَأَطْعِمْهُ وَمَنْ اسْتَنْصَرَكَ بِهَا
فَانْصُرْهُ وَمَنْ اسْتَرْزَقَكَ بِهَا فَارْزُقْهُ “ . وَقَالَ : ” مَامَدَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ
السِّلَاحِ إِلَّا وَالْقَوْسَ عَلَيْهِ فَضْلٌ “ .

وَالْقَوْسُ مُؤَنَّثَةٌ . وَتَصْغِيرُهَا قُوسٌ . وَجَمْعُهَا أَقْوُسٌ وَأَقْوَاسٌ وَقِيَاسٌ وَقِيَاسِيَّةٌ .
وَلَهَا أَجْزَاءُ وَأَسْمَاءُ .

فَأَمَّا أَجْزَاؤُهَا — فَكَبِدُهَا : مَا بَيْنَ طَرَفِي الْعِلَاقَةِ . وَيْلِيهِ الْكَلْبَةُ . وَيْلِي الْكَلْبَةُ :
الْأَبْهَرُ . ثُمَّ الطَّائِفُ ، وَهُمَا طَائِفَانِ : الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلُ . وَالسِّيَّةُ : مَا عُطِفَ مِنْ طَرَفِهَا .

(١) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « ... فِي كُلِّ ظَنَّةٍ » .

(٢) القُضْفُ كَتَبَ : النِّعَاقَةُ .

(٣) وقد تذكر ، وسيأتى المؤلف ينص على هذا .

ويُدها : أعلاها . ورجلها : أسفلها . والعَجَسُ والمعِجَسُ : مَقْبَضُها . وإنسيها : ما أَقْبَلَ على الزامى . وَوَحْشِيها ما كان الى الصَّيْد . والفَرَضُ والفُرْضَةُ : الحَزَّةُ التي يقع فيها طرف الوتر المعقود وهو السية . وما فوق الفُرْضَةُ : الظُّفْرُ والكُظْرُ .^(١)

• وأما أسماء القوس ونعوتها — فمنها : «بَانِيَّةٌ»^(٢) أى بانية على وترها اذا ألصقت به . «جَشُو»^(٣) هى القوس الغليظة وقيل الخفيفة ؛ قال أبو ذؤيب :

وَمِيمَةً من قانِصٍ مُتَلَبِّبٍ * فى كفه جَشُو أَجَشٍّ وَأَقْطَعُ

«جلهق»^(٤) وجمعها جَلاهق ، وهى قِيسَى البُنْدُق . «حَنَانَةٌ»^(٥) التى تَحِبُّ عند الإنباض ؛ قال الشاعر :

وفى مَنكِى حَنَانَةٌ عودُ نَبْعَةٍ * تَحْيَرُها لى سَوْقٍ بَكَّةً بَائِعٍ^(٥)

«حَاشِكَةٌ» وهى القوس البعيدة الرمى . «حَنِيرَةٌ» وهى القوس بغير وتر ، وفى الحديث : «لو صَلَّيْتُمْ حتى تكونوا كالحنائر [ما تَفْعَمُ حتى تُحِبُّوا آلَ رسولِ الله صلى الله عليه

(١) فى الأصل : «وهو السيرة» وهو تحريف . قال فى أساس البلاغة : «وأوقع الوتر فى فرض قوسك وفرضها ، وهو الخرز فى سيتها» .

(٢) فى اللسان (مادة بين) : «الجوهري : البائنة القوس التى بانث عن وترها كثيرا ، وأما التى قد قربت من وترها حتى كادت تلتصق به فهى البانية بتقديم النون ، قال : وكلاهما عيب ...» وظاهر من تفسير المؤلف هنا أن المراد «البانية» بتقديم النون . وفى الأصل : «بانية» وهو تحريف .

(٣) الذى فى كتب اللغة «قوس جش» . بالهمز و «الجش» بالواو لغة فيه .

(٤) ظاهر كلام المؤلف أن «جلهق» مفرد جمعه «جلاهق» والذى فى كتب اللغة : الجلاهق بضم الجيم : القوس ، ولم يذكر لاله هذا المفرد الذى ذكره .

(٥) ضبط هذا البيت فى اللسان (مادة حن) بإضافة «منكى» الى حنانة على أنه تنبيه منكب وعلى أن المراد بـ «عود نبع» السهم . وإذ كنا لم نوفق الى القصيدة التى منها هذا البيت لنعرف موضعه من السياق ، وإذ كان ضبطه على ما فى اللسان غير واضح . وإذ كان العود يطلق على القوس كما يطلق على السهم ، رأينا أن نضبطه كما ترى ، على أن يكون «عود نبع» بدلا من حنانة .

(١) وسلم [“” . «حَدَلَاء» هي القوس التي تَطَامَت [سَيَّهَا] (٢) . «حَصُوبٌ» وهي التي اذا رُمِي عنها أَتَقَلَّب وتَوَرَّها . «رَهَيْش» التي اذا رُمِي عنها أَهْتَرَتْ وضرب وتَوَرَّها أَهْرَهَا . «زَفَّان» هي السريعة الإرسال للسهم . «زَوْرَاء» سُمِّيَتْ بذلك لِمِيلِهَا . «شَسِيبٌ» وهو من أَسْمَائِهَا . «تَيْرِيحَةٌ» . «شَدَفَاء» سُمِّيَتْ بذلك لِأَعْوَجَاجِهَا . «صَفْرَاءُ» . «صَرِيحٌ» «ضُرُوحٌ» وهي الشديدة الحفز والدفع للسهم . «طَحُورٌ» البعيدة الرمي . «طُرُوحٌ» مثل ضرُوح . «طَّلَاعُ الكَفِّ» اذا كان مَقْبُضًا يَمَلَأُ الكَفَّ . «عَاتِكٌ» هي القوس التي أَحْمَزَتْ من الفِدَمِ ، ومثله العاتكة . «عَاتِقٌ» (٤) هي التي تَغَيَّرَ لَوْنُهَا . «عَطَوَى» هي الْمُؤَاتِيَةُ السهلة ؛ قال الشاعر :

لَه نَبْعَةٌ عَطَوَى كَأَنَّ رَيْنَبًا * بِالْوَى تَعَاظَنُ الْأَكْفُ الْمَوَاسِخُ

- ١٠ «عُرَاصَةٌ» وهي العَرِيضَةُ . «عَهْرٌ» هي القوس المثلثة العَجَسُ «عِطَافَةٌ» «عِطِيفَةٌ» . «عَطَفَى» القوس المعطوفة ؛ قال أَسَامَةُ الهُدَلِيُّ :
- فَلَمَّا ذَرَأَ عِيَهُ وَأَجْنَأَ صُلْبُهُ * وَفَرَجَهَا عَطَفَى مَرِيرٌ مَلَاكِدُ

(١) تَمَّة الحديث من نهاية ابن الأثير .

- (٢) تَطَامَت سَيَّهَا : انخفضت أى مع ارتفاع السية الأخرى . والزيادة التي وضعناها ضرورية وسذكرها المصنف في تفسير «محدلة» التي معناها معنى «حدلاء» . فلعل هذه الزيادة التي أُنْبَتْنَاهَا سقطت هنا - هو من الناسخ . ومثل محدلة وحدلاء أيضا حدال كغراب .

(٣) كذا في المخصص دكتب اللفظة . وفي الأصل «زفان» وهو تحريف .

(٤) ومثل عاتق : عاتقة .

- (٥) كذا في اللسان (مادة عطا) وفي الأصل : «عطايه» ولعله تحريف من الناسخ . قال في اللسان :
- ٢٠ «وأراد بالألوى الوتر» . وعطايته : تنازعه .

(٦) أَجْنَأَ صُلْبُهُ : أحنى ظهره . ومرير : ذومرة أى قوى . والملاك : المعالج الملازم من قولهم :

بات يلاكد الغل : أى يعالجه .

”عَطُوفٌ“ هي المعطوفة السَّيِّئِينِ إحداهما على الأخرى . ”عَتَلَةٌ“^(١) والعَتلة : القوس الفارسية ، وجمعها عَتَلٌ . ”عَوَجَاءٌ“ وهو من أسماؤها . ”عَثُوثٌ“ وهي القوس المُرْتَّة . قال كُثَيْرٌ :

هُتَوْفًا إِذَا ذَاقَهَا النَّازِعُونَ * سَمِعَتْهَا بَعْدَ حَبْضِ عَثَاثَا^(٢)

”عُطِّلٌ“ هي التي لا وتر عليها . ”غَلْفَاءٌ“ التي في غلافها . ”فَرَجٌ“ و ”فَرَعَةٌ“ وهما من جِيَادِ القسي . ”جَفَاءٌ“ تُوصَفُ بذلك إذا بَانَ وترها عن كَيْدِهَا . ”جَفَوَاءٌ“ مثلها . ”فُلُقٌ“ إذا كانت مشقوقة ولم تكن قَضِييَا . ”فُرُجٌ“ إذا تَفَجَّجَتْ سِيَاتُهَا . ”قوس^(٣) قَعْسَاءُ“ والقَعْسُ هو نتوء باطن القوس من وسطها ودخول ظاهرها . ”قَوُودٌ“ وهي السِّلْسِلَةُ المتقادة . ”كَبْدَاءٌ“ هي التي يَمْلَأُ كَيْدُهَا الكَفَّ . ”كَزَّةٌ“ وهي القصيرة . ”مُسْحِنَةٌ“ وهي الحسنة المنظر . ”مِطْحَرٌ“ التي ترمى بسهمها صُعْدًا . ”مُحْدَلَةٌ“ التي تطامنت سِيَتَاهَا مثل الحَدَلَاءِ . ”مَرُوحٌ“ وهي القوس الحسنة التي يَمْرَحُ من رَأْيِهَا تَجَبُّبًا . ويقال مِرْمَاحٌ وَمِرْمَاحٌ أَي تَشِيْطٌ . ”مَهُوْكٌ“ القوس اللَّيْنَةُ . ”مَسِيْحَةٌ“ وهو من أسماؤها . ”مُعْطَفَةٌ“ هي القوس المعطوفة السَّيِّئِينِ . ”مُطْعَمَةٌ“ قال الشاعر :

(١) كَذَا فِي الْمَخْصَصِ وَاللَّسَانِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أُمِيَّةَ :

يَرْمُونَ عَنْ عَتَلٍ كَأَنَّهَا غُبُطٌ * بِزَخْرِ يُعْجِلُ الْمَرِيءَ إِجْعَالًا

وفي الأصل : « عَتَكَةٌ » بالكاف . وهو تحريف .

(٢) ذَاقَ الْقَوْسَ : جَذَبَ وَتَرَاهَا لِيَنْظُرَ مَا شَدَتْهَا . وَالْبَازِعُونَ : الزَّمَاةُ . وَالْحَبْضُ : الصَّوْتُ الضَّعِيفُ وَعَثَاثٌ : مَصْدَرَعَاتٌ فِي عَاقِبَتِهِ إِذَا رَجَعَ وَتَرْتَمَى .

(٣) مَشْقُوقَةٌ : أَي أَنَّ تَكُونَ أَحَدُ شِقِّ قَضِيْبٍ .

(٤) تَفَجَّجَتْ سِيَاتُهَا : ارْتَفَعَتْ . يَرِيدُ سِيَتَهَا لِأَنَّ الْقَوْسَ لِلْقَوْسِ إِلَّا سِيَتَانِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « قَوْسٌ قَعْسٌ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « كَبْدٌ » .

(٧) كَذَا فِي الْمَخْصَصِ وَاللَّسَانِ (مَادَّةُ مَسِيحٍ) وَفِي الْأَصْلِ : « مَسِيحٌ » .

وفي الشَّمالِ من الشَّرْبَانِ مُطْعِمَةٌ * كَبْدَاءُ فِي مَجْسَمِهَا عَطْفٌ وَتَقْوِيمٌ
وقيل سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُطْعِمُ . «مُعْطُوفَةٌ» . «مَائِصِيَّاتٍ» هي أقواس تُنسَبُ إلى
مَائِصِيَّةٍ (١٢) رجلٍ من الأزد كان قَوَّاسًا ، قال الشَّامِيُّ بنِ ضَرَّارٍ :

فَقَرَّبْتُ مُبْرَأَةً تَحَالَ ضُلُوعَهَا * من المَائِصِيَّاتِ الْقِصَى الْمُؤَثَّرَا (١٣)

«نَوَّارَةٌ» وهي التي تقطع الوتر لصلابتها ، وجمعها نَوَّارٌ . «نَفُوحٌ» هي الشديدة
الدفع للسهم . «هَمْزِيٌّ» مثلها .

وأما الوتر — فمن أسمائه: «جَبَجَرٌ» وهو الوتر الغليظ ، وكل غليظ كذلك ،

قال الشاعر :

أرْمِي عليها وهي شَيْءٌ بِجَرٍّ * والقَوْسُ فيها وَتَرٌ حَبِيرٌ
* وهي ثلاثٌ أَدْرِعُ وَشَبْرٌ *

«سَرَعَانٌ» وهو الوتر القوي ، قال الشاعر :

وَعَطَّلْتُ قَوْسَ اللّٰهُوَ مِنْ سَرَعَانِهَا * وَعَادَتْ سِهَامِي بَيْنَ أَحْنَى وَنَاصِلِ (١٤)
«شِرْعَةٌ» الشَّرْعَةُ: الوتر الرقيق ، وقيل مادام مشدودا . «فَرُو» . «هَجَارٌ» . «وَتَرٌ» .

(١) قال في اللسان ، بعد أن ذكر البيت وشرح «كبداء» : «وصواب إنشاده : في عودها عطف يعني
موضع السيتين وسائر مَقْوَمٌ» . يريد أن العطف والتنويم في عود القوس لا في عجبها ، وأن المعطوف من
عودها هو موضع السيتين .

(٢) كذا في اللسان والقاموس وأساس البلاغة . وفي الأصل «مائص» .

(٣) المبرأة : الناقة في أُنْفِهَا برة ، وهي حلقة من فضة أو صفر تجمل في أُنْفِهَا . والموتر : المشدود الوتر .

(٤) كذا في كتب اللغة ، وفي الأصل : «هزاء» وهو تحريف . (٥) بجر : عجب .

(٦) في الأصل «بن أحنى ونواضل» وهو تحريف ، والتصويب عن لسان العرب مادة «سرع» .

والأحنى : الأحذب . والناصل : السهم ذو النصل ، والذي خرج منه نصله ، وهذا هو المراد هنا .

(٧) كذا بالأصل . ولم نجد في المصادر التي بأيدينا ما يؤيده .



وأما أصوات القوس — يقال : «أَرَنْتَ» اذا رمى عنها فصَوَّت .
«أَنْبَضَ» . «أَنْضَبَ» . «حَضَبَ» وجمعه أَحْضَاب . «رَجَعْتُ» . «زَجُومٌ» .
الزَّجُومُ التي ليست شديدة الإرنان . «سَجَعْتُ» اذا مدت حنينا على جهة واحدة .
«عَجَّاجَةٌ» . «عَرَفْتُ» . «عِدَادٌ» هو صوت الوتر . «عَوَّلْتُ» مثل أَرَنْتَ .
«كُومٌ» وهي التي لا تُرِنَ «مِرْنَانٌ» وهي التي اذا رمى عنها صَوَّتْ ؛ قال الشنفرى :

اذا زل عنها السهم رنَّت كأنها * مُرَزَّاءٌ تَكُلِي تَحَنُّ وَتُعْوِلُ

«نَامَتْ» أى صَوَّت . «هَتَفَى» . «هَتَافَةٌ» . «هَرَجَ» و«هَرَجَتْ» اذا صَوَّت

٨٥

عند إنباض الرمي عنها ؛ قال الكُمَيْت :

لَمْ يَبْ رِبْهَا وَلَا النَّاسُ مِنْهَا * غَيْرَ إِذَا رَهَا عَلَيْهَا الْحَمِيرَا
بَاهَا يَنْجُ مَنْ أَغَانِيَهَا الْجُشَّ وَتَبَاعِيهَا النَّعِيبُ الرَّفِيرَا

وقال الشَّامُخ :

اذا أَنْبَضَ الرَّامُونُ عَنْهَا تَرَنَّتْ * تَرَنَّمُ تَكُلِي أَوْجَعَتْهَا الْجَنَائِرُ

وقال آخر :

وَهِيَ إِذَا أَنْبَضَتْ عَنْهَا تَسْجَعُ * تَرَنَّمُ التَّكُلِي أَبْتُ لَا تَهْجَعُ

وقال آخر :

تَسْمَعُ عِنْدَ النَّزْعِ وَالتَّوْتِيرِ ^(٥) * فِي سَيِّئِهَا رَنَّةُ الطَّنْبُورِ

(١) أَنْبَضَ القوس وأَنْضَبَهَا اذا جَذَبَهَا لَصَوَّت . (٢) في الأصل : «عَوَّكْتُ» وهو تحريف .

(٣) الْجُشَّ : جمع جِشَاء من الْجِشَّة وهي غَلْظ الصوت .

(٤) في أساس البلاغة : «وَتَبَاعِيهَا الحَيْنُ الرَّفِيرَا» .

(٥) النَّزْعُ : رمى السهم عن القوس . والتَّوْتِيرُ : شد وتر القوس . وفي الأصل : «عند النزع والتوتر» .



وإذا وَثَرَ القوسَ أو أخذ عنها وَثَرًا — يقال : «حَظَرَ قوسه» إذا شدَّ
تَوَثُّرَها . «طَحَمَرَ» إذا وَثَرَهَا . «مَتَنَّنَ» مثله . «وَوَثَرَ» . «عَطَّلَ» يقال : عطَّلَ
القوسَ إذا أَخَذَ عنها الوَثَرَ .



وأما إذا حَمَلَ القوسَ أو أَتَكَأَ عليها — يقال : «تَنَكَّبَ القوسَ» إذا ألقاها
على مَنْكِبِهِ . «تَتَأَتَبَّ» يقال : تَأَتَبَّ قوسه إذا جعلها على ظهره . «مُتَقَوَّسٌ»
إذا كان معه قوس . «أَتَنَكَّبُ» والأُنْكَبُ الذي لا قوس معه . «أَرْتَكِرُ» إذا وضعها
بالأرض وأَعْتَمَدَ عليها .

- ١٠ . هذا ما قيل في القوس من الأسماء والصفات اللغوية ؛ فلنذكر تركيب القوس
ومبدأ عملها .

ذكر ما قيل في تركيب القوس ، ومبدأ عملها

ومن رَمَى عنها ، ومعنى الرمى

- أما تركيب القوس — فقد أجمع الرُّمَّاء أنها مبنية على طبائع الإنسان الأربع
وهي : العظمُ ، ونظيره في القوس الخشب . واللحمُ ، ونظيره في القوس القرون .
١٥ والعروق والعَصَبُ ، ونظيرها في القوس العَقَبُ . والدَّمُ ، ونظيره في القوس الغِرَاءُ .



وأما مبدأ عملها ومن رَمَى بها — اختلف الناس في القوس ومبدأ عملها ومن
رمى عنها ، فقال بعض أهل العلم : إن القوس جاء بها جبريلُ إلى آدم عليه السلام

وعلمه الرمي عنها، وتوارثه ولده الى زمن نوح عليه السلام. وذكرت الفرس في كُتاب الطبقات الأربع : أنَّ أول من رمى عنها جمشيد الملك الفارسي، وقيل إنه كان في زمن نوح عليه السلام، وتوارثه بعده ولده طبقة بعد طبقة. وقال آخرون: إن أول من رمى عنها الثمود، وخبره مشهور في رمية نحو السماء وعود سهمه اليه وقد عُمس من الدم. وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى مبيّنا في قصة إبراهيم عليه السلام. ورمى عنها بعد الثمود سامن ايماني ثم كند بن سامن ثم رستم من الجوس ثم اسفنديار وغيرهم. وقيل إن أول من وضعها بهرام جور بن سابور ذي الأكَاف، وهو من الملوك الساسانية، وإنه عملها من الحديد والنحاس والذهب، ولم يكن رأدا قبل ذلك، فلم تطاوعه في المذّ فعلها من القرون والخشب والعقب^(١). وهذا القول مردود على قائله، لأن الفرس الأول لم تزل تفتخر بالرمي في الحروب والصيد، ولم يُنقل أن الرمي أُنقطع في دولة ملك منهم. والله تعالى أعلم.

(٨٦)



وأما معنى الرمي — ومعنى الرمي عند العرب هو القصد، وذلك أنهم يقولون:

رمىت ببصرى الشيء، أى قصدت اليه به؛ قال ابن الرومي :

نظرت فأقصدت الفؤادَ بسهما * ثم آتنتُ عنه فكاد يهيمُ
ويلاه إن نظرت وإن هي أعرضت ! * وقع السهام وزعهن أليمُ

وقال العباس بن الأحنف :

قالت ظلومُ سميّة الظلم * مالى رأيتك ناحلَ الجسم
يامن رمى قلبى فأقصده * أنت العليمُ بموضع السهم

(١) العقب : عصب المتين والساقين والوظيفين .

وأما معناه عند العجم ، فقد حُكي عن بهرام أنه قال : معنى رميتُ الشيءَ أى رُمِّته فوصلت إليه . وهو مقارب لمعناه عند العرب ، لأنه إنما أراد بإرامه القصدَ له . هذا ما قيل في القوس . فلنذكر ما قيل في السهم ، ثم نذكر بعد ذلك ما قيل فيهما من النظم والنثر .



وأما ما قيل في السهم — روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 ”إن الله عز وجل ليدخلُ بالسهم الواحد ثلاثة (٢) [نفر] الجنة صانعه يحْتَسِبُ في صنْعته
 الخَيْرَ والرَّامِي به والمُتَدَبِّه“ . وقال صلى الله عليه وسلم : ”ارْمُوا وارْكَبُوا وأن تَرْمُوا
 أَحَبُّ إِلَيَّ من أن تَرْكَبُوا“ . وعنه صلى الله عليه وسلم وقد مرَّ على نفر من أسلم (٤)
 ينتضلون فقال : ”ارْمُوا بنى إِسْمَاعِيلَ فإن أباكم كان رامياً وأنا مع بنى فلان“ ، فأمسك
 أحدُ الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”ما لكم لا تَرْمُون“ ، فقالوا :
 كيف نرمي وأنت معهم ! قال : ”ارْمُوا وأنا معكم كلَّكم“ . وعن حمزة بن أبي أسيد
 عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدرٍ حين صَفَقْنَا لقريش وصَفَوْا
 لنا : ”إذا أَكْثَبُوكُمْ فعَلَيْكُمْ بالبَّئِلِ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمِيَّ
 ثم تركه فهو نعمةٌ تركها“ .

(١) كذا بالأصل ، وظاهر أن الكلمة «أى» التفسيرية هاهنا لا معنى لها بل وجودها مخل بالتركيب .

(٢) زيادة من هذا الجزء . (صفحة ٢٣٨ من خطبة القاضي شهاب الدين محمود الحلبي) ومن الجامع الصغير .

(٣) الممدد : من أمدته بالشيء . أعطاه إياه . وفيما يأتي في خطبة الحلبي وفي الجامع الصغير . «ومنبه»

بدل «المدبه» والمنبيل : من أنبله الشيء . أعطاه إياه وناوله .

(٤) أسلم : قبيلة مشهورة .

(٥) أكثبكم : قاربوكم ودنوا منكم فكنوكم منهم .

ومما يدل على تعظيم قدر الراى ما روى عن عبد الله بن شَدَّاد قال : سمعت علياً يقول : ما رأيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَدِّى رجلاً بعد سَعْدَ، سمعته يقول : ”إِرمِ فِدَاكَ أبى وأُمِّ“ . وسعد هذا هو سعد بن مالك . وكلامُ رسول الله صلى الله عليه وسلم له كان في يومٍ أُحُدٍ .

وللسهم أسماء وصفات ونعوت نطقت بها العرب — منها : ”أَقْدُ“، والْأَقْدُ : الذى لا ريش عليه . ”أَهْزَعُ“ وهو السهم الذى يبقى فى الكِئانة وحده لأنه أردأ ما فيها، ويقال هو أجودها وأفضلها؛ ويقال : ما فى جَفِيرِهِ أَهْزَعُ، قال العجاج :
: لا تَكْ كالراى بغير أَهْزَعَا ^(١)

وقال آخر :

فأرسلَ سهمًا له أَهْزَعَا : فَشَكَ نَوَاهِقَهُ والفا ^(٢)

”أَفُوقُ“ هو المكسور الفوق ^(٣) . ”أَمْرَطُ“ هو الذى سَقَطَ قُدُّهُ . ”أَغْضَفُ“ ^(٤)
وهو الغليظ [الريش] ^(٥) . ”أَصْمَعُ“ وهو الرقيق . ”جُرْجُرُ“ وهى سهام غلاظ . ”ثُلُثُ“
وهو سهم من ثلاثة، ومثله ثُلَيْثٌ وَثَمِينٌ وَسَبْعٌ وَسَيِّدِسٌ وَتَحْمِيسٌ . ”جُبَاعُ“ وهو الذى بغير نصل . ”جُبَاعُ“ سهم مدور الرأس يتعلم به الصبي الرمي . ”حَشْرُ“ يقال : سهم حَشْرٌ، وسهام حَشْرٌ أى دِقَاقُ . ”حَابُ“ وهو الذى يزحف فى [الأرض ثم يُصِيبُ] ^(٦)
الهدف . ”حَابِضُ“ وهو الذى يقع بين يَدَي راميهِ . ”حِطَّاءُ“ هى سهام صغار، والواحدة : حُطْوَةٌ، وتُجمع على حَطَوَاتٍ، وتصغيرها : حُطَيَّاتٍ . ”حُسْبَانُ“ سهام

(١) فى المخصص : « ياها الراى بغير أَهْزَعَا » .

(٢) النواحق : مخارج النفاق من ذى الحافر، أو العظام النائمة فى مجرى دمه من الخلق .

(٣) الفوق : موضع الوتر . (٤) فى الأصل : « أَعْضَفُ » وهو تحريف .

(٥) زيادة عن القاموس . (٦) الكلمة من كتب اللغة .

٨٧

صغار يُرى بها عن القسيّ الفارسيّة، والواحدة حُسْبَانَةٌ . "خَازِقٌ" وهو السهم الذى يُصيب القِرطاس . "خَشِيبٌ" وهو حين يُبرى البرى الأول . "خِطٌّ" وهو السهم الذى ينبت عوده على عَوْجٍ فلا يزال يتعَوّج وإن قُومَ . "دَالْفُ" وهو الذى يصيب ما دون الغَرَضِ ثم يذبو عن موضعه ، والجمع دُلْف . "دَارِئٌ" وهو الذى يخرج من الهدف . "رَقِيَّاتٌ" سهام تُنسب الى موضع بالمدينة . "زَالِجٌ" وهو الذى يترجّج من القوس أى يُسرّع ، وكلُّ سريع زالج . "زَاحِفٌ" وهو الذى يقع دون الغَرَضِ ثم يَرَحِفُ اليه . "زَحْرَجٌ" وهو النشاب واحده زَحْرَجَةٌ ، ويقال : هو الطويل منه . "سَهْمٌ سَنَدَرِيٌّ" نوع من السهام منسوب الى السندرة وهى شجرة . "سُرُوَّةٌ" سهم صغير ، والجمع سِرَاء . "شَارِفٌ" سهم طويل دقيق ، وقيل الذى طال عهده . "شَاخِصٌ" أى جاز الغَرَضَ من أعلاه . "شَارِمٌ" وهو الذى يَشْرِمُ جانبَ الغرض . "صَادِرٌ" هو النافذ . "صَنِيعٌ" . "عَبْرٌ" هو الموفور الريش . "عَمُوجٌ" هو الذى يتلوى فى ذهابه وهو الأعوجاج فى السير . "عُصْلٌ" السهام المعوجة . "عُفْرٌ" . "عَاقِرٌ" وهو السهم الذى لا يدرى من أين أَقْبَلَ . "غَرَبٌ" يقال : سهم غرب ، وهو الذى يأتى ولا يعلم المصاب به من أين يأتى . "فَالِجٌ" هو السهم الفائز . "قَطْعٌ" هو السهم العريض . "قَدَحٌ" قبل أن يُرَاشَ ويُركَّبَ نَصْلُهُ . "قُطْبَةٌ" سهم صغير يُرى به . "قُطِيعٌ" قبل أن يُرى حين يكون قَضِيًّا ، والجمع قُطْعٌ . "قُتْرَةٌ" سهم صغير لا حديد فيه . "كُتَّابٌ" سهم صغير مدور الرأس مثل "جُمَاح" . "كُتَّابٌ" سهم صغير ؛ قال الشاعر :

رَمَتْ عَنْ كَتَبِ قَلْبِي * وَلَمْ تَرَمْ بِكُتَّابِ

”لَامٌ“ وهو السهم . ”مُعَبَّرٌ“ وهو السهم الموفور الريش . ”مُتَرَعٌ“ هو السهم مطلقاً، ويقال : المِترَعُ : الذى يرى أبعد ما يكون؛ قال الأعشى :

فهو كالْمِترَعِ المَرِيشِ من الشَّوْ * حِطْ غَالَتْ به يَمِينُ المَغَالِ

”مَرِيشٌ“ ذو الريش . ”مُخَلَّقٌ“ هو المصباح . ”مُضْرَدٌ“ هو النافذ . ”مُقْتَعَلٌ“ هو الذى لم يبر برياً جيداً؛ قال لبيد :

فَرَمَيْتِ القَوْمَ رِشْقاً صَائِباً * ليس بالعُصْلِ ولا بالمُقْتَعَلِ

”مِطْحَرٌ“ هو البعيد الدَّهَابُ؛ قال أبو ذؤيب :

فَرَمَى فَالْحَقَّ صَاعِداً مِطْحَرًا * بالكشْحِ فاشتمَلَتْ عليه الأَضْلَعُ^(١)

”مِرْمَاةٌ“ سهم صغير . ”مِنْجَابٌ“ هو الذى لا ريشَ عليه ولا نَصْلَ . ”مِغْلَقٌ“

اسم لكل سهم . ”مِرْمِجٌ“ سهم طويل له أربع قُدُزٍ . ”مَنْجُوفٌ“ هو السهم العريض .

”مِرَاطٌ“ التى تمزط ريشها . ”مِرْعَزٌ“ الذى ريشَ بريش صِغار . ”مِرْمَدَعٌ“ الذى

إذا أصاب الهدفَ أنفضخ عوده . ”مِرْعَاضٌ“ ذوريش يمشى عَرَضاً، وقيل سهم

طويل له أربع قُدُزٍ دِقَاقٍ فاذا رُمِيَ به أعترض . ”مِتَصَمَعٌ“ هو المنظم الريش من

الدم، وقيل الملطخ بالدم . ”مِشْقَصٌ“ سهم له نصل عريض . ”مِعْقَصٌ“ الذى

ينكسر نصله ويبقى سِنُّهُ فى السهم . ”نِكْسٌ“ هو الذى أنكسر فوقه فجعل أسفله

أعلاه . ”نَوَاقِرٌ“ هى السهام التى تُصِيب . ”نُسَابٌ“ . ”نَجِيفٌ“ هو العريض

النصل، والجمع نُجُفٌ؛ قال الهذلى :

نُجُفٌ بذلتُ لها خَوَافٍ نَاهِض * حَشِيرَ القَوَادِمِ كَاللْفَاعِ الأَطْحَلِ

”هَزَاعٌ“ هو الذى يبقى فى الكِثَاة وحده مثل الأَهْزَعِ .

٢٠ (١) فى اللسان (مادة طحر) : ”فأفند“ . (٢) هذا على أن «مراط» جمع «مرط»

بضمين، ويقال أيضا : سهم مراط، كما يقال : سهم مرط . (٣) اقضخ عوده : انكسر .



- وأما أسماء النصل — فمنها : ”رَهْبٌ“ وهو النصل الرقيق ، والجمع رَهَابٌ .
 ”رَهْبَشٌ“ مثله . ”قُطْعٌ“ هو النصل العريض ، وجمعه أَقْطَاعٌ ، وقيل : نصلٌ صغير ،
 وقيل : السهم القصير . ”قُطْبَةٌ“ نصل الهدف . ”مِرْمَاةٌ“ هو النصل المدور .
 ”مِعْبَلَةٌ“ نصلٌ طويل عريض ، وقيل حديدة مصقحة لا غير لها . ”نِضْيٌ“ هو نصل
 السهم . ”وَقِيعٌ“ هو النصل المحدد ؛ قال عنترة :
 وَأَخْرَجْتُهُمْ أَجْرَتْ رُمْحِي * وَفِي الْبَجَلِ مِعْبَلَةٌ وَقِيعٌ
 فهذه أسماء السهم والنصل .



- وإذا أصاب السهمُ يقال — ”إِزْتَرَّ السهمُ“ إذا ثبت في القِرطاس ”أَصَابَ“ .
 ”أَقْصَدَ“ إذا قَتَلَ مكانه ؛ قال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتُ إِذْ رَمَيْتُنِي * بِسَهْمِيكَ فَالْإِمْهَامُ يُصِيبُ وَلَا يَذَرُنِي^(٢)

- ”بَصَرٌ“ إذا طَلَى رَأْسَهُ الْبَصِيرَةُ وهى الدم . ”تَارَ“ يقال : تَارَ السهمُ إذا أصاب
 الرميةَ فَأَهْتَرَفَ فيها . ”خَرَقَ“ إذا أصاب . ”خَسَقَ“ مثله . ”خَصَلَ“ إذا وقع بِإِزْقِ
 القِرطاس ، وقيل : [الخصل] الإصابة ؛ ويقال : تَخَاصَلَ القومُ إذا تَرَاهَنُوا فى الرمي ،
 وأُحْرَزَ فلانُ خَصَلَ فلان إذا غَابَ . ”دَبَرَ“ إذا خَرَجَ عَنِ الْهَدَفِ . ”زَهَقَ“ إذا
 جاوز الهدف . ”شَغَفَ“ إذا دخل بين الجلد واللحم . ”صَرَدَ“ يقال : صَرَدَ السهمُ

(١) العير فى النصل : الناقى منه فى وسطه .

(٢) فى الأصل : « ... أَقْصَدْتُ فَرَمَيْتُنِي * بِسَهْمِيكَ ... » . وقد أثبتنا ما فى اللسان مادة

”قصَدَ“ . ومعنى لا يذرى : لا ينجل . يقال : درى القلب ، وأدراها وتذراها إذا غفلها أى تخفى لها .

(٣) فى المختص : « ومن قال : الخصل : الإصابة قد أخطأ » .

من الرمية اذا نَفَذَ منها . "صَاف" مثل "صَاف" ^(١) [و] "طاش" اذا لم يصب .
 "عَصَل" اذا اَلْتَوَى في الرمي . "عَطَط" ^(٢) اذا لم يقصد الرمية . "خَزَز" اذا وقع بين
 يدي الراي . "مَرَقَ" اذا نَفَذَ من الرمية . "نَصَلَ" اذا ثَبَتَ نصله في الشيء فلم
 يخرج . "نَضَا" بمعنى ذَهَبَ . "نَفَذَ" أى من الرمية .



وأما ما يضاف الى الراي — يقال : "أَذَاقَ" عبارة عن سُرعة الرمي .
 "أَشْخَصَ" اذا مَرَّ سهمه برأس الغرض . "اِنتَضَلَ" يقال : اِنتَضَلَ القومُ وتَاضَلُوا
 اذا تَرَامَوْا للسَّيْق . "تَيَمَّمَ" اذا قَصَدَ نحو جهةٍ بالسهم . "تَعَيَّرَ" اذا أدار السهم على
 ظفره ليعرف قوامه من عَوَجه . "تَنَفَّزَ" مثله . "رَمَى" معروف . "رَشَقَ" اذا رمى
 القومُ بأجمعهم في جهةٍ واحدة . "زَنَعَ" الزَّنْعُ رفع اليد في السهم الى أقصى ما يقدر
 عليه . "سَعَرَ" اذا رَمَى . "عَقَى" ^(٣) بالسهم اذا رَمَى به في الهواء وأرتفع في طيرانه .
 "غَلَا" اذا رَمَى أقصى الغاية . "لَعَطَ" اذا رمى فأصاب . "لَتَأَ" يقال : لَتَأَ بالسهم
 اذا رمى به . "نَاشَبَ" والناشب هو الراي . "نَدَبَ" اذا رَمَى في جهةٍ واحدة .
 "نَجَفَ" اذا بَرَى السهم .



وأما أوعية السهام — "جَعَبَةٌ" وجمعها جَعَاب . "جَفِيرٌ" وهو أوسع من
 "الكَائِنَةُ" . "ظَفَرَةٌ" ^(٤) اذا كانت ممتلئة . "عَيْبَةٌ" مثل جَعَبَةٍ . "قَرَنٌ" . "نَتَلٌ" يقال :
 نَتَلْتُ كِنَانِي اذا أَسْتَخْرَجْت ما فيها .

(١) معنى « صاف » و « ضاف » لم يصب ، فردنا الوار العاطفة ليشركا « طاش » في تفسيره .

(٢) في الأصل : « غطط » وهو تحريف . (٣) ومثل عقى : عقى .

(٤) كذا بالأصل ، ولم نوفق اليها أو الى ما يقرب منها في مصدر آخر .



وأما ما وُصِفَ به القوسُ والسهمُ من النظم والنثر - قال عَنَاب بن وَرَقَاءَ

وَحَطَّ عَنْ مَنْكِهَ شَرِيَانَةٍ * مِمَّا أَصْطَفَى بَارِى الْقِسَى وَأَنْتَقَى

أُمُّ بَنَاتٍ عَدَّهَا صَانِعُهَا * سِتِّينَ فِي كِتَابِهِ مِمَّا بَرَى

ذَاتَ رُءُوسٍ كَالْمَصَابِيحِ لَهَا * أَسَافُلُّ مِثْلُ عَرَاقِيبِ الْقَطَا

إِنْ حُرِّكَتْ حَنْتٌ إِلَى أَوْلَادِهَا * كَحَنْتِ الْوَالِدِ مِنْ فَقْدِ الطَّلَا

حَتَّى إِذَا مَا قُورِنَتْ بِبَعْضِهَا * لَانَتْ وَمَالَ طَرَفَاها وَأَثْنَى

وقالوا : أَجُودُ مَا شَبَّهَ بِهِ فُوقَ السَّهْمِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَفُوقُهَا حَشْوُ الْجَفِيرِ كَأَنَّهَا * أَفْوَاهُ أَفْرِخَةٍ مِنَ النَّغْرَانِ ^(١)

١٠ ومن إنشاء المولى القاضى شهاب الدين محمود الحلبي الكاتب : خطبةٌ عَمِلَهَا لِرَامِي

نُسَابٍ، وَهِيَ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ سَهْمَ الْجِهَادِ إِلَى مَقَاتِلِ أَعْدَاءِ دِينِهِ مُسَدِّدًا، وَحَكْمَ الْجِلَادِ

بِإِصَابَةِ الْغَرَضِ فِي سَبِيلِهِ مُؤَيِّدًا، وَسَيْفَ الْجَهَادِ فِي نِكَايَةِ مَنْ كَفَرَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ عَلَى

الْأَمَدِ مُجَرِّدًا، وَرُكْنَ الْإِيمَانِ بِإِعْدَادِ الْقُوَّةِ - وَهِيَ الرِّمَى فِيمَا وَرَدَ عَنْ نَبِيِّهِ - عَلَى كَرِّ

١٥ الْجَدِيدِينَ مُجَدِّدًا، الَّذِي أَعَادَ رِثَاءَ الْجِهَادِ فِي مَوَاطِنِ الصَّبْرِ بِالنَّصْرِ مُعَلِّمًا، وَأَبَادَ

أَهْلَ الْإِلْحَادِ بَأَنَ جَعَلَ لِحْمَاءَ دِينِهِ فِي أَرْوَاحِهِمْ أَقْسَامًا وَفِي مَقَاتِلِهِمْ أَسْهُمًا. وَأَزَالَ

بِأَيْدِي الْقِسَى مِنْ مَعَاقِلِ أَهْلِ الْكُفْرِ حَكْمَ كِتَابِهِمُ الَّذِينَ ارْتَقَوْا مِنْهَا خَشْيَةَ الْمَوْتِ ^(٢)

سُلْمًا، وَأَفَاءَ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنَ النَّصْرِ مَا فَاءَ بِهِ كُلُّ دِينٍ لَهُ خَاضِعًا وَآلَ إِلَيْهِ مُسْتَسْلِمًا،

وَأَبَانَ حَكْمَ الْأَدَبِ فِي تَجَرُّدِ الْعَبْدِ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَّا بِهِ بِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : (وَمَا رَوَيْتَ

(٨٩)

٢٠ (١) النِّغْرَانُ : طَيْرٌ كَالْمَصَاوِيرِ حَمْرُ الْمَنَاقِيرِ . (٢) فِي الْأَصْلِ « أَهْلُ الْكُفْرِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) . نَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ بِهَا قُدْحُ الدِّينِ فَائِزًا وَسَهْمُهُ
مُصِيبًا ، وَمِنْهُ الَّتِي مَا بَرِحَ بِهَا جَدُّ الْكُفْرِ مُذِرًا ^(١) فَلَا يَجِدُ لَهُ فِي إِصَابَةِ تَضَلُّلٍ أَوْ نَصْرِ
نَصِيْبِيَا ، وَأَلَانُهُ الَّتِي لَا تَتَفَلَّكُ بِهَا سَوَامُ السَّهَامِ تَرُدُّ مِنْ وَرِيدِ الشَّرْكِ مَهْلًا عَذْبًا ^(٢) وَتُرَوِّدُ مِنْ
حَبِّ الْقُلُوبِ مَرْمَعِي خَصِيْبِيَا ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً
تُدْنِي النِّصْرَ وَإِنْ بَعْدَ مَدَّاهُ ، وَتُدْمِي التَّصَلَّيَ الَّذِي عَلَى رَأْيِهِ إِرْسَالُهُ إِلَى الْمَقَاتِلِ وَعَلَى اللَّهِ
هُدَاهُ ، وَتُسَمِّي الْقَدَرَ لِمَنْ نَاضَلَ عَلَيْهَا فَيَفُوزُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ، وَنَشْهَدُ
أَنْ مَجْدًا عَبْدُهُ الَّذِي نَصَرَ بِالرُّغْبِ عَلَى مَنْ كَفَرَ ، وَرَسُولُهُ الَّذِي رَمَى جَيْشَ الشَّرْكِ
بِقَبْضَةٍ مِنْ تُرَابٍ فَكَانَ فِيهَا الظَّفَرُ ، وَنَبِيُّهُ الَّذِي نَفَرَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ بَنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ
بِخَمَعِ اللَّهِ النَّصْرَ وَالْفَخْرَ لِأُولَئِكَ النَّفَرِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا
أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَجَاهَدُوا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاخْتَصَّوْا بِالذَّبِّ عَنْهُ بِمَزَايَا الْقُرْبِ حَتَّى سَعِدَ سَعْدُهُ
بِمَا جَمَعَ لَهُ ، حِينَ أَمَرَهُ بِالرَّحْمَى ، فِي التَّفْدِيَةِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ ، وَخُصَّ بِعُمُومِ الرِّضْوَانِ عَمَّهُ
الْعَبَّاسُ الَّذِي أَقْرَأَهُ بِإِسْلَامِهِ نَاطِرِيَهُ ، وَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاسْتِخْلَافِ
بَنِيهِ فِي الْأَرْضِ فِيمَا أَسْرَبَهُ إِلَيْهِ .

١٠

وبعد، فَإِنَّ الرَّحْمَى أَفْضَلُ مَا أُعِدَّ لِلْعِدَاءِ ، وَأَكْلُ مَا أُفِيضَ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ رَدَاءُ
الرَّدَى ، وَأَبْلَغُ مَا يُبْعَثُ إِلَى الْمَقَاتِلِ مِنْ رُسُلِ الْمُتُونِ ، وَأَنْفَعُ مَا يُقْتَضَى بِهِ فِي الْوَعْيِ ^(٣) مِنْ
أَعْدَاءِ الدِّينِ الدُّيُونِ ، وَأَسْرَعُ مَا تُبْلَغُ بِهِ الْمَقَاصِدُ فِيمَا يُرَى قَرِيبًا وَهُوَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ ،
وَأَنْكَى مَا تُقْدَفُ بِهِ عَنِ الْأَهْلَةِ شُهْبُ الْخُتُوفِ ، وَأَسْبَقُ مَا تَذَرُكُ بِهِ الْأَغْرَاضُ قَبْلَ

١٥

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَدُّ الْفَكْرِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « رَوِيدُ الشَّرْكِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا... » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « مِنَ الْوَعْيِ » .

- أَنْ تَعْرِفَ بِهَا الرَّمَا حَ أَوْ تَشْعُرَ بِمَكَانِهَا السِّیُوفَ؛ مَا طَلَعَ فِي سَمَاءِ النَّقَعِ قَوْسُهُ إِلَّا سَحَّ وَبَلَّ النَّبْلَ ، وَلَا اسْتَبَقَتْ الْأَجَالَ وَسَهْمُهُ إِلَّا كَانَ لَهُ فِي بُلُوغِهَا السَّبْقُ مِنْ بَعْدِ وَالسَّبْقُ مِنْ قَبْلِ . وَمِنْ شَرَفَ قَدْرِهِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ النُّبُوَّةِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) . وَمِنْ أَسْبَابِ فَضْلِهِ الَّذِي أَصْبَحَ بِهَا قَدْرُهُ سَامِيَا ، وَنَفَرُهُ نَامِيَا ، وَقَطْرُهُ فِي أَفْقِ النُّصْرَةِ هَامِيَا ، مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَتِيَّةٍ مِنْ أَسْلَمٍ مَنْ أَسْلَمَ : ” إِرْمُوا يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيَا “ . وَمَا عَظُمَتْ بِهِ عَلَى الْأُمَّةِ الْمِنَّةُ ، وَغَدَتْ فِيهِ نَفُوسُ أَرْبَابِ الْجِهَادِ بِالْفَوْزِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مُطْمَئِنَّةً ، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” تَعْلَمُوا الرَّمِيَّ فَإِنَّ مَا بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ “ . وَمِنْ فَضْلِ الرَّمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ التَّأْوِيلَ ، مَا قِيلَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَ فَكَانَ مِثْلَ أَعْتَقَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ “ . وَمِمَّا يَرْفَعُ قَدْرَ السَّهْمِ [مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : ” إِنْ اللَّهُ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ] الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَرَامِيَهُ وَمُتَبِّلَهُ “ . وَمِمَّا حَضَّاهُمْ بِهِ عَلَى الرَّمِيِّ لِيَجْتَهِدُوا فِيهِ وَيَدَّابُوا : قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِرْمُوا وَارْكَبُوا وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا “ . وَمِنْ خَصَائِصِ السَّهْمِ أَنَّهُ ذُو خَطْوَةٍ فِي الْهَوَاءِ وَحُكْمٍ نَافِذٍ فِي الْمَاءِ ، وَتَصَرُّفٍ حَتَّى فِي الْوَحْشِ السَّالِحِ فِي الْأَرْضِ وَالطَّيْرِ الْمُحَلَّقِ فِي السَّمَاءِ ؛ يُكَلِّمُ بِلِسَانٍ مِنْ حَدِيدٍ ، وَيَبْطِشُ عَنْ بَاجٍ مَدِيدٍ ؛ إِنْ رَامَ غَرَضًا طَارَ إِلَيْهِ بِأَجْنَحَةِ النُّشُورِ ، وَإِنْ حَمَى مُعَلَمَا أَصَابَ الْحَدَقَ وَصَانَ الثُّغُورَ ؛ يُوجَدُ بَصَرُهُ حَيْثُ قُفِدَ ، وَإِذَا أَنْفَصَلَ عَنْ أُمِّهِ لَمْ يَتَّسِرْ مِنْ كَيْدٍ إِلَّا إِلَى كَيْدٍ ؛ أَنْجَزَ فَعْلُهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ إِخْلَافِ الطَّبَاعِ ، وَشَرَفَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ مَا تَشْعُرُ ... » . (٢) فِي الْأَصْلِ : « الَّذِي لَا يَصْرِفُ » .

(٣) تَكْلِمَةُ الْكَلَامِ فَعْلُهَا ، أَوْ شَيْئًا بِعَمَانِهَا ، سَقَطَتْ مِنْهَا مِنَ النَّاسِخِ . (٤) فِي الْأَصْلِ : « أَنْجَزَ فَعْلُهُ » .

أجناسه بكونها أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع . ومن خصائص القوس أنها عقيم ذات بين ، صامتة وهي ظاهرة الآنين ؛ لها كبد وهي غير مجوفة ، ويد لا تملك شيئاً وهي في الأرواح متصرفة ؛ ورجل ما تقلت قدماً ، وقبضة ما عرفت إترأ ولا عدماً ؛ فهي نون ما ألف الماء ، وهلال ما سكن السماء ، وقائلة ما باشرت الدماء .

ولما كان أهل هذه الفضيلة يتفاوتون في مواهبها ، ويتباينون في مذهبها ؛ ويبلغ أحدهم بصنعة ما يبلغه الآخر بقواه ، ويصل بإتقانه إلى ما لا يدركه من وجود التساوى سواه ؛ وكان فلان ممن له في هذا الشأن الباع المديد والساعد الشديد ، والإتقان الذي يتصرف به في الرمي كيف يشاء ويضع به السهم حيث يريد ؛ كأنما سهمه بذرع الفضاء مؤكل ، أو للجمع بين طريقي الأرض مؤهل ، أو لسبق البروق معد إذا لمعت في حواشي السحاب المرفوفة وخطرت في هذاب الدمقس المقتل . وله المواقف التي تشق سهامه فيها الشعر ، وتبلغ بها من الأغراض المتباعدة ما يشق إدراكه على النظر ؛ فمنها أنه لما كان في اليوم الفلاني فعل كذا وكذا . ووصف ما فعله .

هذا شيء مما قيل في السلاح فلنذكر الجنن .

ذكر ما قيل في الجنة

١٥

والجنة : ما أنقى بها كائرس ، والبيضة ، والدرع .

فأما الترس — فمن أسمائه : ” بصيرة “ ، ” رؤس “ ، ” جوب “ ، ” جنة “ .
” حجة “ ، وهي الترس الصغير ، وجمعها حجف . ” درقة “ ، وجمعها درق . ” عنبر “
وهو الترس . ” قرص “ وهو الخفيف ؛ قال الهذلي :

أَرَقْتُ لَهُ مِثْلَ لَمَعِ الْبَشِيرِ * يُقَلِّبُ بِالْكَفِّ فَرَضًا خَفِيفًا

«قَفْعٌ» والقَفْعُ جُنٌّ كَالْمَكَّابِ يُتَّخَذُ مِنَ الْخَشَبِ يَدْخُلُ الرَّجَالُ تَحْتَهَا إِذَا زَحَفُوا عَلَى الْحَصُونِ ، وَيُسَمَّوْنَهَا فِي زَمَانِنَا الْحَنَوِيَّاتِ . «قَرَّاعٌ»^(١) وَهُوَ التَّرْسُ الصُّلْبُ . «كَنْيْفٌ» وَهُوَ السَّاتِرُ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْاِكْتِنَافِ . «لَايٌ»^(٢) . «مِجْنٌ» . «مُجْنَأٌ» . «مُجُولٌ» . «مُطَرَّقٌ» . «مُجَنَّبٌ» . «دَيْلَبٌ» . قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَيْهِمْ كُلُّ سَابِغَةٍ دِلَاصٍ * وَفِي أَيْدِيهِمُ الْيَلْبُ الْمُدَارُ

وَيُسَمَّى مَقْبِضُ التَّرْسِ صِنَارَةً .



وَأَمَّا مَا وُصِفَ بِهِ حَامِلُ التَّرْسِ — يَقَالُ : «تَرَّاسٌ» وَ«تَرَّاسٌ» إِنْ كَانَ مَعَهُ التَّرْسُ . «وَمُحَاجِفٌ» وَهُوَ صَاحِبُ الْمُحَافَةِ فِي الْقِتَالِ .



وَأَمَّا الْبَيْضَةُ — فَمِنْ أَسْمَائِهَا : «بَيْضَةٌ» وَهِيَ وَاحِدَةُ الْبَيْضِ مِنَ الْحَدِيدِ . «بِجْمَاءٍ غَيْرٍ» وَهُوَ الْبَيْضَةُ مِنَ الْحَدِيدِ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ . «خَيْضَعَةٌ» . قَالَ لَبِيدٌ :

* وَالضَّارِبُونَ الْهَامَ تَحْتَ الْخَيْضَعَةِ *

«دَوْمِصٌ»^(٣) . «رَبِيعَةٌ» . «عِمَامَةٌ» وَجَمْعُهَا عِمَامٌ وَعِمَامٌ . «عَرْمَةٌ» . «مِغْفَرٌ» وَهُوَ زَرْدٌ عَلَى قَدَرِ الرَّأْسِ .

(١) فِي الْأَصْلِ «فَرَّاعٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَلَمْ يُنَوَّقْ إِلَى مَا يُؤَيِّدُهَا أَوْ إِلَى مَا قَدْ تَكُونُ مُحَرَّفَةً عَنْهُ .

(٣) كَذَا فِي كِتَابِ اللُّغَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : «دَمِصٌ» .



ومن أسماء أجزائها — «سَائِغٌ» وهو الذى يستر العُنُقَ . «قَوْنَسٌ» وهو أعلى
البيضة من الحديد . قال حُسَيْن بن الضَّحَّاك :
بمطَّيَّرٍ لَدَيْنِ صَحَّاحٍ كعوبُهُ * وَذِي رَوْقٍ عَضْبٍ يَقْدُ الْقَوَانِسَا^(٢)



وأما ما يُوصَف به لأبْسُهَا — يقال : «مُقَنَّقٌ» والمقَنَّق هو الذى يلبس بِيَضَةً
وَمِغْفَرًا . هذا ما قاله صاحب كتاب خِزَانِ السِّلَاح . وقال غيره : من أسمائها «التَّرَكَّةُ»
وهى المستديرة ، وجمعها التَّرَكُّ والتَرَاكُ .^(٣)



وأما ما قيل فى الدرع — وهو يُؤْت ويذَكَّر . وله أسماء : منها «بَصِيرَةٌ»
«جَارِنٌ» وجمعه جَوَارِن . «جَوْشَنٌ» . «حَلَقَةٌ» وهى الدروع . «خَدْبَاءُ» وهى الدرع
الليّنة ؛ قال الأصمعى :

* خَدْبَاءُ يَحْفِزُهَا نِجَادٌ مُهَنْدٌ *

«دِرْعٌ» . «دَلَاصٌ» . «دُلَامِصٌ» . وهو الدرع البراق . «دِخَاسٌ» أى مُتقاربة
الحلق . «دَرِمَةٌ» . «دَذَالَةٌ» وهى الطويلة الذيل ، «زَغَفَةٌ» . «سَلُوقِيَّةٌ» . «سَارِيَّةٌ»
١٥

(١) فى شرح القاموس واللسان (مادة فَنَس) ينسب هذا البيت الى حَسِيل بن مُبِجِّج الضَّبِّي ، وقد ذكر

اللسان قبله :

وأرْهَبَتِ أَوَّلَى الْقَوْمِ حَتَّى تَنْهَوْا * كَمَا ذَدَّتْ يَوْمَ الْوَرْدِهَا خَوَاسِمَا

(٢) كَذَا فى اللسان ، وفى الأصل : «عَذَبٌ» . (٣) ظاهر كلام المؤلف أن التَّرك

والتَّراك جمعان لتركَة ، وليس الأمر كذلك بل التَّراك جمع لتركَة ، وهى من أسماء البيضة أيضا .

وجمعها ساريات ، وهى الرقيقة النَّسَج . ”سَافِيَةٌ“ وهى الواسعة . ”سُكٌّ“ ضيقة
 الحلق ، ”سَرْدٌ“ اسم جامع للدروع . ”سَنُورٌ“ ، قال ليلى يرنى قتلى هوازن :
 وجاءوا به فى هَوْدَجٍ ووراءه * تَكْتَأُ خَضِرٌ فِى نَسِيجِ السَّنُورِ
 ”صُوتٌ“ التى إذا صُبَّتْ لم يُسْمَعْ لها صوت . ”نَضْفَاضَةٌ“ أى واسعة .
 ”قَضَاءٌ“ أى خشنة المس ؛ قال النابغة :

* وَنَسَجُ سَلِيمٍ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ *

”لَامَةٌ“ وجمعها لُومٌ . ”لُبُوسٌ“ . ”مَازِيَةٌ“ . ”مُضَاعَفَةٌ“ وهى التى تُسَجَّتْ
 حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ . ”مَوْضُونَةٌ“ أى منسوجة . ”مُسَرَّدَةٌ“ و”مَسْرُودَةٌ“ أى مثقوبة .
 ”نَبْرَةٌ“ وهى الواسعة . ”نَمَلَةٌ“ . ”يَلْبٌ“ وهى الدرع اليمانية تُتَخَذُ مِنَ الْجُلُودِ ؛ قال
 عمرو بن كلثوم :

* عَلَيْنَا الْبَيْضُ وَالْيَلْبُ الْيَمَانِي *



ومن أسماء أجزاء الدرع — ”الحِرَاءُ“ وهى مسامير الدروع ؛ قال لبيد :

أَحْكَمَ الْحُنَيْنِيُّ مِنْ عَوْرَاتِهَا * كُلَّ حِرْيَاءٍ إِذَا أَكْرَهَ صَلَّ

”رَبْعٌ“ رِبْعُ الدرع : فُضُولُ كَتِفَيْهَا عَلَى أَطْرَافِ الْأَنْمَالِ ؛ قال قيس بن الخطيم
 الأنصاري :

مُضَاعَفَةٌ يَنْشَى الْأَنْمَالَ رَبْعُهَا * كَأَنَّ قَتِيرَهَا عِيُونُ الْجَنَادِ

”قَتِيرٌ“ : رموس المسامير فى الدروع .



وأما ما يُوصَفُ به لابس الدرع — يقال : ”حَشَاشٌ“ : جماعة عليهم

سلاح ودروع ؛ قال الكيت :

فِي حَوْمَةِ الْفَيْلِقِ الْجَاوَاءِ إِذْ رَكِبَتْ * قَيْسٌ وَهَيَّضَهَا الْخَشَعَاتُ إِذْ نَزَلُوا ^(١)
 "خَرَسَاءُ" يُقَالُ : كَتَبْتُ خَرَسَاءً ، الَّتِي لَا يُسْمَعُ لَهَا صَوْتُ مِنْ وَقَارِهِمْ فِي الْحَرْبِ ، ^(٢)
 وَقِيلَ الَّتِي صَمَّتْ مِنْ كَثَرَةِ الدَّرُوعِ . "دَارِعٌ" هُوَ لَا بُسْ الدَّرْعِ ، "كَافِرٌ" ، يُقَالُ :
 قَدْ كَفَرَ فَوْقَ دِرْعِهِ أَيْ سَتَرَهُ إِذَا لَيْسَ فَوْقَهُ [ثَوْبًا] . "مُسِيغٌ" ^(٣) يُقَالُ : رَجُلٌ مُسِيغٌ :
 عَلَيْهِ دَرْعٌ سَائِغَةٌ .

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَرْعٌ وَلَا مَغْفَرٌ — "نَثَرٌ" أَيْ تَنَزَّاهُ عَنْهُ إِذَا
 أَلْقَاهَا ، وَلَا يُقَالُ : "نَثَرَهَا" . وَيُقَالُ : "أَحْمَرٌ" أَيْ لَا سِلَاحَ مَعَهُ . "أَعَزَلٌ" .
 "حَرَضٌ" . "عُطِّلٌ" وَجَمْعُهُ أَعْطَالٌ .

وَقَدْ وَصَفَ الشُّعْرَاءُ الدَّرُوعَ فِي أَشْعَارِهِمْ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :
 وَمَسْرُودَةِ النَّسِجِ مَوْضُونِيَّةٌ * تَضَاعَلُ فِي الطَّلَى كَالْمِبْرَدِ
 تَفِيضُ عَلَى الْمَرْءِ أُرْدَانُهَا * كَفَيْضِ الْآتِي عَلَى الْجُدُجِ ^(٤)
 قَالَ نَعْلَبُ :

فَمَهْمَتُهُ حَتَّى لَيْسَتْ مُفَاضَةً * دِلَاصًا كَلَوْنَ النَّهْيِ رِيحَ وَأَمِطْرًا
 وَقَالَ الْبَحْتَرِيُّ :

يَمْشُونَ فِي زَرْدٍ كَأَنَّ مَتُونَهَا * فِي كُلِّ مَعْرَكَةٍ مَتُونُ نِهَاءٍ ^(٥)

- (١) الفيلق الجأراء : بيئة الجأى ، وهى التى يعلوها لون السواد لكثرة ما عليها من الدروع . والهيضل :
 الجيش العظيم . (٢) ظاهر أن مرجع الضمير هاهنا الكنية مرادها الأفراد .
 (٣) زيادة يقتضيا السياق . (٤) الآتى : السيل . والجُدج : الأرض الصلبة المستوية .
 (٥) في ديوان البحتري : « يمشون في زغف ... » .
 (٦) نهاء : جمع نهى ، والغدير .

بَيْضُ نَسِيلٍ عَلَى الْكَمَاةِ فُضُوهُمَا * سَيْلُ السَّرَابِ بِقَفْرِ بَيْدَاءِ
وَإِذَا الْأَيْسَةُ خَالَطَتْهَا حَلَّتْهَا * فِيهَا خِيَالُ كَوَاكِبٍ فِي مَاءِ

قال محمد بن عبد الله السلامي :

يَا رَبِّ سَابِغَةِ حَبْتِي نِعْمَةً * كَافَأْتُهَا بِالسَّوَاءِ غَيْرَ مَفْنَدٍ
أَصَحَّتْ تَصَوُّنٌ عَنِ الْمَنَابِ مُهْجَتِي * وَظَلَّتْ أَبْذُلُهَا لِكُلِّ مُهَنْدٍ

وقال عبد الله بن المعتز :

كَمْ بَطْلٍ بَارَزَنِي فِي الْوَعْيِ * عَلَيْهِ دَرْعُ خَاتَمِهَا تَطَّرِدُ
كَأَنَّهَا مَاءٌ عَلَيْهِ جَرَى * حَتَّى إِذَا مَا غَابَ فِيهِ بِحَمْدِ

وقال آخر :



وَأَرَعَنُ مَلُومِ الْكَثَائِبِ خَيْلُهُ * مُضَرَّجَةٌ أَعْرَافُهَا وَنُحُورُهَا
عَلَيْهَا مُدَالَاتُ الْقُبُورِ كَأَنَّهَا * عَيُونُ الْأَفَاعِي سَرْدُهَا وَقَتِيرُهَا

وقال آخر :

وَزَنْتُ كَتَائِبَهَا الْجِبَالَ وَسُرِبَلَتْ * حَلَقَ الْحَدِيدِ فَاطْهَرْتُهُ عَنَادَهَا
فَتَخَالَ مَوْجَ الْبَحْرِ فِي جَنَابَتِهَا * وَالْبَرْقُ لَمَعَ قَتِيرِهَا وَسَرَادَهَا

وقال سلم الخاسر :

كَأَنَّ حَبَابَ الْفُؤَادِ مَارَ عَلَيْهِمْ * وَمَا هُوَ إِلَّا السَّابِقَاتُ الْمَوَاتِرُ

وقال ابن المعتز :

بَحِثْ لَأَغُوثَ الْأَصَارِمِ ذَكَرٌ * وَجَنَّةُ كِبَابِ الْمَاءِ تَغْشَانِي

(١) الأرعن : الجيش المضطرب لكثرة .

(٢) المدالات : الدروع الطويلة ، من أذال الرجل ثوبه أو درعه أطال ذيلها .

(٣) الفدر : جمع غدير . مار عليهم : ماج واضطرب .

وقال محمد بن عبد الملك :

نَهْنَهْتُ أَوْلَاهَا بِضَرْبِ صَادِقٍ * هَتَنِتْ كَمَا شَقُّ الرِّدَاءِ الْمُعْلَمِ
وَعَلَى سَابِغَةِ الذِّبُولِ كَأَنَّهَا * سَلَخْتُ كَسَانِيهِ الشَّجَاعُ الْأَرْقَمِ
وقال المتنبي :

تَحُطُّ فِيهَا الْعَوَالِي لَيْسَ تَنْقُذُهَا * كَأَنَّ كُلَّ سِنَانٍ فَوْقَهَا قَلَمٌ
وقال كلثوم :

كَأَنَّ سَنَا الْمَاذِي فَوْقَ مُتُونِهِمْ * مَوَاقِدُ نَارٍ لَمْ تُنْسَبْ بِدُخَانٍ



ومن الرسائل الشاملة لأوصاف السلاح — فمن ذلك ما أجبني به المولى
الفاضل تاج الدين بن عبد المجيد اليماني ، وقد كتبتُ إليه أتمس رسالة من كلامه
في أوصاف السلاح ، وذلك في شهر سنة سبع وسبعائة . كتب :

أمرتني — أعزك الله ، وأعلى في مراتب السعود جدودك — أن أبعث اليك
بشيء من كلامي يتضمن وصف سلاح متنوع الأجناس ، مرهوب بالسطو والبأس ؛
فامتثلت مرسومك وبادرت الى ذلك ، لما يتجه على من حقوقك الواجبة ، ومن
مُقَرَّرَاتِ خِدْمَتِكَ الْإِلَازِمَةِ ؛ وَأَنْشَأْتُ لَكَ هَذِهِ النُّبْدَةَ مَرْتَجِلًا فِيهَا ، وَرَبَّتُهَا عَلَى التَّهَيُّؤِ
لِمَرَاتِبِ الْقِتَالِ ، وَقَدَّمْتُ الدَّرْعَ ، وَتَلَوْتُهُ بِالْقَوْسِ وَأَعَقَبْتُهُ بِالرَّحْ ، وَخَتَمْتُهُ بِالسَّيْفِ .
فمن ذلك في وصف درع :

خَلِيقٌ بِمِثْلِهِ أَنْ يُقَاضَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْفَضْفَاضَةِ ، وَأَنْ يُلْغَ بِهَا مِنْ نِيلِ الْأَعْدَاءِ
أَمَانِيَهُ وَأَعْرَاضَهُ ؛ وَأَنْ يَتَّخِذَهَا جُنَّةً تَقِيهِ سَوْءَ الْمَزَارِقِ فِي حَوْمَةِ الْقِتَالِ ، وَأَنْ

(١) في الأصل : « مرهوب بالسطا » . ولم نجد في كتب اللغة التي بأيدينا أن سطوة تجمع على سطا ،
وانما تجمع على سطوات .

يَتَذَرُهَا فُتْخَالٌ عَلَيْهِ غَدِيرًا صَاخَتْ صَفْحَتُهُ يَدُ الشَّامِلِ ؛ إِنْ أُشْرِتْ عَلَى الْجَسَدِ غَطَّتْ
الْكَمِينَ ، وَإِنْ طُوِيَتْ فَكَالْمِلْدَادِ فِي يَدِ الْقَيْنِ ؛ حَمِيدَةُ الْمَلْبَسِ مَيْمُونَةُ الْمَسَاعِي ،
مَسْرُودَةُ النَّسَجِ فِي عَيُونِ الْأَفَاعِي ؛ دَاوُودِيَّةُ النَّسَبِ تُبْعِيَّةُ الْمَعْزَى ، قَدْ تَقَارَبَتْ
فِي الْحَلَقِ وَتَنَاسَبَتْ فِي الْأَجْزَاءِ .

- وَأَعَدَدْتُ لِلْحَرْبِ فَضْفَاضَةً * تَصَاوَلُ فِي الطِّيِّ كَالْمِلْدَادِ .
- دَلَالُصٌ وَلَكِنْ كَظْهَرِ النَّوْنِ لَا يَسْتَطِيعُهَا سِنَانٌ ، وَمَوْضُونَةٌ وَلَكِنْ يُحِيرُ الْبَصْرُ فِيهَا
عِنْدَ الْعِيَانِ : أَمْوَجُ بَحْرِ يَتَلَاطُمُ فِي جَوَانِبِهَا أَمْ حَبَابُ غُدْرَانٍ . مَشْفُوعَةٌ بِقَوْسٍ طَلَعَتْ
هَلَالًا فِي سَمَاءِ الْمَعَارِكِ ، وَجَزَةٌ تَنْقُضُ مِنْهَا نَجْمُ الْمَهَالِكِ ؛ وَوَكْرًا تَسْرَحُ مِنْهُ نَسُورُ
الْمَعَاطِبِ ، وَأُمًّا تُفَرِّقُ أَوْلَادَهَا لِإِحْرَازِ الْغَرَضِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ؛ تَصْرَعُ بِسَهَامِهَا كُلَّ
رَاغٍ وَنَابِلٍ ، وَتَبْكِي وَمِنَ الْعَجَبِ أَنْ يَبْكِيَ الْقَتِيلَ الْقَاتِلَ ؛ تُطْبِعُكَ فِي أَوَّلِ التَّرْعِ
وَتَعْصِيكَ فِي آخِرِهِ ، وَتُرْسِلُ سَهْمًا فَلَا يَقْنَعُ مِنَ الْعَدُوِّ إِلَّا بِسَوَادِ نَاطِرِهِ ؛
إِذَا أُنْبِضَ الرَّامُونَ عَنْهَا تَرَمَّتْ * تَرَمَّتْ تَكُلِي قَدْ أَصِيبَ وَحِيدُهَا
تَهَابُهَا الْأَقْرَانُ ، وَتَحْمَامُهَا الشَّجَعَانُ ، وَيُؤْمِنُ بِمَرْسَلِهَا كُلُّ شَيْطَانٍ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجَانِ .
وَوَصَفَ الرَّيْحَ فَقَالَ : وَإِنْ أَوَّلَى مَا أَعْتَقَلُ مَوْلَانَا مِنَ الْخَطِئِ مَا سَلَبَ الرُّومَ
زُرْقَهَا ، وَالْعَرَبُ سُمِّرَتْهَا ؛ وَأَشْبَهَ الْعَاشِقُ دُبُولًا وَأَصْفَرَارًا ، وَخَالَطَ الضَّرْغَامَ فِي غِيَلِهِ فَهُوَ
يُلْقِي مِنْ بَاسِهِ عِنْدَ الْمَطَاعِنَةِ أَخْبَارًا ؛ وَهَزَّهَ الْفَارُسُ فَالْتَقَى طَرْفَاهُ ، وَخِيلَ لِرَأْيِهِ أَنْ
تُعْلِبُهُ قَدْ فَعَّرَ فَاهُ ؛ إِنْ حَمَلَهُ الدَّارِعُ قَلَّتْ غَضَنًا عَلَى غَدِيرٍ ، وَإِنْ هَزَّهَ الْفَارُسُ وَأَلْفَاهُ
قَلَّتْ حَيَّةٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ تَسِيرُ ؛ فَهُوَ كَالرِّشَاءِ لَكِنْ لَا يَرْضَى قَلْبًا غَيْرَ الْقَلْبِ ، أَوْ كَالْعَدُوِّ
الَّذِي لَا يَهْوِي إِلَّا إِمَالَةً مَا فِي شُغْفِ الْقُلُوبِ مِنْ حُبٍّ .

(٩٣)

٢٠ (١) الثعلب : طرف الرمح الداخل في جبة السنان . والجبة : رأس الرمح في أسفل السنان .

(٢) في الأصل «شغوف القلوب» والشغاف ، وهو سويداء القلب أو غشائه ، إنما يجمع على شغف .

له رائدٌ ماضٍ الغرارِ كأنه * هلالٌ بدا في ظلمة الليل ناحلٌ

طالما رجع سوسنهُ عند المطاعنة شقيقاً، ومزق نجمه جلابيبَ ظلمة القسطل والعنبر^(١)
تمزيقاً؛ له النسبُ العالى فى المعالى والمُرآن، لأن سِنانه سَنّا هَلَبَ لم يتَّصلْ بدُخانٍ ؛
مقروناً بسيف ماتامله الرأى إلا وأرعدت صفحتاه من غير هزٍّ، أو صممت شفرتاه
فى محزٍّ فلا ينبو حتى يفرى ذلك المحزُّ؛ يرى فوق متنيه بقية غيمٍ يُستشف منها لونُ
السماء، وفى صفحة فيرنده نارٌ نتاجج فى خلال لحية من الماء؛ كأن صيفله كتب
على فيرنده أو نقش، أو كأن ألقين تنفس فيه وهو صقيلٌ فالبسه حلةً من نمش ؛
حلت بساحته المنايا فهى فيه كومان، وتبوأَت مقاعده الأمانى فلا إدراكها من فعله
قرائن؛ إذا توغل [فى] هامة الجبار سارَ وأوجف، ومتى استوطن جنة الجرم أوهى^(٢)
مبانيها وأشرف .

ماضٍ وإن لم تُمضه يدُ فارس * بطلٍ ومصقولٍ وإن لم يُصقلِ
يغشى الوعى فالترس ليس بجينة * من حده والدرع ليس بمقيلِ
متوقِّدٌ يفرى بأول ضربة * ما أدركت ولو أنها فى يذبلِ
وإذا أصابَ فكلُّ شىءٍ مَقْتَلٌ * وإذا أُصيبَ فماله من مقتلِ

(١) فى الأصل : « بجمة » .

(٢) كذا بالأصل . ولعلها جنة الجريم ، والجريم : ذو الجرم الضخم .

الباب الحادى عشر

من القسم الخامس من الفن الثانى

فى القضاة والحكام

وحيث ذكرنا الإمام وما يجب له عليه وقواعد المملكة، فلنذكر القضاة والحكام.

- قال الله عز وجل: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) ، وقال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا) . وقال تعالى: (فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ) . وقال: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ) ، الى غير ذلك من الآى.

- ولا يجوز أن يقلد القضاة إلا من اجتمع فيه ثمانية شروط، وهى: الذكورية، والبلوغ، والعقل، والحزبية، والإسلام، والعدالة، وسلامة السمع والبصر، والعلم بأحكام الشريعة . ولكل شرط من هذه الشروط فوائد نشرح ما تلتخص منها إن شاء الله .

- أما الذكورية — فلقوله عز وجل: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ) قيل: المراد بالفضل هنا العقل والرأى، ولما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ"، ولتنقص النساء عن (١)
- [رتب] الولايات .

وقال أبو حنيفة: يجوز أن تقضى المرأة فيما تصح فيه شهادتها دون ما لا تصح فيه . وجوز الطبرى قضاءها فى جميع الأحكام . والإجماع يرد ذلك .

وأما البلوغ — فلأن غير البالغ لا يجري عليه قلم، ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم، فكان أولى ألا يتعلق به على غيره .

وأما العقل — [فهو مجمع على اعتباره، و^(١) لا يُكتفى فيه بالعقل الذي يصح معه التكليف من العلم بالمذكرات الضرورية، حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة، ليتوصل بذكائه الى وضوح ما أشكل، وحل ما أبهم وأعضل .

وأما الحرية — فنقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره، ولأن الرق لم يمنع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانهقاد الولاية . وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرته كالمُدَبَّر والمُكَاتَب ومن رَق بعضه . ولا يمنع الرق من الفُتْيَا والرواية . ١٠

وأما الإسلام — فلقوله عز وجل: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) . وهو شرط في قبول الشهادة . ولا يجوز أن يُقْلَد الكافر القضاء على المسلمين ولا على الكفار . ورأى أبو حنيفة جواز تقليده القضاء بين أهل دينه . وقد جرى العرف في تقليد الكافر؛ وهو تقليد زعامة ورياسة لا تدخل تحته الأحكام والإلزام بقضائه ، ولا يقبل الإمام قوله فيما حكم به بينهم . وإذا امتنعوا من تحاكمهم إليه لم يُجْبَرُوا عليه، وكان حكم الإسلام عليهم أنفذ . ١٥

وأما العدالة — فهي معتبرة في كل ولاية. ومعناها أن يكون الرجل صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، عفيفاً عن المحارم، متوقفاً للأئمة، بعيداً من الرِّب، مأموناً

(١) لم يظهر الخط في الأصل الفتوغرافي، وهذه الكلمة من كتاب الأحكام السلطانية .

(٢) المدبر: العبد الذي يعلق سيده عنقه على موته بأن يقول له: أنت حر بعد موتى . والمكاتب: العبد الذي يكتب على نفسه بئته فاذا آذاه عتق . ٢٠

فى حالتى الرضا والغضب ، مستعملا لمروءة مثله فى دينه ودُنياه . فإذا تكاملت هذه الأوصاف فيه ، فهى العدالة التى تجوز بها شهادته وِلايته . وإذا لم يكن كذلك فلا تُسمع شهادته و[لا] تُنفذ أحكامه .^(١)

وأما سلامة السمع والبصر — فليصحّ بها إثبات الحقوق ، ويُفرّق بها بين الطالب والمطلوب ، ويميّز المقرّ من المنكر ، ليظهر له الحق من الباطل ، والمحقّ من المبطّل .

وأما العلم بأحكام الشريعة — فالعلم بها يشتمل على معرفة أصولها وفروعها . وأصول الأحكام فى الشرع أربعة :

- أحدها — علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذى يصح به معرفة ما تضمّنه من الأحكام ناسخا ومنسوخا ، ومُحكّما ومُنشأها ، وعموما وخصوصا ، ومُجمّلا ومفصّرا . ١٠
- والثانى — علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله ، وطُرق مجيئها فى التواتر والآحاد ، والصحّة والفساد ، وما كان على سبب أو إطلاق .
- والثالث — علمه بأقاويل السلف فيما أجمعوا عليه وأختلفوا فيه ، ليتّبع الإجماع ويمتهد رأيه مع الاختلاف .

- والرابع — علمه بالقياس الموجب لردّ الفروع المسكوت عنها الى الأصول المنطوق بها والمُجمّع عليها ، حتى يجد طريقا الى العلم بأحكام النوازل ويميّز الحقّ من الباطل . ١٥
- فاذا أحاط علمه بهذه الأصول الأربعة فى أحكام الشريعة ، صار بها من أهل الاجتهاد فى الدين ، وجازله أن يُفتّى ويُقضى . وإن أخلّ بها أو بشيء منها ، نرج من أن

يكون من أهل الاجتهاد ، ولم يُجزْ أن يُفتى ولا أن يَقضى . فان قُلِدَ القضاء لحكم بصواب أو خطأ كان تقليده باطلا ، وحكمه وإن وافق الصواب مردودا ، وتوجه الحرج عليه وعلى من قلده . وجوز أبو حنيفة تقليد القضاء من ليس من أهل الاجتهاد ، ويستفتى في أحكامه وقضاياه .

هذا معنى ما قاله أقضى القضاة أبو الحسن على الماوردي .

وقال الحسين الحلي في كتابه المترجم بـ "المنهاج" : وينبغي للإمام ألا يؤتى الحكم بين الناس إلا من جمع إلى العلم السكينة والتثبت ، وإلى الفهم الصبر والحلم ، وكان عدلا أميناً نزهاً عن المطامع الدنية ، ورعاً عن المطامع الرديئة ؛ شديداً قوياً في ذات الله ، متيقظاً متخوفاً من سخط الله ؛ ليس بالنكس الخسوار فلا يُهاب ، ولا المتعظم الجبار فلا يُنتاب ؛ لكن وسطاً خياراً . ولا يدع الإمام مع ذلك أن يُديم الفحص عن سيرته ، والتعرف بحالته وطريقته ؛ ويقابل منه ما يجب تغييره بعاجل التغيير ، وما يجب تقريره بأحسن التقرير ؛ ويرزقه من بيت المال — إن لم يجد من يعمل بغير رزق —

(٩٥)

ما يعلم أنه بكفيه ؛ ولا يقصر به عن كفايته ، فيتطلع إلى أموال الناس ويستغل عن أمورهم بطرف من الاكتساب يجبر به ما نقصه الإمام من كفايته ، فتختل بذلك القواعد . وإذا رزق [الإمام] القاضي فلا يُصيب وراء ذلك من رعيته شيئا ، لقوله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ آسَئَمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِنَا وَرَزَقْنَاهُ شَيْئاً فَأَصَابَ بَعْدَ ذَلِكَ — أَوْ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ — فَهُوَ سُحْتٌ" . وإن أُهْدِيَ إليه شيء ، لم يكن له قبوله . فإن كان للهدى قبله خصومة فأهدى ليحكم له أو لئلا يحكم عليه ، فهذا هو الرشوة ، وهو سُحْتٌ . وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرأشي والمرئشي والرأشي ؛ وهو الذي يمشي بينهما . وإن أُهْدِيَ إليه المحكوم له بعد الحكم تشكراً ، لا يقبله ؛ لأن ما فعل كان واجبا عليه .

قال : ويقوى الامام يده ويشد أزره، ويكف العمال وغيرهم عن معارضته ومزاحمته، ويأمرهم جميعا بطاعته، ولا يرخص لأحد منهم فى الامتناع عليه اذا دعاه، والخروج عن أحكامه إن أمره أو نهاه، فيما يتصل بالالتقياد للحكم .

ويتوق أن يقال فى مجلسه : هذا حكم الله، وهذا حكم الديوان ؛ فإن هذا من قائله إشارك بالله ؛ إذ لاحكم إلا الله . قال الله عز وجل : (فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ) .
وقال تعالى : (أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) . وقال تعالى : (وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا) . وقال : (لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ) .

قال : وإن سمع بذلك وإليه فاقره عليه كان مثله ؛ قال الله عز وجل : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا مَعْتَمَ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْتَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) . فاذا كان هذا فى التعود معهم فكيف بإقرارهم والاستحسان لهم .

ذكر الألفاظ التى تنعقد بها ولاية القضاء، والشروط

قال الماوردى : وولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات : من انعقادها مع الحضور باللفظ مشافهةً، ومع الغيبة بمراسلة أو مكتابة . لكن لابد مع المكتابة أن يقرن بها من شواهد الحال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله .

والألفاظ التى تنعقد بها الولاية ضربان : صريح وكناية .

فالصریح أربعة ألفاظ وهى : قد وليتک، وقلدتک، وأسَخَلْتُک، وأسْتَنْبَنْتْک . فاذا أتى المولى بأحد هذه الألفاظ انعقدت الولاية بالنضاء وغيره من الولايات، ولا يحتاج مع هذا الصريح إلى قرينة أخرى، إلا أن يكون تأكيداً لا شرطاً .

وأما الكناية فهي سبعة ألفاظ . وهي : قد آعتمدت عليك ، وعوّلت عليك ، وردّدت إليك ، وجعلت إليك ، وفوضت إليك ، ووكّلت إليك ، وأسندت إليك . فهذه الألفاظ [لما تضمنته من الاحتمال ^(١)] تضعف عن حكم الصريح حتى يقتصر بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال وتصير في حكم الصريح ، مثل قوله : فانظر فيما وكتّته إليك ، وأحكم فيما آعتمدت فيه عليك . فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدّم من الكناية منعقدة . ثم تمامها موقوف على قبول المولى ، فإن كان التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظاً ، وإن كان بمراسلة أو مكتابة ، جاز أن يكون على التراخي . وأخلّف في صحة القبول بالشروع في النظر ، فجوّزه بعضهم وجعله كالنطق ، ومنعه آخرون حتى يكون نطقاً ، لأنّ الشروع في النظر فرع لعقد الولاية ، فلم ينعقد قبولها به . فهذه الألفاظ التي تنعقد بها الولاية .

وأما شروطها فأربعة

أحدها — معرفة المولى للمولى أنه على الصفة التي [يجوز أن يولى معها ، فإن لم يعلم أنه على الصفة التي] تجوز معها تلك الولاية لم يصحّ تقليده ، فلو عرفها بعد التقليد آستأنفها ، ولا يعول على ما تقدّمها .

والثاني — معرفة المولى بما عليه المولى من آستحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصيرها مستحقاً لها ، وأنه قد تقلدها وصار مستحقاً للاستنابة فيها . إلا أن هذا الشرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره ، وليس بشرط في عقد تقليده وولايته ، بخلاف الشرط المتقدم . وليس يرأى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر ، وإنما يرأى انتشارها بالخبر الشائع .

(٩٦)

(١) الكلمة من الأحكام السلطانية .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « حتى يقتصر بها عقد الولاية فينبى عنها الاحتمال » .

والثالث — ذكر ما تضمنته التقليد من ولاية القضاء بصريح التسمية .
والرابع — ذكر تقليد البلد الذي عُقدت الولاية عليه ليُعَرَف به العمل الذي
يستحق النظر فيه ، ولا تصح الولاية مع الجهل به .

فاذا انعقد التقليد تمت الولاية بهذه الشروط والألفاظ . واحتاج المولى الى
شرط زائد على شروط العقد ، وهو إشاعة تقليده في أهل عمله ليُدْعَوا بطاعته ويتقادوا
الى حكمه . وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم .

فاذا صحّت عقداً ولزوماً بما وصفناه ، صحّ فيها نظر المولى والمولى كالكوالة ، لأنهما
• ما استنابة . ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى ولا من جهة المولى . وكان للمولى
عزله ^(١) عنها متى شاء ، وللمولى عزل نفسه متى شاء ، غير أن الأولى بالمولى ألا يعزله
إلا بعذر ، وألا يعتزل المولى إلا من عذر ، لما في الولاية من حقوق المسلمين . وإذا
عُزل أو اعتزل وجب إظهار العزل كما وجب إظهار التقليد ، حتى لا يُقَدِّم على إنفاذ
حكم ولا يغتر بالترافع اليه خصم . فإن حكم بعد العلم بعزله لم ينفذ حكمه ، وإن حكم
غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان ، كاختلافهما في عقود التوكيل .

وحيث ذكرنا ما تصح به الولاية وتنعقد به من الألفاظ والشروط ، فلنذكر
ما يشتمل عليه النظر في الأحكام .

١٥

ذكر ما يشتمل عليه نظر الحاكم المطلق التصرف من الأحكام
قال الماوردي : إذا كانت ولاية القاضي عاقبة وهو مطلق التصرف في جميع
ما تضمنته ، فنظره يشتمل على عشرة أحكام :

(١) التكاليف من الأحكام السلطانية .

أحدها — فصلُ المنازعات وقطع التشاجر والخصومات، إتما صلحاً عن ترّاض يرأعى فيه الجواز، أو إجباراً بحكم بات يُعتبر فيه الوجوب .

والثاني — استيفاء الحقوق ممن أمتنع من القيام بها وإيصالتها الى مستحقّها من أحد وجهين : إقرار أو بينة . وأختلف في جواز حكمة فيها بعلمه، بخوزه مالك والشافعي في أصحّ قوليه؛ وقال أبو حنيفة : يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته، ولا يحكم بما علمه قبلها .

والثالث — ثبوتُ الولاية على من كان ممنوع التصرف بمنون أو صغر، والمجر على من يرى المجر عليه لسفه أو فأس، حفظاً للأموال على مستحقّها، وتصحيحاً لأحكام العقود فيها .

والرابع — النظر في الوقوف بحفظ أصولها وتثيّر فروعها وقبض غلّتها وصرفها في سبلها . فإن كان عليها مستحقٌّ للنظر فيها راعاه، وإن لم يكن تولّاه .

والخامس — تنفيذ الوصايا على شروط الموصي فيما أباحه الشرع ولم يحظره . فإن كانت لمعينين كان تنفيذها بالإقباض، وإن كانت في موصوفين كان تنفيذها أن يتعين مستحقّوها بالاجتهاد ويملكوا بالإقباض . فإن كان فيها وصي راعاه، وإن لم يكن تولّاه .

والسادس — تزويج الأيّم بالأكفء إذا عُدّ الأولياء ودُعِين الى النكاح . ولم يجعله أبو حنيفة — رحمه الله — من حقوق ولاية القاضي، لتجويزه تفرد الأيّم بعقد النكاح .

(١) كذا في الأحكام السلطانية طبع مدينة « بن » وهو الذي يناسب المقام . وفي الأصل

والسابع — إقامة الحدود على مستحقيها، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت بإقرار أو بينة؛ وإن كان من حقوق الآدميين كان موقوفا على طلب مستحقه. وقال أبو حنيفة: لا يستوفيهما معاً إلا بمخيم مُطالب.

والثامن — النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدى في الطرقات والأئنية، وإخراج ما لا يستحق من الأجنحة والأبنية؛ وله أن يتفرد بالنظر فيها وإن لم يحضره خصم. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور خصم مُستعد. وهى من حقوق الله تعالى التى يستوى فيها المُستعدى والمستعدى إليه، فكان تفرد الولاء بها أخص.

التاسع — تصفح شهوده وأمنائه، واختيار النائين عنه من خلفائه فى إقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة، وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة. ^(١) ومن ضُفَّ منهم عما يعاينيه، كان مؤلّيه بين خيارين يأتى أصلحهما: إما أن يستبدل به مَنْ هو أقوى منه وأكفى، وإما أن يضمَّ إليه من يكون اجتماعهما عليه أنفذ وأمضى.

(٩٧)

والعاشر — التسوية فى الحكم بين القوى والضعيف، والعدل فى القضاء بين المشروف والشریف؛ ولا يتبع هواه فى تقصير بحق أو مائلة لمُبْطِل. قال الله تعالى: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ).

وقد أستوفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عهده الى أبى موسى الأشعرى شروط القضاء وبين أحكام التقليد حين ولّاه القضاء، قال :

أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة. فأنهم إذا أدلى اليك. [وأنفذ إذا تبين لك] ^(١) فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له. وآس بين الناس في وجهك وعدلك ومجاسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا بياس ضعيف من عدلك. البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر. والصُّلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا. ولا يمنعك قضاء قضيته أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق؛ فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل. الفهم الفهم فيما تلجّج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة. ثم أعرف الأمثال والآشياء، وقس الأمور بنظائرها. وأجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهى اليه؛ فإن أحضر بينة أخذت له بحقه، وإلا استحللت القضية عليه؛ فان ذلك أنقضى للشك وأجلى للعمى. المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلّودا في حد، أو مجرّبا عليه شهادة زور، أو ظنينا في ولّاء أو نسب. فإن الله قد تولى منكم السرائر ودرا بالبينات والإيمان؛ وإياك والغلق ^(٤) والضجر والتأفف بالخصوم، فإن استقرار الحق في مواطن الحق يُعظم الله به الأجر ويحسن به الذكر. والسلام.

(١) التكملة من صبح الأعشى (ج ١٠ ص ١٩٣ طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة).

(٢) آس بين الناس : أى سوّ بينهم واجعل كل واحد منهم أسوة خصمه، أى حاله مثل حاله.

(٣) كذا في صبح الأعشى. وفي الأصل «فإن الله سبحانه عفا عن الأيمان ورد البينات». وفيه تحريف. وورد في المصدر الذى نقل عنه الأصل وهو الأحكام السلطانية : «فإن الله عفا عن الأيمان ودرا بالبينات». وفي البيان والتبيين للماحظ (ج ٢ ص ٢٤ طبع مطبعة الفتوح الأدبية بمصر) : «فإن الله قد تولى منكم السرائر ودرا عنكم بالنبهات».

(٤) الغلق : ضيق الصدور وقلة الصبر.

ذكر ما يأتيه القاضي ويذكره في حق نفسه

إذا دُعي إلى الولاية أو خطبها ، وما يلزم الناس من أمثال أمره
وطاعته ، وما يعتمد في أمر كاتبه وبطانته وأعوانه
وجلوسه لفصل المحاكمات والأفضية

- قال الحلبي : وإذا دعا الإمام رجلاً إلى القضاء ، فينبغي له أن ينظر في حال نفسه وحال الناس الذين يُدعى إلى النظر في مظالمهم . فإن وثق من نفسه بالاستقلال والكفاية والاعتدال على أداء الأمانة ، وعلم أنه إن لم يقبل صار الأمر إلى من لا يكون للمسلمين مثله ، فأولى به أن يجيب إلى ما يُدعى إليه ويقبله ويحسن النية في قبوله ؛ ليكون عمله لوجه الله تعالى . وإن وجد من يقوم مقامه ويسد مسدّه فهو بالخيار ؛ والتمسك أفضل . فأما إن لم يعلم من نفسه الاستقلال ، أو لم يَأْمَنْ أن يكون منه سوء التمسك وقلة التباك ، فلا ينبغي له أن يجيب . وهكذا إن كان هناك من هو خير منه علمًا وعقلًا وخُلقًا . وإن عُرض الأمر عليه فلا ينبغي له أن يتسارع إلى ما يُدعى إليه ، لينظر ما الذي يكون من الآخر .

- قال : وإذا دعا الإمام رجلاً إلى عمل من أعماله ، قضاءً أو غيره ، والرجل ممن يصلح له ، فأبى ، فإن وجد الإمام من يقوم مقامه في ذلك أعفاه ، وإن لم يجد من يقوم مقامه أجبره عليه آقتداءً بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ فإنه دعا سعيد بن عامر الجحفي فقال : إني مُستعملك على أرض كذا وكذا ؛ فقال : لا تفنني ؛ فقال عمر : والله لا أدعك ، قلّدتُموها عُنُق^(١) وتركوني !

- قال : وإذا كان عند الرجل أنه يصلح للقضاء فأراد أن يطلبه ، أو دعه الإمام إليه فأراد أن يُجيبه ، فلا ينبغي له أن يُبادر بما في نفسه من طلب أو إجابة حتى يسأل

(١) في الأصل : "تقلدتموها" .

أهل العلم والفضل والأمانة ممن خبره وعلم حاله ، ويقول : إني أريد القضاء ، فما ترون في أمري ؟ وهل تعرفون صلاحى لذلك أولاً ؟ فإن ذلك من المشورة التي أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بها ، فقال تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) .

وقد قدمنا في باب المشورة من فضيلتها ما فيه غنية عن تكراره .

❧

قال : وإذا سأل عن نفسه فينبغي للسئول أن ينصح له ويصدقّه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أَلَا إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ ” قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : ” لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ” ولأن المستشار مؤتمن ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا ” .

وإذا أراد تقلد القضاء فليستخِر الله تعالى ويسأله التوفيق والتسديد . فإذا تقلد فينبغي أن يوكل المتميزين الثقات الأتقاء من إخوانه وأهل العناية بنفسه ، ويسأله أن يتفقدوا أحواله وأموره ، فإن رأوا منه عثرة نبهوه عليها ليتداركها .

قال : وأما حاكم نصاب بين ظهراني قوم فينبغي لهم أن يسمعو له ويطيعوا ، ويرافعوا إليه إذا اختلفوا وتنازعوا ، ليفصل بينهم ، فإذا فصل آنقادوا لفصله وأستسلموا لحكمه . قال الله تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) . وقال تعالى : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَّقِ اللَّهَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ) . وذم الله تعالى قوماً آمنوا من الحكم فقال : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ) .

أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) .

- قال : وإذا ارتفع أحد الخصمين إلى حاكم وسأله إحضار خصمه فدعاه الحاكم فعليه أن يجيبه ؛ فإذا حضرا فلا يخرجاً عن أمر الحاكم ؛ فأيهما نرج فهو عاين ؛ وإنما يقضى الحاكم بحكم الله . ولحاكم أن يؤدبه بما يؤديه آجتهاده . وأيما حاكم أو وائل دعا رجلاً من رعيته ولم يعلم لم يدعوه ، فعليه إجابته ؛ وإن علم أنه لدعوى رفعت عليه من مدع ، فإن كان ذلك المدعى حضر مع رسول الحاكم فأرضاه ، سقط عنه الذهاب إلى الحاكم ، وإن كان لم يحضر [هو] ولا وكيل له ، فليذهب ليجيب ، ولا يسمع التخلّف مع ترك الدفع إلا في حالة واحدة وهي أن يكون المدعى كاذباً وقد أعدّ شهوداً زوراً لا يقدر على دفع شهادتهم ، نخشى إن حضر أقيمت الشهادة عليه فخرس وأخذ منه المال قهراً ، أو يفرق بينه وبين أمرائه ، فله أن يهرب أو يتوارى ؛ فهذا موضع عذر وضرورة فلا يقاس عليه غيره . والله تعالى أعلم .



- وأما كاتب القاضي وبطانته — قال الحلي : وإذا افتتح القاضي عمله وأحتاج إلى أعوان يعملون له من كاتب وأصحاب مسائل وقاسم ، فلا يتخذن إلا كاتباً مسلماً عدلاً أميناً فطناً متيقظاً ؛ لأنه بطانته ولا يغيب عنه من أمره وأمر المترافعين إليه شيء ، وأمينه وأمين المتخاصمين على ما يثبتونه ويخطئه . ولا يجوز أن يكون من غير أهل الدين ، لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْمُرُونَكُمْ خَبَالًا وَهُمْ مَا عَلَيْكُمْ قَدْ بَدَتْ الْبَقَاصُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) . وكذلك القاسم ينبغي أن يكون أميناً بصيراً بالفرائض والحساب ، لأن القاسم شعبة

من شُعب الحكم، فينبغي أن يكون من يتولاه في العدالة والأمانة والعلم الذي يحتاج إليه كمن يتولى جميع شعبه . وكذلك أصحاب المسائل هم أمناء القاضى على الشهادات التى تتعلق بها حقوق المسلمين، فلا ينبغى أن يأمن عليها إلا المستحق لأن يؤمن، ولا يثق فيها إلا بمن يستوجب بحسن أحواله الثقة به .

وينبغى للقاضى أن يتره نفسه ومن حوله ويُسدّد عليهم ولا يُرخّص لهم فى أمر ينقّمه منهم أو يخشى أن يتطرقوا به الى غيره ويرتقوا الى ما فوقه . وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا صعد المنبر فنهى الناس عن شئ، جمع أهله فقال : إني نهيت الناس عن كذا وكذا، وإن الناس ينظرون اليكم نظّر الطير الى اللحم النىء، وأقسم بالله لا أجد أحداً يترك فعله إلا أضعفت عليه العقوبة .

قال : ولا ينبغى للإمام ولا القاضى أن يُقدّم أقاربه على عامة المسلمين ، ولا يُسوِّغهم مالا يسوِّغ غيرهم ، ولا ينظر لهم بما لا ينظر به لغيرهم ، ولا يستعملهم ويؤيّلهم .



وأما ما يعتمد به فى جلوسه — فقد قال الخليلي أيضا : وإذا أراد الحاكم الجلوس للحكم فليجلس وهو فارغ القلب لا يهّمه إلا النظر فى أمور المتظلمين . وإن تغيّرت حاله بقضب أو غم أو سرور مُفْرِط أو وجع أو ملالة أو اعتناء نومي أو جوع فليقم الى أن يزول ما به ويتمكّن من رأيه وعقله ثم يجلس . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان " ، وعنه

(١) فى الأصل : « أو ملامة » .

(٢) فى صحيح البخارى : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » .

صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يقضى القاضى إلا وهو شَبَعَانُ رَيَّانٌ". هكذا نقل الحليمي في "منهاجه"، وهذه سنة السلف .

قال: والقاضى فى جلوسه بالخيار : إن شاء أن يخرج بالعادة إذا طلعت الشمس فيَقْضَى حوائج الناس أولاً فأولاً حتى لا يزدحوا على بابه ، فعل ؛ وإن شاء أقام فى بيته يتأهب ويستعد بمطالعة بعض الكتب أو بالاجتهاد والتأمل الى أن يجتمع الخصوم . ثم يخرج ، فعل . وينبى أن يكون عند الحاكم من يحفظ نوب الناس فيقدم الأول فالأول ، ويجلسهم مجالسهم .

وإن رأى القاضى أن يحضر مجلسه دَرَّةٌ تطرح على أعين الناس ليتنوها بها فإن استوجب أحد من الخصوم تعزيراً أقيم عليه بها ، فعل . روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن دَرَّتِه كانت تكون معه ، وكذلك جماعة من قضاة السلف رحمهم الله .
وأما فى عصرنا هذا فقد كان شيخنا الإمام العلامة القدوة مفتى الفرق بَقِيَّةُ المجتهدين تقي الدين أبو الفتح محمد ابن الشيخ الإمام مجد الدين أبى الحسين علي بن وهب ابن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد — رحمه الله — منع نوابه من أن يضربوا بالدرة فى أثناء ولايته قاضى القضاة بالديار المصرية ، وقال : إنه عارٌ يلحق ولَدَ الولد . وكان سببُ منعه — رحمه الله ورَضَى عنه — لذلك أن بعض نوابه بالأعمال عَزَرَ بعض أعيان البلاد التى هو ينوبُ بها بالدرة فى المسجد الجامع وقال له عَقِيبَ ضَرْبِهِ وإسقاطه : قد ألحقك بأبيك وجَدك ، وكانت هذه الحادثة فى سنة سبع وتسعين وسمائة أو ما يقاربها ، ففارق ذلك الرجل بلاده ووطنه ؛ فلما اتَّصل الخبر بقاضى القضاة شقَّ عليه ومنع نوابه من الضرب بها .

(١) كذا بالأصل ، والمناسب «أن يقيم» بدل «أقام» فإن «أقام» ليست جواب الشرط بل هي

نعود إلى حال القاضي . قال : وينبغي للقاضي أن يعدل بين الخصمين من حين يقدمان عليه إلى أن تنقضي خصوصتهما في مدخلهما عليه وجلسهما عنده وقيامهما بين يديه ، سواء كانا فاضلين في أنفسهما أو ناقصين ، أو أحدهما فاضلا والآخر ناقصا ؛ لقوله عز وجل : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) ، ولما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ أَيْتَىٰ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لِحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَإِشارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ مَا لَا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ » . وفي رواية : « مَنْ وَلِيَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَكَلَامِهِ وَلِحْظِهِ » . وفي رواية : « إِذَا أَيْتَى أَحَدُكُمْ بِالْقَضَاءِ [بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ] فَلْيَسَوِّ بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَالنَّظَرِ وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ » . قال : وإذا أختصم أشان إلى القاضي فينبغي أن يأمرهما بالأصطلاح .

وشروط القضاء كثيرة يعرفها العلماء ، فلا حاجة إلى الزيادة والإسهاب في ذلك ؛ وإنما أردنا ما قدمناه في هذا الباب منها حتى لا يُحْتَلَى كتابنا منه . ونُخْتَم هذا الباب بما ورد من الترهيد في القضاء .

ذكر شيء مما ورد من الترهيد في تقلد القضاء والترغيب عنه

قد ورد في تقلد القضاء أحاديث وأثار تُرْهِدُ فيه ، بل تكاد تُوجب الفِرَارَ منه : من ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ دُيِّعَ بغير سَكِينٍ » ؛ وعنه صلى الله عليه وسلم : « مِمَّنْ أَحَدُ حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ أَخَذَ بِقَفَاهُ حَتَّى يَقِفَ بِهِ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ فَإِنْ أَمَرَ بِهِ » .

(١) كذا في الجامع الصغير . وفي الأصل : « من ابتلى بالقضاء بالمسلمين » .

(٢) سقطت هذه الكلمة في الأصل سهوا من الناسخ .

هوى به في النار سبعين خريفاً“ . وعن أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أيام : ”إِعْقِلْ أبا ذرٍّ ما أقول لك“ فلما كان اليوم السابع قال : ”أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سِرِّ أَمْرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ وَإِذَا أَسَأْتَ فَأَحْسِنْ وَلَا تَسْأَلْ أَحَدًا شَيْئًا وَإِنْ سَقَطَ سَوْطُكَ وَلَا تَوْمَنَ أَمَانَةٌ وَلَا تَوَلَّيَنَّ يَتَامَى وَلَا تَقْضِيَنَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ“ .

- وقال عثمان بن عفان رضى الله عنه لابن عمر : اذهب فكن قاضياً ؛ قال :
 أو يعقبني أمير المؤمنين ؟ قال : فإني أعزم عليك ؛ قال : لا تعجلْ عليَّ ؛ [قال : هل
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”مَنْ عَادَ بِاللَّهِ فَقَدْ عَادَ مَعَادًا“ . قال :
 نعم ، قال : فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي ؟ قال : إني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول : ”مَنْ كَانَ قَاضِيًا يَقْضِي بِجَوْرِ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَمَنْ كَانَ
 قَاضِيًا يَقْضِي بِجَهْلِ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا عَلِمًا يَقْضِي بِالْعَدْلِ فَالْحَرَى
 أَنْ يَنْقَلِبَ كَفَافًا“ فما أصنع بهذا !

- وقال بعضهم : ذكرنا أمر القضاء عند عائشة رضى الله عنها ، فقالت : سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”يُجَاءُ بِالْقَاضِيِ الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ
 الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمَرَةٍ قَطْ“ . وقال صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ :
 خَطَبَنَا عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَذَى قَارٍ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا
 النَّاسُ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ”لَيْسَ مِنْ وَاِلِّ وَلَا قَاضٍ
 إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُوقَفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصِّرَاطِ ثُمَّ يَنْشُرُ الْمَلَكُ

(١) كذا «في مسند أحمد» (ج ٥ ص ١٨١ طبعة المطبعة الميمنية بمصر) . وفي الأصل : «ثم كان

في اليوم ...» . (٢) في الأصل «وان سقط سقوطك» والنصوب عن «مسند أحمد» . ورواية

آثر الحديث هنا تختلف عن رواية «مسند أحمد» بزيادة ونقص وتغيير في بعض الكلمات . غير أن ما هنا
 من زيادة أو تغيير وارد متفرقا في أحاديث أخرى لأبي ذر في مسند أحمد . (٣) زيادة نرى أذالكلام
 يتوقف عليها .

سِيرَتُهُ فَيَقْرُؤُهَا عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ - الْخِلَاقِ - فَإِنْ كَانَ عَادِلًا نَجَّاهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْتَفَضَ بِهِ الصَّرَاطُ أَنْتَفَاضَةً صَارَ بَيْنَ كُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ مَسِيرَةٌ مِائَةٌ سَنَةً ثُمَّ يَتَخَرَّقُ بِهِ الصَّرَاطُ فَمَا يَلْتَقِ قَعَرُ جَهَنَّمَ إِلَّا بِوَجْهِهِ وَحُرِّ جَبِينِهِ . . . وَجَاءَ فِي الْآثَارِ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ .

وفيا ذكرنا مَقْعُورٌ وَغُنْيَةٌ عَنْ بَسْطِ الْكَلَامِ فِيهِ . فَلْنَذْكُرْ وَلَايَةَ الْمَظَالِمِ .

الباب الثاني عشر من القسم الخامس

من القرن الثاني

في ولاية المظالم وهي نيابة دار العدل

وللناظر فيها شروط ذكرها الماوردي فقال : من شروط الناظر في المظالم أن يكون جليلاً القدير، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العقبة، قليل الطمع، كثير الورع؛ لأنه يحتاج في نظره إلى سَطْوَةِ الْحِمَاةِ، وَتَثَبُّتِ الْقَضَاءِ، فَاحْتَاجَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ صَفَتَيْ الْفَرِيقَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ بِجَلَالَةِ الْقَدْرِ نَافِذَ الْأَمْرِ فِي الْجِهَتَيْنِ . فَإِنْ كَانَ مِنْ يَمْلِكُ الْأُمُورَ الْعَامَّةَ، كَالْخُلَفَاءِ أَوْ مِنْ فَوْضَ إِلَيْهِ الْخُلَفَاءُ النَّظَرَ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ كَالْوُزَرَاءِ وَالْأَمْراءِ، لَمْ يَحْتَجْ لِلنَّظَرِ فِيهَا إِلَى تَقْلِيدٍ وَتَوَلِيَةٍ وَكَانَ لَهُ بِعُمُومِ وَلَايَتِهِ النَّظَرُ فِيهَا . وَإِنْ كَانَ مِنْ لَمْ يَفُوضَ إِلَيْهِ عُمُومُ النَّظَرِ، أَحْتَاجَ إِلَى تَقْلِيدٍ وَتَوَلِيَةٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْمُتَقَدِّمَةُ . وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِيمَنْ يَحْجُوزُ أَنْ يُنْتَخَرَ لَوْلَايَةِ الْعَهْدِ، أَوْ لَوَزَارَةِ التَّفْوِيضِ إِذَا كَانَ نَظَرُهُ فِي الْمَصَالِحِ عَامًّا . فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَنْفِيذِ مَا تَعَجَّرَ الْقَضَاءُ عَنْ تَنْفِيذِهِ، وَإِمْضَاءِ مَا قَصُرَتْ يَدُهُمْ عَنْ إِمْضَائِهِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ دُونَ هَذِهِ الرُّتْبَةِ فِي الْقَدْرِ وَالْخَطَرِ، بَعْدَ أَلَّا يَأْخُذْهُ فِي الْحَقِّ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَلَا يَسْتَشْفَهُ الطَّمَعُ إِلَى الرِّشْوَةِ .

ذِكْر مَنْ نَظَرَ فِي الْمَظَالِمِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ

والنظر في المظالم قديم، كان الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يَمُ الصَّلَاحُ إلا بمراعاته، ولا يَتَمُّ التَّنَاصُفُ إلا بمباشرته؛ وكانوا يَنْتَصِبُونَ لذلك بأنفسهم في أيام معلومة لا يُمنَعُ عنهم من يَقْصِدُهم فيها من ذوى الحاجات وأرباب الضرورات .

وسبب تمسكهم بذلك أن أَصَلَ قيام دولتهم ردُّ المظالم . وذلك أن كُيُومَرْتَ أَوَّلَ ملوكهم - وقيل : إنه أَوَّلَ مَلِكٍ مُلِّكَ من بنى آدم - كان سببُ ملكه أنه لما كَثُرَ البغى في الناس وأَكَلَ القويُّ الضعيفَ وفشا الظلمُ بينهم ، اجتمع أكابرهم ورأوا أنه لا يُقِيمُ أمرهم إلا مَلِكٌ يرجعون إليه ، ومَلِكُوهُ على ما نوره - إن شاء الله - في [فن] التاريخ في أخبار ملوك الفرس .

وكانت قريش في الجاهلية ، حين كَثُرَ فيهم الزعماء وانتشرت الرياسات وشاهدوا من التَّغَالُبِ والتَّجَاذُبِ ما لم يَكْفُهم عنه سلطانُ قاهر ، عَقَدُوا بينهم حِلْفًا على ردِّ المَظَالِمِ ، وإنصاف المظلوم من الظالم . وكان سببُ ذلك أن رجلاً من ائِمَّنَ من بنى زَيْدٍ قَدِمَ مَكَّةَ مُعْتَمِراً ومعه بِضَاعَةٌ ، فاشتراها منه رجلٌ من بنى سَهْمٍ ، قيل : إنه العاصُ بن وائل ، فلَوَّاهُ بِحَقِّهِ ، فسأله ماله أو مَتَاعَهُ ، فامتنع عليه ، فقام على الحجر وأنشد بأعلى صوته :

يَا لَقُصَى الْمَظْلُومِ بِضَاعَتِهِ * بِيْطَنَ مَكَّةَ نَائِي الدَّارِ وَالنَّفَرِ
وَأَشْعَثِ مُحْرِمٍ لَمْ تُقْضَ حُرْمَتُهُ * بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْحَجْرِ وَالْحَجَرِ^(١)
أَقَامْتُ مِنْ بَنِي سَهْمٍ بِذِمَّتِهِمْ * أَوْ ذَاهَبْتُ فِي ضَلَالٍ مَالُ مُعْتَمِرٍ

وَأَنْ قَيْسَ بْنَ شَيْبَةَ السَّامِيُّ بَاعَ مَتَاعًا مِنْ أَبِي بَنٍ خَلَفَ فَلَوَّاهُ وَذَهَبَ بِحَقِّهِ ، فَاسْتَجَارَ
 بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي جُمَحٍ فَلَمْ يُجِرْهُ ؛ فَقَالَ قَيْسٌ :
 يَا لَ قُصَى كَيْفَ هَذَا فِي الْحَرَمِ * وَحُرْمَةِ الْبَيْتِ وَأَخْلَاقِ الْكَرَمِ^(٣)
 * أَظْلَمُ لَا يُنْعَمُ مِنِّي مَنْ ظَلَمَ *

فَاجَابَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :

إِنْ كَانَ جَارُكَ لَمْ تَنْفَعُكَ ذِمَّتُهُ * وَقَدْ شَرِبْتَ بِكَاسِ الذِّلِّ أَنْفَاسًا
 فَأَتِ الْبُيُوتَ وَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا صَدْدًا * لَا تَلْقَ نَادِيَهُمْ فُحْشًا وَلَا بَاسًا
 وَتَمَّ كُنْ بِفِنَاءِ الْبَيْتِ مُعْتَصِمًا * تَلْقَ ابْنَ حَرْبٍ وَتَلْقَ الْمَرْءَ عَبَّاسًا^(٤)
 قَرْنِي قُرَيْشٍ وَحَلَا فِي ذَوَائِبِهَا * بِالْمَجْدِ وَالْحَزْمِ مَا عَاشَا وَمَا سَاسَا
 سَاقِي الْحَجِيجِ ، وَهَذَا يَأْسِرُ نَلِجًا^(٥) * وَالْمَجْدُ يُورِثُ أَنْحَاسًا وَأَسْدَاسًا

فَقَامَ الْعَبَّاسُ وَأَبُو سُفْيَانَ حَتَّى رَدَّاهُ عَلَيْهِ مَالَهُ . وَاجْتَمَعَتْ بَطُونُ قُرَيْشٍ فَتَحَالَفُوا
 فِي بَيْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ عَلَى رَدِّ الْمَظَالِمِ بِمَكَّةَ ، وَالْأَظْلَمُ أَحَدٌ إِلَّا مَنَعُوهُ وَأَخَذُوا
 لِلظَّالِمِ بِحَقِّهِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ مَعَهُمْ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَهُوَ
 ابْنُ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً ، فَعَقَدُوا حِلْفَ الْفُضُولِ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) كَذَا فِي الْأَغَانِي وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ ، وَفِي الْأَصْلِ . « قَيْسُ بْنُ شَيْبَةَ ... » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى أَبِي ... » وَلَكِنْ بَقِيَ الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَمَا أُثْبِتْنَاهُ فَقُلَاعٌ عَنِ الْأَغَانِي -

(٣) فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ : « وَأَحْلَافِ الْكَرَمِ » .

(٤) فِي الْأَغَانِي : « لَمْ تَنْفَعُكَ ذِمَّتُهُ ... » .

(٥) صَدْدًا : قَرِيبًا .

(٦) كَذَا فِي الْأَغَانِي وَفِي الْأَصْلِ « وَلَا تَكُنْ ... » وَهُوَ لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى ، وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ :

« وَمَنْ يَكُنْ ... » وَأَثَرُنَا مَا فِي الْأَغَانِي ، لِمُنَاسَبَةِ تَأْتِيهِ الْخُطَابُ فِي « تَلْقَ » كَمَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ .

(٧) الْفَلِجُ بِالْفَتْحِ كَالْفَالِجِ : الْفَائِزُ ، وَلَعَلَّهُ حَرَكَةُ هَاهُنَا لِلضَّرُورَةِ .

وسلم ذاكرا للحال : "لقد شهدت في دار عبد الله بن جُدعان حلف الفضول أما لو دُعيت إليه [في الإسلام] لأجبت وما أحب أن لي به حمر النعم وأني تقضته وما يزيد الإسلام إلا شدة".

وقال بعض قريش في هذا الحلف :

- ٥ تيم بن مرة إن سألت وهاشم * وزُهرة الخير في دار ابن جُدعان
متحالفين على الندى ما غردت * ورقاء في فتن من الأفتان^(٢)
فهذا كان أصل ذلك وسببه في الجاهلية .



- وأما في الإسلام — فقد نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم في الشرب
الذى تنازعه الزبير بن العوام ورجل من الأنصار في شراج الحرة فخره رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنفسه، وقال : "أسقي يا زبير ثم أرسل إلى جارك"، فقال له
الأنصاري: أن كان ابن عمك! فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال :
"أسقي ثم آحتبس حتى يرجع الماء إلى الجدر"، فقال الزبير : والله إن هذه الآية^(٤)

- (١) زيادة من الكامل لابن الأثير ونهاية ابن الأثير وغيرهما ، وفي الأغاني وتكتاب « ما يقول عليه
في المضاف والمضاف إليه » (نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٧٨ أدب م) : « اليوم » .
١٥ (٢) في الأغاني : « ورقاء في فتن من جزع كيمان » وسياق الأغاني اليتين يدل على أنهما موضوعان
من غير خبير بالشعر . قال : « قال وحدثنى محمد بن الحسن عن عيسى بن يزيد بن دأب قال : أهل حلف
الفضول : هاشم وزهرة وتيم ، قال فقيل له : فهل لذلك شاهد من الشعر ؟ قال نعم ، قال أنشدني بعض
أهل العلم قول بعض الشعراء — ثم ذكر اليتين على ما ذكرنا من روايته في البيت الثاني ، ثم قال — فقيل
له وأين كمان ؟ فقال : راد بنجران . فجاء بيتين مضطربين مختلطين الصنفين ... »
٢٠ (٣) الشراج : جمع شرج بالفتح ، وهو مسيل الماء من الحرة إلى السهل .
(٤) في اللسان (مادة شرج) : « ... فقال يا زبير آحتبس الماء حتى يبلغ الجدر » .

أُتِّرِلَتْ فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) . وقد قيل في هذا الحديث إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نَدَبَ الزَّيْرَ أَوَّلًا إِلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّطِ وَالصُّلْحِ ، فَلَمَّا لَمْ يَرْضَ الْأَنْصَارِيُّ بِذَلِكَ وَقَالَ مَا قَالَ ، اسْتَوْفَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزَّيْرِ حَقَّهُ . وَيُصَحِّحُ هَذَا الْقَوْلَ مَا جَاءَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ :
 «فَاسْتَوْفَى لَهُ حَقَّهُ» يَعْنِي لِلزَّيْرِ .

ثم لم يتَّعِدْ لِلظَّالِمِ مِنَ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْمُنَازَعَاتُ تَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ فَيَفْصِلُهَا حُكْمُ الْقَضَاءِ . فَإِنْ تَجَوَّزَ مِنْ جُفَاءِ الْأَعْرَابِ مُتَجَوِّزًا ، شَاءَ الْوَعْظُ إِنْ تَدَبَّرَهُ ، وَقَادَهُ الْعُنفُ إِنْ أَبَى وَأَمْتَنَعَ ، فَاقْتَصَرُوا عَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ ، لِإِقْيَادِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَاتِّزَامِهِمْ بِأَحْكَامِهِ . ثُمَّ انْتَشَرَ الْأَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَجَاهَرَ النَّاسُ بِالظُّلْمِ وَالتَّغَالُبِ ، وَلَمْ يَكْفَهُمْ زَوَاجِرُ الْمَوَاعِظِ ، فَاحْتَاجُوا فِي رُدْعِ الْمُتَغَلِّبِينَ (١) وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِينَ مِنَ الظَّالِمِينَ إِلَى النَّظَرِ فِي الْمَظَالِمِ ، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ آفَرَدَ لِلظَّالِمِ وَجَعَلَ لَهَا يَوْمًا مَخْصُوصًا يَجْلِسُ فِيهِ لِلنَّاسِ وَيَنْظُرُ فِي قِصَصِهِمْ وَيَتَأَمَّلُهَا عَبْدَ الْمَلِكِ أَبُو مَرْوَانَ ، فَكَانَ إِذَا وَقَفَ فِيهَا عَلَى مُشْكِلٍ رَدَّهُ إِلَى قَاضِيهِ أَبِي إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ فَقَفَّذَ فِيهَا أَحْكَامَهُ ، فَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ الْأَمْرُ وَأَبُو إِدْرِيسَ هُوَ الْمُبَاشَرُ . ثُمَّ زَادَ جَوْرُ الْوَلَاةِ وَظُلْمُ الْعَتَاةِ وَاعْتِصَابُ الْأَمْوَالِ فِي دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةَ ، إِلَى أَنْ أَفْضَتْ الْخِلَافَةُ (٢) إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ — رَحِمَهُ اللَّهُ — فَانْتَصَبَ بِنَفْسِهِ لِلنَّظَرِ فِي الْمَظَالِمِ ، وَرَاعَى السَّنَنَ الْعَادِلَةَ ، وَرَدَّ مَظَالِمَ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى أَهْلِهَا ، فَقِيلَ لَهُ — وَقَدْ شَدَّدَ عَلَيْهِمْ فِيهَا وَأَغْلَظَ — : إِنَّا نَخَافُ عَلَيْكَ ، مِنْ رَدِّهَا ، الْعَوَاقِبُ ، فَقَالَ : كُلُّ مَا أَتَقِيهِ وَأَخَافُهُ دُونَ

(١) اسْتَوْفَى لَهُ حَقَّهُ : اسْتَوْفَاهُ لَهُ كَلَهُ .

(٢) كَذَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ . وَفِي الْأَصْلِ «إِلَى رَدِّ الْمُتَغَلِّبِينَ» .

يوم القيامة لا وَقِيَّتُهُ . ثم جَلَسَ لها جماعةٌ من خُلفاء الدولة العَبَّاسِيَّة ، فكان أول من جلس منهم المهديّ ، ثم الهاديّ ، ثم الرشيد ، ثم المأمون ؛ وآخر من جَلَسَ لها منهم المهديّ . ثم أُنْصِبَ لذلك جماعةٌ من ملوك الإسلام أرباب الدول المشهورة بأنفسهم وأقاموا لها تَوَابِيا ، ومنهم من بَنَى لها مكاناً مخصوصاً بها سَمَّاهُ ” دَارَ الْعَدْلِ ” على ما نورد ذلك — إن شاء الله — في فَنِّ التَّارِيخِ .

ذكر ما يحتاج إليه ولاة المظالم في جلوسهم لها

ومن يجتمع عندهم ويحضر مجلسهم ، وما يختص بنظرهم وتشمله ولايتهم قال الماورديّ : فإذا نظر في المظالم من أُنْتَدِبَ لها جعل نظره يوماً معروفاً يقصده فيه المنظّمون ، ويرأجه فيه المتنازعون ؛ ليكون ما سواه من الأيام لِمَا هو موكولٌ إليه من السياسة والتدبير ؛ إلا أن يكون من عُمال المظالم المتفرّدين بها ، فيكون مندوباً للنظر في جميع الأيام . وليكن سهلَ الحجاب ، نَزَهَ الأصحاب .

ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغني عنهم ، ولا ينتظم أمره إلا بهم ؛ وهم الثمّة والأعوان ، بلذب القوى وتقويم الجرى . والصنف الثاني : القضاة والحُكّام ، لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق ، ومعرفة ما يتجرى في مجالسهم بين الخصوم . والصنف الثالث : الفقهاء ، ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما أشبه وأعزل . والصنف الرابع : الكتّاب ، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم وما توجّه لهم أو عليهم من الحقوق . والصنف الخامس : الشهود ، ليشهدهم على ما أوجبهم من حقٍّ وأمضاء من حكم . فإذا استكمل مجلس المظالم هذه الأصناف الخمسة ، شرَعَ حينئذٍ في نظره .



وأما ما يختص بنظر متولى المظالم وتشتمل عليه ولايته —
ف عشرة أقسام :

الاول — النظر في تعدى الولاة على الرعية وأخذهم بالعسف في السيرة، فهذا
من لوازم النظر في المظالم، فيكون لسير الولاة متصفحا، وعن أحوالهم مستكشفا،
ليقويهم إن أنصفوا، ويكفهم إن عسفوا .

والثاني — جور العمال فيما يجبونه من الأموال؛ فيرجع فيه الى القوانين العادلة
في الدواوين، فيحمل الناس عليها يأخذ العمال بها . وينظر فيما استرادوه، فإن
رفعوه الى بيت المال أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه منهم لأربابه .

والثالث — كُتاب الدواوين، لأنهم أمناء المسلمين على بيوت أموالهم فيما
يستوفونه ويوفونه منها؛ فيتصفح أحوال ما وكل اليهم، فإن عدلوا عن حق في دخل
أو خرج الى زيادة أو نقصان، أعاده الى قوانينه، وقابل على تجاوزه . وهذه الأقسام
الثلاثة لا يحتاج والى المظالم في تصفحها الى متظلم .

والرابع — تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم أو تأخيرها عنهم وإجحاف النظار
بهم؛ فيرجع الى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجريهم عليه . وينظر فيما تقصوه
أو منعوه، فإن أخذه ولاة أمورهم استرجعه لهم، وإن لم يأخذوه قضاه من بيت
المال .



كتب بعض ولاة الأجناد الى المأمون أن الجند شغبوا ونهبوا . فكتب اليه :
لو عدلت لم يسغبوا، ولو قويت لم ينهبوا . وعزله عنهم وأدّر عليهم أرزاقهم .

والخامس — ردّ الغصبوبات . وهى على ضربين : أحدها غُصُوبٌ سلطانية قد تَغَلَّبَ عليها وُلَاةُ الجُورِ ، كالأملاك المقبوضة عن أربابها ، إما لرغبة فيها أو غير ذلك . ويجوز أن يرجع فى ذلك عند تَطَلُّمِهِم الى ديوان السلطنة ، فإذا وجد فيه ذكْرُ قبضها عن مالِكها مَلَّ بمقتضاه وأمر بردها اليه ، ولم يحتج فيه الى بيّنة تشهد به ، وكان ما وجدته فى الديوان كافياً ، كالذى حُكي عن عُمر بن عبد العزيز أنّه خرج ذات يوم ٥ الى الصلاة فصادفه رجلٌ ورَدَ من اليمن متظلمًا ، فقال :

تَدْعُونَ حَيْرَانَ مَظْلُومًا بِبَابِكُمْ * فَقَدْ أَتَاكُمْ بَعِيدُ الدَّارِ مَظْلُومٌ

فقال له : وما ظلامُك ؟ قال : غَصَبَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ضَيْعَتِي ؛ فقال يَأْمُرُ أَحْمَرَ ائْتَنِي بِدَقْرِ الصَّوْافِي ؛ فوجد فيه : أَصْنَى عَبْدِ اللَّهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ضَيْعَةَ ١٠ فلان ؛ فقال : أَخْرِجْهَا مِنَ الدَّقْرِ ، وَلْيُكْتَبْ بِرَدِّ ضَيْعَتِهِ إِلَيْهِ وَيُطْلَقَ لَهُ ضَعْفُ نَفَقَتِهِ .

والضرب الثانى ، ما تَغَلَّبَ عليه ذُوو الْأَيْدِي الْقَوِيَّةُ وَنَصَرُوا فِيهِ تَصَرَّفَ الْمُلَّاكُ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ ؛ فهذا موقوف على تظلم أربابه . ولا يُنْتَرَعُ مِنْ غُصَابِهِ إِلَّا بِأَحَدِ أَرْبَعَةِ ١٥ أمور : إما بأعتراف الغاصب وإقراره ؛ وإما بعلم وإلى المظالم ، فيجوز أن يحكم عليه بعلمه ؛ وإما بينة تشهد على الغاصب بغصبه أو تشهد للغصوب منه بملكه ؛ وإما بتظاهر الأخبار التى ينتفى عنها التواطؤ ولا تختلج فيها الشكوك ؛ لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا فى الأملاك بتظاهر الأخبار ، كان حكم وُلَاةِ الْمَظَالِمِ بِذَلِكَ أَحَقَّ .

والسادس — مشاركة الوقوف . وهى ضربان : عامة وخاصة . فأما العامة فَيَبْدَأُ بِتَصَفِّحِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَظْلَمٌ ، لِيُجْرِيَهَا عَلَى سُبُلِهَا وَيُمِضِّيَهَا عَلَى شُرُوطِ ٢٠ واقعها إذا عرّفها من أحد ثلاثة أوجه : إما من دواوين الحُكَّامِ الْمُنْدَوِينِ لِحِرَاسَتِهَا ، وإما من دواوين السُّلْطَنَةِ عَلَى مَا جَرَى فِيهَا مِنْ مَعَامَلَةٍ أَوْ تَبَتَّ لَهَا مِنْ ذِكْرِ وَتَسْمِيَةٍ ،

وإما من كُتِبَ قديمة تقع في النفس صحَّتها وإن لم يشهد الشهود بها، لأنه ليس يتعين الخصم فيها، فكان الحكم فيها أوسع منه في الوقوف الخاصة .

وأما الوقوف الخاصة، فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها، لوقوفها على خصوم متعينين . فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحاكم، ولا يجوز أن يرجع فيها إلى ديوان السلطنة ولا إلى ما يثبت من ذكرها في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدون .

والسابع — تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة، لضعفهم عن إنفاذه وعجزهم عن المحكوم عليه، لتعززه وقوة يده أو علو قدره وعظم خطره، لكون ناظر المظالم أقوى يدًا وأنفذ أمرًا، فينفذ الحكم على ما يوجب عليه الحاكم بالتنازع ما في يده، أو بإلزامه الخروج مما في ذمته .

والثامن — النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من المصالح العامة كالجاهرة بمنكر ضَعَفَ عن دفعه، والتعدى في طريق عجز عن منعه، [والتجفيف في حق لم يُقدَّر على رده^(٣)]، فيأخذهم بحق الله تعالى في ذلك، ويأمر بمجملهم على موجه^(٤) .

والتاسع — مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد من تقصير فيها أو إخلال بشروطها، فإن حقوق الله تعالى أولى أن تُستوفى، وفروضه أحق أن تُؤدى .

(١) في الأصل : « يكون... » وفي الأحكام السلطانية : « فيكون... »، وظاهر أن ما أثبتناه هو المناسب للسياق . (٢) في الأحكام السلطانية : « فينفذ الحكم على من توجه إليه بالتنازع... » . (٣) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية، وفي الأصل . « على واجبه » .

والعاشر — النظر بين المتشاجرين، والحكم بين المتنازعين. ولا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الحكم والقضاة.

ذكر الفرق بين نظر ولاية المظالم ونظر القضاة

- قال الماوردي : والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه :
- ٥ أحدها — أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة بكف الخصوم عن التجاؤد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب .
 - والثاني — أن نَظَرَ المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز، فيكون الناظر فيه أفسح مجالاً وأوسع مقالا .

- ١٠ والثالث — أنه يستعمل من فضل الإرهاب وكشف الأسباب، بالآثار الدالة أو شواهد الحال اللائحة ما يضيق على الحكم، فيصل به الى ظهور الحق، ومعرفة المبتطل من الحق .

والرابع — أنه يُقَابِلُ مَنْ ظَهَرَ ظُلْمُهُ بالتأديب، ويأخذُ مَنْ بَانَ عُدَاوَتُهُ بالتقويم والتهذيب .

- ١٥ والخامس — أن له من الثأني في تردد الخصوم عند أشباه أمورهم واستبهام حقوقهم، يُبَيِّنُ في الكَشْفِ عن أسبابهم وأحوالهم، ما ليس للحكم، اذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم، فلا يسوغ أن يؤخره الحاكم، ويسوغ أن يؤخره متوسل المظالم .

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « لنظر المظالم ... » .

٢٠ (٢) في الأصل : « من بان عداوته » وهو تحريف، والتصويب عن الأحكام السلطانية .

والسادس — أن له ردَّ الخصوم إذا أعضلوا الى وساطة الأئمة ، ليفصلوا التنازع بينهم صلحاً عن ترّاض ، وليس للقاضي ذلك إلا عن رضا الخصمين بالرد .
والسابع — أنه يفسح في ملازمة الخصمين اذا وصحت أمارات التجاؤد ، ويأذن في إزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكفيل ، لتنفاد الخصوم الى التناصف ويعدلوا عن التجاؤد والتكاذب .

والثامن — أنه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدلين .

والتاسع — أنه يجوز له إحلاف الشهود عند آرتيابه بهم اذا بذلوا أيمانهم طوعاً ، ويستكثر من عددهم ، لتروى عنه الشبهة وينتفى الأرتياب ، وليس ذلك للحاكم .

والعاشر — أنه يجوز له أن يتدبى باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في تنازع الخصوم ؛ وعادة القضاة تكليف المدعى إحضار بينة ولا يسمعونها إلا بعد مسألته .
فهذه عشرة أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاء في التشاجر والتنازع ؛ وهما فيما عداهما متساويان .

ذكر ما ينبغي أن يعتمد به ولاية المظالم عند رفعها إليهم ، وما يسلكونه من الأحكام فيها ، وما ورد في مثل ذلك من أخبارهم وأحكامهم فيما سلف من الزمان

قال الماوردي : لم تحل حال الدّغوى عند النزاع فيها إلى وإلى المظالم من ثلاثة أحوال : إما أن يقتري بها ما يقويها ، أو يقتري بها ما يضعفها ، أو تخلو من

الأميرين . فإن اقترن بها ما يقوِّها ، فَلَمَّا يَقْتَرِنْ بِهَا مِنْ الْقُوَّةِ سِتَّةُ أَحْوَالٍ تَخْتَلِفُ بِهَا قُوَّةُ الدَّعْوَى عَلَى التَّدْرِيجِ .

فأول أحوالها — أن يظهر معها كِتَابٌ فيه شهود معدَّلون حُضُورُهُ، والذي يختص به نظرُ المظالم في مثل هذه الدعوى شيئان . أحدهما : أن يتدبَّرَ الناظرُ فيها باستدعاء الشهود للشهادة . والثاني : الإنكار على الجاحد بحسب حاله وشواهد أحواله . فإذا حَضَرَ الشهودُ، فإن كان الناظرُ في المظالم مِنْ يَجَلُّ قَدْرُهُ، كالخليفة أو وزيرِ التفويض أو أمير الإقليم، رَأَى مِنْ أَحْوَالِ الْمُتَنَازِعَيْنِ مَا تَقْتَضِيهِ السِّيَاسَةُ : مِنْ مَبَاشَرَتِهِ النَّظَرَ بينهما إن جَلَّ قَدْرُهُما، أو رَدَّ ذَلِكَ إِلَى قَاضِيهِ بِمَشْهَدٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُتَوَسِّطَيْنِ، أو عَلَى بَعْدٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ خَامِلَيْنِ .

١٠ حُكِيَ أَنَّ الْمَأمُونَ كَانَ يَجْلِسُ لِلْمَظَالِمِ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ، فَتَهَضُّ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ مَجْلِسِهِ فَتَلَقَّته أَمْرَأَةٌ فِي ثِيَابٍ رَثَّةٍ، فَقَالَتْ :

يَا خَيْرَ مُتَصِفٍ يُهْدِي لَه الرَّشْدُ * وَيَا إِمَامًا بِهِ قَدْ أَشْرَقَ الْبَلَدُ
تَشْكُو إِلَيْكَ عَمِيدُ الْمُلِكِ أَرْمَلَةٌ * عَدَا عَلَيْهَا فَا تَقْوَى بِهِ أَسَدُ
فَابْتَرَّ مِنْهَا ضِيَاعًا بَعْدَ مَنَعَتِهَا * لَمَّا تَفَرَّقَ عَنْهَا الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ

١٥ فَاطْرَقَ الْمَأمُونَ لِيَسِيرًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ :

مِنْ دُونِ مَا قُلْتَ عِلَّ الصَّبْرِ وَالْجَلْدِ * وَأَقْرَحَ الْقَلْبَ هَذَا الْحَزْنُ وَالْكَدُ
هَذَا أَوْ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَا نَصِرِي * وَأَحْضِرِي الْحَصَمَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي أَعِدُ
الْمَجْلِسُ السَّبْتُ إِنْ يُقْضَى الْجُلُوسُ لَنَا * أَنْصِفْكَ مِنْهُ وَإِلَّا الْمَجْلِسُ الْأَحَدُ

(١) كذا في الأحكام السلطانية وفي الأصل : « عقيد الملك » وورد هذا البيت في العقد الفريد

(ج ١ ص ١٢) هكذا :

تشكو إليك عَمِيدُ الْقَوْمِ أَرْمَلَةٌ * عَدَا عَلَيْهَا فَلَمْ يُتْرَكْ لَهَا سَبَدٌ

فانصرفت، وحضرت في يوم الأحد أول الناس؛ فقال لها المأمون: مَنْ خَصَّمُكَ؟
 فقالت: القائم على رأسك العباس بن أمير المؤمنين؛ فقال المأمون لقاضيه يحيى
 ابن آكثم، وقيل بل قال لوزيره أحمد بن أبي خالد: أَجْلِسْهَا معه وَاَنْظُرْ بينهما؛
 فَأَجْلِسْهَا معه وَاَنْظُرْ بينهما بحضرة المأمون، ففعل كلامها بعلو، فزجرها بعض مجابيه؛
 فقال المأمون: دعها فإن الحق أنطقها والباطل أنخرسه. وأمر برد ضياعها إليها.

والحال الثانية في قوة الدعوى — أن يقرن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين
 من هو غائب، فالذى يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء^(١). أحدها:
 إرهاب المدعى عليه [فر] بما يعجل من إقراره بقوة الهيبة ما يغني عن سماع البينة.
 والثاني: التقدم بإحضار الشهود إذا عُرِفَ مكانهم ولم يدخل الضرر الشاق عليهم.
 والثالث: التقدم بملزمة المدعى عليه ثلاثاً، ويحتجده رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال
 من قوة الأمانة ودلائل الصحة. والرابع: أن ينظر في الدعوى، فإن كانت مآلاً في الذمة
 كلفه إقامة كفيل، وإن كانت عيناً قائمة كالعقار، حَجَرَ عليه فيها حجراً لا يرفع به حكم
 يده، ورد استغلاها إلى أمين يحفظه على مستحقه منهما. فإن تطاولت المدة ووقع
 اليأس من حضور الشهود، جاز لمتولى المظالم أن يسأل المدعى عليه عن دخول يده
 مع تجديد إرهابه، فإن أجاب بما يقطع التنازع أمضاه، وإلا فصل بينهما بموجب
 الشرع ومقتضاه.

(١) وردت هذه الجملة في الأصل هكذا: «فالدعوى تختص بنظر المظالم في هذه الدعوى بأربعة
 أشياء» وما أئبناه عن الأحكام السلطانية.

(٢) التكلفة عن الأحكام السلطانية. وتوجد من الأحكام السلطانية نسخة أخرى، يشير إليها هامش
 النسخة التي بين أيدينا، بها ما بالأصل، فلعل المؤلف نقل عنها. (٣) تقدم إليه بكذا: أمره به.
 (٤) كذا في الأحكام السلطانية، وفي الأصل وفي نسخة أخرى من الأحكام السلطانية يشير إليها
 هامش النسخة التي بأيدينا «إلى أمين الشهود».

- والحال الثالثة في قوة الدعوى — أن يكون في الكتاب المقتَرَن بها شهودٌ حُضُورٌ لكنهم غير مُعَدَّلين عند الحاكم، فيَتَقَدَّم ناظرُ المظالم بإحضارهم وسَبْرَ أحوالهم؛ فإن كانوا من ذوى الهيئات وأهل الصِّبانات، فالثقةُ بشهادتهم أقوى؛ وإن كانوا أَرْدَالًا فلا يعول عليهم لكن يقوى إرهَابُ الخَصْم بهم؛ وإن كانوا أوساطًا فيجوز له أن يَسْتَظْهِر بإحلافهم، إن رأى ذلك، قبل الشهادة أو بعدها. ثم هو في سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور: إما أن يسمعها بنفسه فيحكم بها، وإما أن يرُدَّ [إلى] القاضي سماعها وؤدِّيها القاضي إليه، وإما أن يرُدَّ سماعها إلى الشهود المعدَّلين وهم يُخبرونه بما وَصَّحَ عندهم.

- والحال الرابعة من قوة الدعوى — أن يكون في الكتاب المقتَرَن بها شهودٌ مَوْتَى مُعَدَّلُونَ، فالذى يختص بنظر المظالم فيها ثلاثة أشياء. أحدها: إرهَاب المدعى عليه بما يضطره إلى الصَّدق والاعتراف [بالحق] ^(١). والثاني: سؤاله عن دخول يده، لجواز أن يكون من جوابه ما يَتَضَحَّ به الحق. والثالث: أن يكشف عن الحال من جيران المَلِك ومن جيران المتنازعين فيه، ليتوصل بهم إلى وُضُوح الحق ومعرفة الحق. فإن لم يصل إليه بواحد من هذه الثلاثة، رَدَّها إلى وَسَاطَةِ مُحْتَشَمٍ مُطَاعٍ، له بهما معرفة وبما يتنازعه خبره. فإن حَصَلَ تَصَادُقُهُمَا أو صَلَحَهُمَا بوساطته، وإلا فَصَلَ الحكم بينهما على ما يُوْجِبُه حكم القضاء.

- والحال الخامسة في قوة الدعوى — أن يكون مع المدعى خَطُّ المدعى عليه [بما تَضَمَّنَتِ الدعوى، فنَظَرُ المظالم فيه يَقْضِي سؤال المدعى عليه] عن الخط وأن

(١) الكلمة عن الأحكام السلطانية.

- (٢) الجملة في الأصل هكذا: «لجواز أن يكون جوابه بما يتضح به الحق» وعبارة الأحكام السلطانية التي أثبتناها أوضح.

يُقال له : ^(١) هذا خطأك ؟ فإن أعترف به ، سئل بعد اعترافه به عن صحة ما تضمنته ، فإن أعترف بصحته ، صار مُقِرّاً وألزمَ حكمَ إقراره . وإن لم يعترف بصحته [مِنْ ولاة المظالم مَنْ حَكَمَ عليه بِخَطِّه إذا أعترف به وإن لم يعترف بصحته] ^(٢) ، وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتباراً بالعرف . والذي عليه محققوهم وما يراه الفقهاء أنه لا يجوز للناظر منهم أن يحكمَ بِخِزْدِ الخطِّ حتى يعترف بصحة ما فيه ؛ فإن قال : كتبته ليقْرَضَنِي وما أقرضني ، أو ليدْفَعْ إِلَيَّ ثَمَنَ ما بعته وما دَفَعَ ، فهذا مما قد يفعله الناس أحيانا . فَنَظَرُ المظالم في مثله أن يُسْتَعْمَلَ الإرهابُ بحسب الحال ثم يردُّ الى الوَسَاطَةِ ؛ فإن أفضت الى الصلح ، وإلا بَتَّ الحَاكِمُ بينهما بالتحالف .

وإن أنكر الخطَّ ، مِنْ ولاة المظالم من يختبر الخطَّ بخطوطه التي يكتبها ويكلفه من كثرة الكتابة ما يمنع من التصنع فيها ، ثم يجمع بين الخططين ، فإذا تشابهَا حكمَ به عليه . والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم به ولكن للإرهاب . [وتكون الشبهة مع إنكاره لخط أضعف منها مع اعترافه به ، وترتفع الشبهة إن كان الخط منافياً لخطه وبعود الإرهاب على المدعى ، ثم يردَّان الى الوَسَاطَةِ] ^(٣) فإن أفضت الى الصلح وإلا بَتَّ القاضي [الحكم] بينهما بالأيمان .

والحال السادسة من قوة الدعوى — إظهارُ الحساب بما تضمنته الدعوى ، وهذا يكون في المعاملات . ولا يتخلو حال الحساب من أحد أمرين :

(١) في الأصل « يقول » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٢) التكلفة عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأحكام السلطانية : « وإلا بت القاضي الحكم بينهما بالتحالف » .

(٤) وردت هذه الجملة التي بين القوسين والتي نقلناها عن الأحكام السلطانية في الأصل هكذا : « وترتفع

الشبهة وإن كان منافياً فيعود الإرهاب على المدعى ثم يرد الى الوساطة » .

إما أن يكون حساب المدعى أو المدعى عليه . فإن كان حساب المدعى فالشبهة فيه أضعف . ونظر المظالم في مثله أن يُراعى نظم الحساب ، فإن كان مخلاً يُحتمل فيه الإدغال كان مطرَحاً ، وهو بضعف الدعوى أشبه منه بقوتها . وإن كان نظمه متسقاً ونقله صحيحاً ، فالثقة به أقوى ، فيقتضى من الإرهاب بحسب شواهد ، ثم يردّان إلى الوساطة ، ثم إلى الحكم البات . وإن كان الحساب للمدعى عليه ، كانت الدعوى به أقوى ، فلا يخلو أن يكون منسوباً إلى خطئه [أو خط كاتبه ، فإن كان منسوباً إلى خطئه ^(١)] فلناظر المظالم أن يسأله عنه : أهو خطه ؟ فإن أعترف به ، قيل : أتعلم ما هو ؟ فإن أقر بمعرفته ، قيل : أتعلم صحته ؟ فإن أقر بصحته ، صار بهذه الثلاثة مقراً بضمحون الحساب ، فيؤخذ بما فيه . وإن أعترف أنه خطه وأنه يعلم ما فيه ولم يعترف بصحته ، فمن حَكَم بالخط من ولاية المظالم ، حكم عليه بموجب حسابه . وإن لم يعترف بصحته ، وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط المرسل ، لأن الحساب لا يثبت فيه قبضٌ ما لم يقبض ، وقد تُكتَب الخطوط المرسلة بقبض . والذي عليه المحققون منهم — وهو قول الفقهاء — أنه لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف بصحته ، لكن يقتضى من فضل الإرهاب به أكثر مما اقتضاه الخط المرسل ، ثم يردّان إلى الوساطة ثم إلى الحكم البات .

وإن كان الخط منسوباً إلى كاتبه ، سُئل المدعى عليه قبل سؤال كاتبه ، فإن اعترف بما فيه أخذ به ، وإن لم يعترف ، سُئل عنه كاتبه وأرهب ، فإن أنكره ضعفت

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل «فإن كان مما يحمل الإدغال ...» . والإدغال : من أدخل في الأمر : أدخل فيه ما يفسده ويخالفه .

(٢) التكلية عن الأحكام السلطانية .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «لأن الحساب لا يكتب قبض ولم يقبض» .

(١) الشبهة ، وإن أترف بصحته صار شهادة على المدعى عليه ، فيحكم عليه بشهادته إن كان عدلاً ، ويقضى بالشاهد واليمين . فهذه حال الدعوى إذا أقترن بها ما يقويها .



وأما إن أقترن بالدعوى ما يضعفها — فلما أقترن بها من الضعف ستة أحوال تنافي أحوال القوة ، فينقل الإرهابُ بها من جَنبة المدعى عليه الى جنبه المدعى .

فالحال الأولى — أن يُقَال للدعوى بكتابٍ شهوده حُضور مُعدّلون يشهدون بما يُوجب بُطلان الدعوى ، وذلك من أربعة أوجه . أحدها : أن يشهدوا على المدعى ببيع ما آدعاه . والثاني : أن يشهدوا على إقرار الذي آنتقل الملك عنه للمدعى قبل إقراره له . والثالث : أن يشهدوا على المدعى أنه لاحق له فيما آدعاه . والرابع : أن يشهدوا للمدعى عليه بأنه مالك لما آدعاه عليه . فبطل دعواه بهذه الشهادة ، ويؤدبه متولى المظالم بحسب حاله . فإن ذَكَرَ أنَّ الشهادة عليه بابتِباع كانت على سبيل الرهن ؛ فهذا قد يفعله الناس أحياناً ويسمونه بينهم بيع الأمانة ؛ ويقتضى ذلك الإرهابُ

- (١) عبارة الأحكام السلطانية في هذه المسألة وردت هكذا : « وإن لم يعترف يسأل عنه كاتبه ، فإن أنكره ضعفت الشبهة ببلانكاره ، وأرهَب إن كان متهما ولم يرهَب إن كان مأمونا . وإن اعترف به وبصحته ... » .
- (٢) ما ذكره المؤلف هاهنا منقول عن نسخة من الأحكام السلطانية يشير إليها ما مش النسخة المطبوعة في مدينة "بن" وبين النسختين اختلاف في الترتيب وبعض الكلمات . وقد ذكر الوجه الثاني هنا في الأحكام السلطانية هكذا « والثالث أن يشهدوا على إقرار أبيه الذي ذكر انتقال الملك عنه أن لاحق له فيما آدعاه . » (٣) في الأحكام السلطانية : « أن يشهدوا على إقراره (المدعى) بأن لاحق له ... » .
- (٤) إختصار المؤلف هنا جعل الكلام غير واضح الارتباط . وعبارة الأحكام السلطانية — على ما فيها من مخالفة في بعض الكلمات لما في الأصل ، وقد يكون ما في الأصل هو الصواب — وردت هكذا : « فإن ذكر أن الشهادة عليه بالابتِباع كانت على سبيل رهَب وإلْهَاء ، وهذا قد يفعله الناس أحياناً ، فينظر في كتاب الابتِباع : فإن ذكر فيه أنه من غير رهَب ولا إلهاء ضعفت شبهة هذه الدعوى ، وإن لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى ، وكان الارهاب في الجهتين بمقتضى شواهد الحالين » .

في الجهتين . ويرجع الى الكشف من الحيرة ؛ فإن ظهر له ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل بمقتضاه ، وإن لم يتبين وأبهم الأمر أمضى الحكم بما شهد به شهود الأبتياح . فإن سأل إحلاف المدعى عليه أن آبتياحه كان حقاً ولم يكن على سبيل الرهن ، فقد اختلف الفقهاء في جواز إحلافه : ففهم من أجازوه ومنهم من منعه . ولوالى المظالم أن يعمل من القولين بما تقتضيه شواهد الحال . وكذلك لو كانت الدعوى بدني في الذمة فأظهر المدعى [عليه] كتاب براءة [منه] ، فذكر المدعى أنه أشهد على نفسه [قبل القبض ولم يقبض] ، كان إحلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره .

والحال الثانية — أن يكون شهود الكتاب عدولاً غيباً ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يتضمن إنكاره اعترافاً بالسبب كقوله : لاحق له في هذا الملك ، لاني آبتعته منه ودفعت اليه الثمن ، وهذا كتاب عهدتي بالإشهاد عليه . فيصير المدعى عليه مدعياً . وله [زيادة] يد وتصرف ، فتكون الأمانة أقوى وشاهد الحال أظهر ، [فإن لم يثبت بها الملك] فيرهبهما والى المظالم بحسب ما تقتضيه شواهد أحوالهما . ويأمر بإحضار الشهود إن أمكن ، ويضرب لحضورهم أجلاً يرُدُّهما فيه إلى الوساطة ، فإن أفضت إلى صلح عن ترأض ، استقر به الحكم وعُدل عن سماع الشهادة إن حضرت .

وإن لم يتبرم بينهما الصلح ، أمعن في الكشف من جيرانهما وجيران الملك . وكان لمتولى نظير المظالم رأيّه ، في زمن الكشف ، في خصلة من ثلاث ، على ما يؤدي إليه اجتباؤه بحسب الأمارات وشواهد الأحوال : إما أن يرى اتّراع الضيعة من يد المدعى عليه ويسلمها الى المدعى الى أن تقوم البيّنة عليه بالبيع ، وإما أن يسلمها الى أمين تكون في يده ويحفظ استغلالها على مستحقّه ، وإما أن يقَرّها في يد المدعى عليه

(١) ظاهر أن مرجع الضمير هاهنا المدعى .

(٢) التكلفة عن الأحكام السلطانية .

ويجْرَ عليه فيها وينصّب أميناً لحفظ استغلاها . فإن وقع الإياس من حضور الشهود وظهور الحق بالكشف ، فصل الحكم بينهما على ما تقتضيه أحكام القضاء . فلو سأل المدعى عليه إخلاف المدعى ، أحلفه له ، وكان ذلك بتاً للحكم بينهما .

والضرب الثاني : أن [لا] يتضمّن إنكاره أعترافاً بالسبب ويقول : هذا الملك

(١:٧)

أو الضبعة لا حق له فيها . وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد وجهين : إما على إقراره أنه لا حق له فيها ، وإما على إقراره أنها ملك للمدعى عليه ؛ فالضبعة مُقرّة في يد المدعى عليه لا يجوز أن تراعى منه . فأما الحجر عليه فيها وحفظ استغلاها مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد الحال وأجتهاد وإلى المظالم فيما يراه بينهما ، إلى أن يثبت الحق لأحدهما .

والحال الثالثة — أن شهود الكتاب المقابِل لهذه الدعوى حضور غير معدّين ، ١٠ فیراعی والی المظالم فيهم ما قدمناه في جنبّة المدعى من أحوالهم الثلاث ، ويراعى حال إنكاره هل تَصْمَن أعترافاً بالسبب أم لا ؛ فيعمل [والی المظالم في ذلك] بما قدمناه ، تعويلاً على اجتهاد رأيه في شواهد الأحوال .

والحال الرابعة — أن يكون شهود الكتاب موتى معدّين ، فليس يتعلق به حكم إلا في الإرهاب المجزوء ، ثم يعمل في بَتّ الحكم على ما تضمّنه الإنكار من الاعتراف ١٥ بالسبب أم لا .

والحال الخامسة — أن يُقابل المدعى عليه بخط المدعى بما يوجب إكذابه (٢) في الدعوى ، فيعمل فيه بما قدمناه في ذلك . وكذلك أيضاً في الحال السادسة من إظهار الحساب ، فالعمل فيه على ما قدمناه .

(١) زيادة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأصل « بما يجب ... » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .



وأما إن تجردت الدعوى من أسباب القوة والضعف، فلم يقترن بها ما يقويها ولا ما يضعفها، فنظر إلى المظالم في ذلك أن يراعى أحوال المتنازعين في غلبة الظن. ولا يخلو حالها فيه من ثلاثة أحوال. أحدها: أن تكون غلبته في جنبه المدعى. والثاني: أن تكون في جنبه المدعى عليه. والثالث: أن يعتدلاً فيه. فإن كانت غلبة الظن في جنبه المدعى وكانت الرؤية متوجهة إلى المدعى عليه، فقد تكون من ثلاثة أوجه. أحدها: أن يكون المدعى مع خلوه من حجة مضعوف اليد مستلان الجانب والمدعى عليه ذا بأس وقُدرة. فاذا ادعى عليه غصب ملك أو صبة، غلب في الظن أن مثله مع لينة واستضعافه لا يتجاوز في دعواه على من كان ذا بأس وسطوة. والثاني: أن يكون ممن أشتهر بالصدق والأمانة والمدعى عليه ممن أشتهر بالكذب والخيانة، فيغلب [في الظن] صدق المدعى في دعواه. والثالث: أن تتساوى أحوالهما، غير أنه عرف للمدعى يد متقدمة وليس يعرف لدخول يد المدعى عليه سبب، فالذي يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال شيان. أحدهما: إرهاب المدعى عليه لتوجه الرؤية. والثاني: سؤاله عن سبب دخول يده وحدث ملكه.

وأما إن كانت غلبة الظن في جنبه المدعى عليه بانعكاس ما قدمناه وانتقاله من جانب المدعى إلى المدعى عليه، فمذهب مالك — رحمه الله — أنه إن كانت دعواه في مثل هذه الحال لعين قائمة، لم يسمعها إلا بعد ذكر السبب الموجب لها، وإن كانت في مال في الذمة، لم يسمعها إلا أن تقوم البيئة للذم أنه كان بينه وبين المدعى عليه مُعاملة. والشافعي وأبو حنيفة — رحمهما الله — لا يريان ذلك. ونظر المظالم

(١) النكحة من الأحكام السلطانية.

(٢) في الأحكام السلطانية « والشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنهما لا يريان ذلك في حكم القضاة،

فاما نظر المظالم الموضوع على الأصل فعلى الجائر دون الواجب فيسوغ فيه مثل ... »

موضوعٌ على فعل الجائر دون الواجب، فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة .
فان وَقَفَ الأمرُ على التحالف فهو غايةُ الحكم البات الذي لا يجوز دَفْعُ طالبٍ عنه
في نَظَرِ القضاء ولا نظر المظالم . فإن فَرَّقَ المدعى دعاويه وأراد أن يُخلف المدعى عليه
في كل مجلس على بعضها قَصْدًا لإعنائه وبذلته، فالذي يُوجبه حكم القضاء ألا يُمنَعَ
من تبعض الدعاوى وتفريق الأيمان، والذي يُستجه نَظَرُ المظالم أن يُؤمَرَ المدعى
بجمع دعاويه عند ظهور الإعانت منه وإحلاف الخصم على جميعها ميمًا واحدة .

فأما اذا اعتدلت حالة المتنازعين وتقابلت شبهة المتشاجرين ولم يترجح أحدهما
بأمانة ولا ظنة، فينبغي أن يُساوى بينهما في العِظَة؛ وهذا مما يَتَّفِقُ عليه القضاة
وؤلاة المظالم . ثم يختصُّ ولاة المظالم، بعد العِظَة، بالإرهاب لهما معًا لتساويهما،
ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك، فإن ظَهَرَ بالكشف ما يُعرَفُ به الحقُّ
منهما من المَبْطُلِ عَمِلَ بمقتضاه، وإن لم يظهر بالكشف ما ينفصل به تنازعهما رَدَّهما
إلى وَسْاطَةِ من وُجوه الجيران وأكابر العشائر؛ فإن تحزَّرَ ما بينهما، وإلا كان فصلُ
القضاء بينهما هو خاتمة أمرهما .

وربما تَرافَعَ إلى ولاة المظالم في غوامض الأحكام ومُشكلات الخصام ما يُرشده
إليه الجلساءُ ويفتحه عليه العلماء، فلا يُشْكِرُ عليهم الابتداء به؛ ولا بأس برَدِ الحكم فيه
إلى من يعلمه منهم .

(١٠٨)

(١) في الأحكام السلطانية : « بينة المتشاجرين ... » .

(٢) في الأحكام السلطانية : « فإن تجزئها ما بينهما » .

(٣) كذا في الأصل والأحكام السلطانية، ولعلها « رفع » .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل ، « ويقبه ... » وهو تحريف .

فقد حكى أن امرأة أتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجى يصومُ النهارَ ويقومُ الليلَ ، وأنا أكره أن أشكوهُ وهو يعمل بطاعة الله ؛ فقال لها عمر : نعم الزوجُ زوجُك ! فجعلت تكررُ عليه القول ، وهو يكررُ عليها الجواب ؛ فقال له كعبُ بنُ سُرٍّ الأزدِيُّ^(١) : يا أمير المؤمنين ، هذه امرأة تشكو زوجها في مُبَاعَدَتِهِ إياها عن فراشه ؛ فقال له عمر رضى الله عنه : كما فهمتَ كلامها فأقِصْ بينهما ؛ فقال كعبٌ : علىَ بزوجهَا ، فأُتِيَ به ؛ فقال له : إمرأتُك هذه تشكوك ؛ فقال الزوجُ : أفي طعام أو شراب ؟ قال كعب : لا في واحد منهما ؛ فقالت المرأة :

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ أَرَشِدُهُ * أَهْمَى حَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ
زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعْبُدُهُ * نَهَارَهُ وَلَيْلَهُ مَا يَرْقُدُهُ
فَلَسْتُ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ أَحَدُهُ * فَأَقِصِ الْقَضَا يَا كَعْبُ لَا تَرِدُّدُهُ

فقال الزوج :

زَهَّدَنِي فِي قُرْبِهَا وَفِي الْحَجَلِ * أَنَّى أَمْرُؤُ أَذْهَلَنِي مَا قَدْ نَزَلَ
فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَفِي السَّبْعِ الطَّوْلِ * وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفُ جَلَلِ

فقال كعب :

إِنَّ لَهَا حَقًّا عَلَيْكَ يَا رَجُلُ * نَصِييَهَا فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقَلَ
فَاعْطِهَا ذَاكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعِلْلَ *

ثم قال : إن الله سبحانه وتعالى قد أحلَّ لك من النساءِ مَثْنَى وثَلَاثَ ورُبَاعَ ، فَلَئِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيْنَ تَعْبُدُ فِيْهِنَّ رَبَّكَ ، وَلَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . فقال عمر رضى الله عنه

(١) هذا في الكامل لابن الأثير (ج ٢ ص ٤٤٠ طبع مدينة لندن) والطبري في مير موضع (طبع لندن)

أيضا) والكامل للبرد (طبع ليسج) . وفي الأصل : « كعب بن سُرٍّ الأزدى » .

لكعب : ما أدرى من أى أمرَيْكَ أعجبُ ! أَمِنْ قَهْمِكَ أمرَها ، أم من حُكْمِكَ بينهما ! [إذهب] ^(١) فقد وَلَّيتِكَ القضاءَ بالبصرة . وهذا القضاء من كَعْب والإمضاء من عمر إنما كان حَكماً بالجائز دون الواجب ؛ لأن الزوج لا يلزمه أن يَقْسِمَ للزوجة الواحدة ولا يُجِيبها الى الفراش اذا أصابها دَفْعَةٌ واحدة . فدلَّ هذا على أن لَوَالِي المَظَالِم أن يَحْكُمَ بالجائز دون الواجب .

ذكر توقيعات متولى المظالم وما يترتب عليها من الأحكام

قال الماوردى : اذا وَقَّعَ ناظرُ المظالم فى قصص المتظالمين اليه بالنظر بينهم ، لم يخلُ حالُ المُوقَّع اليه من أحد أمرين : إما أن يكون والياً على ما وَقَّعَ به اليه أو غير والٍ عليه . فان كان والياً عليه ، كتوقيعه الى القاضى بالنظر بينهما ، فلا يخلو حال ما تضمنته التوقيع من أحد أمرين : إما أن يكون إذنا بالحكم ، أو إذنا بالكشف والوساطة . فإن كان إذنا بالحكم ، جاز له الحكم بينهما بأصل الولاية ، ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصورُ معانيه . وإن كان إذنا بالكشف للصورة أو التوسط بين الخصمين [فإن كان فى التوقيع بذلك نَهْيٌ عن الحكم فيه لم يكن له أن يحكم بينهما] ^(٢) وكان هذا النهى عزلاً عن الحكم بينهما ، وكان على عموم ولايته فيمن عداهما . وإن لم يَنْهَ فى التوقيع عن الحكم بينهما غير أنه أمره بالكشف ، فقد قيل : يكون نظره ^(٣) على عمومته فى جواز حكمه بينهما ؛ لأن أمره ببعض ما اليه لا يكون منعاً من غيره ؛ ^(٤)

(١) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٢) وردت هذه الجملة التى بين القوسين فى الأصل هكذا : « فقد نهاه عن الحكم فيه ولم يكن له أن يحكم بينهما » وهو لا يستقيم مع سياق الكلام . وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٣) فى الأصل : « فإذا عداهما » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٤) فى الأصل : « يكون وطره ... » وهو تحريف ، والتصويب عن الأحكام السلطانية .

وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوداً على ما تضمنته التوقيع من الكشف والوساطة؛ لأنَّ حقَّوى التوقيع دليلٌ عليه. ثم ينظر، فإن كان التوقيع بالوساطة، لم يلزمه إنهاء الحال اليه بعد الوساطة، وإن كان بكشف الصورة، لزمه إنهاء حالها اليه؛ لأنه استخبار منه فيلزمه إجابته عنه. فهذا حكم توقيعه الى مَنْ اليه الولاية.

- وأما إن وقع الى مَنْ لا ولاية له، كتوقيعه الى فقيه أو شاهد، فلا يخلو حال .
- توقيعه من ثلاثة أحوال : أحدها أن [يكون بكشف الصورة، والثاني أن يكون بالوساطة، والثالث أن يكون بالحكم. فإن كان التوقيع] ^(١) بكشف الصورة، فعليه أن يكشفها ويُنهي منها ما يصح أن يشهد به، ليجوز لناظر المظالم الحكمُ به. فإن أنهى ما يجوز أن يشهد به، كان خيراً لا يجوز أن يُحكم به، ولكن يجعله ناظر المظالم ^(١) الأمارات التي يغلب بها [حال] أحد الخصمين في الإرهاب وفضل الكشف .

فإن كان التوقيع بالوساطة، تَوَسَّطَ بينهما . فإن أفضت الوساطة الى صلح الخصمين لم يلزمه إنهاؤها، وكان شاهداً فيها، متى استُدعي للشهادة أداها . وإن لم تُفِض الوساطة الى صلحهما، كان شاهداً عليهما فيما أعتقا به عنده، يؤذيه الى الناظر في المظالم اذا طُلِبَ للشهادة .

- وإن كان التوقيع بالحكم بينهما، فهذه ولاية يُراعى فيها معاني التوقيع، ليكون
- نظره محمولاً على مُوجبهِ . وإذا كان كذلك فالتوقيع حالتان :

إحداهما — أن يحالَ فيه الى إجابة الخصم الى مُتمسه ؛ فيعتبر حينئذ فيه ما سأل الخصم في قِصته ويصير النظر مقصوداً عليه، فان سأل الوساطة أو كشف ^(١) الصورة، كان التوقيع [مُوجِباً له، وكان النظر مقصوداً عليه. وسواء خرج التوقيع]

- مُخَرَّج الأمر كقوله: "أجبه الى ملتسه"، أو مَخْرَج مخرج الحكاية كقوله: "رايك في إجابته الى ملتسه موقفاً"، لأنه لا يقتضى ولاية يلزم حُكْمها، فكان أمرها أخف. وإن سأل المتظلم في قصته الحكم بينهما، فلا بد أن يكون الخَصَم في القصة مُسَمًّى والخصومة المذكورة، لتصح الولاية عليها. فإن لم يُسم الخَصَم ولم تُذكر الخصومة، لم تصح [الولاية] ^(٢)، لأنها ليست ولاية عاقبة فيحمل على عمومها، ولا خاصة للجهل بها. وإن سَمِيَ رافعُ القصة خَصَمه وذكر خصومته، نظر في التوقيع بإجابته الى ملتسه: فإن مَخْرَجَ الأمر فوق "أجبه الى ملتسه وأعمل بما ألتسه" صحَّت ولايته في الحكم بينهما، وإن مَخْرَجَ الحكاية للحال فوق "رايك في إجابته الى ملتسه موقفاً"، فهذا التوقيع خارج في الأعمال السلطانية مَخْرَج الأمر، والعرف باستعماله فيها معتاد. وأما في الأحكام الدينية، فقد جوزته طائفة من الفقهاء اعتباراً بالعرف، ومنعت طائفة أخرى من جوازها وأنعقاد الولاية به حتى يقرن به أمرٌ تتعد ولايته به، إعتباراً بمعاني الألفاظ. فلو كان رافعُ القصة سأل التوقيع بالحكم بينهما فوق بإجابته الى ملتسه، فمن يعتدُّ العرف المعتاد، صحَّت الولاية [عنده] بهذا التوقيع، ومن اعتبر معاني الألفاظ لم تصح [عنده] به.
- والحالة الثانية من التوقيعات — ألا يُقتصر فيه على إجابة الخَصَم الى ما سأل، ويُستأنف فيه الأمر بما تضمنه، فيصير ما تضمنه التوقيع هو المعتبر في الولاية.

(١) في الأصل: «وكان...» ولكن حسن السياق يقتضى ما أثبتناه عن الأحكام السلطانية.

(٢) الزيادة عن الأحكام السلطانية.

(٣) في الأصل «فيحمل عمومها» وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية.

(٤) كذا في الأحكام السلطانية. وفي الأصل: «حتى يقرن به أمر ينقد بولايته».

(٥) زيادة وضعناها لأستقامة الكلام.

(٦) في الأصل: «ان لم...».

وإذا كان كذلك، فله ثلاثة أحوال : حال كمال، وحال جواز، وحال يخرج عن
الأمرين .

فأما الحال التي يكون التوقيع فيها كاملاً في صحة الولاية، فهو أن يتضمن شيئين :
أحدهما الأمر بالنظر، والثاني الأمر بالحكم، فيذكر فيه : "أنظر بين رافع هذه القصة
وبين خصمه، وأحكم بينهما بالحق وموجب الشرع" . [فاذا كانت كذلك] جاز ،
لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي يوجب حكم الشرع . وإنما يذكر ذلك في التوقيعات
وصفاً لا شرطاً . فإن كان التوقيع جامعاً لهذين الأمرين من النظر والحكم، فهو النظر
الكامل، ويصح به التقليد والولاية .

وأما الحال التي يكون بها التوقيع جائزاً مع قصوره عن حال الكمال، فهو أن
يتضمن الأمر بالحكم دون النظر، فيذكر في توقيعه : "أحكم بين رافع هذه [القصة]
وبين خصمه" ، أو يقول : "اقض بينهما" ، فتصح الولاية بذلك ؛ لأن الحكم
بينهما لا يكون إلا بعد تقدم النظر، فصار الأمر به متضمناً للنظر، لأنه لا يخلو منه .

وأما الحال التي يكون التوقيع بها خالياً من كمال وجواز، فهو أن يذكر فيه : "أنظر
بينهما" ، فلا تتعد بهذا التوقيع ولاية، لأن النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائرة
ويحتمل الحكم اللازم، وهما في الاحتمال سواء، فلم تتعد به مع الاحتمال ولاية . فإن
ذكر فيه : "أنظر بينهما بالحق" فقد قيل : إن الولاية به منعقدة، لأن الحق مالزم ؛
وقيل لا تتعد به، لأن الصلح والوساطة حق وإن لم يلزم .

فهذه نبذة كافية فيما يتعلق بنظر المظالم . وقد يقع لهم من الوقائع والمخاصمات
والقرائن ما لم نذكره، فيجوز الحال فيها بحسب الوقائع والقرائن ؛ وإنما هذه أصول
سياسية وقواعد فقهية فيحمل الأمر من أشباهها على منوالها، ويحذف في أمثالها
على مثالها . والله الموفق .

الباب الثالث عشر

من القسم الخامس من الفن الثاني في نظر الحسبة وأحكامها

١١٠

قال أبو الحسن الماوردي - رحمه الله - : والحسبة هي أمرٌ بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله . قال الله عز وجل : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) .

ومن شروط ناظر الحسبة أن يكون حراً ، عدلاً ، ذا رأيٍ وصرامةٍ وخشونة في الدين ، وعلمٌ بالمُنكرات الظاهرة . ^(١) وأختلف الفقهاء ^(٢) [من] أصحاب الشافعي : هل يجوز له أن يحمل الناس ، فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها ، على رأيه واجتهاده ، أم لا ، على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي سعيد الإصطخري - أن له أن يحمل ذلك على رأيه ^(٣) واجتهاده ؛ فعلى هذا يجب أن يكون المحتسب عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليجهده رأيه فيما اختلف فيه .

والوجه الثاني - أنه ليس له أن يحمل الناس على رأيه ولا يقودهم الى مذهبه ، لتسوية اجتهاد الكافة فيما اختلف فيه . فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد اذا كان عارفاً بالمُنكرات المتفق عليها .

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «وعالم ...» .

(٢) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٣) المناسب أن يكون بدل «ذلك» «الناس» .

(٤) في الأصل : «بتسوية ...» وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

ذكر الفرق بين المحتسب والمتطوع

قال : والفرق بين المحتسب والمتطوع من تسعة أوجه :

أحدها — أن فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية، وفرضه على غيره داخل في فرض الكفاية .

والثاني — أن قيام المحتسب به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه بغيره؛ وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنه بغيره .

والثالث — أنه منسوب إلى الاستعداد اليه فيما يجب إنكاره؛ وليس المتطوع منسوباً إلى الاستعداد .

والرابع — أن على المحتسب إجابة من استعداده؛ وليس على المتطوع إجابته .

والخامس — أن عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل إلى إنكارها، ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته؛ وليس على المتطوع بحث ولا فحص .

والسادس — أن له أن يتخذ على الإنكار أعواناً، لأنه عمل هو له منصوب، واليه مندوب، ليكون له أقهر، وعليه أقدر؛ وليس للمتطوع أن يتدب لذلك عوناً .

والسابع — أن له أن يعزّر في المنكرات الظاهرة ولا يتجاوز بها الحدود؛ وليس للمتطوع أن يعزّر عليها .

والثامن — أن له أن يرزق على حسبته من بيت المال؛ ولا يجوز للمتطوع أن يرزق على إنكار منكر .

والتاسع — أت له اجتهد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع، كالمقاعد في الأسواق وإخراج الأجنته، فيقر ويُنكر من ذلك ما آداه إليه اجتهدُه؛ وليس هذا للمتطوع .
فهذا هو الفرق بين متولّي الحسبة وبين المتطوعة، وإن اتَّفَقَا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٥ ذكر أوضاع الحسبة وموافقتها للقضاء وقصورها عنه

وزيادتها عليه، وموافقتها لنظر المظالم وقصورها عنه

قال : وأعلم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم . فإما ما بينها وبين القضاء، فهي موافقة للقضاء من وجهين، ومقصرة عنه من وجهين، وزائدة عليه من وجهين .

١٠ أما الوجهان في موافقتها أحكام القضاء — فأحدهما جواز الاستعداد إليه . وسماعه دعوى المستعدي على المستعدي عليه من حقوق الآدميين، وليس في عموم الدعاوى . وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعوى :

أحدها : أن يكون فيما تعلق بخمس وتطفيف في كيل أو وزن .

والثاني : فيما تعلق بغش أو تدليس في مبيع أو ثمن .

١٥ والثالث : فيما تعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة . وإنما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ما عداها، لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب

لإزالته، واختصاصها بمعروف بين هو مندوب إلى إقامته، وليس له أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز والفصل البات . فهذا أحد وجهي الموافقة .

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « وسماعه دعوى المستعدي عليه على المستعدي »

والوجه الثانى — أن له إلزام المدعى عليه الخروج من الحق الذى عليه .
وليس هذا على العموم فى كل الحقوق ، وإنما هو خاص فى الحقوق التى جاز له سماع
الدعوى فيها اذا وجبت باعتراف وإقرار مع الإمكان واليسار ، فيلزم المقر المؤسّر
الخروج منها ودفعها الى مستحقها ، لأن فى تأخيرها منكرًا هو منصوب لإزالته .

وأما الوجهان فى قصورها عن أحكامه :

- ٥ فاحدهما — قصورها عن سماع الدعاوى الخارجة عن طواهر المنكرات من
الدعاوى فى العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات ، فلا يجوز أن يتسبب
لسماع الدعوى ولا أن يتعرض للحكم فيها لا فى كثير الحقوق ولا قليلها من درهم فما
دونه ، إلا أن يرد ذلك اليه بنص صريح [يزيد على إطلاق الحسبة ^(١)] فيجوز له .
ويصير بهذه الزيادة جامعًا بين القضاء والحسبة ، فيراعى فيه أن يكون من أهل
الاجتهاد . وإن اقتصر به على مطلق الحسبة ، فالقضاء والحكم أحق بالنظر فى قليل
ذلك وكثيره .

- والوجه الثانى — أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها . فأما ما تدأخله بحمد
وإنكار ، فلا يجوز له النظر فيها ، لأن الحكم فيها يقف على سماع بينة وإحلاف يمين ،
ولا يجوز للحسب أن يسمع بينة على إثبات حق ، ولا أن يحلف يمينًا على نفيه ؛
والقضاء والحكم لسماع البيئات وإحلاف الخصوم أحق .

وأما الوجهان فى زيادتها على أحكام القضاء — فاحدهما : أنه يجوز
للناظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من المنكر ، وإن
لم يحضره خصم مستعد ؛ وليس للقاضى أن يتعرض لذلك إلا بعد حضور خصم

يحوز له سماع الدعوى منه . فإن تعرض القاضى لذلك فقد خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعدة نظره .

والثانى — أن للنظر في الحسبة من سلاطة السلطنة وأستطالة الحمأة فيما تعلق بالمُنكرات ما ليس للقضاة ؛ لأن الحسبة موضوعة على الرهبة ، فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلاطة والغلبة تجوزاً فيها ولا تحرقاً . والقضاء موضوع للنأصفة فهو بالأناة والوقار أخص ، وخروجه عنهما الى السلاطة تجوز وخرق ، لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف ، فالتجاوز فيه خروج عن حده .



وأما ما بين الحسبة والمظالم — فينبهما شبه مؤتلف ، وفرق مختلف . فاما الشبه الجامع بينهما فمن وجهين :

أحدهما — أن موضوعهما على الرهبة المختصة بسلاطة السلطنة وقوة الصرامة .
والثانى — جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع الى إنكار العدوان الظاهر .

وأما الفرق بينهما فمن وجهين :

أحدهما — أن النظر في المظالم موضوع لما تجز عنه القضاة ، والنظر في الحسبة موضوع لما رفته عنه القضاة ؛ ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ، ورتبة الحسبة أخفض ، وجاز لوالى المظالم أن يوقع الى القضاة والمحتسبة ، ولم يجز للقاضى أن يوقع الى والى المظالم وجاز له أن يوقع الى المحتسب ، ولم يجز للمحتسب أن يوقع الى واحد منهما . فهذا فرق .

والثانى — أنه يجوز لوالى المظالم أن يحكم ، ولا يجوز ذلك للمحتسب .

وحيث قدمنا هذه المقدمة في أوضاع الحسبة ، فلندكر ما تشتمل عليه ولايتها .

ذكر ما تشتمل عليه ولاية نظر الحسبة

وما يختص بها من الأحكام

وَنَظَرُ الْحُسْبَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى قَضَائَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ ، وَالثَّانِي نَهْيٌ عَنْ مَنكَرٍ . فَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا مَا تَعَلَّقَ بِحَقُوقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وَالثَّانِي مَا تَعَلَّقَ بِحَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ . وَالثَّالِثُ مَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ، عَلَى مَا سَنُوضِعُ ذَلِكَ .

فأما المتعلق بحقوق الله تعالى فضربان :

أحدهما — ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الأفراد ، كترك الجمعة في وطن مسكون ؛ فإن كانوا عدداً قد اتَّفَقَ على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد ، فواجب أن يأخذهم بإقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدّب على الإخلال بها . وإن كانوا عدداً قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم ، فله ولهم أربعة أحوال :

لأحدها — أن يتفق رأيهم ورأى القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد ، فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها ، وعليهم أن يسارعوا إلى أمره بها ، ويكون في تأديبهم على تركها ألين منه في تأديبهم على ترك ما انعقد الإجماع عليه .

والحال الثانية — أن يتفق رأيهم ورأى القوم على أن الجمعة لا تتعقد بهم ، فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها ولا بالنهي عنها لو أقيمت .

والحال الثالثة — أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المختسب ، فلا يجوز له أن يعارضهم فيها : فلا يأمر بإقامتها لأنه لا يراه ، ولا ينهى عنها ويمتنعهم مما يرونه فرضاً عليهم .

والحال الرابعة — أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم، فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته، فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بهذا المعنى، أم لا؟ فقد اختلف الفقهاء في ذلك على وجهين :

٥ أحدهما — وهو قول أبي سعيد الإصطخري — أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بالمصلحة، لئلا ينشأ الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بقصانه؛ فقد راعى زياد بن أبيه مثل هذا في صلاة الناس في جامع البصرة والكوفة، فإنهم كانوا إذا صلوا في محله فرفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب، فأمر بإلقاء الحصى في صحن المسجد، وقال: لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة .

والوجه الثاني — أنه لا يتعرض لأمرهم بها، لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده، ولا أن يأخذهم في الدين برأيه، مع تسويغ الاجتهاد فيه، وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من إجزاء الجمعة. فأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها. وهل يكون الأمر بها من الحقوق اللازمة أو من الحقوق الجائزة؟ على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها: هل هي مستنونة أو من فروض الكفاية. فإن قيل: إنها مستنونة، كان الأمر بها تدبياً، وإن قيل: إنها من فروض الكفاية، كان الأمر بها حتماً. فأما صلاة الجماعة في المساجد وإقامة الأذان فيها للصلوات، فمن شعائر الإسلام وعلامات متعبداته التي فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الإسلام ودار الشرك. فإذا أجمع أهل محلة أو بلد على تعطيل الجماعات في مساجدهم وترك الأذان

في أوقات صَلَوَاتِهِمْ، كان المحتسبُ مندوباً الى أمرِهِم بالأذان والجماعة في الصلوات . وهل ذلك واجبٌ عليه يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ، أو مُسْتَحَبٌّ لَهُ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ . فأما مَنْ ترك صلاة الجماعة من آحاد الناس أو تَرَكَ الأذان والإقامة لصلاة، فلا أَعْتَرَا ضَ لِّلْمُحْتَسِبِ عليه اذا لم يجعله عادةً وإِلْفًا، لأنها من النَّذْبِ الذي يَسْقُطُ بِالْأَعْذَارِ، إلا أن يَقْتَرِنَ به أَسْتِرَابَةٌ أو يَجْعَلُهُ إِلْفًا وعادةً، وَيُخَافُ تَعَدُّي ذلك الى غيره في الإقْتِدَاءِ بِهِ، فَيُرَاعَى حَكْمُ الْمَصْلَحَةِ فِي زَجْرِهِ عَمَّا أَسْتَهَانَ بِهِ مِنْ سُنَنِ عِبَادَتِهِ . ويكونُ وَعِيدُهُ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ مَعْتَبَرًا بِشَوَاهِدِ حَالِهِ، كَالَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ”لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ أَصْحَابِي أَنْ يَجْعَلُوا حَطْبًا وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنَ لَهَا وَيُقَامَ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَهَا عَلَيْهِمْ“ .

١٠



وأما ما يَأْمُرُ بِهِ آحَادُ النَّاسِ وَأَفْرَادُهُمْ ، فكَتَاخِيرُ الصَّلَاةِ حَتَّى يُخْرَجَ وَقْتُهَا، فَيُذَكَّرُ بِهَا وَيُؤَمَّرُ بِفِعْلِهَا ^(١) . وَيُرَاعَى جَوَابُ الْمَأْمُورِ عَنْهَا ، فَإِنْ قَالَ : تَرَكْتُهَا لِنِسْيَانٍ ، حَتَّى عَلَى فِعْلِهَا بَعْدَ ذِكْرِهِ وَلَمْ يُؤَذِّبْهُ . وَإِنْ تَرَكَهَا لِتَوَانٍ أَذْبَهُ زَجْرًا وَأَخَذَهُ بِفِعْلِهَا جَبْرًا . وَلَا أَعْتَرَا ضَ عَلَى مَنْ أُنْهَرَا وَالْوَقْتُ بَاقٍ ، لِاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي فَضْلِ التَّأْخِيرِ . وَلَكِنْ لَوْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَاتِ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا وَالْمُحْتَسِبُ يرى فَضْلَ تَعْجِيلِهَا ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمُ بِالتَّعْجِيلِ أَوَّلًا . فَمَنْ رَأَى أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ بِذَلِكَ ، رَاعَى أَنْ أَعْتِيَادَ تَأْخِيرِهَا وَإِطْبَاقَ جَمِيعِ النَّاسِ عَلَيْهِ مُفْضٍ إِلَى أَنَّ الصَّغِيرَ يَنْشَأُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَقْتُ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ عَجَّلَهَا بَعْضُهُمْ تَرَكَ مِنْ أَنْهَرَا مِنْهُمْ وَمَا يَرَاهُ مِنَ التَّأْخِيرِ .

٢٠

فأما الأذانُ والقنوتُ في الصَّلوات إذا خالف فيه رأى المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمرٍ ولا نهى وإن كان يرى خلافه، إذا كان ما يفعل مُسوِّغاً في الاجتهاد. وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائغ يُخالف فيه رأى المحتسب : من إزالة النجاسة بالماءات، والوضوء بماءٍ تَغَيَّرَ بالمذرورات الطاهرات، أو الاقتصار على مسح أقل الرأس، والغفو عن قدر الدرهم من النجاسة، فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهى . وفي اعتراضه عليهم في الوضوء بالنبيذ عند عدم الماء وجهان، لما فيه من الإفضاء الى استباحته على كل الأحوال، وأنه ربما آل الى السكر من شربه . ثم على نظائر هذا المثال تكون أوامره بالعُرف في حقوق الله تعالى .



وأما الأمر بالمعروف في حقوق الآدميين فضرر بان : عام وخاص .

١٠

فأما العام - فكالبالد إذا تعطل شربه، أو استهدم سُوره، أو كان يَطْرُقُه بنو السبيل من ذوى الحاجات فكفُّوا عن معوتهم، فإن كان في بيت المال مالٌ، لم يتوجَّه عليهم فيه أمرٌ بإصلاح شربهم وبناء سُورهم ولا بمعونة بنى السبيل في الاجتياز بهم؛ لأنها حقوق تلزم بيت المال دونهم؛ وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم. فاما اذا أعوز بيت المال، كان الأمرُ ببناء سُورهم، وإصلاح شربهم، وعمارة مساجدهم وجوامعهم، ومراعاة بنى السبيل فيهم متوجَّها الى كافة ذوى المِكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الأمر به . فإن شرع ذوو المِكنة في عمله ومُراعاة بنى السبيل، وباشروا القيام به، سقط عن المحتسب حقُّ الأمر به . ولا يلزمهم الاستئذانُ في مراعاة بنى السبيل، ولا في بناء ما كان مهدوما . ولكن لو أرادوا هدم ما يريدون بناء من

١٥

(١) في الأصل : « على وجه سائغ يخالف فيها » وقد أثبتنا ما في الأحكام السلطانية لوضوح استقامته .

المُسْتَقَرِّمَ ^(١) وَالْمُسْتَهْدِمَ ، لم يكن لهم الإقدام على هدمه إلا باستئذان ولي الأمر دون المحتسب ، ليأذن لهم في هدمه بعد تضمينهم القيامَ بعمارة . هذا في السور والجوامع . وأما المساجد المختصرة فلا يستأذنون فيها . وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه ، وليس له أن يأخذهم بإتمام ما استأنفوه . فأما إذا كَفَّ ذُوو المَكْنَةِ عن بناء ما استهدم ، فإن كان المقام في البلد ممكنا وكان الشرب وإن فسَد مُقْنَعًا ، تاركهم وإياه . وإن تعدر المقام فيه ، لتعطّل شربه وأندحاض سُورِهِ ، يُنْظَرُ : فإن كان البلد ثغرا يضرُّ بدار الإسلام تعطيله ، لم يحز لولي الأمر أن يُفْسِحَ في الانتقال عنه ، [وكان حكمه حكم الازوال إذا حدثت : في قيام كافة ذوى المكنة به] ، وكان تأثير المحتسب في مثل هذا إعلامَ السلطان به وترغيب أهل المكنة في عمله . وإن لم يكن البلد ثغرا مُضِرًّا بدار الإسلام ، كان أمره أيسر وحكمه أخف . ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبرا بعمارة ، لأن السلطان أحق أن يقوم بعمارة . وإن أعوزه المال ، فيقول لهم المحتسب : ما دام نَحْزُ السلطان عنه أنتم مخيرون بين الانتقال عنه أو الالتزام ما ينصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استيظانه . فإن أجابوا إلى التزام ذلك ، كلف جماعتهم ما تسمع به نفوسهم من غير إجبار ، ويقول : لِيُخْرِجَ كُلَّ واحد منكم ما يسهل عليه وتطيب به نفسه ، ومن أعوزه المال أعان بالعمل . حتى إذا اجتمعت كفاية المصلحة ^(٢) أو تعين اجتماعها بضمّان كل واحد من أهل المكنة قدرًا طاب به نفسًا ، شرع حينئذ في عمل المصلحة وأخذ كل واحد من الجماعة بما ألتم به . وإن عمّت هذه المصلحة ،

(١) المستقرم : ما دعا إلى ردمه وإصلاحه من البناء . والمستهدم : ما يريد أن يهدم وينقض .

(٢) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في الأصل هكذا : « وإن كان حكمه حكم النوازل إذا حدثت

في قيامه وكافة ذوى المكنة به » وقد أثبتنا ما ورد في الأحكام السلطانية لاستقامته .

(٣) في الأحكام السلطانية : « أو يلوح ... »

لم يكن للحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها ، لئلا يصير بالتفرد مُفْتَنَاتًا [عليه] ^(١) ، اذ ليست هذه المصلحة من معهود حِسْبته . فإن قَاتَتْ وَشَقَّ أَسْتِئْذَانُ السلطان فيها أَوْخِيفَ زِيَادَةُ الضَّرَرِ لِبَعْدِ أَسْتِئْذَانِهِ ، جاز شروعه فيها من غير أَسْتِئْذَانِ .
هذا أمر العام .

(١١٤)

فَأَمَّا الْخَاصُّ — فكَالْحَقُوقِ إِذَا مُطِلَّتْ ، وَالْدِّيُونِ إِذَا أُتْرَتْ ، فَلِلْمُحْتَسِبِ أَنْ يَأْمُرَ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا مَعَ الْمَكِينَةِ إِذَا أَسْتَعْدَاهُ أَصْحَابُ الْحَقُوقِ . وليس له أَنْ يَحْبِسَ عليها ، لِأَنَّ الْحَبْسَ حَكْمٌ . وله أَنْ يُلَازِمَ عليها ، لِأَنَّ لِمُصَاحِبِ الْحَقِّ أَنْ يُلَازِمَ . وليس له الْأَخْذُ بِنَفَقَاتِ الْأَقَارِبِ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْفَقِرُ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادٍ شَرْعِيٍّ فِيمَنْ يَجِبُ لَهُ وَعَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ قَدْ فَرَضَهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ بِأَدَائِهَا ، وَكَذَلِكَ كَفَالَةُ مَنْ تَجِبُ كَفَالَتُهُ مِنَ الصَّغَارِ لَا اعْتِرَاضَ لَهُ فِيهَا حَتَّى يَحْكُمَ بِهَا الْحَاكِمُ ، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ لِلْمُحْتَسِبِ أَنْ يَأْمُرَ بِالْقِيَامِ بِهَا عَلَى الشَّرْطِ الْمُسْتَحَقَّةِ فِيهَا .

فَأَمَّا قَبُولُ الْوَصَايَا وَالْوَدَائِعِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ بِهَا أَعْيَانَ النَّاسِ وَأَحَادَهُمْ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِهَا عَلَى الْعُمُومِ ، حَتَّى عَلَى التَّعَاوُنِ بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى . ثم على هذا المِثَالِ تَكُونُ أَوَامِرُهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ .

✱ ✱

١٥

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ — فَمَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ كَأَخْذِ الْأَوْلِيَاءِ بِإِنْكَاحِ الْأَيَامَى مِنْ أَكْفَائِهِنَّ إِذَا طَلَيْنَ ، وَإِزَامِ النِّسَاءِ أَحْكَامَ الْعِدَّةِ إِذَا قُورِقْنَ . وله تَأْدِيبُ مَنْ خَالَفَ فِي الْعِدَّةِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ تَأْدِيبُ مَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ . وَمَنْ نَفَى وَلَدًا قَدْ ثَبَتَ فِرَاشُ أُمِّهِ وَلِحُوقِ نَسَبِهِ ، أَخَذَهُ بِأَحْكَامِ الْآبَاءِ جَبْرًا

وعزّره على النفي أدبا. ويأخذ السادة بحقوق العبيد والإماء، وألا يكفّوا من الأعمال مالا يطيقون. وكذلك أربابُ البهائم يأخذهم بملوّفتها إذا قصّروا فيها، وألا يستعملوها فيما لا تطيق. ومن أخذ لقيطاً فقصر في كفّالته، أمره أن يقوم بحقوق أنقاطه: من أترام كفّالته أو تسليمه إلى من يلتزمها ويقوم بها. وكذلك واجدُ الضّوال إذا قصّر فيها أخذَه بمثل ذلك من القيام بها أو تسليمها إلى من يقوم بها، ويكون ضامناً للضّالة بالتقصير ولا يكون به ضامناً للقيط. وإذا سلم الضّالة إلى غيره ضمّنها، ولا يضمن اللقيط بالتسليم. ثم على نظائر هذا المثال يكون أمره بالمعروف في الحقوق المشتركة.



وأما النهي عن المنكرات — فينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها ما كان من حقوق الله تعالى. والثاني ما كان من حقوق الآدميين. والثالث ما كان مشتركاً بين الحقيقتين.

فأما النهي عنها في حقوق الله تعالى — فعلى ثلاثة أقسام: أحدها ما تعلق بالعبادات. والثاني ما تعلق بالمحظورات. والثالث ما تعلق بالمعاملات.

فأما المتعلق بالعبادات — فكالقاصد مخالفة هيئتها المشروعة، والمتعمّد تغيير أوصافها المسنونة، مثل من يقصد الجهر في صلاة الإسرار والإسرار في صلاة الجهر، أو يزيد في الصلاة أو في الأذان أذكّاراً غير مسنونة، فللمحتسب إنكارها وتأديب المعاند فيها إذا لم يقل بما آرتكبه إمام متبوع. وكذلك إذا أخلّ بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع صلاته، أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه، ولا يؤاخذ به بالثم والظنون. وكذلك لو غلّج رجل أنه يترك الفسل من الجنبابة أو يترك الصلاة والصيام، لم يؤاخذ به بالثم ولم يقابله بالإنكار. لكن يجوز له بالتهمة أن يعظ ويحذّر من عذاب الله تعالى على

إسقاط حقوقه والإخلال بمفروضاته . فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يُقَدِّم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا آلتبت أحواله ؛ فربما كان مريضاً أو مسافراً . ويلزمه السؤال إذا ظهرت منه أماراتُ الرِّيب . فإن ذَكَرَ من الأعذار ما تحتمله حاله ، كَفَّ عن زجره وأمره بإخفاء أكله ، لئلا يُعَرِّض نفسه للثَّمة . ولا يلزمه إحلافه عند الاسترابة بقوله ، لأنه موكل إلى أمانته . وإن لم يذَرْ عُذْراً ، جَاهَرَ بالإنكار عليه وأذبه أَدَبَ زَجْر . وإذا عَلِمَ عُذْرَهُ في الأكل ، أَنْكَرَ عليه المجاهرة به ، لئلا يُعَرِّض نفسه للثَّمة ولئلا يَقْتَدِيَ به من ذوى الجهالة مَنْ لا يُمِيزُ حالَ عُذْرِهِ من غيره .

(١١٥)

وأما المنتع من إخراج زكاته ، فإن كان من الأموال الظاهرة ، فعاملُ الصدقة ^(١) يأخذها منه جَبْراً أَخْصَ من المُخْتَسِب . وإن كان من الأموال الباطنة ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون المُخْتَسِبُ أَخْصَ بالإنكار عليه من عامل الصدقة ، لأنه لا أَعْتَرَضَ للعامل في الأموال الباطنة ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون العامل بالإنكار عليه أَخْصَ ، لأنه لو دَفَعَهَا إليه أجزأه . ويكون تأديبه مُعْتَبَراً بشواهد حاله في الامتناع من إخراج زكاته . وإن ذكر أنه يُخْرِجُهَا ، سِرّاً وَكَلَّ إلى أمانته فيها . وإن رأى رجلاً يتعرَّض لمسألة الناس وطلَّبَ الصدقة وعلم أنه غنى إما بمال أو عمل ، أَنْكَرَ عليه وأذبه . ولو رأى عليه آثارَ الْفِنَى وهو يسأل الناس ، أَعْلَمَهُ تحريمها على المستغنى عنها ، ولم يُنْكَرْ عليه ، لجواز أن يكون في الباطن فقيراً . وإذا تعرَّض للمسألة ذُو جَلَدٍ وَقُوَّةٍ على العمل ، زَجَرَهُ وأمره أن يتعرَّض للاحتراف بعمله ؛ فإن أقام على المسألة عَزَّزَهُ حتى يُقْلِعَ عنها . وإذا دَعَتْ

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل « يأخذه » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « فانه لا اعتراض على العامل ... » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

- الحال، عند إلحاح من حُرِّمَتْ عليه [المسألة^(١)] بمالٍ أو عمل، أن يُنفق على ذى المال جزءاً من ماله، ويؤاجر ذا العمل ويُنفق عليه من أجرته، لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه، لأن هذا حكم، والحُكْمُ به أحق، فيرفع أمره الى الحاكم ليتولى ذلك أو يأذن فيه. وإذا وجدَ فيمن يتصدى للعلوم الشرعية من ليس من أهلها من فقيه أو واعظ ولم يأمن أغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف، أنكر عليه التصدى لما ليس [هو] من أهله، وأظهر أمره لئلا يُعْتَرَّ به. وإن أشكل عليه أمره، لم يُقَدِّم عليه بالإنكار إلا بعد الاختبار. وكذلك لو ابتدَعَ بعض المنتسبين الى العلم قولاً خرَقَ به الإجماع وخالف النص وردَّ قوله علماء عصره، أنكره عليه وزجره فإن أفلح وتاب، وإلا فالسلطان تهذيب الدين أحق. وإذا تفرد بعض المفسرين لكتاب الله عز وجل بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل الى باطن بدعة بتكليف له أغمض معانيه، أو انفرد بعض الرواة بأحاديث منكِّرة تفرُّ منها النفوس أو يفسد بها التأويل، كان على المحتسب إنكار ذلك والمنع منه. وهذا إنما يصح منه إنكاره إذا تميَّز عنده الصحيح من الفاسد والحق من الباطل. وذلك بأحد وجهين: إما أن يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه، فلا يخفى ذلك عليه، وإما باتِّفاق علماء الوقت على إنكاره وأبتداعه، فيستعدونه فيه، فيُعَوَّلُ في الإنكار على أقاويلهم، وفي المنع منه على آتفاقهم.



وأما ما تعلَّق بالمحظورات — فهو أن يمنع الناس من مواقف الرِّيب ومطائئ التُّهم. فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى

(١) زيادة عن الأحكام السلطانية.

(٢) في الأصل: «وردة قول علماء عصره أنكروا...» وما أئبنا عن الأحكام السلطانية.

(٣) في الأحكام السلطانية: «وإذا تعرض...».

مالاً يُرِيكَ". فيقدم الإنكار، ولا يُعَجِّل بالتأديب قبل الإنذار. وإذا رأى وقفة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما أمارات الرب، لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار، فما يجد الناس بداً من هذا. وإن كانت الوقفة في طريق خائ، فخلو المكان ريبة، فينكرها، ولا يُعَجِّل بالتأديب عليهما حدراً من أن تكون ذات محرم. وليقل: إن كانت ذات محرم فُصِنها عن مواقف الرب، وإن كانت أجنبية تخف الله تعالى من خلوة تؤدّيكَ إلى معصية الله. وليكن زجره بحسب الأمارات. وليستخبر. فقد حكي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ينادي هو يطوف بالبيت إذ رأى رجلاً يطوف وعلى عنقه امرأة مثل الماهة حسناء جميلة، وهو يقول:

عُدْتُ لَهْدَى بَجَلًا ذُلُولًا * مُوطَّأً آتِيْعُ السُّهُولَا
أَعْدِلُهَا بِالْكَفِّ أَنْ تَمِيلَا . أَحَدَرُ أَنْ تَسْقَطَ أَوْ تَزُولَا

* أرجو بذلك نائلاً جزيلاً *

فقال له عمر: يا عبد الله، من هذه التي وهبت لها حجب؟ فقال: امرأتى يا أمير المؤمنين! وإنها حقاً مرغامة، أكول قائم، لا يبقى لها خامة^(١)؛ فقال له: مالك لا تطلقها؟ فقال: إنها حسناء لا تفرك، وأُم صبيان فلا تُترك؛ قال: فشأنك بها. فلم يُقدِّم عمر رضى الله عنه بالإنكار حتى استخبره، فلما أنتفت عنه الريبة أقزعه على فعله.

وإذا جاهر رجل بإظهار الخمر، فإن كان من المسلمين، أراقها وأدبه؛ وإن كان ذمياً أدب على إظهارها، واختلف في إراقها عليه، فذهب أبو حنيفة إلى

(١) المرغامة: المغضة لجلها. وقامة: من قم ما على الخوان إذا لم يدع عليه شيئا. وخانة: من

ختم الخمر وغيره إذا تغير وفسد.

أُنها [لا] تُراق عليه، لأنها عنده من أموالهم المضمونة في حقوقهم. وذهب الشافعي إلى إراقتها عليهم، لأنها لا تُضمَّن عنده في حقَّ المسلم ولا الكافر.

وأما المجاهرة بإظهار النبيذ، فعند أبي حنيفة أنه من الأموال التي يُقرُّ المسلمون عليها، فَمَنَعَ من إراقتها ومن التأديب على إظهاره. وعند الشافعي أنه ليس بمال كالتغر وليس في إراقتها غُرم. فيعتبر ناظرُ الحسبة شواهدَ الحال فيه فيَنهى فيه عن المجاهرة،^(٣) ويزجرُ عليه إن كان لمعاقره، ولا يُرثه عليه، إلا أن يأمرَ بإراقتها حاكمٌ من أهل الاجتهاد، لثلاث يتوجه عليه غُرمٌ إن حوكم فيه.

وأما السكران إذا تظاهر بسكره وتَخَفَّ بهجره، أدبه على السكر والهجر، تعزيراً لا حداً، لقلة مراقبته وظهور تخفئه.

١٠. وأما المجاهرة بإظهار المآلهي المحرمة، فعلى المحتسب أن يفصلها حتى يصير خشباً لتخرج عن حكم المآلهي، ويؤدَّب على المجاهرة بها، ولا يكسرهما إن كان خشبها يصلح لغير المآلهي.

- وأما اللَّعْبُ فليس يُقصدُ بها المعاصي، وإنما يُقصدُ بها إلف البنات لتربية الأولاد، ففيها وجهٌ من وجوه التدبير [تقارنه معصية، بتصوير ذوات الأزواج ومثابة الأصنام]، فللتمكين منها وجهٌ، وللعن منها وجهٌ^(١)؛ وبحسب ما تقتضيه
- ١٥.

(١) التكلة عن الأحكام السلطانية.

(٢) في الأصل « إراقتها ».

(٣) في الأصل : « فينهي منه » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية.

(٤) في الأصل : « تخرج ... » من غير لام، وقد أثبتناها استناداً على الأحكام السلطانية الذي

فيه : « لتزول » بدل « تخرج ».

شواهد الأحوال يكون إنكاره وإقراره . وقد كانت عائشة رضى الله عنها في صفرها تلعب بالبنات بمشهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يُنكره عليها .

وأما ما لم يظهر من المحظورات ، فليس للحتسب أن يبحث عنها ولا أن يترك الأستار فيها ؛ فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فإنه من يئد لنا صفحته نُقيم حدَّ الله عليه “ .
فإن آستر أقوام لأرتكاب محظور يُخشى فواته مثل أن يُخبره من يشق بصدقه أن رجلا خلا برجل ليقته أو أمرأة ليزني بها ، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويُقدِّم على الكشف والبحث ، حذرا من فوات ما لا يُستدرك من آتراك المحارم وأرتكاب المحظورات . وهكذا لو عَرَفَ ذلك قومٌ من المتطوعة جاز لهم الإقدام على الكشف والإينكار . وأما ما هو دون هذه الرتبة ، فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه . وإن سمِعَ أصوات مَلاَه مُنكرة من دار تظاهر أهلها بأصواتهم ، أنكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول .

وأما ما تعلق بالمعاملات المُنكرة ، كالربا والبيع الفاسدة وما منع الشرع منه مع ترأى المتعاقدين به إذا كان مُتفقاً على حظره ، فعلى وإلى الحسبة إنكاره والمنع منه والزجر عليه . وامره بالتأديب مُختلف بحسب الأحوال وشدة الحظر .

فأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته ، فلا مدخل له في إنكاره ، إلا أن يكون مما يضعفُ الخلاف فيه وكان ذريعةً إلى محظور مُتفق عليه — كربا النقدين : الخلاف فيه ضعيف ، وهو ذريعة إلى ربا النساء المُتفق على تحريمه — فهل يدخل في إنكاره ، أم لا . وكذلك في عقود الأنكحة يُنكر منها ما أتهق الفقهاء على حظرها ،

ولا يتعزز لما أخُتِف فيه، إلا أن يكون مما ضَعُف الخلاف فيه وكان ذريعةً إلى محذور متفق عليه، كالثُّعَّة فربما صارت ذريعةً إلى استباحة الزنا، ففي إنكاره لها وجهان .

- ومما يتعلّق بالمعاملات غشّ المبيعات وتدليس الأثمان، فينكره وينع منه ويؤدّب عليه بحسب الحال فيه ؛ فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ليس مِنَّا مَنْ غَشَّ" وفي لفظ : "مَنْ غَشَّنَا فليس مِنَّا". فإن كان هذا الغشّ تدليساً على المشتري وهو مما يخفى عليه ، فهو أغلظُ الغشوش تحريماً وأعظمها مأثماً ، والإنكار عليه أغلظ والتأديب أشد . وإن كان مما لا يخفى على المشتري ، كان أخفّ مأثماً وألين إنكاراً . وينظر في المشتري : فإن كان اشتراه ليبيعه من غيره ، توجه الإنكار على البائع لغشه ، وعلى المشتري لأتباعه ؛ لأنه قد يبيعه من لم يعلم بغشه ؛ وإن كان المشتري اشتراه ليستعمله ، خرج من جملة الإنكار ، وأختص الإنكار بالبائع وحده . وكذلك في تدليس الأثمان .
- وينع من تَصْرِية المواشى وتحفيل ضروعها عند البيع ، للنهي عنه وأنه نوع من التدليس .

- ومما هو عمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكاييل والموازين والصنجات ، لوعيد الله تعالى عليه بقوله : (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ

(١) في الأصل وفي نسخة من الأحكام السلطانية يشر إليها ما مش التي بأيدينا : « لبيعه على غيره » .
وقد أثبتنا ما في النسخة التي بأيدينا لأنه هو الذي يقتضيه المقام .

(٢) في الأصل : « قد يبيعه على من ... » .

(٣) مصدر مَرَى الناقة أو الشاة إذا حبس اللبن في ضرعها ليكثر .

(٤) الصنجة والصنجة والسین أفصح : ما يوزن به كالأوقية والرطل ، وجهها صنجات كما أثبتنا استناداً إلى ما في الأحكام السلطانية وهو الوارد في كتب اللغة ، وفي الأصل : « الصنوج » .

يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) . وليكن الأدبُ عليه أظهر، والمعاقبة فيه أكثر . ويجوز له إذا استراب بموازين السُّوقَة ومكاييلهم أن يختبرها ويعايرها .^(١)
ولو كان على ما عايره منها طابعٌ معروفٌ بين العامة لا يتعاملون إلا به ، كان أحوطُ وأسلم . فإن فعل ذلك وتعامل قومٌ بغير ما طُبِعَ عليه طابعه ، تَوَجَّهَ الإنكار عليهم إن كان مبخوساً ، من وجهين : أحدهما مخالفتُهُ في العدول عن مطبوعه ، وإنكاره لذلك من الحقوق السلطانية . والثاني للبُخس والتطفيف به وإنكاره من الحقوق الشرعية .
وإن كان ما تَعَامَلُوا به من غير المطبوع سليماً من بَخْسٍ وَنَقْصٍ ، فإنكارُهُ لمجرد حق السلطنة للخالفَة . وإن زور قومٌ على طابعه ، كالْبَهْرَجِ على طابع الدنانير والدرهم ، فإن قُرِنَ التزويرُ ببَخْسٍ ، كان التأديبُ مستحقاً من الوجهين ، وهو أغلظ وأشدُّ ، وإن سلم من الفسح كان الإنكار لحق السلطنة خاصة .

وإذا اتَّسع البلد حتى احتاج أهله إلى عِدَّة من الكياليين والوزانين والنقّاد ، تَخَيَّرَهم ناظر الحسبة ، ومنع أن يَتَدَبَّ لذلك إلا من آرتضاه من الأمانة الثقات . وكانت أجورهم من بيت المال إن اتَّسع لها ، فإن ضاق عنها قدرها لهم ، حتى لا تجرى [ينهم فيها] استزادة أو نقصان ، فيكون ذلك ذريعةً إلى الممايلة أو التَّحْيِيفِ في مِكْيَلٍ أو موزون . فإن ظهر من أحدٍ من أختاره للكيل والوزن تحييفٌ في تطفيف أو ممايلةٌ في زيادة ، أدبٌ وأُخْرِجَ منهم ومُنِعَ من أن يَتَعَرَّضَ للوساطة بين الناس . وكذلك القول في اختيار الدلائل ، يُقَرَّرُ منهم الأمانة ويُمنع الخَوْنَةُ .

وإذا وقع في تطفيف تَخَاصُّمٍ ، جاز أن ينظر المحتسبُ فيه إن لم يقترن به تَجَاوُذٌ وتناكرٌ ، فإن أفضى إلى تجاويدٍ وتناكرٍ ، كان القضاة أحقَّ بالنظر فيه من ولاة الحسبة ،

(١) في الأصل : « ويعتبرها » ، والتصويب عن الأحكام السلطانية .

(٢) زيادة عن الأحكام السلطانية .

لأنهم أحق بالأحكام، وكان التأديبُ فيه إلى المحتسب . فإنَّ ولَّاه الحاكم جاز،
لأنَّ اتصاله بحكمه .

ومما يُنكره المحتسب في العموم ولا ينكره في الخصوص والآحاد، التَّبَاعُ بما لم يَأْلَفه
أهلُ البلد من المكايل والأوزان التي لا تُعرَف فيه وإن كانت معروفة في غيره .
فإن تَرَاضَى بذلك آثان، لم يعترض عليهما بالإنكار والمنع، ويمنع من عموم التعامل
بها، لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا .
هذا ما يتعلق بالنهي في حقوق الله تعالى .



- وأما النهي في حقوق الآدميين المحضة — مثل أن يتعدَّى رجل في حد
لجاره، أو حريم لداره، أو وَضَعَ أَجْذَاعَ على جداره، فلا أَعْتَرَضَ للمحتسب فيه ما لم
يَسْتَعِدَّ الجار، لأنه حقٌّ يُخَصِّصُ منه العفو عنه والمطالبةُ به؛ فإنَّ خاصمه فيه
إلى المحتسب، نظر فيه، ما لم يكن بينهما تَنَازُعٌ وتناكر، وأَخَذَ المتعدِّي بإزالة
تعدِّيه؛ وكان تأديبه عليه بحسب شواهد الحال . فإنَّ تنازعا كان الحاكم بالنظر فيه
أحقَّ . ولو أَقْرَبَ الجارُ جاره على تعدِّيه وعفا عن مطالبته بهدم ما تَعَدَّى فيه ثم عاد
وطالب بذلك، كان ذلك له، وأَخَذَ المتعدِّي بعد العفو عنه بهدم ما بناه . وإن كان
قد أبتدأ البناء وَضَعَ الأَجْذَاعَ بإذن الجار ثم رَجَعَ الجار في إذنه، لم يؤخذ الباني
بهدمه . وإن انتشرت أغصان شجرة إلى دار جاره، كان للجار أن يَسْتَعِدَّ المحتسبَ
حتى يُعْصِديه على صاحب الشجرة، ليأخذه بإزالة ما آنتشر من أغصانها في داره؛
ولا تأديبَ عليه لأنَّ آنتشارها ليس من فعله . ولو انتشرت عروق الشجرة تحت
الأرض حتى دخلت في قرار أرض الجار، لم يُؤْخَذَ بقلعها ولم يُمنَعَ الجار من التصرف
١٠ ١٥ ٢٠

❧

في قرار أرضه وإن قطعها . وإذا نصب المالك ثوراً في داره فتأذى الجار بدخانها ، لم يُعترض عليه ولم يُمنع منه . وكذلك لو نصب في داره رحي أو وضع فيها حدادين أو قصارين ، لم يُمنع منه . وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجره أو زيادة عمل ، كفه عن تعديه ؛ وكان الإنكار عليه معتبراً بشواهد حاله . ولو قصر الأجير في حق المستأجر فقصره من العمل أو استزاده في الأجرة ، منعه منه وأنكره عليه إذا تخصما إليه ؛ فإن اختلفا وتناكرا ، كان الحاكم بالنظر بينهما أحق .

ومما يؤخذ ولادة الحسبة بمراعاته من أهل الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف : منهم من يُراعى عمله في الوفور والتقصير ، ومنهم من يُراعى حاله في الأمانة والخيانة ، ومنهم من يُراعى عمله في الجودة والرداءة .

فأما من يُراعى عمله في الوفور والتقصير فكالطب والتعليم ، لأن الطب إقدام على النفوس يفضي التقصير فيه إلى تلف أو سقم . وللعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها ما يكون قتلهم عنه بعد الكبر عسيراً ، فيقرّ منهم من توفّر علمه وحسنت طريقته ، ويمنع من قصر وأساء من التصدّى لما تفسد به النفوس وتجبّ به الآداب .

وأما من يُراعى حاله في الأمانة والخيانة ، فمثل الصّاعة والحاكّة والقصارين والصباغين ، لأنهم ربما هربوا بأموال الناس ، فُراعى أهل الثقة والأمانة منهم فيقرّهم ويبعد من ظهرت خيانتة ، ويُشهر أمره ، لئلا يغترّ به من لا يعرفه . وقد قيل : إن الحماة وولاة المعاون أخصّ بالنظر في أحوال هؤلاء من ولادة الحسبة ؛ وهو الأشبه ، لأن الخيانة تابعة للسرقة .

(١) عبارة الأصل : « والعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها فيكون قتلهم عنه ... » وفيها

وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة فهو مما ينفرد بالنظر فيه ولألا الحسبة . ولهم أن يُنكروا عليهم في العموم فساد العمل ورداءته وإن لم يكن فيه مُستَعِدٌّ ؛ وأما في عمل مخصوص أعتمد الصانع فيه الفساد والتدليس ، فاذا استعداه الخصم ، قَابَلَ عليه بالإِنْكار والزجر ، وإن تَعَلَّقَ بذلك غُرْمٌ رُوِيَ حال الغرم ، فإن آفقر الى تقدير أو تقويم ، لم يكن للمحتسب أن ينظر فيه ، لا فتقاره الى آجتهد حكى ؛ وكان القاضى بالنظر فيه أحق . وإن لم يفتقر الى تقدير ولا تقويم وآسُحِقَ فيه المثل الذى لا آجتهد فيه ولا تنازع ، فللمحتسب أن ينظر فيه بإلزام الغرم والتأديب .

ولا يجوز أن يُسْعَرَ على الناس الأقوات ولا غيرها في رُخْص ولا غلاء ، وأجازه مالك — رحمه الله — في الأقوات مع الغلاء .



وأما النهى في الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ، فكالمنع من الإشراف على منازل الناس . ولا يلزم من عُلَى بناءه أن يَسْتُرَ سَطْحَه ، وإنما يلزمه ألا يُشْرِفَ على غيره . ويُنْعَى أهل الذمة من تعلية أبنيتهم على أبنية المسلمين . فإن مَلَكُوا أبنية عالية أُقِرُوا عليها ومُنِعُوا من الإشراف منها على المسلمين وأهل الذمة .

ويأخذ أهل الذمة بما شرط في ذمتهم من لبس الغيار والمخالفة في الهيئة وترك المجاهرة بقولهم في عُزَيْرِ والمسيح . ويمنع عنهم من تعرّض لهم من المسلمين بسب أو أذى ، ويؤدّب عليه من خالف فيه .

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « من ذمتهم » .

وإذا كان في أئمة المساجد السَّابِلَة والجوامع الحافلة ^(١) من يطيل الصلاة حتى يعجز الضعفاء ويتقطع بها ذوو الحاجات ، أنكر ذلك ؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمُعَاذٍ حين أطال الصلاة بقومه : « أَفَتَأَنَّ أَنْتَ يَا مُعَاذُ » . فإن أقام على الإطالة ولم يمتنع منها ، لم يُعْزَأَنْ يُؤدِّبه عليها ، ولكن يَسْتَبْدِلُ بِهِ مَنْ يَخَفُّهَا .

وإذا كان في القضاة من يَحْجُبُ الخِصُومَ إذا قَصَدُوهُ ، ويمتنع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه ، حتى تقف الأحكام ويتضرر الخِصُومُ ، فالمحتسب أن يأخذه ، مع ارتفاع الأعدار ، بما نُدِبَ لَهُ من النظر بين المتحاكمين وقَصْلِ القضاء بين المتنازعين ، ولا يمنع علو رتبته من إنكار ما قَصَّرَ فيه .

وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطيقون الدوام عليه ، كان منعهم والانكار عليهم موقوفاً على استعداد العبيد ، فإذا استعدوه منع حينئذ وزجر .

وإن كانت في أرباب المواشي من يستعملها فيما لا تطيق الدوام عليه ، أنكره المحتسب عليهم ومنعهم منه وإن لم يكن فيه مُسْتَعِدٌّ إليه . فإن ادَّعى المالك ^(١١٩) احتمال البهيمة لما يستعملها فيه ، جاز للمحتسب أن ينظر فيه ، لأنه وإن أفقر إلى اجتهاد فهو عُرفٌ يُرْجَعُ فيه إلى عُرف الناس ، وليس باجتهاد شرعي . وللمحتسب الاجتهاد في العرف .

وإذا استعداه العبد من امتناع سيده من كسوته ونفقته ، جاز له أن يأمره بهما ويأخذه بالترامهما . ولو استعداه من تقصير سيده فيهما ، لم يكن له في ذلك نظر ولا إلزام ، [لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتهاد شرعي ، ولا يحتاج في إلزام] ^(٢) الأصل إلى اجتهاد شرعي ، لأن التقدير غير منصوص عليه [ولزومه منصوص عليه] ^(٣) .

٢٠ (١) في الأصل « والجوامع الحافلة » . (٢) في الأصل « بها » بضمير المفرد .

(٣) التكلفة من الأحكام السلطانية .

- وللمحتسب أن يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تَسعه ويُخاف منه غَرْقُها .
وكذلك يمنعهم من المسير عند اشتداد الريح . وإذا حُمِلَ فيها الرجال والنساء ، حُجِرَ بينهم
بجائل . وإذا اتَّسعت السفن ، نُصِبَ للنساء مخارج للبراز لئلا يتبرَّجن عند الحاجة .
وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء ، راعى المحتسب سيرته
وأمانته ، فإذا تحقَّقها منه ، أقره على معاملتهن . وإن ظهرت منه الريَّة وبأن عليه
الفجور ، منعه من معاملتهن ، وأدبه على التعرُّض لهن . وقد قيل : إن الحمأة وولادة
المعاون أخصُّ بإظهار هذا المنع منه من ولادة الحسبة ، لأنه من توابع الزنا . وينظر
والى الحسبة في مقاعد الأسواق ، فيُقَرَّ منها ما لا ضررَ على المارة فيه ، ويمنع ما استضرَّوا
به . ولا يقف منعه على الاستعداد إليه .
- ١٠ وإذا بنى قوم في طريق سابل ، منعَ منه وإن اتَّسع له الطريق ، وبأخذهم بهدم
ما بنَوْه ولو كان المبنى مسجداً ؛ لأن مرافق الطُّرُق للسلوك لا للأبنية . وإذا وضع
الناس الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقاً لينقلَوْه حالا بعد
حال ، مُكِّنُوا منه إن لم يَسْتَضِرَّ به المارة ، ومنعوا منه إن استضرَّوا به . وكذلك
القول في إخراج الأجنحة والسواييط^(١) ومجارى المياه وآبار الحشوش^(٢) ، يقر ما لم يضر ،
ويمنع ما ضرَّ . ويجتهد المحتسب رأيه فيما ضرَّ وما لم يضر ، لأنه من الاجتهاد العرفي^(٣)
[دون الشرعي] . والفرق بين الاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي ما رُوِيَ فيه أصلٌ
ثبتَ حكمه بالشرع ، والاجتهاد العرفي ما رُوِيَ فيه أصلٌ ثبتَ حكمه بالعرف . ويوضح
الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع من الاجتهاد فيه] .

(١) السرايط : جمع ساباط ، والسباط : سقيفة بين دارين .

(٢) الحشوش : جمع حش بثلاث الحاء ، والحش : البستان . يطلق على بيت الخلاء كما هنا لما كان
يُعادتهم من النقوط في البساتين . (٣) زيادة عن الأحكام السلطانية .

ولناظر الحسبة أن يمنع من ينقل الموتى من قبورهم إذا دُفِنُوا في ملك أو مباح ،
إلا من أرض مغصوبة ، فيكون لمالكها أن يأخذ مَنْ دَفَنَ فيها بنقلهم منها .
وَأُخْتَلَفَ في جواز نقلهم من أرض قد لَحِقَها سَيْلٌ أو نَدَى ، فحُوزَ الزُّبَيْرِيُّ وأباه
غيره . ويمنع من خِصَاءِ الآدميين وغيرهم . ويؤدَّب عليه ؛ وإن أَسْتَحِقَّ فيه قَوْدٌ أو دِيَّةٌ
أَسْتَوْفَاهُ لِمُسْتَحَقِّهِ ما لم يكن فيه تناكر وتنازع . ويمنع من خِصَابِ الشَّيْبِ بالسَّوَادِ
إلا لِمُجَاهِدٍ في سَبِيلِ اللَّهِ تعالى . ويؤدَّب من يصبغ به [للنساء] . ولا يمنع من الخِصَابِ
بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ^(٥) . ويمنع من التَّكْسِبِ بِالْكِهَانَةِ ، ويؤدَّب عليه الْآخِذُ وَالْمُعْطَى .

وهذا فصل يطول شرحه ، لأن المنكرات لا ينحصر عددها فُتُسْتَوْفَى . وفيما تقدم
منها كفاية ؛ والأحوال تؤخذ بنظائرها وأشباهها ، فلا تطول بسردها .
وفقنا الله وإياك لصالح العمل ، وجَبَنَّا مواردَ الخطأ ومصادر الزلل ؛ وأعان
كُلَّ وإل على ما ولَّاه ، وكلَّ راجع على ما أسترعاه ، بِنَمَّةٍ وَكَرَمَةٍ وَطُفْهِ .

(١) في الأصل : « تصنع به » وهو تحريف ، والتصويب والزيادة عن الأحكام السلطانية .

(٢) الكتم بالتحريك : من نبات الجبال ، ورقه كورق الآس يخضب به مدقوقا وله ثمركشمر الفلفل .

كل الجزء السادس من كتاب "نهاية الأرب في فزرن الأدب"

يتلوه — إن شاء الله تعالى — في الجزء السابع الباب الرابع عشر من القسم

الخامس من الفن الثاني في الكتاب وما تفرَّع منها

(مطبعة دار الكتب المصرية ٢٢١/١٩٢٥/٢٥٠٠)

